

Author:-

Imadaddin Al-Usmani

Al-Labkani.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا بالهداية بحكمة العلم والايمان ونور قلوبنا بنور المعرفة والاتقان
خلق العناصر والمواليد ورفع الافلاك من غير عمود واسابغ النعم علينا من الكمال ما تعم
الاجسام عن الاشباح وافاض السنا من النوال ما يخص الابدان والارواح ابدع
العقول النظام الامور العامة من غير الصورة والهيولي وجعل الاخرة للنفوس الجامعة
خيرا من العاجلة والاولي والصلوة والسلام علي الجوهر الفرد الذي لاعديل له في حيز
ومكان ولا مثيل في آن وزمان اول المعلولات في الوجود وآخر العلل في ايجاد فاتحة
الخير والجود محرك سلسلة الايجاد والتكوين ولجوده سكن طائفة المؤمنين في اعلي عليين
سيدنا المبعوث بالحكم الالهي القديم المنعوت من بين الخلق بالخلق الطبيعي العظيم
رافع الاعلام والارشاد دافع حوادث الفتن والفساد معلم الحكمة الايمانية وسراج
الظلمة الجبلانية محمدن النبي الامي الذي كشف للناس بمقولاته الطيبة طريق المجاهدة
والرياضات وبين للخلق بحكمته الجديدة سبيل الفوز باعلي الدرجات واقصي

السعادات وعلى آله واصحابه العالمين بالقوة النظرية رموز الحقيقة والعرفان و
العاملين بمعونة القدرة العملية مالوصل الى حضرة الامتنان وعلى ساير اشكال
التابعين وتبعهم بتبعهم اجمعين اما بعد فيقول العبد الضعيف الراجي الى رحمة الله
القوي الغني عماد الدين العثماني الليكني جزاه الله خير الجزاء في يوم الدين وبعثه
تحت لواء خاتم النبيين اني بعد ما فرغت عن تحصيل العلوم في خدمة الاستاد
العلامة والنحرير الفهامة ملك العلماء في العالم وسند الفضلاء في العرب والعجم
المتفرد في العلم الخفي والجلي مولانا المولوي عبد العلي امد الله ظل جلاله و افاض
على العالمين فيوض كماله سال عني جماعة من العلماء وطائفة من الفضلاء ان حواشي
الاساتذة المعلقة على شرح هداية الحكمة الاثيرية للصدر الشيرازي لا يتعرض
الا بعض المواضع المعلقة بالرد والقدح ويبعد من المواقع المنهكة بالتعديل
والجرح وليس فيها حل وتفصيل للمطالب وتوضيح وتسهيل للمارب فمخدراتها بعد
تحت الحجاب ولا يستطيع الطلاب لرفع النقاب وقد ابنا لك تعليقات متفرقة في
اوراق متشتتة كافية لحل المشكلات ووافية لشرح المجملات فيها تلخيص
للتطويل للتطويل والاطناب وتفصيل للاجمال في الفصول والابواب فمخدر بك ان
تروم التدوين والترصيف فيمن لك ان تشرع في الجمع والتاليف مع
اضافة ما يظهر لك في اثناء هذا التنظيم والترتيب وضم ما يسنح عليك في
خلال هذا التصنيف والتهذيب واني رايت ان الزمان قد ذهب منه الامن
والامان وشاع فيه الظلم والعدوان فصار السفهاء رؤساء والجهلاء كبراء
يعرفون العلم باللحية البيضاء والبطن العظيم ويعتقدون الفضل بالثياب

الحساد

الفساد والعدوان الجسيم حتى يحسبون العلماء الاعلام ويعدون الفضلاء العظام
من فضلات الانام وكل ذلك لما غلب في الارض شيعة شنيعة روافض الذين
وطائفة شنيعة خوارج عن حريم الحق ودائرة اليقين كل همتهم الجدال والاعتساف
وجل نعتهم العدول عن مسلك الانس والايتلاف لا نجد لهم من الكمال الا الغباوة
ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وصارت المدارس مندرسة و
المساجد منطمسة ونجوم العلوم رحقت في ظلم الدياجير ومواطن العلماء صارت
مساكن القردة والخنازير ترى الجفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان
وتشاهد الكبراء المشايخ والسادات يتساءلون في البلدان فتقاصرت ايادي
الهمة على الاخذ في هذا الفور العظيم وتقاعدت الاقدام العزيمة من الاقدام
الى هذا الخطب الجسيم لكنهم كانوا يبالغون في الالتماس ويتضاعفون في الاقتباس فشرعت
مع فساد صناعتي وكساد بضاعتي في اسعاف طلبهم مستعينا بفضيلة العميم فان الله
يحيي العظام وهي رميم فلما تجلى على منصة الاتمام بالاختتام وفض الختام جعلته هدية لحضرة
من سدته المنيفة مجمع الاكابر من الفضلاء وعتبته الرفيعة مرجع الافاضل من الكبراء
نور حدقة المملكة والخلافة ونور حديقة السلطنة والرياسة ظل الله تعالى في الايام على
الانام راية الرحمة في السنين والاعوام على الخواص والعوام حامي الملة العلية
النبوية وناصر السنة السنية المصطفوية الذي يحرق صدور الاشقياء بهيبة سهامه
ويخرق رؤس الاعداء ببرق صمصامه ملك الملوك المؤيد من عند الملك المنان
السلطان ابن السلطان والخاقان ابن الخاقان المنصور على الاعداء في المحاربة
والمغازي خليفة الله في هذا الزمان مهد مهاد الامن والامان وشيد اركان

الاسلام والايمان ادام الله عليه ملكه باقباله وافاض على رؤس العالمين ظلال جلاله

جنابك قبلة للعالمين وبابك كعبة للزائرين حلبت من الشجاعة في مكان

مليق حماية للمسلمين **قوله** مخترع العقل الفعال الخ الاختراع ايجاد شي مع سبق المادة

واحدة فيختص بالحوادث الزمانية والابداع ايجاده من غير سبقه واحدة فيختص

بما هو قديم بالزمان عندهم من المجردات وقد يطلق على ايجاد شي من غير سبقه المدة

اعم من ان يكون مسبوقا بالمادة كالافلاك او لا كالعقول وقبلهما مترادفان بمعنى

مطلق الايجاد ولذا صح اسناد الاختراع على ما هو مجرد محض والابداع على

ما هو مادي الوجه ويمكن ان يقال ان اسناد الاختراع الى العقل مبني على مذهب

الشرعية وهو ان الملائكة اجسام نورانية والعقل الفعال العقل العاشر لانه ناظم

الممكنات والمدبر في امورها عندهم فيصدر منه افعال كثيرة ولهذا سمي خالق الخلائق

غيره من العقول ثم ان اختراع العقول وابداع النفوس وتعليق الصور بالمواد

وتاليف النسب بين الابعاد والاعداد اخوات اما الامور ماضية او مستمرة واضافة

اسم الفاعل الى معموله انما يكون لفظية لو كان بمعنى الحال او الاستقبال واما كان بهما

بمعنى الماضي او الاستمرار كانت معنوية معرفة كما عرف في النحو ولذا صح وقوعه صفة

للمعرفة لكن لا يخفى ان اسماء الله تعالى توقيفية فاطلاق المخترع والمبدع وامثاله

عليه سبحانه لا يخلو عن عقله اللهم الا ان يقال انه مبني على مراد فيها للخالق كبعض اسمائه

في العجمية والكلام في جوازه كما في كتب الكلام **قوله** الكمال بالتشديد مبالغة الكامل

بمعنى المكمل كالقوى النامية بمعنى المنمية وانما ذكر الكمال ليوازن الفعال كما ذكر

النامية لموافقة العادية وقع صفة لمبدع النفس لا للنفس لفسها فلا يلزم مقابلة المحقق

بالمشدد في الفقرات ولا تذكير الصفة لما هو واجب التانيث مما عاد القول بالتخفيف

يجعل الكمال مصدرا محمولا على النفس بطريق المبالغة كما في زيد عدل او بمعنى اسم

الفاعل بوصفها او يجعله بمعنى والمراد المصطلح وهو ما يتم به الشيء ذاتا او صفة لا

يلائم مقابله المشدد وكذا حذف التاء على تقدير التشديد وجعله صفة للنفس

رعاية للسجع الضعيف لانها لا تبلغ الى ضرورة توجب ترك الواجبات **قوله** ومولف النسب اه

لكون بعض الاعداد او الابعاد ضعفا لبعض وضعفا لاخر وهكذا وفيه رعاية للبراعة

لما سيجيء من ذكر النسبة التاليفية وستعرفها ان شاء الله تعالى **قوله** ومحرك الفلك اه

بمعنى انه تعالى يحرك الفلك على المركز بالحركة الوضعية التي لا ينتقل فيها المتحرك من

مكان وان كانت اجزاؤه منتقلة ولا يتحرك الان بالحركة الاينية من المركز

الى جهة او بالعكس مع كمال عظم جثته المقتضي لذلك وهذا من عجايب صنعته وغرايب قدرته

قوله مع تغاير الامهات اي موحد الموجودات باحداث مزاج واحد مع كمال التخالف

في طبايع اصولها التي هي العناصر الاربعة واقتضائه عدم الاجتماع بينها وفي بعض

النسخ من تغاير الامهات فالمصدر بمعنى اسم الفاعل والاضافة من باب جرد قطيفة

اي الاصول المتغايرة المتخالفة الطبايع الآبية عن الاجتماع وهذا ايضا من بدايع

حكمته **قوله** من نهض باعبائه اه النهوض القيام والاعباء جمع عبء بفتح العين المهملة وضم

الباء الموحدة الثقل يعني انه صلى الله عليه قام مستقيما ولم يتحدب ظهره مع كونه

متحملا لاثقال الرسالة وهذا كناية عن كمال استقامته في امر الشريعة **قوله** السياسة

الصلاح سياسة رعيت داري كردن اي الحفظ وتدبير امورهم في المعاش و

المعاد **قوله** الادناس جمع دنس بمعنى چرک والمراد به العيب **قوله** محمد بن المصطلح

السلف على ان اطلقوا انه الاسم على غير النبي صلى الله عليه وسلم بفتح الميم رعاية
للادب كذا في دستور اللغة قوله ونقنين القواعد بالقاف والنون من القانون
اي وضعها وتاليفها او ضبطها في الذهن ثم خبر وعند الاضافة ويحتمل ان يكون
بالعين والياء من عطف على التحصيل ويحتمل التكميل قوله العلوم الحقيقية اي
الواقعية المطابقة للواقع والمراد به المسايل الحكمية عندهم قوله انفس على صيغة
اسم التفضيل من النفاسة ضد الخساسة قوله وتقنع على صيغة المضارع المجهول من
القنع بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة يعني دور كردن باد ابر الكذا في الصراح
اي تنزال به مرتبة الغفلة عن النفس او المعروف من القنوع بالقاف والنون و
العين المهملة في الصراح قنوع بالضم خواستن و خوار مزى و بسيار نمودن در سوال
اي تطلبها النفوس الغافلة عن الاحكام الواقعية قوله برهة بضم الباء الموحدة و
سكون الراء المهملة پاره اي جزء من زمان تحصيلي قوله الريعان بفتح الراء المهملة
والياء التحتانية والعين المهملة الشباب قوله مساعي جمع مسعاة بالفتح مصدر ميمي
بمعنى السعي والمراد المطالب الحاصلة بمساعيهم قوله وصلت بصيغة الغائب لا المتكلم
لتطابق المعطوف عليه و الى الكلمة الى المراد اعلى باير المتكلم قوله سمحت من السماحة
بمعنى جوانمردى كردن قوله قريحتي القريحة الاولى يعنى اول بار يخرج
من البير بكمال السرعة بعد عزرخشية منها ثم اريد بها الطبيعة لشبهها بها في
السرعة والثانية صفة مشبهة من القرحة اي ذات قرحة و جراحة قوله اثناء
بالفتح جمع ثني بكسر الاول و قصر الاخر يعنى يك تاه از تاهاى نورد نامه كذا في
الصراح اي في وسط تحصيلها ادامرادو بالبرد الاشغال و بالاحكام بالكسر التاكيد

المابلغا

لمسايلها والجواب عن الاشكالات الواردة في دلايلها وكذا المراد بالنقض في
الابرام قوله النظم والترصيف اي الجمع والتزيين قوله المترددين المعدودين
كنقد كان قوله النحرير بالكسر مبالغة التاجر والمراد به العالم بجميع الفنون كانه
نحر مسائل العلوم كثير اعلاما وعملا قوله مفضل بالكسر صيغة المبالغة من الفضل اي
كثير الفضل والابهري المنسوب الى الابهر وهو اسم قرية من قرى كذا في بعض
الحواشي قوله شتات بالكسر جمع شتيت بمعنى المتفرق والايماض درخشانيدن
برق والمراد به الايماء والتلويح التصريح تحدست اي دركت بالحدس والالهام
القاء الخير في قلب البشر من غير كسب والمراد به الاعلام عبر به عنه تبركا اي دركت
بقوة فكري بتائيد الله تعالى من غير استعانة بالنقل والسماع قوله تائيدا
بدون الواو مفعول له لقوله الهمت وفي بعضها بالواو العاطفة فيكون مفعولا مطلقا لالهم
من الهمت بطريق التقدير والتضمين اي الهمت وايدت الهاما وتائيدا
والملكوت بالتحريك مبالغة الملك اي السلطنة والغلبة الكاملة قوله جابذ بالجيم من
الجودة والمقاصد والمباني اي المعاني والالفاظ او المسائل والدلائل وحايدا
من الحيد بالحاء المهملة بمعنى الميل والرجوع قوله محرومان من الحرم والحرمان كم رد يكرد
چيزى گشتن مرومون من الروم بالفتح بمعنى القصد قوله المقدمة بالفتح وبالكسر مقدمة القوم قوله الرشاد بالفتح ضد الغي بمعنى نياراهي يو مطاوي جمع
مطوي بفتح العين بمعنى پيچيدگي قوله جبلت سريرته اي خلقت طبيعته والنحيرة
الطبيعة والاعتساف بي راه رفتن قوله شريطة بمعنى الشرط بالسكون لكنها
يجمع على شرائط والشرط على شروط واما الشرط بالتحريك فهو بمعنى العلاقة

ويجمع على النظر اطه النفطن باگفته فهميدن قوله صناعة نظرية اه لم صنعه ان الصناعة
واسماء العلوم المدونة تطلق على ثلثة معان الاول نفس القضايا المخصوصة والثاني
التصديقات بتلك القضايا والثالث الملكة الحاصلة بتكرار ادراكها والعمل بها
والمراد بالنظرية الحاصلة بالنظر والاستدلال سواء كان المقصود منها مجرد النظر كما في
الحكمة النظرية او كان المقصود العمل وتكون النظر وسيلة اليه كما في الحكمة العملية والمراد بما
الموصولة مطلق الاحوال وبالكيفية خصوصية تلك الاحوال مثل كون الفلك مستديرا
بالاستدارة الحقيقية وكون الجسم متصلا بالاتصال الحقيقي والمراد بالواجب الواجب بالذات
غير مجده فان اريد المعنى الاول فمحصل التعريف ان الحكمة قضايا مخصوصة حاصلة
بالنظر والاستدلال يستفاد بها كيفية الاحوال الواقعية للموجودات النفس الامرية والواجب
بالذات جل شانه والنان واخلا في الموجودات المذكورة لكن ذكره بعدها تخصيص بعد
التعميم للدلالة على شرافة المخصص ولما كان يرد عليه ان الحكمة اذا كانت عبارة عن
نفس القضايا المذكورة وهي حاصلة لغير الحكيم ايضا وقائمة به بعد تعلمه اياها فيلزم ان يكون غير
الحكيم حكيما اذ لا معنى للحكيم الا من قام به الحكمة دفعه بقوله من حيث اكتساب النظريات
واقتناء الملكات اي جمعها اذ معناه حينئذ ان الحكمة قضايا مخصوصة قائمة بالعالم من
حيث اكتسابه اياها بالنظر فيها والاستدلال عليها من طريق التحقيق والاجتهاد
وحصول الملكة الدائمة لا بطريق التعلم والتقليد ولا بالاستدلال بالقوة الاتفاقية
الغير الراسخة يعرف بها خصوصية الاحوال الواقعية العارضة للموجودات النفس الامرية
مثل كون الواجب موصوفا بالوحدة غير صالح للتعدد وكون العقول المتصفة بالتجرد
غير صالح للمادية وكون الفلك متشكلا بالتشكل المستدير فلا يقبل الانفكاك عنه

التشكل

الشكل من الاحوال وخصوصيتها الوحدة والتجرد والاستدارة وعلى هذا القياس ولا شك ان
هذا المعنى لا يوجد في غير الحكماء وان اريد به المعنى الثاني فالحاصل انها التصديقات الحاصلة
للعالم والقائمة به بالنظر والاستدلال من عند نفسه او بملكة الدائمة يعرف بها الاحوال الواقعية
للموجودات الواقعية لكن لا بد حينئذ ان يراد بالاستفادة استفادة الحكيم وتمكنه على
الاحضار ثانيا بعد الذهول وكذا يراد بالاستدلال استحضار الدلائل ثانيا لا استفادة غير الحكيم
ولا استفادة الحكيم وتمكنه على الاحضار اولا اذ غير الحكيم لا يستفيد الاحوال الواقعية
للموجودات المذكورة بالتصديقات القائمة بالحكيم وان كان يستفيدها بالقضايا التي تتعلق
بها تلك التصديقات او استفادة الحكيم للاحوال المذكورة اولا بالاستدلال اولا عين الحكمة لا انها
حاصلة بالحكمة وبسبب لها ومتاخر عنها كما تقتضيه باء السببية وان اريد به المعنى الثالث فالمعنى انها
ملكة حاصلة للعالم بتكرر ادراكات القضايا الحاصلة من حمل الاحوال الواقعية للموجودات
الواقعية على تلك الموجودات بالنظر والاستدلال من عند نفسه تعرف بها ويستفاد منها
ثانيا للحكيم تلك الاحوال الحاصلة اولا بالاكتساب ثانيا بتلك الملكة يعني ملكة تحصيل بادراكها
الاحوال المذكورة اولا ثم يتوسل بها الى استحضار تلك الاحوال ثانيا بعد الذهول على ما يستقام
التعريف جمعا ومنعا على المعاني الثلثة قوله عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود العالم بفتح
اللام في الموضعين والمراد بالمعقول الامر الذهني وبالموجود الموجود الخارجي كما هو المتبادر
منه وتوضيحه ان المص صرح فيما سياتي ان اقصى الكمالات الانسانية عند الحكماء
ان يدرك الانسان العالم الخارجي بالترتيب الذي اوجده الواجب بالذات على ذلك
الترتيب ومع الهيئة التي اوجده على تلك الهيئة بان يتصور العقل الاول اولا ثم العقل
الثاني والفلك الاول على هيئة الاستدارة بحيث يكون داخله فراغ وسيع يسع جميع الا

و للحكيم

والعناصر ثم العقل الثالث والفلك الثاني على هيئة الاستدارة بفراغ يسع فيه الافلاك السبعة الباقية
داخل الفلك الاول مماسا سطحه المحدب لسطحه المقعر كما هو مذهبهم ثم العقل الرابع والفلك الثالث
ثم العقل الخامس والفلك الرابع وهكذا الى ان يصير العقول عشرة والافلاك تسعة كل
فلك لاحق في داخل الفلك السابق بحيث تماس السطحان ثم يتصور فلك القمر بحيث يكون
في وسطه كرة النار مماسة به ثم كرة الهواء في وسطها مماسة بها تامتين ثم في وسطها كرة الماء غير
تامة اي ناقصة بقدر الربع الشمالي ثم كرة الارض في وسطها غريقة بقدر النصف التحتاني اي
والربع الجنوبي الفوقاني في الماء منكشفا ربعها الشمالي لحيوة الحيوانات المتنفسة ثم يتصور ما في
هذا الربع المنكشف من الانسان والفرس والبقر والشجر والحجر والمعادن والبحار والجبال
وغير ذلك كل واحد على صورته الواقعية وعوارضه واحكامه النفس الامرية حتى يكون مجموع هذه
الصور الذهنية المرتبة بالترتيب الذهني المطابق للترتيب الخارجي عالما ذهنيا مشابها ومطابقا
للعالم الخارجي فالعالم الذهني حقيقة هو هذا المجموع المرتب الذهني لكنه لما كان قائما بالنفس سمي
النفس عالما ذهنيا مشابها للعالم الخارجي هذا ما علمني الله سبحانه في هذا المقام وللقوم في تحرير
معنى هذه العبارة تعسفات في الكلام ليس في ذكرها الا تسويد القرطاس وتضليل الناس
ومما ينبغي ان يعلم انهم يعتبرون في علم الهيئة تعداد الافلاك على طريق التصاعد فيعتبرون
الفلك الذي هو اقرب الى الارض اولا ثم ما بعده ثانيا ثم ما بعده ثالثا وهكذا الى الفلك
الاعظم ويقولون له تاسعا وفي بيان ايجاد العالم بالعكس فيعتبرون الفلك الاعظم اول
وما بعده ثانيا وثالثا وهكذا الى السماء الدنيا اي السفلى ويقولون له تاسعا هذا ما اصطلح عليه
المحققون فتنبه فانه يغلط فيه كثير من الناس لعدم الاطلاع على الاصطلاح قوله
للسعادة القصوى اه وهي في الخفية التلذذ بنعيم الجنة والتشرف برؤية جمال الحق

جل ثنائه لكنه لا يترتب على هذه الحكمة اليونانية فانها من خواص الحكمة فالمراد بها هنا تلذذ
النفس وانبساطها بعد التجرد عن المادة بما حصل لها من الادراكات الحقة فانهم يقولون ان
النفس كالمرآة تعلم الحق حقا والباطل باطلا كما ان المرآة ينطبع فيها الصورة الحسنة حسنة والقبيحة قبيحة
الا انها لعلقة الوهم وغيره من القوى الجسمانية التي هي صدا وزنكار لصفاء الاذهان قد
تعتقد الحق باطلا والباطل حقا كما ان المرآة لاكتنافها بالصدا تترائى فيها الصورة الحسنة القبيحة
وبالعكس فاذا تجردت عن الجسم والجسمانيات في الآخرة تلذذت بالادراكات الصادقة وتلك ما تعتقده
هو الجنة في حقها وتالمت بالادراكات الباطلة وهذا هو النار في حقها ثم لا تعتقد دنيا
من الجنة والنار قوله وذلك بحسب الطاقة البشرية جواب سوال مقدر تقريره انه ان اريد ان
الحكمة هي العلم بجميع الاحوال الواقعية لجميع الموجودات النفس الامرية فيلزم ان لا يكون احد حكيما
لاختصاصه بجناب الحق سبحانه وكذا ان اريد العلم بجميع الاحوال لبعض الموجودات او العلم
ببعض الاحوال لجميعها لما ذكرنا وان اريد به العلم ببعض الاحوال لبعض الموجودات فيلزم ان يكون
كل واحد حكيما وتقرير الجواب ان المراد العلم بالبعض الاكثر للبعض الاكثر لكن بشرط ان يكون
حاصلا بعد صرف الطاقة البشرية اليه بالتجارب والاستدلالات واستنباط آثار الموجودات واعيانها
لا بالطريق البديهية او النقل فلا اشكال قوله فهي تنقسم اه يعني اذا كانت الحكمة علما باحوال الموجودات
المنقسمة الى قسمين كما هي كانت هي ايضا منقسمة الى قسمين انقسام الكل الى اجزائه قوله الاولى
هو الحكمة النظرية اه المراد بالنظرية هنا ما يكون المقصود فيه مجرد النظر والاستدلال و
بالعملية ما يكون المقصود فيه هو العمل ويكون العلم وسيلة اليه بخلاف المذكورة سابقا فان المراد بها
ما يحصل بالنظر والاستدلال اعم من ان يكون المقصود فيه مجرد العلم او العمل كما اشرنا اليه سابقا
قوله مثاله علمنا بان اه اي تصديقاتنا بهذه القضايا او نفس تلك القضايا او الملكة الحاصلة

بها قوله الا ان الاول علم الشي اه يعني ان الحكمة النظرية عبارة عن مجموع العلوم التصورية المتعلقة
بالموجودات التي لا تاثير لفعلنا في وجودها ولا اشتراكنا في عدمها والعلوم التصديقية المتعلقة
بالقضايا الحاصلة من حمل العوارض الذاتية لتلك الموجودات عليها فلا يكون المقصود فيها
العمل بل المقصود من معرفتها تلك المعرفة فقط فما قيل ان هذا الاضراب ليس بصحيح لفقدان ما يضرب عنه
حري بان يضرب عنه قوله الا ان كل ما يعلم اه يعني ان الحكمة العملية وسيلة الى العمل فيكون ادون منه
وهو ادون من الحكمة الالهية التي هي جزء الحكمة النظرية فيكون ادون من العمل اعني الحكمة النظرية
فيكون الحكمة العملية ادون مما هو ادون من الحكمة النظرية فيكون ادون منها بمرتبتين فالكثير بمعنى
المتعدد مقابل الواحد لا المقابل القليل قوله وهو الحكمة النظرية اه فيه ان استكمال القوة النظرية انما هو
بالنظر والاستدلال وهو تحقيق في مسائل كلا القسمين اذ كلها نظرية فتخصيص الحكمة النظرية في غير موضعه نعم
استكمال القوة العملية انما هو بالعمل فيختص بالحكمة العملية قوله الى ما لا يتعلق باعمالنا اه المراد
بالعمل ههنا المعنى المصدري اي الايجاد والاصدار والمراد بالتعلق تعلق المفعول بالفعل
بالمعنى المصدري اي الى امور موجودة لا توجد بايجادنا وهي ما سوى الافعال الاختيارية من
الموجودات قوله وهو العلم المتعلق به اه اي هو مجموع التصورات المتعلقة بمفهومات تلك الامور وعوارضها
الموجودة في نفس الامر من غير ايجادنا والتصديقات المتعلقة بالقضايا الحاصلة من حمل عوارضها
الذاتية عليها حكمة نظرية قوله كحصول العلم التصوري والتصديقي اه اي كحصول العلم التصوري
بمفهوماتها ومفهومات عوارضها والعلم التصديقي بثبوت عوارضها الذاتية لها قوله بامور يتعلق
بكيفية عمل او كيفية مبدء عمل من حيث انه مبدء عمل اه المراد بالعمل والتعلق ههنا ايضا ما ذكرنا
والمراد بمبدء العمل النفس الناطقة لانها هي العاملة بواسطة البدن والترديد اشارة الى
اختلاف المذهبين في موضوع الحكمة العملية فان موضوعها عند البعض العمل وعند آخرين النفس

الناطقة

النفس الناطقة من حيث انها منبع الاعمال والافعال الاختيارية اي بامور بحيث يسال فيها
مانه كيف يعمل ليوجد هذا الامر ويصدر عن النفس كما يسال عن الصلوة في العملية بانه كيف يعمل
القيام والقعود والقراة وغيرها المقرونة مع الطهارة او بدونها مثلا حتى توجد الصلوة وتكون
معتبرة عند الشارع وليست الضرورة بحيث يسال عنها بانه كيف يكون النفس حتى يجب عليها
الصلوة ايكون عاقلة بالغة او محبوبة صبية او اعم منها والحاصل ان تلك الامور موجودة في نفس
الامر مع قطع النظر عن وجودنا وايجادنا وليست مما توجد بايجادنا اعني يكون في وجودها
واصدارها دخل لاختيارنا وايجادنا كالافلاك والعناصر فانها لا يسال عنها بانه كيف يعمل
حتى يكون الافلاك والعناصر ولا بانه كيف يكون النفس حتى يصدر عنها الافلاك والعناصر
قوله لحصول العقل بالفعل اه علة للاستكمال قوله والى ما يتعلق باعمالنا اه المراد بالعمل التعلق بما عرفت
اي والى امور لا يكون موجودة الا بايجادنا وهي الاعمال والافعال الاختيارية قوله بامور يتعلق
بكيفية ما عمل او كيفية مبدء عمل من حيث هو كذلك اي بامور كائنة بحيث يسال عنها بانه كيف يصدر
هذا الامر وكيف توجد هذا الفعل حتى يترتب عليه الغاية المقصودة منه كما يقال كيف يشرب ماء الورد
حتى يحصل الصحة الشرب حارا او باردا مفردا او مع دواء اخر وكما يقال كيف يزيد النفس حتى يحصل لها
محبة الله سبحانه ويزول عنها حب الدنيا وهذا ايضا اشارة الى الاختلاف المذكور في موضوع الحكمة
العملية قوله منها ما يتعلق بامور غير مادية اي من الحكمة النظرية قضايا او تصديقات او ملكة
بامور غير مادية فان كانت الحكمة عبارة عن نفس المسايل فالمراد بالتعلق تعلق القضية بموضوعها وان
كانت عبارة عن التصديقات بتلك المسايل فالتعلق تعلق التصديق بالموضوع الذي
جزء للمتعلقة وان كانت عبارة عن الملكة المخصوصة فالتعلق تعلق الملكة بموضوعات القضايا
التي يحصل بتكرر ادراكاتها تلك الملكة وهكذا المراد فيما يجيء من التعلق والامور وحاصل التقسيم

ان الحكمة النظرية ان كان البحث فيها عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الخارجي ولا
الذهني الى مادة سواء كانت مقارنة لها او لا فهي الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وقد يطلق عليها
العلم الاعلى ايضا وهي قسمان الاول ما يبحث فيها عن احوال الموجودات المذكورة التي قد تقارن
المادة اتفاقا لا افتقارا كالوجود والوجوب بالغير والامكان والعلية والمعلولية وغيرها ويسمى
الامور العامة ويقال له الفلسفة الاولى والعلم الكلي لعموم الوجود والثاني ما يبحث فيه عن احوال
الموجودات المذكورة التي لا تقارن المادة اصلا وهو فن المجردات المسمى بالثولوجيا والالهي بالمعنى الاخص
وان كان البحث فيها عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الذهني الى مادة اصلا وتفتقر في
وجودها الخارجي الى مادة مطلقة اي سواء كانت خشبا او ذهبا او حديدا او غيرها كالتثليث والتربيع
والكروية والمخروطية مثلا فهي الحكمة الرياضية ويسمى الحكمة الوسطى كما بينه والحكمة التعليمية لكونها اول ما
تعلمون صبيانهم وهي على اربعة اقسام على ما فصله الشارح وتسمى هذه الاقسام اصول الرياضي
ولها فروع كثيرة كعلم المناظر وعلم الاكر وعلم الاصطرلاب وغير ذلك وان كان البحث فيها
عن احوال الموجودات التي تفتقر في كل واحد من وجودها الخارجي والذهني الى مادة مخصوصة كالافلاك
وما فيها والعناصر وما يتركب منها فهي الحكمة الطبيعية وهي على ثلثة اقسام الاول بحث الاحوال
المشتركة بين الافلاك والعناصر كالاتصال والتركيب من الهيولى والصورة ويعبر عنه بما يعم الاجسام
والثاني بحث الاحوال المختصة بالافلاك وما فيها ويسمى بالفلكيات والثالث بحث الاحوال
المختصة بالعناصر ومركباتها ويسمى بالعنصريات قوله اي التشبه بالاله والمشهور انها معرب فيلاسوفا
مركب من فيلا بمعنى المحب وسوفا بمعنى الحكمة اي محب الحكمة قوله موضوع هذين الفنين الظاهر ان يقيد
موضوع الاعلى الذي هو مقسم هذين القسمين بالموجود المطلق اولا اذ لا يكون موضوع الاقسام
اخص من موضوع المقسم ومنها الغير لك اذ موضوع احد هذين الفنين الموجود الذي لا يقارن

المادة او موضوع الاخير موجود فيه لقيا ان المادة اتفاقا فالعل مراده ان موضوع [illegible]
هذين الفنين كما اشير اليه قوله هو الموجود المطلق اه اي موضوع العلم الالهي بالمعنى الاعم
هو مطلق الموجود اي اعم من ان يكون موجودا في الذهن او في الخارج ومن ان يكون
جوهرا او عرضا لكن من حيث انه ماخوذ مع حيثية الوجود فقط لا مع حيثية اخرى هي اخص من
الموجود بخلاف الرياضي فان موضوعه الموجود الذي هو الكم والطبيعي فان موضوعه
الموجود الذي هو الجسم الطبيعي فالماخوذ في موضوعهما هو الحيثية الاخص من الموجود قوله في
وجودها اي في وجودها الخارجي لا في تعقلها يا نها اي لا في وجودها الذهني قوله بالحس
يعني ان النفس اذا تعلمت الطبيعي فادركت احوال ما هو المحسوس بالكلية وهو الجسم الطبيعي
اعتادت بما هو اسهل اعني ادراك المحسوسات ثم اذا تعلمت الرياضي الذي موضوعه الكم
وهو غير محسوس تيسر عليها ادراك احواله فارتاضت اي تحملت الرياضة والكلفة في انتقالها
من اليسير الى العسر قوله علوم التعليم اي فنون الرياضي اصولها الاربعة قوله وهو اما متصل
او منفصل المتصل ما ليس فيه اجزاء متمايزة الوجود بالفعل اما حقيقة كالماء ويسمى متصلا حقيقيا
او حسا فقط ويسمى متصلا حسيا كالخشبة فانها مركبة من العناصر الاربعة وهي موجودة فيها متمايزا
كل واحد منها عن الاخر في نفس الامر على ما هو مذهبهم ولكنها غير متمايزة بحسب الحس لصغرها
وشدة تماسها والمنفصل ما يقابله كالعدد والنغم قوله فالمتحرك هو الهيئة اي العلم الباحث
عن احوال الكم المتحرك هو الهيئة وكذا التقدير في بواقي الاقسام فتدبر قوله النسبة التأليفية
هي النسبة التأليفية كون ثلثة اعداد بحيث يكون نسبة فضل اكبرها على اوسطها الى افضل
اوسطها على اصغرها بعينها نسبة اكبرها الى اصغرها وبالجملة ان يكون النسبة بين الفضلين
عين النسبة بين الطرفين فان كان فضل الاكبر مثلين لفضل الاوسط كان الاكبر مثلين

للاصغر الصغير وهكذا الى اثني عشر والثمانية والستة ففصل اثني عشر على الثمانية اربعة ونسبتها الى فصل الثمانية
على الستة اعني الاثنين نسبة الضعفية كما ان نسبة اثني عشر الى الستة الصغير نسبة الضعفية وستة وثلثين
وثمانية عشر واثني عشرة ثلث النسبة وثلثين وهكذا فصل ثمانية عشر على اثني عشر اعني الستة الصغير ثلث
لفصل ستة وثلثين اعني ثمانية عشر واربعة وعشرين وثمانية وخمسة فالخمسة ربع لعشرين وكذا فصل الثمانية
على الخمسة اعني ثلثة الصغير ربع لفصل عشرين على الثمانية اعني اثني عشر وهكذا الكل الظاهر ان المراد
بالنسبة التاليفية هنا رعاية مناسبة ترتيب لبعض الاجزاء بالنسبة الى بعض آخر بان يكون نسبة الجزء الاول
من الكم المنفصل الى الثاني بالقصر او المد نسبة الضعفية مثلا ونسبة الثاني الى الثالث بها
النصفية مثلا او بالعكس ونسبة الثالث الى الرابع بها بالمساواة او غير ذلك فما كان موضوعه
الكم المنفصل الماخوذ مع هذه النسبة بين اجزائه فهو الموسيقي وما كان موضوعه الكم المنفصل من غير
ملاحظة هذه النسبة بين اجزائه فهو الحساب وتوضيحه ان موضوع الحساب هو العدد وهو كم
منفصل مركب من اجزاء متمايزة الوجود بالفعل وهي الوحدات مطلقا من غير ان يكون
للوحدة الاولى الى الوحدة الثانية نسبة وللثانية الى الثالثة نسبة اخرى وهكذا فالحاصل ان العدد
عبارة عن مجموع وحدات مخصوصة من غير ملاحظة ترتيب بينها اصلا بخلاف الموسيقي فان موضوعه
النغم كما صرح به العلامة الشيرازي في درة التاج وهي الصوت كم منفصل مركبة من اجزاء متمايزة
الوجود وهي الالفاظ الماخوذة فيها على نسب مختلفة بمدها وقصرها في التلفظ ليحصل بهذا الاختلاف
اقسام مختلفة يسمى كل قسم باسم علحدة مثلا اذا كان مد اللفظ الاول او قصره نصف مد اللفظ
الثاني او قصره وضعف مد اللفظ الثالث او قصره مثلا يحصل قسم ويسمى باسم واذا كان بالعكس
مثلا حصل قسم آخر ويسمى باسم آخر وهكذا فيحصل اقسام كثيرة بحسب اختلاف مراتب مواضع القصرات
والمدات كما تقرر عند ارباب الغناء ولا يتصور مثله في العدد فانه مركب من الوحدات كما ... وهي

فاثنا عشر

كلها متساوية ليس فيها اختلاف النسب اصلا والاختلاف والترتيب بالتقديم والتاخير انما هو
بين الاعداد بان القليل مقدم على الكثير لكنه ليس كجزء للكثير كما تقرر في موضعه لا يقال يحتمل
ان يراد بها المعنى المصطلح لان النسبة التاليفية مراتب مختلفة كما اشرتم الى بعضها فيجوز ان
يحصل بحسبها ايضا اقسام مختلفة للغناء والنغمة لانا نقول ان اختلاف اقسام النغمة والالحان قد يحصل
باختلاف النسب التاليفية لكنه لا يتوقف عليه فان البديهة حاكمة بان كلما اختلفت بذوات الالفاظ
وقصرانها اختلفت اوزان النغمة واقسامها سواء كان هذه الاختلافات على هيئة نسبة من النسب التاليفية
الاصطلاحية اولا فبعض اقسام النغمة يتحقق بدون النسبة التاليفية الاصطلاحية بمجرد اختلاف الالفاظ
مدا وقصرا فيرجع الامر الى ما ذكرنا من المعنى فتدبر في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله لا
يتوهم مجردة ح المراد بالتوهم الوجود الذهني وبقوله وجودها الخارجي والتغير والاستعداد من خواص
المادة فيكون ان كناية عن المادة مطلقا وخصوص الاستعداد كناية عن المادة الخاصة فالحاصل ان
يكون تلك الامور في الوجود الخارجي والذهني كليهما مفتقرة الى مادة خاصة والعلم المتعلق بما هو
العلم الطبيعي كالعلم باحوال العناصر ومركباتها من الحيوانات والمعادن مثلا قوله لا يمكن ان يفهم او
متصورا ه اي لا يمكن ان يعتبر ويجوز تحقق ماهيته عقلا ولان متصور مصداقه الا في هذه المادة الخاصة
قوله والقطوسية بالقاف والطاء والسين المهملتين بقصر الالف يعني سوراخ بيني قوله وموضوعه ح
اي موضوع العلم الطبيعي الجسم الطبيعي مطلقا اعم من ان يكون فلكيا او عنصريا مركبا او بسيطا لكن من حيث
اشتماله على ما هو مبدا الحركة والسكون الذاتيين اعني الطبيعة والذي يبحث في ذلك العلم عن عوارضه
الذاتية العارضة له من هذه الحيثية لا من حيث انه موجود او معدوم او جوهر او عرض محسوس او غير
ذلك قوله الشيخ الالهي يعني الشيخ شهاب الدين المقتول صاحب حكمة الاشراق قوله ومن
الاقسام الاولية للموجود ح اي من اقسام الاعراض الاولية لان الاقسام الاولية المطلق

الموجود الشامل لما كان موجودا في الذهن او في الخارج وانما قصر على الاقسام الاولية بالاعراض الاولية لان الاقسام الاولية للموجود هي الواجب والممكن المنقسم الى الجوهر والعرض المنقسم الى الاقسام التسعة التي منها الكم المنقسم الى المتصل والمنفصل المنقسم الى العدد والنغمة فالعدد من اقسام الوجود في المرتبة الخامسة دون الاولى والمراد بالعدد ما يعم الواحد والكثير اي ما يعد الاشياء فانه كما يبحث في الحساب عن عوارض العدد المصطلح كذلك يبحث فيه عن عوارض الواحد الغير كما يقال الواحد لا تاثير له في الضرب والحاصل ان طبيعة الوجود كافية لعروض العدد من غير ان يحتاج الى انضمام حيثية اخص من الموجودية كالموجود المحتاج في الوجود الخارجي الى مادة ما دون الذهني كما هو موضوع الرياضي او في الوجودين الى مادة مخصوصة كما هو موضوع الطبيعي نعم قد تقارن المادة اتفاقا لا افتقارا فيكون الحساب الباحث عن احواله من الالهي بالمعنى الاعم بخلاف الهندسة فان موضوعه الكم المتصل الساكن وهو محتاج الى المادة في الوجود الخارجي دون الذهني فيكون من الرياضي قوله من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا اي من غير ان يصير موضوع الرياضي بانضمام حيثية اخص من الموجودية بان يكون معروض العدد هو الموجود من حيث انه كم او موضوع الطبيعي بانضمام حيثية اخرى كذلك بان يكون معروضه هو الموجود من حيث انه جسم قوله بما ذكره من دخول الحساب في فن الامور العامة من الالهي و دخول الهندسة في الرياضي لا بما يقتضيه التقسيم المشهور من دخولها في الرياضي و افتراقهما بوجه آخر قوله العلم الكلي اي مبحث الامور العامة الذي هو فن من الالهي بالمعنى الاعم قوله العلم الاعلى اي الواشترط في الالهي بالمعنى الاعم عدم المخالطة بالمادة راسا اي لا اتفاقا ولا افتقارا لاخراج الحساب حتى يكون ما لو اخرج عنه مبحث تقاسيم الوجود اي فن الامور العامة الباحث عن احوال ما لا يصح مغايرتها مع المادة على وجه الاتفاق فلا يكون جامعا قوله فالاجود ان تقسيم العلوم ثم حاصله ان فنون الحكمة النظرية لما ان يكون موضوعها ماخوذا مع حيثية نفس الموجودية المطلقة من غير اعتبار حيثية اخرى

قسم

اخص منها

اخص منها مبهما او ماخوذا مع حيثية اخرى اخص منها الاول هو العلم الالهي بالمعنى الاعم والثاني ان
اشترط في وجود موضوعه في الخارج والذهن كليهما خصوصية المادة فهو العلم الطبيعي والا فهو
الرياضي وهذا التقسيم مما لا غبار عليه ولا يلزم منه دخول شيء من اقسام الرياضي في الالهي فان
المبحوث عنه في الرياضي هو احوال الموجود الذي هو الكم المتصل الساكن او المتحرك او المنفصل
المعتبر مع النسبة التاليفية او بدونها لا احوال نفس الموجود من غير ملاحظة خصوصية الكمية حتى يكون
ذلك المبحث منه داخلا في الالهي وموضوع الحساب اعني العدد ليس من اقسام الموجود بما هو موجود فان
الموجود انما يكون عددا اذا اعتبر ممكنا ثم عرضا ثم كما ثم منفصلا فلا يلزم دخول الحساب في الالهي
الذي موضوعه نفس الموجود من غير ملاحظة قوله موضوعها النفس الانسانية هذا عند بعض وعند بعض
آخر موضوعها الاعمال من حيث انها كيف ينبغي ان تصدر حتى تصح او تفسد كما اشار اليه فيما سبق بقوله
بكيفية عمل او كيفية مبدء عمل قوله الاول هي الحكمة العملية التي لا يخفى ان الاول هو التدابير البشرية
المختصة باحوال شخص واحد وهي نفس الاعمال لا الحكمة العملية التي غايتها العمل فالمعنى ان القضايا
الحاصلة بتلك التدابير او التصديقات المتعلقة بتلك القضايا او الملكة الحاصلة بتكرر
تصديقاتها هي الحكمة العملية اه وكذلك التاويل فيما سياتي لان من عادة الشارح انه يتسامح كثيرا
في العبارات اعتمادا على وضوح المطلوب على المتدبر قوله حكمة منزلية وتدبير المنزل ايضا قوله حكمة
مدنية وسياسة مدنية ايضا قوله النواميس جمع الناموس وهو الملك لكن المراد به هنا الوحي
والاحكام الالهية التي تنزل به الملك مجاز الطريق السببية قوله وقد وقع في الحكمة النظرية مثل
هذا الان من مسائلها ما يتعلق بالامور الدنيوية وهي الاقسام المذكورة من الالهي والطبيعي و
الرياضي ومنها ما يتعلق بالامور الاخروية وهي في علومهم مثل علم الكلام في علومنا قوله
مسكويه بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الكاف مركب صوتي بمعنى المنسوب الى المشك

كسبويه بمعنى المنسوب الى السبب وزنا او تركيبا او بناء قوله الحق ادخال المنطق والالحق ان العلوم كلها في الحكمة بعضها في النظرية وبعضها في العملية قوله وجعلها من اقسام الحكمة النظرية هذا انما يصح ان خص العمل في تعريف الحكمة العملية بعمل الجوارح والا فالعمل في المنطق الفكر مقصود وهو ترتيب المعرف والحجة فيكون من العملية وكذا الصرف والنحو والفقه وعلم العروض ونحوه وعلم الكلام داخل في النظرية قوله كما فعله الشيخ الرئيس باعتبار الموجودات النفس الامرية في تعريف الحكمة اعم من ان يكون موجودة في الذهن او في الخارج بنفسها او انتزاعا وهو الحق ومن خص الموجودات بالخارجية منها فيرد عليه انه يخرج منها العلم بتقاسيم الوجود اي مباحث الامور العامة وهي ما لا يختص بقسم واحد من اقسام الوجود اعني الواجب والجوهر والعرض بل تعم الثلثة او الاثنين كالوجود والامكان والتقدم والتاخر والعلية والمعلولية وامثالها والفكر يخرج منها مباحث الاعراض النسبية والدوائر والخطوط والنقط الموهومة فاجاب عنه بعضهم بان الامور العامة ههنا ليست موضوعات بل محمولات يثبت للاعيان زعما منهم بان قولهم الوجود زائد في الممكن وعين الماهية في الواجب تقديره الممكن موجود بوجود زائد على الماهية اي مغاير لها والواجب موجود بوجود هو عين ماهيته فالمبحوث عنه في تلك المسائل بحسب الظاهر وان كان احوال الموجودات الذهنية لكن بعد التاويل يكون مآل فيها الى البحث عن احوال الموجودات الخارجية فيكون من المسائل الحكمية وبعضهم بان الوجود ههنا بمعنى الموجود وهو من الموجودات الخارجية فمن المسائل الحكمية فرد الشارح الجواب الاول بانه تكلف مستغنى عنه لاندفاع الايراد بعدم تخصيص الحكمة بالموجودات الخارجية والثاني بان المراد بالموجود اما ان يكون نفس مفهوم الوجود او مصداقه على الثاني لا يصح قولهم الموجود زائد في الممكن لانه عين الممكن وعلى الاول يتوجه عليه ما يتوجه على الوجود كما لا يخفى لكنه اجرى الجواب على الشق الاول لان الثاني بعيد عن الطبع

طل البر

كل السعد قوله لكونه آليا يعني ان المنطق آلة لتكميل جميع العلوم وان لم يكن آلة لتحصيلها اما الاول
فلان اهل العلوم كلهم يحتاجون في بيان اصطلاحاتهم الى المعرف وفي اثبات قواعدهم الى الحجة
والمباحث عن احوالهما ليس الا المنطق واما الثاني فلامكان نفس التحصيل بدونه كما في الغاية
العلماء الذين لا يعرفون المنطق لكن ليس لهم بصيرة وكمال كما هو لمن يعرفه قوله افتقارا اي احتياجا
قوله الوطر عندنا اي الحاجة معبرا عنها عن الحكمة العملية على طريق التضمين قضاء الحاجة للاغراض من غير
ما يحتاج اليه قوله غير مسلم لتحققها باعتبار تحقق منشا انتزاعها هذا معنى نفس الامرية الاعتبارات
نعم ليست بموجوده في الخارج لكنه لا يصلح علة للاعراض لان الكلام على مذهب من لم يعتبر قيد
العينية في تعريف الحكمة او على من عمم العينية من الوجود بنفسها او باعتبار انتزاعها قوله كالمناطق
جمع منطقة وهي اعظم الدوائر المتوهمة على سطح الكرة بين القطبين وهما نقطتان متقابلتان
على جنبي الكرة حادثتان عند تحركها حركة وضعية والمحاور جمع محور بالكسر وهو الخط المستقيم الواصل بين
القطبين المتوهم في ثخن الكرة وانما ذكر الجمع لان كل نقطتين متقابلتين فرضنا على الكرة فهما قطبان
والخط الواصل بينهما محور والدائرة العظيمة المتوهمة في وسطهما منطقة فيتعدد الاقطاب والمناطق
والمحاور في كرة واحدة في نفسها نعم عند حركتها الوضعية يتعين قطبان ومنطقة واحدة ومحور
واحد فقط قوله والخلقي بكسر الخاء المعجمة والقاف اي على القيافة وهو العلم الباحث عن احوال خلقية
الانسان من السعادة والنحوسة وغير ذلك كما القران هذا الخط في بدنه سعد وتاثيره كذا او ذلك
نحس تاثيره كذا مثلا قوله بطليموس بفتح الباء الموحدة والطاء والسين المهملتين وتقديم الميم على الياء
التحتانية اسم حكيم قوله المجسطي بكسر الميم والجيم والسين والطاء لفظ يوناني بمعنى الترتيب جعل اسما لكتاب
صنفه بطلميوس قوله عن مبدا الحركة والسكون اي عن طبيعة الجسم الطبيعي قوله من الكم وعوارضه وهي
الكيفيات في الكميات كالمثلثية والمربعية في المتصل والزوجية والفردية في المنفصل قوله اللوي [illegible]

يعني نصب الشريعة المصطفوية موضوع الحكمة العلمية ... موضوعها من الحكم الاسلامي ... او باعتبار ... ال الشريعة ... بالدين ولا يخفى ان المعنى لا يصح الا باخذ الاعراض اذ بمعنى اعطاء الاعراض موضوعية الشريعة للاعراض ... وانما هي موطئة ... الحكمة العلمية لا اغراضها ... وهذا التكلف يمجه الطبع السليم والعطف ... ان يقال قوله ... وقد نبت الوطر غرضنا لقولهم قضى على وطر اي قضى وطرا عوضا منى ... الشرعية ...

اي الطبايع النوعية فان طبيعة الفيل مثلا تقتضي كما الطول وشكلا مخصوصا به وطبيعة الشاة كما
وشكلا مخصوصا به وطبيعة الشاة كما اقصر وشكلا آخر قوله والنفس هي العادة الماسحة اي فاعل العدد
الماسحة والفاعل اشرف من اثاره الصادرة منه فالعلم الباحث عن احوال الاشرف اشرف من
العلم الباحث عن احوال الاخر قوله وان الحق بالنار الفوقانية اي احكم علما وعملا او بالنار التحتانية
اي صدق لمسايلها الصدق اليقيني قوله فهو واسطة لاحتياج موضوعها الى المادة في الوجود الخارجي فقط
واستغناء موضوع الالهي عنها في الوجودين واحتياج موضوع الطبيعي اليها فيهما قوله غير
متناهية كالقطبين المتوهمين على سطح الكرة حال كونها متحركة بالحركة الوضعية على وجود غير متناهية
الدواير الغير المتناهية المختلفة صغيرا او كبيرا في وسطها بحسب حركة النقط الغير المتناهية المتوهمة على سطحها
وكالاجزاء الغير المتناهية الممكنة بحسب القسمة الوهمية بخلاف الامور الخارجية التي يبحث عنها الطبيعي
مزورة لاستحالة وجود الغير المتناهي مطلقا في الخارج قوله التشوش والغلط في البراهين العددية
والهندسية وذلك لان البراهين الهندسية والحسابية يكون مركبة من مقدمات بديهية على ترتيبه بديهية
فلا تقع فيه الخطاء لا من جهة المادة ولا من جهة الهيئة بخلاف الطبيعي اه قوله من جهة ما هو اشبه و
احرى اي ما بالدلايل الظنية المفيدة للاولوية والاشبهية بالصواب لا بالدلايل القطعية المفيدة لليقين
قوله ولو ذهب على صيغة المجهول المتضمنة معنى الايقاع فالمسند حقيقة هو الايقاع المسند اليه مصدر القول
المذكور اي لو وقع الذهاب اه فلا يتوهم انه لو قرئ على صيغة المعلوم لزم حذف الفاعل
لما اراد طرف للكلام وقوله علته مفعول له وقوله الى كتب
قوله جميع الابدال اه بالفاء خبر للمبتدء المذكور لتضمنه معنى الشرط ولتقرير المرام واوضح بعد الاطلاع على
صحة تركيب الكلام قوله لا يراد بها اي لا يراد بها الا مع العلم الالهي بالمعنى الاعم لقسميه اعني
مبحث المجردات المسمى بالالهي بالمعنى الاخص ومبحث الامور العامة والثاني من كلام الشيخ

انما هو موصولية الرياضي من العلم الالهي لعقيمة لا من جميع العلوم قوله ليتمرن اه اي ليتمرن ويعتاد بالعلوم
الواقعية ولا يلتفت الى الخلوكات قوله القسم الثاني في الطبيعيات اي الطائفة الثانية من
الفاظ الكتاب او معانيه او مجموعها منحصرة في بيان هذه القضايا المعقولة او في حصول التصديقات
بها او في حصول الملكة المخصوصة لاحضار المدلول على الدال او السبب على المسبب او الكلي في
الجزئي كما يعرف بالتدبر ولو لا غرابة مقام المسائل الحكمية للاجابات اللفظية لفصلتها اتم
تفصيل قوله التي هي احد اقسام الحكمة النظرية لما كان الطبيعيات محتملة للمسائل الطبيعية وللاجسام
الطبيعية كليهما قيدنا بهذا القيد احترازا عن الاحتمال الاخير ليطابق ما يجي من قوله والقسم الثالث
في الالهيات فكما ان المعنى ثمه ان القسم الثالث في مباحث الحكمة الالهية فكذلك المراد هنا
ان القسم الثاني في مباحث الحكمة الطبيعية التي هي احد اقسام الحكمة النظرية لا انه في الاجسام
الطبيعية لئلا يكون بعيدا عن التطابق قوله موضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على قوة التغير
اختلفت عباراتهم ظاهرا في الحيثية الماخوذة في موضوع الحكمة الطبيعية فقيل من حيث اشتماله على قوة
التغير وقيل من حيث انه ذو طبيعة وقيل من حيث اشتماله على المادة وقيل من حيث اشتماله على الحركة
والسكون وقيل من حيث قوة الحركة والسكون والمال واحد وهو من حيث اشتماله على طبيعة الى مبدا
الحركة والسكون الذاتيين بان يكون علة للحركة عند حصوله في الحيز الغريب وللسكون عند حصوله في
الحيز الطبيعي وذلك لان المبحوث عنه فيها انما هو الاحوال العارضة للجسم بهذه الحيثية ويؤول اليه الكل
بادنى تكلف ولفظ القوة لا ينافي الطبيعة الجسمانية الجوهرية لان القوة عندهم عبارة عن
مبدا التغير والتاثير سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان موقع التغير والتاثير في غيره او في
نفسه ويكون بين المؤثر والتاثير تغاير ذاتي تارة واعتباري اخرى سواء كان ذا شعور
كالنفس او لا كالطبيعة الجسمانية فان قلت يرد عليه ان لا يكون مبحث النفس من العلم الطبيعي لعدم

كونها موضوع العلم او نوعا منه او جزءا له او عرضا ذاتيا له حتى يصح جعله موضوعا لمسائله قلت ابحاث من
مسائل العلم الالهي حقيقة وانما ذكرت ههنا لان للنفوس نوع تعلق ببعض انواع الجسم الطبيعي الذي
موضوع العلم الطبيعي اعني الجسم الانساني ولا يبعد ان يقال ان قولهم النفس مجردة وامثاله في
قوة قولنا الجسم الانساني ذو نفس مجردة متعلقة به فالنفوس ليس من موضوعات المسائل حقيقة بل ماخوذة
في جانب المحمول ويمكن ان يجاب ايضا بان حصر البحث في طرق مخصوصة مذكورة في موضعه ليس عقليا
بل استقرائي ولا غيره كلا استقراء عند ارباب العقول فيجوز ان يكون من طرق البحث ان يحمل متعلق
بعض انواع موضوع العلم موضوع المسألة ويحمل عليه عوارضه الذاتية ولا مشاحة فيه عقلا فلا اشكال
قوله وعرفوه اه يرد عليه ان هذا التعريف بعينه يصدق على الصورة الجسمية ايضا بل هذا اولى لانها
هي المتصل بالذات القابل لفرض الابعاد المتصلة ويمكن ان يجاب بان المراد الجوهر المتحيز بالذات
والصورة ليست كذلك والهيولى وان كانت متحيزا بالذات لكن ليست متصلا بالذات حتى يتصور فيها
الابعاد قوله الابعاد ثلثة اه وهي الطول والعرض والعمق فالطول هو البعد المفروض اولا والعرض هو
البعد المفروض ثانيا والعمق هو البعد المفروض ثالثا سواء كانت متساوية او متفاوتة في
الصغر والكبر هذا ما وقع عليه الاصطلاح وهو المراد ههنا لا المعنى المتعارف يعني الطول
واوسطها واقصرها والا لزم ان لا يكون الكرة جسما لتساوي الابعاد الثلثة المتقاطعة فيها قوله
على زوايا قوائم اه القوائم الحاصلة عن تقاطع الابعاد الثلثة اثنى عشر اربعة بين الانصاف
الاربعة للبعد الطولي والعرضي واربعة بين كل واحد من تلك الانصاف الاربعة والنصف الفوقاني
من البعد العمقي واربعة اخرى بين كل واحد من تلك الانصاف الاربعة والنصف التحتاني من بعد
العمقي كما لا يخفى على من له تخيل صحيح قوله بيان ذلك ان الفصل اه يعني ان الماهية انما تحتاج الى
الفصول المقومة في تقومها لا في وجودها والى الفصول القسمة على عكس ذلك فان كان الموجود

لا في موضوع صفيف للجوهر كانت الحقائق الجوهرية موجودة في مرتبة ماهياتها فيكون كل ما هو علة لوجود بالفعل
موجودة في تلك المرتبة ضرورة امتناع وجود الممكن بلا علة ومن جملة علل وجود الممكن الفصل المقسم فيلزم
ان يكون هو ايضا موجودا في مرتبة مهية فيكون مقوما لا مقسما لان الموجود في مرتبة نفس المهية لا يكون
الا المقومات الداخلة لا الامور الخارجة التي منها الفصل المقسم هـ قوله لانه خاصة للجنس فيكون
عرضيا خارجا لا ذاتيا مقوما له يحتاج اليه المهية في تقومها قوله باعتبار بعض الملاحظات اه متعلق
بقوله كالعلة المفيدة والمراد ببعض الملاحظات ملاحظة بشرط لا شي فانه لا بد للعلية من التمايز بين
العلة والمعلول ليتصور كون احدهما موثرا متقدما والآخر متاثرا متاخرا ولا تمايز بين الجنس والفصل في
الخارج ولا في ملاحظة لا بشرط شي ولا في ملاحظة بشرط شي وانما التمايز بينهما في ملاحظة بشرط لا شي
فيتصور العلية وانما قال كالعلة لان العلة الحقيقية انما هو المبدء الفياض لكن لما كان الفصل المقسم يرفع
الابهام من الجنس ويجعله متعينا صالحا لفيضان الوجود من العلة جعل كانه علة له قوله الانقلاب الحقيقية اه
لان القران اللازم هنا انعدام الحقيقة لا انقلابها والمحال هو ذاك دون ذلك وذلك لان الانقلاب
عبارة عن ان يوجد ذو مهية ولا يوجد فيه تلك المهية بان يتحقق في ضمنه مهية اخرى ولا شك انه غير
لازم هنا لانا نقول ان الماهية التي يكون الوجود ذاتيا كان واجب الثبوت لها فيمتنع عدمها فاذا
فرض ان ينعدم فرد منها لزم ان هذا الفرد لم يكن تلك المهية متحققة فيها يكون المتحقق فيه مهية اخرى
حين وجودها هـ فالحاصل ان لزوم الانقلاب لزوم الخلف كما ذكرنا قوله وكانت افراد الجواهر كلها
واجبة الوجود لان الوجود اذا كان ذاتيا للجوهر كان واجب الثبوت لجميع افراده ومتحققا فيها بلا علة
فيكون واجبة بالذات كالواجب الحق تعالى عن ذلك الشرك قوله ايضا الشي اه يعني كما ان مفهوم
لا في موضوع لعريفا لها والا لا ستلزام التصديق بالجوهر التصديق بالموجودية واللازم ظاهر البطلان اذ كثيرا ما
لتصديق بالجوهرية ولا يحصل لنا التصور الموجودية فضلا عن التصديق بها فكذا الملزوم قوله حتى

لا في موضوع ... ان ... الا ... [illegible]
... بالموجود بالفعل ... [illegible]

احتج اه اعتذار عما يرد على التعريفين من النقض على الطرد لصدقهما على الواجب بالذات بانه يراد
بالشيء الممكن فينتقض طرد سالما قوله والامكان من علم هذا موقوف على ان لا يكون للجوهر
وجه سوى هذا التعريف او الا لصوره الا به وكلاهما في حيز المنع قوله من صورة في بيان للمكتسب لا اصله
قوله وصورة الجوهر اه يعني ان الصورة الذهنية للجواهر الخارجية كلها جواهر مثلها والصورة
الذهنية للاعراض الخارجية عرض مثلها بناء على ما هو المختار عندهم من حصول الاشياء بانفسها ولو كانت
الماهية الجوهرية حاصلة في الذهن لصارت عرضا واللازم لظهور فكذا الملزوم اما بطلان اللازم فاشار اليه
بقوله وصورة الجوهر جوهر اه كما فصلنا واما الملازمة فاشار اليه بقوله وماهية الجوهر في العقل ليست بالصفة
المذكورة هم ومحصله ان وجود الصورة الجوهرية في الذهن ليس كوجود المحتاج اليه في المحتاج مثل وجود
الجزء في الكل او وجود الصورة في الهيولى بل كوجود شيء في محل مستغن عنه ولا تعني بالعرض الا هذا فيكون
عرضا قوله فان معنى الجوهر اه يعني ان الجوهر الذي هو جنس للجسم معناه انه شيء ذو ماهية لو وجدت في
الخارج لم تكن قائمة بموضوع اي بمحل مستغن عن الحال سواء كانت قائمة بنفسها لا في محل اصلا كماهية
الانسان مثلا او كانت قائمة بمحل فيحتاج الى تلك الماهية لا على الوجه الدائر كالصورة القائمة
بالهيولى وهذا المعنى صادق على الماهيات الجوهرية كلها سواء وجدت في الذهن او الخارج كما فصله الشارح قوله
كالمقناطيس المشهور بالقاف وفي المهذب انه بالغين المعجمة والقاف غلط قوله لا لعلة حتى ينافي الذاتية
السابقين قوله الا السبب اي علة احدة غير سبب الماهية وهذا ينافي الذاتية ولا لجميع الممكنات من الذات والذاتيات
محتاجة الى مطلق العلة فلا يرد ان ذاتيات الحقائق الامكانية الصرف حقائق امكانية لا تتحقق الا بجعل
الجاعل فلو كانت المجعولية منافية للذاتية لم يتحقق ذاتي في نفس الامر وذلك لان تعلق الجعل بالماهية وان لم
يكن منافيا للذاتية ذاتيا به لكن تعلق الجعل بنفس ما فرض ذاتيا في ذاتيته وهنالك قوله باضافة معنى اي ما هو
قولهم في تعريف الجوهر لا في موضوع قوله معنى ايجابي وهو قولهم في تعريف العرض في موضوع قوله بل هذا اولى الى

المفهوم المشتمل على السلب اذا كان ذاتيا للاشياء الموجودة مع عدم جواز تقوم الموجودات بالمعدومات فالمفهوم الغير
المشتمل على السلب وغيره مما يمنع الذاتية ينبغي ان يكون ذاتيا بالطريق الاولى قوله وهو خلاف ما تقرر في
مدارك الحكماء من ان مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع المندرجة تحته لا جنس لها والا لكان المقولة هو
العرض فتلك المقولات انواع له لا مقولات واجناسا عالية كما في الجوهر هف ويلزم عليهم ان ينحصر
موجودات العالم في المقولتين ولا يكون المقولات عشرة قوله مفهوم العرض اعم اه اي مفهوم العرض شامل لجميع
مقولات العرض وصادق عليها ذهنا وخارجا ولمقولة الجوهر ذهنا فقط قوله تحت مقولتين وهما الجوهر والكيف
وقوله لصدق عدم انتفائه دليل الثاني ودليل الاول متروك لظهوره فما سبق قوله ممنوع حاصله انه
ان اراد الشق الاول فالملازمة ممنوعة وان اراد الشق الثاني فان اراد انه يلزم اجتماع الجوهر مع الكيف
الذي هو مقولة فالملازمة ايضا ممنوعة وان اراد اجتماعه مع الكيف الذي هو عرض عام لمقولة الكيف
فبطلان اللازم ممنوع كما فصل في الشرح واشاره الى المنع الاول بقوله متباينان الا اه قال
على شي والى الثاني بقوله عرض عام لمقولة الكيف اي لا نفس مقولة الكيف حتى يلزم اجتماع
المقولتين والى الثالث بقوله فلا امتناع اه اي الكيف بهذا المعنى لا ينافي الجوهر ولا يلزم من
اجتماعهما اندراج الصورة العقلية تحت المقولتين قوله واعلم انه ليس معنى قولهم اه اعلم ان قوله
فانه قد تنبه للمنع دليل القول وله محل متعين وقوله يكون كيفا اه حيث ان المفهومة وملخص التقرير ان
معنى قولهم كليات الجواهر جواهر ان الطبيعة الجوهرية لا بغير طبيعة شي يكون حقيقتها التي ذكرها الشارح
جوهر سواء وجدت في الخارج او في الذهن ويصدق عليها حد الجوهر في كل ظرف كما فصل في
الشرح وان صار عرضا [illegible] حيثية وجودها الذهني لصيرورتها علما وكيفا ولا منافاة فان
الجوهر هو الطبيعة من حيث هي هي والعرض انما هو التشخص الذهني فالقول بان الماهية تصير عرضا في
الذهن ويكون جوهرا في الخارج مبني على الغفلة عن ملاحظة الحيثيتين وليس معناه ان الحقيقة الجوهرية
جوهر في الخارج وعرض في الذهن اذ لا تعدد في ماهيات الاشياء كما ان قولهم ان المغناطيس

انجذاب للحديد معناه ان مقتضى طبيعته جذب الحديد عند مصادفته اياه وان لم يظهر في بعض الاوقات
لمانع لا انه يقتضي له الانجذاب باعتبار بعض الاحوال هذا وانت تعلم ان هذا القدر مستفاد من التفصيل السابق الى آخر
فالاعادة لا تخلو عن الزيادة ويمكن ان يقال ان مبنى التفصيل السابق على تسليم اجتماع العرض والجوهرية في
الآن ومبنى التفصيل الثاني منع ذلك كما ستبين ان شاء الله تعالى قوله من باب تقنيع الحيثيات اه قال في
الحاشية اشارة الى ان هنا اشتباها وقع بين الماهية لا بشرط شيء وبين الكلي الذي هو الماهية بشرط
لا شيء وقوله واخذ الكلي مكان الجزئي اشارة الى مقايسة حال الكلي الذهني وهو المعقول من الجواهر
بحال الجزئي الخارجي وهو المغالطة انتهى يعني ان الجوهر انما هو الطبيعة الجوهرية لا بشرط شيء التي
هي مرتبة المعلوم والكلي وهي لا تصير عرضا اصلا والعرض انما هو تلك الطبيعة بشرط لا شيء اي
الطبيعة بشرط التجرد عن العوارض الخارجية والاكتناف بالعوارض الذهنية التي هي مرتبة التشخص
الذهني الذي هو العلم والكيف وهي لا يكون جوهرا قط فالقول بان الجوهر جوهر كلي بحسب الخارج
وعرض بحسب الذهن ناش من عدم ملاحظة الحيثية واشتباه المرتبة الاولى بالثانية وقياس
الكلي على الجزئي فهو قياس مع الفارق قوله اي انها اي كليات الجواهر الماخوذة في الذهن
قوله عن آخره وهو الماهية لا بشرط شيء قوله فان قلت الخ يعني لا يجب ان يندرج كل فصل من فصول
الجواهر تحت الجوهر من حيث هو مقولة بان يكون الجوهر جنسا عاليا له والا لكان لهذا الفصل جنس و
فصل آخر وهكذا الى ما لا يتناهى والكان يجب حمله عليه لحمل العرض العام على معروضاته فلا
يكون من مقولة الجوهر فيجب ان يكون من احدى مقولات العرض والا لزم بطلان انحصار الموجود في
المقولات العشر مع انه لا يصدق عليها مفهوم العرض وهذا انما يتم لو كان مفهوم العرض عرضا عاما
للمقولات التسع في الخارج قوله فاذا لم يندرج تحت مقولة الجوهر اي من حيث انها مقولة قوله
حتى لا يصدق عليها اه تفريع على نفي اللزوم اي فلا يصدق مفهوم العرض عليها لجواز ان
يكون ماهيات بسيطة وهي غير مندرجة تحت شيء من المقولات والانحصار في المركبات في المنحصر

المقولات العشر من حيث انها مقولات انما هو المركبات الذهنية وما وقع مطلقا من قولهم ان الموجود
الموجودات كلها منحصرة في المقولات العشر فالمراد اندراجها تحتها مع قطع النظر عن هذه الحيثية وفي بعض
النسخ حتى لصدق بدون كلمة النفي والتفريع حينئذ على النفي كما لا يخفى قوله تحت شيء من المقولات بالذات
اي من حيث انها مقولات محمولة عليها حملا ذاتيا وان كانت مندرجة تحتها كاندراج المعروضات في العرضيات
المحمولة عليها حملا عرضيا قوله قاطيغورياس بالقاف والطاء والراء والسين المهملات والياءين التحتانيتين
والغين المعجمة مبحث المقولات العشر قوله عند المشائين انما قيد به لان الاشراقيين منكرون وجود الصورة
الجسمية والنوعية وحلولهما في الهيولى فالحال عندهم متحد مع العرض والمحل مع الموضوع والمادة فلا حاجة
الى الفرق اصلا ومحصل الفرق عند المشائين ان المحل المستغني عن الحال وهو محل الاعراض يسمى موضوعا
والمحل المحتاج الى الحال وليس ذلك الا الهيولى التي يحل فيها الحال الجوهري اعني الصورة الجسمية و
النوعية يسمى مادة قوله لا يكون مقوما اي من حيث ماهيته يعني لا يكون في تقومه اي في تحققه محتاجا
الى ذلك الشيء احتياجا ذاتيا وان كان محتاجا اليه في الواقع لامر يعرض له في الخارج كالاجرام
الفلكية بالنسبة الى الوانها واضوائها فانها بالنظر الى طبائعها الحسانية لا تفتقر عليها في وجودها
وان كانت لا توجد بدونها لعارض لحقها ذلك فهي من حيث ذلك العارض مفتقرة اليها الا بالنظر
الى نفس طبيعتها بخلاف الهيولى بالنسبة الى الصورة كما هي قوله كسب نفس الامر يعني ان المراد بالامكان
الامكان الذاتي بحسب نفس الامر لا بمجرد التوهم وحينئذ ينتقض العكس بخروج الفلك فيراد حينئذ الفرض
قوله فزيادة حينئذ الفرض [illegible] الامكان الوقوعي لضرورة داعية اليها ليس عليه الا العاقل نظرا
خروج الفلك زاد حينئذ الفرض لادخاله لان العقل يجوز في تحته لقاطع الابعاد على زوايا قوائم
الى جدات الفلك مع قطع النظر عن صلابته المانعة عن الخرق والالتيام قوله وليس المراد احترازا
عما اورده شارح التجريد ان بدون زيادة قيد الفرض كما يخرج الفلك فلا يكون التعريف

منعكسا لكن بعد زيادة بدخل المجردات فلا يكون مطردا ولتقرير الجواب واضح قوله هو الامكان العام
الذاتي والمراد به الامكان العام المقيد بجانب الوجود اي لا يمتنع تجويز الابعاد الثلثة المتقاطعة
فيه قوله لا الاستعدادي الامكان الاستعدادي هو الاستعداد اي صلاحية شي مع عدم عدم ما
يصلح له وهو الجامع الفعلية بخلاف الامكان الذاتي فانه يجامعه فاذا اريد الامكان الذاتي لم يخرج
الجسم عن الجسمية بعد فعلية تقاطع الابعاد الثلثة ولو اريد الامكان الاستعدادي يخرج عنها فلذا قال
لئلا يخرج اه قوله كما في الافلاك المسمى كما في ان الافلاك المتحركة لا توجد فيها الا خطي بالفعل
فلكي بالوجوب وكو مسلم فانما يحدث الدوائر المتفاوتة المتوازنة على السطح حسب النقاط المتوهمة عليه
لا في ثخنه ومناط الجسمية انما هو تقاطع الجسمية انما هو تقاطع الخطوط المستقيمة في الثخن على القوايم
واين هذا من ذلك قوله المكعب جسم محيط بستة سطوح مستقيمة كالللبنة قوله المعتبرة في الرسم اه
الماخوذة في الحد بهذا التردد اشعار بان هذا التعريف يحتمل الحد والرسم وقوله مبني على التنزل و
الاقد اثبات الماهيات المصطلحة ممتازة عن عرضياتها قطعا ولا سبيل للاحتمال فالاولي هو الحد لكن
الكامل قوله لصدق التعريف على كل سطحين متلاقيين اه يعني لو كان المراد بتقاطع الابعاد الثلثة
على الزوايا القوايم الاثني عشر تقاطعها اعم من ان يكون في ثخن الجسم او في اطرافه لزم ان يكون مجموع كل
سطحين ملتقيين على خط واحد من السطوح الستة التي للمكعب جسما لامكان فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على
الوجه المذكور في اطرافهما لانا اذا اخرجنا الخطين الاثنين هما طرفان من السطحين المذكورين في جانب
حصل بينهما تقاطع على اربع قوايم ثم اذا اخرجنا الخط الذي هو ملتقى السطحين والخطين حصل بتقاطعه للخطين
السابقين الي قوايم اخرى اربع في جانب التقاطع واربع في جانب اخر منهما فيصدق على
مجموع السطحين المذكورين تعريف الجسم فيلزم ان يكون جسما ولما اريد تقاطع الابعاد الثخنية لم
يصدق عليه اذ ليس في كل سطح الا تقاطع بعدين فقط على اربع قوايم هذا ما سنح في هذا المقام
فاحفظ

فاحفظه فانه لشبيه الامر علي اكثر الافهام قوله لا الغير ح جواب بمنع صدق التعريف علي الطبيعين المذكورين
علي تقدير كون الابعاد اعم من الثخينية والسطحية مستند الخروجهما بقيد الجوهر فيبقى سالما عن النقض
قوله لانا نقول اعتراض من الشارح حاصله ان انتقاض التعريف طردا ان كان مندفعا بهذا التوجيه
لكن بقي فيه خلل بوجه اخر وهو انه يكفي فيه ان يقال ان الجسم جوهر ذو بعد اذ ينطبق عليه بهذا القدر
ومتفاد عند الحكماء المشائين المنكرين لوجود السطح الجوهري ولا حاجة الي اشتراط الابعاد الثلثة المتقاطعة
علي الوجه المذكور ولا شك ان هذه الكفاية مضرة لمن يدعي سلامة التعريف عن الاختلال و به يندفع
ما قال بعض الاعاظم ان هذه الكفاية غير مضرة للمعترض اي للموجه القايل هو العالم الاعظم المولوي
محمد اعلم السنديلوي لان القايل بل مويد له ثم ما قال انه لا يظهر فايده القائلين في قوله فعلي اه وفي قوله
ح الضير مندفع بان الاول تفريع علي قوله يخرج اه والثاني علي قوله يكفي اه اي علي بقاء الاختلال
بوجه اخر حاصله انه اذا بقي فيه الاختلال بوجه فيقول الدفعة اي ذكر الابعاد المتقاطعة علي الوجه المذكور
اما البتة او لذلك لا لخروج الطبيعين المذكورين اذ يكفي للاخراجها قيد الجوهر قوله والثاني اولي لان
الحكماء يعدون السطح الجوهري من المستحيلات فلا حاجة لاخراجه الي قيد قوله بانه قابل للابعاد الثلثة
بانه منقوض الطرف الاول متعلق بتعريف الجسم والثاني بقوله اعترض قوله ليس بالذات اي اذ لابد للتقاطع
علي الوجه المذكور من اتصال فيما هو قابل له بالذات وليس الهيولي في حد ذاته متصلا ولا منفصلا
ولا واحدا ولا كثيرا ولا اتصال لها ولا انفصال الا باتصال الصورة الجسمية وانفصالها فانها اي
الاتصال الجوهري الواحد او الكثير هي القابلة للتقاطع اولا وبالذات لكنها لما كانت متحققة في
مرتبه ذات الجسم وستلزمه بفعلية قالوا ان الجسم هو القابل بالذات الابعاد وتقاطعها قوله لا القابل
الجسم عبارة اه معارضة حاصله ان الجزء الذي له مدخل في القابلية والاستعداد هو الهيولي
والجزء الذي به الفعلية والحصول هو الصورة والقابل كيف ايكون مقدما علي المقبول فلو فرض

ان الصورة هو القابل او جزء للقابل لزم ان يكون الصورة هي الهيولى او مقدمة عليها في
وليس في الجسم جزء ثالث فلزم ان لا قابل بالذات للاتصال الا الهيولى قوله لانا نقول القبول
منها اه يعني ان لفظ القبول في تعريف الجسم ليس بمعنى الاستعداد الذي هو من خصائص الهيولى
ولا المجامع الفعلية حتى لا يكون القابل بالذات له الا الهيولى التي هو الجوهر المستعد ولا فعلية
في نفس ذاتها بذاتها بوجه من الوجوه بل هو بمعنى مطلق الاتصاف اي اعم من ان يكون بالفعل او
بمجرد التوهم والامكان ومن ان يكون بطريق الانضمام او بمجرد الانتزاع وهذا معنى مجامع الفعلية
بل الوجوب الذي هو اخص منها ولا شك ان قبول التقاطع المذكور بهذا المعنى لا يتصور بدون
الاتصال فلا يكون القابل بالذات له الا الصورة الجسمية التي هي الجوهر المتصل بذاته مع
قطع النظر عن حلولها في الهيولى قوله وتوهم الطلوع اه ثم الجواب حاصله ان المراد بالقبول
في الاتصال بمعنى صحة انتزاع الابعاد وانقاطعه والصورة التي هي الجوهر المتصل لذاته كافية لها ولا
توقف له على الهيولى التي ليست بهذه المثابة فلا يصح ان يستند اليها التقاطع المحتاج الى
الاتصال نعم حدوث الابعاد وانقاطعه في الخارج موقوف على مقارنة الهيولى لكنه
خارج عن حقيقة الجسم لتحقق الجسم بدونه قوله علم ان جسمية المكون اه لتقدمها على تقاطع الابعاد
في الخارج قوله ان جاز اه انما قال ذلك اشارة الى ما تقرر عندهم من عدم جواز تقوم الماهيات
العدم لكن لقابل ان يقول انه انما الواجب امتناع الحد بالعدميات لامتناع التولف بها مطلقا
فيجوز ان يكون هذا التعريف رسما مدفعه بقوله فانما يجوز في الماهيات البسيطة الضرورة ولا ضرورة
في المركبات لكفاية الجنس والفصل في اكمل انحاء التعريف وهو الحد التام قوله ولتركيبه يعني ان
الجسم مركب من الهيولى والصورة فيجوز تحديده بالاجزاء الخارجية ايضا كما جوز الشيخ في
تحديد الدار بانها السقف والجدران فانه مزورة وعت منها الى ترك قسمي التحديد

في ابي

قوله في الفلكي والعنصري اه المراد بالفلكي في اصطلاحهم ما يعم نفس الفلك وما فيه وينسب اليه من الكواكب
والتداوير والنقط والخطوط وكذا المراد بالعنصري ما يعم نفس العناصر وما يتركب منها وما ينسب
اليها فلا يرد ان الجسم الطبيعي على اربعة اقسام نفس الافلاك وما فيها ونفس العناصر وما يتركب منها
فيتزايد الاحتمالات في الاحوال المبحوث عنها على الثلثة فلا يستقيم الحصر فيها لعدم ارادة المعنى
اللغوي قوله فيما يعم الاجسام اي في بيان الاحوال المختصة بالافلاك فقط وبخلاف القسم الثالث
فانه في بيان الاحوال المختصة بالعناصر وما يتركب منها فقط قوله سماع الكيان بكسر الكاف و
الياء التحتانية جمع كاين بمعنى الموجودات قوله لم يتألف من اجسام اصلا اي لا من اجسام متشابهة ولا
من اجسام غير متشابهة وهو منحصر في البسائط العنصرية والاجرام الفلكية فانها وان كان فيها
اجزاء تحليلية لكن ليس فيها شي من الاجزاء التركيبية قوله الجسم المتشابه ما كان حقيقته متحدة مع
حقيقة كل جزء من اجزائه المقدارية ويكون اسمه متحدا مع اسمه فان كان المادة مع الاجزاء في الحقيقة
في نفس الامر كما هو في الحس يسمى التشابه حقيقيا كالماء والنار وان كان اتحاده معا في مجرد الحس
دون الواقع يسمى التشابه حسيا كالمركبات العنصرية مثل الخشب والذهب والحديد مثلا وغير
المتشابه بخلافه قوله كالسرير اه وحاصله ان كل جزء من اجزاء السرير اعني قطعات الخشب مثلا وان كان
مركبا في نفس الامر من العناصر الاربعة التي هي اجسام مختلفة الحقائق فلم يكن متشابها بالتشابه
الحقيقي لكنه متشابه بالتشابه الحسي لان كل جزء خشبي او حديدي من القطعة الواحدة يسمى خشبا او
حديدا فيكون السرير مركبا من اجسام غير متشابهة فالمثال مطابق للممثل له ويتجه ان الظاهر ما يتوهم
ان السرير مركب من قطعات الخشب ومسامير الحديد وهي متخالفة الحقيقة فلا يكون مركبا من اجسام
متشابهة فلا يطابق المثال للممثل له وما يجاب عنه بان المراد من السرير سرير مساميره من خشب
يكون قطعاته منه ناش عن الجهل بحقيقة الحال وعدم التدبر في المقال قوله والجسم المفرد ع

ان الصورة هو القابل او جزء للقابل لزم ان يكون الصورة هي الهيولي او مقدم عليها مع
وليس في الجسم جزء ثالث فلزم ان لا قابل بالذات للاتصال الا الهيولي قوله لانا نقول القبول
هنا اه يعني ان لفظ القبول في تعريف الجسم ليس بمعني الاستعداد الذي هو من خصايص الهيولي
ولا بجامع الفعلية حتي لا يكون القابل بالذات له الا الهيولي التي هو الجوهر المستعد ولا فعلية
في نفس ذاتها بذاتها بوجه من الوجوه بل هو بمعني مطلق الاتصاف اي اعم من ان يكون بالفعل او
بمجرد التوهم والامكان ومن ان يكون بطريق الانضمام او بمجرد الانتزاع وبهذا المعني يجامع الفعلية
بل الوجوب الذي هو اخص منها ولا شك ان قبول التقاطع المذكور بهذا المعني لا يتصور بدون
الاتصال فلا يكون القابل بالذات له الا الصورة الجسمية التي هي الجوهر المتصل بذاته مع
قطع النظر عن حلولها في الهيولي قوله ولتوهم الطلوبا اه ثم الجواب حاصله ان المراد بالقبول
في الاتصاف بمعني صحة انتزاع الابعاد المتقاطعة والصورة التي هي الجوهر المتصل لذاته كافية له ولا
توقف له علي الهيولي التي ليست بهذه المثابة فلا يصح ان يسند اليها التقاطع المحتاج الي
الاتصال نعم حدوث الابعاد المتقاطعة في الخارج موقوف علي مقارنة الهيولي لكنه
خارج عن حقيقة الجسم لتحقق الجسم بدونه قوله علم ان جسمية الملكوك لتقدمها علي تقاطع الابعاد
في الخارج قوله ان جاز ح انما قال ذلك اشارة الي ما تقرر عندهم من عدم جواز تقوم الماهيات
العدم لكن لقابل ان يقول انه انما يوجب امتناع الحد بالعدميات لا امتناع التعريف بها مطلقا
فيجوز ان يكون هذا التعريف رسما مدفعه يقوله فانما يجوز في الماهيات البسيطة الضرورة ولا ضرورة
في المركبات لكفاية الجنس والفصل في اكمل انحاء التعريف وهو الحد التام قوله ولتركيبه ح يعني ان
الجسم مركب من الهيولي والصورة فيجوز تحديده بالاجزاء الخارجية ايضا كما جوزه الشيخ في
تحديد الدار بانها السقف والجدران فانه مزورة دعت هنا الي ترك قسمي التحديد

قوله

قوله في الفلكي والعنصري اه المراد بالفلكي في اصطلاحهم ما يعم نفس الافلاك وما فيه وينسب اليه من الكواكب
والتداوير والنقط والخطوط وكذا المراد بالعنصري ما يعم نفس العناصر وما يتركب منها وما ينسب
اليها فلا يرد ان الجسم الطبيعي على اربعة اقسام نفس الافلاك وما فيها ونفس العناصر وما يتركب منها
فيزيد الاحتمالات في الاحوال المبحوث عنها على الثلثة فلا يستقيم الحصر فيها لعدم ارادة المعنى
اللغوي قوله فيما يعم الاجسام اي في بيان الاحوال المختصة بالافلاك فقط وبخلاف الفن الثالث
فانه في بيان الاحوال المختصة بالعناصر وما يتركب منها فقط قوله سماع الكيان بكسر الكاف و
الياء التحتانية جمع كاين بمعنى الموجودات قوله لم يتالف من اجسام اصلا اي لا من اجسام متشابهة ولا
من اجسام غير متشابهة وهو منحصر في البسائط العنصرية والاجرام الفلكية فانها وان كان فيها
اجزاء تحليلية لكن ليس فيها شيء من الاجزاء التركيبية قوله الجسم المتشابه ما كان حقيقته متحدة مع
حقيقة كل جزء من اجزائه المقدارية وكان اسمه متحدا مع اسمه فان كان المادة مع الاجزاء في الحقيقة
في نفس الامر كما هو في الحس يسمى التشابه حقيقيا كالماء والنار وان كان اتحاده معها في مجرد الحس
دون الواقع يسمى التشابه حسيا كالمركبات العنصرية مثل الخشب والذهب والحديد مثلا وغير
المتشابه بخلافه قوله كالسرير اه وحاصله ان كل جزء من اجزاء السرير اعني قطعات الخشب مثلا وان كان
مركبا في نفس الامر من العناصر الاربعة التي هي اجسام مختلفة الحقايق فلم يكن متشابها بالتشابه
الحقيقي لكنه متشابه بالتشابه الحسي الا ان كل جزء خشبي او حديدي من القطعة الواحدة يسمى خشبا و
حديدا فيكون السرير مركبا من اجسام غير متشابهة فالمثال مطابق للممثل له ويتجه بزيادة الظاهر ان ما يتوهم
ان السرير مركب من قطعات الخشب ومسامير الحديد وهي متخالفة الحقيقة فلا يكون مركبا من اجسام
متشابهة فلا يطابق المثال للممثل له وما يجاب عنه بان المراد من السرير سرير مساميره من خشب
يكون قطعاته منه ناش عن الجهل لحقيقة الحال وعدم التدبر في المقال قوله والجسم المفرد اه

تفصيله ان جميع الانقسامات الممكنة في الجسم اما متحققة فيه بالقوة او بالفعل وعلى الاول اما متناهية وهو مذهب محمد ابن
عبد الكريم الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل او غير متناهية وهو مذهب جمهور الحكماء وعلى الثاني
الجزء اما متناهية او غير متناهية الاول مذهب المتكلمين وبعض قدماء الحكماء والثاني مذهب النظام من
المعتزلة وبعض القدماء من حكماء يونان قوله وهو انما يتاتى بابطال الجزء الذي لا يتجزى اه اي اتصال
الجسم وابطال الشقوق الباقية لان المتكلمين قايلون بتركب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية المتناهية
بالفعل وعبد الكريم قايل باتصال الجسم وانحلاله الى الاجزاء المتناهية بالقوة وذلك لا يتصور الا
بان لا يقبل تلك الاجزاء انقساما اصلا والنظام وان لم يكن قايلا بوجود الاجزاء الغير المتجزية
التركيبية ولا التحليلية في الجسم لكن يلزم عليه من حيث لا يدري لانه قايل بوجود الاجزاء الغير
المتناهية في الجسم بالفعل فيقول ان كان شيء من الاجزاء المذكورة قابلا للانقسام لزم ان يكون هذا الجزء
متصلا ولم يكن الاجزاء التي تحصل بعد تقسيمه موجودة في الجسم بالفعل وهذا خلف عنده فتعين ان لا يكون
شيء منها قابلا للقسمة وهذا هو المراد بالجزء الذي لا يتجزى فظهر ان بناء المذاهب الثلثة على الجزء الذي
لا يتجزى فلا يتاتى ابطالها الا بابطاله قوله لان المقصد في هذا الفصل اه لان هذا النفي يكفي فيما هو
مذهبه اعني الاتصال الحقيقي في الجسم قوله ولما كانت مسئلة ابطال الجزء الخ قوله من مبادي اه خبر كانت
وقوله من العلم الاعلى صفة لمباحث الهيولى والصورة والتلازم وقوله التي ذكرها صفة بعد صفة
لتلك المباحث والحاصل ان مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما من مسايل العلم الاعلى
فكان ينبغي ان لا يذكرها المصنف في الطبيعي لكنه ذكرها في الطبيعي تحقيقا لحقيقة الجسم الطبيعي الذي هو موضوعه
وابطال الجزء من مبادي هذه المباحث ضرورة توقف ثبوت الهيولى والصورة وتلازمهما على
بطلانه فوجب ايراد هذه المسئلة في صدر تلك المباحث لهذا الوجه وان لم يكن من مسايل العلم
الطبيعي قوله ومن جعلها من الطبيعي اه يعني ان مقتضى الدليل ان مسئلة ابطال الجزء ليست من

مسايل العلم الطبيعي وانما ذكرها هنا لما ذكرنا واما من جعلها من نفس مسايله جعلها فادلة فانه قال
ان قولهم الجزء الذي لا يتجزي باطل في قولنا الجسم جوهر متصل صالح للاشارة الحسية وقابل للانقسامات
الغير المتناهية فيكون محمول المسئلة والمبحوث عنه فيها بحسب المآل احوال موضوع الطبيعي وموضوعها موضوعه
وان كان موضوعها في الظاهر الجزء ومحمولها المبحوث عنه احواله فاندفعت المحذورات الثلثة المذكورة
لكن بقي اشكال آخر وهو انه لما كان محمول المسئلة على هذا التاويل الاتصال الذي هو مبدء لاعتبار فصل الجسم
الطبيعي يعني قابل الابعاد ومساوق لقبول الانقسامات الغير المتناهية وامثاله وكتركب الجسم من
الهيولي والصورة وكعدم تركبه من اجزاء لا يتجزي كان كل واحد من هذه المفهومات بمنزلة فصوله الذاتية
والموضوع وذاتياته لا تكون مبحوثا عنها في مسايل العلم لوقوع البحث عنها في علم آخر قبل ذلك العلم مع
ان المفهومات المذكورة مع كونها متحملة ذاتيات موضوع الطبيعة مبحوث عنها فيه فلا بد ان لا يلتفت
الي هذا القول ويرجع الي انها انما ذكرت بطريق المبدئية قوله الا ما يستدل به ع يعني ان المسئلة المذكورة
ليست حقيقة من مسايل العلم الطبيعي قطعا الا ان الدلايل التي يستدل بها عليها من قبيل دلايل العلم
الطبيعي بلا مرتبة قوله لو فرضنا جزءا بين جزئين اه وهو لازم لتركب الجسم من اجزاء لا يتجزي
فاستدل بابطال اللازم علي بطلان الملزوم ومما ينبغي ان يعلم انه قد توهم بعض المتكلمين ان
تركب الجسم من الهيولي والصورة مناف لمسئلة حشر الاجساد اذ عند الحشر للحساب والتعذيب والتنعيم لا
يخلو اما ان [يعود] الصورة الشخصية الاصلية التي كانت للبدن الشخصي التي لزم اعادة المعدوم او عرض
صورة اخري غير الصورة التي كانت جزءا للبدن لزم ان يكون الشخص المبعوث غير الشخص الدنيوي
الذي كان عاملا للسيئات او الحسنات ضرورة استلزام تغاير بعض الاجزاء تغاير الكل فيلزم
تعذيب من لم يعمل سيئة اصلا وتنعيم من لم يعمل حسنة مطلقا وان يبقي المطيع غير مثاب والعاصي
سدي غير مجزي باعماله وانه مناف لحكمة الحكيم المطلق ومخالف للنصوص القطعية الالهية والنبوية

وعلى تقدير تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى لا يلزم محذور اصلا فان الله سبحانه يجمع تلك الاجزاء و يجعلها
معروضة لهيئة عرضية شبيهة بالهيئة السابقة ويقارن بها النفس السابقة فيكون هذا الشخص المبعوث بعينه الشخص
الدنيوي الذي كان عاملا لا شخصا آخر مغايرا له فان تبدل الاعراض لا يستلزم تبدل الشخص كيف والمحل
والنفس الناطقة السابقة التي كانت عاملة للحسنات او السيئات ومتلذذة بها باقية بشخصها وكذا البدن
الذي كان آلة لاكتساب تلك الحسنات او السيئات ايضا باق لشخصه ومناط التكليف عند اهل الشرع انما هو
الاجزاء الاصلية للبدن والنفس المتصرفة فيه وانتفاء بعض الاعراض بل بعض الاجزاء الزائدة ايضا لا
يعد من قبيل تبدل الشخص شرعا فان بناء الشريعة على الحكمة الالهية دون الدقة الفلسفية الا ترى ان الانسان
اذا قطع منه طرفه او شعره لا يكون هذا الشخص الباقي بعد القطع مغايرا للشخص الاول شرعا حتى يعطى له زوجته
واولاده ويقضى على المديون لقضاء دينه فتعذيبه وتنعيمه لا يكون منافيا للحكمة ولا مخالفا للنصوص سواء
سمي هذا الشخص عين الشخص الاول عند الحكماء او لا كما هو مذهبهم هذا مطمح نظر القائلين بالجزء لكن التحقيق عند المحققين
منهم ادعاء ان تلك الاجزاء غير متجزية التزام بلا لزوم اذ يكفي لنا ان نقول ان اجزاء البدن سواء كانت
متجزية او غير متجزية يجمعها الله سبحانه ويقارن بها النفس الاصلية ويفعل بها ما يشاء وبطلان الجزء الذي
لا يتجزى لا يضر بمسئلة حشر الاجساد اصلا على ان بدن الانسان وغيرها من المركبات العنصرية عند الحكماء مركب
من الاجسام ولا يدعون فيه الاتصال الحقيقي فنزاعهم معنى في هذه المسئلة غير معقول وانما اطنبنا الكلام
مع غير انه المقام دفعا للتوهم من يزعم ان مسئلة الحشر والبعث مبنية على الجزء الذي لا يتجزى فيبطل
ببطلانه فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع قوله اما بالتمام وهو ان ينفذ كل احدهما في كل الآخر قوله
احدهما او كلاهما يعني ان ينفذ كل احدهما في بعض الآخر القسم الثاني فقط بما ينفذ فيه الاول وما لا ينفذ
فيه وان ينفذ بعض احدهما في بعض الآخر فقط القسم كلاهما كما لا يخفى قوله وعلى الاول يلزم الخ
والضير يلزم ان ينقسم كل واحد منهما على هذا التقدير ايضا اذ يماس احدهما الآخر بما ينفذ فيه

ولنا

وكذا اما يلاقيه وقت الكمال غير ما يلاقيه وقت النفوذ فقد جوز العقل في كل واحد منهما شيئا دون شيء
ولا نعني بالانقسام ههنا الا هذا العدد قوله اما الاول فظاهر لان الكلام في طرفي ما لا امتداد في
ذاته في الخارج اصلا فيمتنع ان يكون في ذاته جزءان متغايران بالذات متمايزان في الخارج قوله
واما الثاني فلانه يستلزم اه لان الحلول السرياني هو الحلول الذي يتعين فيه بازاء كل جزء من المحل
جزء من الحال كحلول الحلاوة في العسل والحلول الطرياني بخلافه سواء تعين بازاء كل جزء من الحال جزء
من المحل كحلول الاطراف بالجسم فيه او لا يتعين بازاء شيء من اجزاء الحال والمحل جزء من الاخر كحلول
الابوة والبنوة في الانسان وحلول الادراكات في المجردات ولا توهم الجزءان في ذات الوسط
وفي كل جزء منه جزء من الحال فلزم ان يكون حلول الحال في الوسط سريانيا فيقول ان المحلين متغايران
بالذات بحسب التوهم والتحليل بان الوهم يحلل الجزء الى جزئين بازاء طرفين كما يحلل الجسم الى جزئين
بازاء سطحين والسطح الى جزئين بازاء خطين فثبت الانقسام بقي شيء وهو ان عرض المحشي لدحض
الوسط في الجزئين بل التعدد الاجزاء في الوسط فيجوز ان يكون الجزء المتوسط خاليا عن جزء الحال فيكون
طريانيا فثبت الانقسام بلا خلل قوله حلا تاما استلزام اه والا لزم ان يكون في النقطة المشتركة بين الخطين
الصغير شيء دون شيء وكذا في الخط المشترك بين السطحين الصغير شيء دون شيء في العرض وكله باطل قوله غير مستلزم
للامتداد اي في ذات الجزء كما في العقل الاول فانه معلول الواجب وعلة للعقل الثاني حتى يتفرع عليه
تجويز شيء دون شيء في ذاته قوله والثاني ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله
حتى يقر ان لاحد الطرفين من هذا الجزء محلا منه وللطرف الاخر محل اخر منه فيلزم الانقسام هذا
ولا يخفى ان حلول الاطراف سواء كانت اطرافا للجسم او للجزء الذي لا يتجزى حلول طرياني والا لم يكن
الطرف طرفا بل صار مساويا للمحل والحال بهذا الحلول وان كان يصح اسناده الى الكل لكنه لا ينافي
ان يكون له مع بعض اجزاء المحل خصوصية لا يكون مع الكل ولا مع بعض اخر لانطباقه عليه الا ترى ان

للطرف الشرقي من المكعب مع جزئه الشرقي خصوصية ليست لها مع جزئه الغربي ولا مع كله وكذا العكس والنكار
مكابرة فثبت الانقسام مع صحة اسناد كل طرف الى الكل من حيث هو كل الغير قوله كشف
الحلول السرياني الخ يعني ان حلول شيء في محل ممتد بطريق السريان اذا لم يكن في جزء الغير لانه
الغير ممتد وفيه ان كون حلول الاطراف في محالها سريانيا ممنوع مطلقا ولو سلم مع بطلانه قطعا
فالملازمة ممنوعة فان الجسم التعليمي بقدر ذراع حال في قدر ذراع من الفلك الاعظم حلولا سريانيا
لا يجوز ان يكون حالا في جميعه كلك قوله واذا كان حال الممتد ككه اه يعني اذا كان الطرف الحال في
جزء من اجزاء الممتد عين الحال في كله وعين الحال في جزئه الآخر من غير امتياز بين المحال حتى يتعين
طرف محل وطرف آخر محل آخر مع كون الممتد صالحا لانتزاع التغاير والتمايز بين اجزائه فغير الممتد
الذي لا يصلح لاعتبار الاجزاء المتمايزة الوجود في ذاته اولى بان يكون طرف حال في
محل منه عين الحال في كله واخرى بان لا يتعين بازاء طرف منه جزء وبازاء طرف آخر منه جزء
آخر منه فتعدد الاطراف لا يستلزم تعدد اجزائه فلا يلزم الانقسام هذا ولا يخفى ان هذا الاشكال
الغير مبني على توهم الحلول السرياني في الاطراف وقد ابطلناه على انك قد علمت سابقا ان حلول
طرف في جانب من الجسم او الجوهر الفرد والكان بعينه حلولا في الكل لكن له مع ذلك الجانب خصوصية
ليست تلك الخصوصية له مع الكل ولا مع جانب آخر منه فتعدد الاطراف مستلزم لتعدد الاجزاء فيلزم الانقسام
والانكار مخالف لبديهة الوجدان قوله فالاولى في الجواب الخ لا يظهر وجه اولوية بالنسبة الى الجواب
السابق الا ان هذا الجواب لا دخل فيه لحديث الحلول حتى يتوجه المناقشة فيه لكن لو استشكل مغايرة
الطرفين لم يستلزم مغايرة الجزئين واجيب عنه بان تغاير الحال يستلزم تغاير المحال رجع الجواب الى
السابق وتوجه المناقشة بعينها فتدبر قوله ترتقي على عشرة الخ تفصيل الاحتمالات العشرة
يلزم لها من الاحتمالات ان الاول ان يلاقي كل واحد منها فقط ... والثاني ... اللازم خلاف المفروض
... تلاقي

التداخل

التداخل والثاني ان يلاقي لواحد بينهما بتمامه ببعضه واللازم الانقسام مع خلاف المفروض والثالث ان يلاقي ببعضه واحدا منهما بتمامه واللازم مع خلاف المفروض والرابع ان يلاقي ببعضه واحدا منهما ببعضه واللازم انقسام ما على الملتقى وذلك الواحد مع خلاف المفروض والخامس ان يلاقي بتمامه مجموع كل واحد منهما بتمامه واللازم خلاف المفروض مع انقسام ما على الملتقى والسادس ان يلاقي ببعضه مجموع كل واحد منهما بالتمام واللازم انقسام والسابع ان يلاقي بتمامه لكل منهما ببعضه واللازم انقسامها والثامن ان يلاقي بتمامه واحدا منهما بالتمام والاخر ببعضه واللازم انقسام ما على الملتقى وذلك الاخر والتاسع ان يلاقي ببعضه لواحد منهما بالتمام وبالاخر بالبعض واللازم انقسامه وانقسام الاخر والعاشر ان يلاقي ببعضه لكل منهما ببعضه واللازم انقسام الكل قوله التشحيذ بالشين والذال المعجمتين والحاء المهملة تحديد السكين وغيره من الاسلحة قوله فالاولى انا اذا فرضنا آه تقريرها ان شكل العروس حاكم بان مربع وتر القائمة من المثلث المتساوي الضلعين يجب ان يكون مساويا لمجموع مربعي الضلعين فاذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية بحيث يكون كل واحد من ضلعي قائمة عشرة اجزاء لا يتجزى بان يكون الجزء الذي هو ملتقى الضلعين مشتركا بينهما حتى يكون مجموع اجزاء الضلعين تسعة عشر فيكون مربع عدد اجزاء كل ضلع مائة ومجموعهما مائتين فيجب ان يكون مربع عدد اجزاء وتر القائمة ايضا مائتين بحكم العروس فيكون هذا الوتر جذر مائتين ولا شك انه ليس للمائتين جذر صحيح لان العدد الصحيح لها اربعة عشر وما دونه او خمسة عشر وما فوقه ومربع اربعة عشر مائة وستة وتسعون وهو اقل من المائتين فيكون مربع ما دون اربعة عشر اقل من المائتين بالطريق الاولى ومربع خمسة عشر مائتان وخمسة وعشرون وهو اكثر من مائتين فيكون مربع ما فوقه اكثر منه بالطريق الاولى فقد ثبت ان وتر القائمة المذكورة ليس مركبا من اربعة عشر وما دونه ولا من

خمسة وعشرون وانه فتبين انه مركب مما هاهنا من الصحاح مع الكسر فثبت التجزي فيما فرض انه لا يتجزى هذا خلف قوله
لمربعي الضلعين اي للمجموع مربعي الضلعين المربع مجموع الضلعين فان الاول فيما نحن فيه مائتان والثاني
ثلثمائة وواحد وستون والمطابق لمراده ذلك دون هذا قوله بل التحقيق ان ليس ح لنفي او لاحتمال
كون اجزاء الوتر بقدر عدد صحيح لو ثبت كونها عددا مشتملا على الكسر ليبطل الجزء الذي لا يتجزى كما
فصلناه ثم ابطل هذا الاحتمال ايضا بطريق الترقي وحاصله انه لو كان عدد اجزاء الوتر كسرا مجردا او مركبا
مع عدد صحيح لزم ان يكون مربعه عددا صحيحا اعني المائتين بحكم شكل العروس واللازم باطل فان التحقيق
ان ليس للكسر اه فكذا الملزوم قوله فلا يكون العدد الاصم ح يعني اذا ثبت انه ليس للعدد الصحيح الاصم الجذر
جذر صحيح كما علمت في المائتين ولا كسر مجرد ولا مركب والا لم يكن المربع عددا صحيحا ثبت انه ليس له جذر
في الواقع اصلا كما زعم البعض ان الجذر متحقق للعدد الاصم ايضا لكنه لا يعلم بالقواعد الحسابية بل لا
يعلمه الا الله سبحانه قوله فيلزم على اصل الجزء ان لا يكون لوتر مثل هذه القاعدة قدر اصلا القا
عدة بفتح العين في اللغة اساس الحائط وفي الاصطلاح وتر المثلث والمراد لمثل هذه القاعدة وتر
مثلث يكون ضلعاه متساويين في عدد الاجزاء سواء كانت عشرة او اقل او ازيد اي اذا ابطل
كون وتر هذه القائمة عددا صحيحا او كسرا او ذا كسر على مذهب القائلين بالجزء لزم ان لا يوجد لمثل الوتر
قدر اصلا لبطلان كل واحد من الشقوق المحتملة فيه كما سبق قوله برهان ذلك اه اي برهان التحقيق
المذكور الذي يتفرع عليه المطلوب انه يستفاد من الشكل الرابع من المقالة الثانية لاصول اقليدس
ان مربع كل عدد لتساوي المجموع المركب من مربعي قسميه المتساويين كالثمانية مثلا او المتفاوتين
كالخمسة ومن حاصل ضرب ضعف احد القسمين في الآخر اذا المتبادر اه فيقول اه قوله ضعف ضرب
احد القسمين اه اي ضعف حاصل ضرب احد القسمين في الآخر وفي بعض النسخ ضرب ضعف احد
القسمين في الآخر وهو الانسب لقوله ثم اذا ضرب الستة ح والانسب بالنسخة الاولى ان يقول ثم اذا

ضربنا

ضربنا الثلثة في الكسر وضعفنا حاصل الضرب حصلت كسور ستة اه لكن المآل واحد قوله والبيان
في مجرد الكسر واضح يعني ان قوله اذا المبتداه دليل على ان مربع مجموع الكسر والصحيح لا يكون
عددا صحيحا اما ان مربع مجرد الكسر لا يكون عددا صحيحا فهو واضح بعد التامل فيما ذكرنا ان ما
يحصل من ضرب كسر في كسر يكون اقل منهما فان الصحيح لا يكون اقل من الكسر لا يقال ان القائلين
بالجزء لا يعتبر قول الوجود الكسر في خط فهذه الصورة لا يكون التزاما عليهم لانا نقول هذه الصورة
بعد اثبات ان وتر القائمة المذكورة مشتمل على الكسر بالبرهان فيكون ملزمة قوله لا ينكرون
المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع م لا يبلغ هذا النقل مبلغ التصحيح من كتبهم ولعل
الشيخ غير موثوق به لان كتب الكلام مشحونة بانكار المربعات الحقيقية وبان هذا انما هو مربعات
حسية عندهم فلا يكفي لاثبات القائمة الحقيقية حتى يعتمد عليها في البراهين الهندسية النفسية
هذا حاصل ما في حاشية الاستاد مد ظله العالي وهو الحق لان محل الاشكال مطلقا ليس الا الجسم المركب
من الجواهر الفردة عند المتكلمين فيكون على سطحه فرجات صغار فاذا رسم عليه خط مستقيم او مستدير
كان هذا الخط الصغير مشتملا على فرجات فلا يكون متصلا اتصالا حقيقيا فلا يتصور دائرة حقيقية
ولا مثلث مستقيم الاضلاع فلا مفصل الاضلاع حقيقية ولا قطر كذلك حتى يتفرع عليه البرهان
قوله والثانية ان مربع قطر المربع اه ملخص التقرير انه قد ثبت بشكل العروس ان مربع وتر
المثلث القائم الزاوية مساو لمجموع مربعي ضلعيه ولما كان الضلعان ههنا متساويين كان
مربع الوتر ضعف المربع ضلع واحد منه وقد ثبت بالبرهان الهندسي ان نسبة المربع الى المربع
انما هي مثناة نسبة الجذر الى الجذر فيجب ان يكون بين نفس الضلع والوتر اللذين هما الجذران
نسبة اذا ثبت بالتكرير صارت نصفية وضعفية مثناة بمعنى ان تضعيف الضلع تضعيفا ضعفية مثناة
والوتر ضعفا ضعفية مثناة ولا شك ان النسبة البالغة الى النصفية والضعفية بعد جعلها مثناة

بالتكرير ليست من النسب العددية اذ لو كان بين شيء من عددين هذه النسبة لوجدت النسبة التي هي مثناتها

ايضا بين عددين اخرين ضرورة استلزام نسبة بين الجذرين نسبة اخرى بين المربعين هي مثناة

النسبة الاولى فوجدت بين الواحد والاثنين ايضا واللازم باطل فكذا الملزوم فيثبت ان نسبة

الوتر الى الضلع وبالعكس ليست نسبة عددية بل هي نسبة صمية وهي مختصة بالمقادير المتصلة فتكون مستلزمة

لثبوت الاتصال اي عدم اشتماله على اجزاء بالفعل وبطلان الانفصال اي اشتماله على الافراد

التي لا تتجزى وهو المطلوب وان شئت شرح الالفاظ وبيان المقدمات فاستمع لما اقول ان المراد

بالمربع الاول حاصل ضرب العدد في نفسه وبالثاني الشكل المربع الذي له اربعة اضلاع متساوية

يحصل بها اربع قوايم وان قطر المربع هو بعينه وتر المثلث القايم الزاوية المتساوي الضلعين

لان القطر عبارة عن الخط المنصف والزاوية قايمة للاتفاق فاذا قطعنا المربع بقطر مار على

قايمتين متقابلتين حصل مثلثان متساويا الضلعين قايما الزاوية قطر المربع وتر بهما وثبت بشكل

العروس ان مربع مثل هذا الوتر مساو لمجموع مربعي الضلعين كان ضعفا لمربع احدهما وان النسبة المثناة هي النسبة

الحاصلة من اضافة نسبة الى نفسها كنصف النصف وضعف الضعف وهكذا او حادي عشر الحادي

عشر وعلى هذا القياس فيتحقق بين ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول منها الى الثاني كنسبة الثاني

الى الثالث كالاثنين والاربعة والثمانية فنسبة الاول الى الثاني وبالعكس كتنصيف الاثنين

للاربعة وتضعيف الاربعة الاثنين تسمى اصل النسبة ونسبة الاول الى الثالث وبالعكس لكون

الاثنين نصف نصف الثمانية وكون الثمانية ضعف ضعف الاثنين تسمى نسبة مثناة لاصل النسبة

فالمتصف باصل النسبة هو الاول بالنسبة الى الثاني بلا واسطة والثاني بالنسبة الى الاول ايضا

كذلك كما يقال الاثنان نصف الاربعة والاربعة ضعف الاثنين والمتصف بالنسبة المثناة هو

الاول بالنسبة الى الثالث بواسطة الثاني والثالث بالنسبة الى الاول بالواسطة ايضا فيقال

الاثنان

الاثنان نصف نصف الثمانية والثمانية ضعف ضعف الاثنين اذا سمعت هذا فاستمع الى تقرير الحجة
الثانية من الحجج التي ذكرها الشارح لابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى واثبات
الاتصال الحقيقي في الاجسام المفردة بمعنى انها لا تشتمل على اجزاء متمايزة الوجود بالفعل في
نفس الامر كما انها تشتمل عليها بحسب الحس وتفصيلها انه لو تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى لتحققت
فيها سطوح وخطوط جوهرية بالضرورة مركبة من تلك الاجزاء بانضمام بعضها مع بعض في الطول
والعرض كليهما او في مجرد الطول فكانت تلك الاجزاء موجودة في ضمنها ضرورة استلزام
وجود الكل وجود جميع اجزائه ولا شك ان كل موجود متعدد معروض للعدد فيلزم ان يكون نسبة كل
خط الى كل خط اخر نسبة عددية فيقول لو تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى لكان نسبة كل خط
الى كل خط اخر عددية واللازم باطل فكذا الملزوم اما الملازمة فلما بيناه ولم يتعرض له الشارح لظهوره
واما بطلان اللازم فلان نسبة بعض الخطوط الى البعض ليست بعددية كنسبة وتر المثلث القائم الزاوية
المتساوي الضلعين الى احد ضلعيه لان نسبته اذا ثنيت بالتكرير اي جعلت مثناة صار مثناها
ضعفا لا نصفا ولا شي من النسب التي اذا ثنيت بالتكرير صار مثناها ضعفا لا ضعفا من النسب العددية
فالنسبة المذكورة ليست من النسب العددية واشار الى الصغرى بقوله فيكون للقطر الى الضلع نسبة
والى دليلها بقوله لان مربع قطر المربع اه وحاصله ان شكل العروس قد حكم بان مربع وتر المثلث
المذكور مساو لمجموع مربعي ضلعيه فيكون ضعفا لمربع ضلع واحد واذا كان نسبة مربع الوتر الى
مربع الضلع بالضعفية وجب ان يكون بين نفس الوتر والضلع اللذين هما الجذران نسبة اذا ثنيت نسبة
الضلع صار مثناها الضعف واذا ثنيت نسبة الوتر صار مثناها ضعفا اذ قد برهن اقليدس في المقالة
الثامنة من الاصول على ان نسبة المربع الى المربع انما هي مثناة نسبة الجذر الى الجذر فان كان احد
الجذرين نصفا للاخر كالاربعة مثلا والاخر ضعفا كالثمانية مثلا كان مربع الجذر الذي هو الضعف

لضعف البضعف ومربع الجذر الذي هو الضعف ضعيف الضعف كما ترى من ستة عشر الذي هو مربع الاربعة
واربعة وستين الذي هو مربع الثمانية وهكذا الى العشرة وان كان احد الجذرين جزءا من احد
عشر جزءا من الجذر الآخر كان مربع الجذر الاول جزءا حادي عشر من الجزء الحادي عشر من احد عشر
جزءا من مربع الجذر الثاني كالاثنين واثنين وعشرين فان مربع الاول اربع وهو جزء حادي عشر
من حادي عشر احد عشر جزءا من مربع الثاني وهو اربع مائة واربعة وثمانون فان الاربعة جزء
حادي عشر من اربعة واربعين وهو جزء حادي عشر من اربعمائة واربعة وثمانين وعلى هذا القياس
ولما كان بين مربعي الضلع والوتر نسبتا التضعيف والتضعيفة بحكم شكل العروس كما بينا لزم ان يكون
بين نفس الضلع ونفس الوتر نسبتان يكون مثناهما النصف والضعف اي وجب ان يكون للوتر الى الضلع نسبة
يكون مثناها الضعف وللوتر الى الضلع نسبة يكون مثناها ضعفا لما ذكرنا انه قد بين على في ثانية
الاصول وهذا هو بعينه مفاد الصغرى واشار الى الكبرى بقوله فيكون النسبة قطر المربع الى ضلعه
ومحصلها ان النسبة التي يكون مثناها نصفا او ضعفا لا يتحقق بين الاعداد والى دليله القول
لما تبين في الاصول ومحصله انه لو كان بين عددين من مراتب الاعداد نسبة يكون مثناها وهكذا
نصفا او ضعفا لكانت تلك النسبة بعينها متحققة بين الواحد والاثنين الجذر واللازم باطل
والملزوم اما الملازمة فلانه لو وجد بين عددين من الاعداد نسبة لو ثبت صار مثناها النصف او ضعف
الضعف لوجد النسبة التي هي مثناها الضعف بين عددين آخرين احدهما نصف النصفية مثناه والآخر
ضعفية مثناه فوجد هناك عدد ثالث نسبته الى الثاني كنسبة الثاني الى الاول بواسطة لتتحقق
الثاني الى الاول الضعفية المثناه فيكون نصفا بهذه النصفية في الثالث الضعفية المثناه
فيكون ضعفا بتلك الضعفية وكل نصف لعدة الواحد مراتبه مخصوصة كعدد الاثنان الضعف ضعفه
لعدة تلك المراتب وهكذا ان نقص من النصف واحد واحد مراتب مخصوصة الى ان يبقى واحد

فهكذا

فهكذا الى ان يفنى من الصفوف اثنان اثنان لعدة تلك المرات يبقى اثنان فيكون الواحد والاثنان
عادين لكل صنف وصنوف بمرات متساوية وباقيين بعد اسقاط واحد واحد من كل صنف و
اثنين اثنين من كل صنوف بمرات متساوية وقد ثبت في الشكل العشرين من المقالة السابعة من الاصول ان الاربعة
اعداد متناسبة يجب ان يكون باقية محفوظة بين العادين المتساويين في مرات العوارض بالكل
كان الباقيان الصغر على تلك النسبة فوجب ان يوجد بين الواحد والاثنين اللذين هما عادان
لكل صنف وصنوف بمرات متساوية وباقيان بعد اسقاط عددين على نسبة الضعفية والضعفية منهما
بمرات متساوية لنسبة الضعفية والضعفية المثناتين بحكم الشكلين المذكورين بالضرورة فثبت الملازمة واما
بطلان اللازم فلما عرفت ان اصل النسبة بين العددين وان كانت غير محتاجة الى واسطة بينهما
لكن النسبة المثناة مطلقا لا تتحقق الا بين عددين بينهما واسطة يكون نسبة احد الطرفين اليها كنسبة تلك
الواسطة الى الطرف الآخر وليس بين الواحد والاثنين واسطة كذلك اما العدد الصحيح فظاهر واما الكسر
والمكسر فلانه ثبت من الشكل التاسع عشر من المقالة السابعة ان مربع الوسط مساوٍ لمسطح
الطرفين وقد تقرر في موضعه ان حاصل ضرب الصحيح في الصحيح صحيح وحاصل ضرب الكسر او المكسر
في الكسر او المكسر كسر او مكسر فلو كان بينهما واسطة كذلك هي كسر فمع لزوم الانقسام لزم ان يكون مربعه
الذي هو كسر او مكسر مساويا لمسطح الطرفين الذي هو عدد صحيح وهو ظاهر البطلان فانتفى
احتمال الكسر والمكسر وتبين بطلان هذا اللازم اعني تحقق النسبة التي يكون مثناها اضعافا او ضعفا
بين الواحد والاثنين ويلزم منه بطلان ملزومه وهو تحقق تلك النسبة بين شيئين من عددين
وهو محصل الكبرى واذا اثبتنا الصغرى والكبرى بالبرهان المهندس ثبت ان نسبة وتر المثلث القائم
الزاوية المتساوي الضلعين الى كل واحد من ضلعيه ليست بعددية ويلزم منه بطلان اللازم في
اصل القياس وهو كون نسبة كل خط الى خط آخر عددية فظهر منه بطلان ملزومه اعني تركيب

الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزي وهو امط الاليق لا حاجة لاثبات الكبرى الى هذا التطويل اذ يكفي
فيه ان يقال ان النسبة الغير المضافة الى نفسها كالنصفية والضعفية والثلثية والربعية ونحوها لا تكون
متناهية النسبة اصم كما تشهد به تعريفها فكون النصفية والضعفية متناهية النسبة وفرض النسبة بين شيئين يكون
متناهيا النصف والضعف فرض المستحيلات لانا نقول انه منقوض بتحقق النسبة بين بعض مقدارين متصلين
بحيث اذا اثبتت بالتكرير كان متناهيا النصفية والضعفية من غير اضافتهما الى انفسهما فان قلت
تعريف النسبة المتناهية يابى عن كون كل واحد منهما متناهيا لعدم الاضافة فيهما قلت في الحقيقة يكون
بين ذينك المقدارين نسبة تحصل من ضربها في نفسها نسبة اخرى هي النسبة المتناهية لكن لما صح
التعبير عنها بالنسب العددية عبر عنها بالنصفية والضعفية لرجوعها اليها بالآخرة كما يعبر في بعض
النسب العددية عن نسبة متناهية بنسبة غير متناهية فيعبر عن نصف النصف بالربع وعن ثلث الثلث بالتسع من
ان الربع والتسع ليسا في انفسهما من النسب المتناهية وبتحريرنا يندفع ما يتوهم ان اللازم من البرهان انما هو
بطلان ما لا يتجزي من اجزاء الخط ولا شك انه غرض لا بطلان ما هو جزء لا يتجزي عند الخصم اعني جوهر
الجوهر الفرد وذلك لان الكلام في المثلث الذي كل واحد من اضلاعه خط جوهري مركب من الاجزاء
الغير المتجزية المصطلح وهو لازم على مذهب الخصم فيتم التقريب وبه ايضا يندفع ما يتوهم ان المركب من
الاجزاء الغير المتجزية عند المتكلمين انما هو الاجسام دون الخطوط فلا يتوجه عليهم الالزام بهذا
البرهان لان تركب الخطوط منها لازم عليهم قطعا كما عرفت ثم لما لم يكن هذه النسبة عددية كما علمت
لزم ان تكون صمية لا يمكن التعبير عنها وتقديرها بالاعداد وهي تستلزم الاتصال الحقيقي اذ على التقدير
عدم الاتصال يلزم ان تكون تلك النسبة عددية وقد ابطله الشارح كما فصلناه بما لا مزيد عليه
فثبت اتصال الجسم وبطل تركبه عن اجزاء لا تتجزي فان قلت اكثر هذه البراهين موقوفة على
شكل العروس وهو غير تام لان الدعوى فيه ان مربع وتر المثلث القائم الزاوية مساو لمجموع

مربعي

مربعي ضلعيه ولا شك انه غير مطرد سواء فرض ضلعاه متساويين كما اذا كان كل واحد منهما قدر اربعة
اجزاء او لا كما اذا كان احد ضلعيه خمسة والآخر ثلثة لان مجموع مربعي الضلعين في الاول
اثنان وثلثون وفي الثاني اربعة وثلثون فالوتر والا لكان الوتر جذرا له وهو الجذر اما ان يكون عددا صحيحا
او ذا كسر والاول باطل وهو ظاهر وعلى الثاني اما ان يكون مربعه عددا صحيحا او ذا كسر وهذا الاول الصغير
باطل لما ثبت في موضعه ان مربع المكسر لا يكون صحيحا وعلى الثاني يبطل شكل العروس ضرورة
استحالة المساواة بين الكسر والصحيح قلت فرض هذه المثلثات موقوف على ثبوت الجزء فلا
يكون ملزما للمستدل القائل ببطلانه الذاهب الى اتصال الاجسام والسطوح والخطوط اذ له ان يقول
انه فرض المحال فيجوز ان يكون رافعا للامر الواقعي ولا محذور فيه بل حقيقة الحال ان المثلثات التي
يزعمون ان اضلاعها واوتارها مركبة من اجزاء غير متجزية اضلاعها واوتارها خطوط عرضية متصلة
مربع الوتر وحده منها مساو لمجموع مربعي ضلعيها مساواة ضمنية لا يمكن تقديرها بالاعداد بان
يقدر كل واحد منها عشرة مثلا فان قلت اذا كان شكل العروس مبنيا على ثبوت الاتصال وبطلان
الجزء فاثبات الاتصال به دور قلت ان دعواه ثابتة بمقدمات قطعية اولية لا يتوقف شيء منها
على ثبوت الاتصال فلا دور وهذا التفصيل وان اقضى الى التطويل لكنه مفيد للتكميل وممهد للتحصيل
وبه يرتفع غشاوة الجهل عن بصاير الافهام وبه يندفع شكوك الاوهام فاحفظه فانه من المهمات
من واهب العطيات قوله الثالثة انا اذا وضعنا يعني اذا فرضنا مثلثا قايم الزاوية يكون كل واحد
من ضلعيه خمسة اجزاء وجعلنا احد ضلعيه منصوبا على سطح مستو عمودا عليه ووضعنا الضلع الآخر
عليه واوقعنا على طرفي الضلعين خطا مستقيما ليكون وترا كان هذا الوتر جذر خمسين بحكم
شكل العروس وهو ليس عددا صحيحا لان الحاصل من تربيع السبعة واربعون ومن تربيع
الثمانية اربعة وستون فتعين ان جذر الخمسين ما بين السبعة والثمانية وهو لا يكون الا ذا كسر

فيلزم الانقسام فيما فرض غير صالح للانقسام هذا خلف ومع قطع النظر عن هذا الوجه

ههنا وجه آخر للانقسام وهو انا اذا اجرنا الطرف التحتاني من الوتر الى الجانب المقابل

للضلع المنصوب بقدر جزء واحد فلا بد ان يتحرك الفوقاني منه الى السفل اقل من جزء

واحد اذ لو تحرك قدر جزء واحد لصير الضلع الموضوع على الارض ستة اجزاء والمنصوب اربعة

اجزاء فيتبدل المثلث ويصير ذلك الوتر بعينه جذر اثنين وخمسين فيصير الوتر الاصغر اكبر

من غير انضمام شي معه وهو ظاهر البطلان فثبت انه يتحرك اقل من جزء واحد فيلزم الانقسام

بهذا الوجه ايضا فان قلت ان تحرك الجزء الفوقاني اقل من جزء ايضا باطل اذ يكون الضلع

المنصوب حينئذ اربعة اجزاء مع كسر كالنصف مثلا والموضوع ستة لان المفروض ان الطرف

التحتاني من الوتر قد تحرك بقدر جزء واحد فيلزم ان يكون الوتر جذر عدد هو اكثر من اثنين

وخمسين اعني ستة وخمسين وربع جزء وهو افحش من الاول قلت المقصود الاصلي ههنا الزام

الانقسام باثبات الكسر لا خفية تحرك الطرف الفوقاني اقل من جزء حتى يتغير المستدل وان

ان هذا المقصود حاصل على تقدير بطلان الاقل ايضا اذ مجموع مربعي الضلعين حينئذ ايضا ذو

كسر وكذا مربع الوتر لانه مثله كما سبق بل بطلان جميع الشقوق المحتملة اقوى ايجاد لبطلان المطلق

فبطلان الاقل انفع لهذا وانما فرضنا احد الضلعين منصوبا وحركنا الوتر من احد الطرفين

لسهولة الفهم والا فالطرف الثاني من الضلع الآخر فلا ينبغي لمثلث مثلنا فلا يتوجه الالزام والاولى

عندي ان يقال انا اذا حركنا الطرف التحتاني من الوتر فالطرف الفوقاني اما ان

يتحرك عن موضعه الى السفل مثل حركة الطرف التحتاني او اقل منه او اكثر او لا يتحرك اصلا

والاول باطل اذ لو حركنا الطرف التحتاني من الوتر قدر خمسة اجزاء يتحرك طرفه الفوقاني ايضا

الى السفل بقدر خمسة اجزاء فالوتر يقع على الارض وينطبق نصفه على الضلع الارضي ويزيد

عليه لقدر خمسة اجزاء فيكون الوتر مثل مجموع الضلعين وهو باطل بالشكل الحماري وكذا الثالث
ايضا باطل لانه حينئذ يكون اطول من مجموع الضلعين وذلك لان الوتر كان قدر سبعة
اجزاء وكسر فاذا اجررنا الطرف التحتاني منه قدر اربعة اجزاء تحرك الطرف الفوقاني منه
قدر خمسة اجزاء مثلا وانطبق على ملتقى الضلعين فصار الوتر قدر احد عشر جزءا فيكون
اقصر من الاول وكذا الثاني كما صوره المعترض وبطلان الرابع اظهر لاستحالة تحرك جزء
دون جزء فيما هو متصل واحد بالحركة الاينية المستقيمة وملخص الدليل ان الجسم لو كان مركبا
من الاجزاء الاتجزى لزم ارتفاع النقيضين على بعض التقادير الممكنة اعني التحرك وعدمه و
اللازم باطل فكذا الملزوم لا يقال ان الخط عرض والاعراض تتشخص بمحالها ففرض التحرك
في الخط الشخصي من المستحيلات لانا نقول انا على تقدير تركب الجسم من الجواهر الفردة
نفرض مثلثا من الخطوط المركبة من الجواهر الفردة فيكون الخطوط جواهر فلا يمتنع حركتها فيتم
التقريب ومثل هذه الالزامات لا يتوجه الى الحكماء لان الخطوط عندهم متصلات واعراض
تتشخص وانقسام المتصل من الى موضع كان عين المطلوب عندهم ومع انه ايضا يخاف في اثباتها
والامر سهل قوله والمراد به ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والاخر اثنين بحيث يكون جزء
واحد مشتركا بين الضلعين حتى يكون مجموع الاجزاء اربعة كان الوتر اكثر من ثلاثة بشكل العروس
لانه مجموع مربعي الضلعين ثلثة عشر فيجب ان يكون الوتر عددا يكون مربعه ثلثة عشر بحكم العروس من
ان مربع الوتر مساو لمربعي الضلعين والثلثة وما دونها ليس كذلك لان مربعها تسعة او اقل و
كذا الاربعة وما فوقها فان مربعها ستة عشر او ما فوقها فتعين ان الوتر ما بين الثلثة والاربعة
وهو لا يكون الا ذو كسر فثبت الانقسام وبتحرير ما ظهر ان الاستعانة بشكل العروس وحده
كاف في اثبات المطلبين لكنه استعان في المطلب الثاني بالشكل الحماري وتوضيحه ان

فيلزم الانقسام فيما فرض غير صالح للانقسام هذا خلف ومع قطع النظر عن هذا الوجه
ههنا وجه آخر للانقسام وهو انا اذا اجرينا الطرف التحتاني من الوتر الى الجانب المقابل
للضلع المنصوب قدر جزء واحد فلا بد ان يتحرك الفوقاني منه الى السفل اقل من جزء
واحد اذ لو تحرك قدر جزء واحد لصار الضلع الموضوع على الارض ستة اجزاء والمنصوب اربعة
اجزاء فيتبدل المثلث ويصير ذلك الوتر بعينه جذر اثنين وخمسين فيصير الوتر الاصغر اكبر
من غير انضمام شيء معه وهو ظاهر البطلان فثبت انه يتحرك اقل من جزء واحد فيلزم الانقسام
بهذا الوجه ايضا فان قلت ان تحرك الجزء الفوقاني اقل من جزء ايضا باطل اذ يكون الضلع
المنصوب حينئذ اربعة اجزاء مع كسر كالنصف مثلا والموضوع ستة لان المفروض ان الطرف
التحتاني من الوتر قد تحرك بقدر جزء واحد فيلزم ان يكون الوتر جذر عدد هو اكثر من اثنين
وخمسين اعني ستة وخمسين وربع جزء وهو افحش من الاول قلت المقصود الاصلي هنا الزام
الانقسام باثبات الكسر لا خفية تحرك الطرف الفوقاني اقل من جزء حتى يضر المستدل ولا يخفى عليك
ان هذا المقصود حاصل على تقدير بطلان الاول ايضا اذ مجموع مربعي الضلعين حينئذ ايضا زائد
على مربع الوتر لا محالة كما سبق بل بطلان جميع الشقوق المحتملة اقوى الحاد لبطلان المطلق
فبطلان الاول انفع لهذا وانما فرضنا احد الضلعين منصوبا وحركنا الوتر من احد الطرفين
ليحصل الطرف الثاني من الضلع الآخر فلا ينبغي لمثلث مثلنا فلا يتوجه الالزام والاولى
عندي ان يقال انا اذا حركنا الطرف التحتاني من الوتر فالطرف الفوقاني اما ان
يتحرك عن موضعه الى السفل مثل حركة الطرف التحتاني او اقل منه او اكثر او لا يتحرك اصلا
والاول باطل اذ لو حركنا الطرف التحتاني من الوتر قدر خمسة اجزاء يتحرك طرفه الفوقاني
الى السفل بقدر خمسة اجزاء فالوتر يقع على الارض وينطبق نصفه على الضلع الارضي ويزيد

عليه القدر خمسة اجزاء فيكون الوتر مثل مجموع الضلعين وهو باطل بالشكل الحماري وكذا الثالث
ايضا باطل لانه حينئذ يكون اطول من مجموع الضلعين وذلك لان الوتر كان قدر سبعة
اجزاء وكسر فاذا اجرينا الطرف التحتاني منه قدر اربعة اجزاء تحرك الطرف الفوقاني منه
قدر خمسة اجزاء مثلا وانطبق على ملتقى الضلعين فصار الوتر قدر احد عشر جزءا فيكون
اقصر من الاول وكذا الثاني كما صوره المعترض وبطلان الرابع اظهر لاستحالة تحرك جزء
دون جزء فيما هو متصل واحد بالحركة الاينية المستقيمة وملخص الدليل ان الجسم لو كان مركبا
من الاجزاء التي لا تتجزى لزم ارتفاع النقيضين على بعض التقادير الممكنة اعني التحرك وعدمه و
اللازم باطل فكذا الملزوم لا يقال ان الخط عرض والاعراض تتشخص بمحالها ففرض التحرك
في الخط الشخصي من المستحيلات لانا نقول انا على تقدير تركب الجسم من الجواهر الفردة
نفرض مثلثا من الخطوط المركبة من الجواهر الفردة فيكون الخطوط جواهر فلا يمتنع حركتها فيتم
التقريب ومثل هذه الالزامات لا يتوجه الى الحكماء لان الخطوط عندهم متصلان واعراض
تتشخص والانقسام المتصل من الى موضعه كان عين المطلوب عندهم ومع انه ايضا يخاف في اثباتها
والامر سهل قوله والرابع ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والاخر اثنين بحيث يكون جزء
واحد مشتركا بين الضلعين حتى يكون مجموع الاجزاء اربعة كان الوتر اكثر من ثلاثة لشكل العروس
لانه مجموع مربعي الضلعين ثلثة عشر فيجب ان يكون الوتر عددا يكون مربعه ثلثة عشر بحكم العروس من
ان مربع الوتر مساو لمربعي الضلعين والثلثة وما دونها ليس كذلك لان مربعها تسعة او اقل و
كذا الاربعة وما فوقها فان مربعها ستة عشر او ما فوقها فتعين ان الوتر ما بين الثلثة والاربعة
وهو لا يكون الا ذو كسر فيثبت الانقسام وبتحرير ما ظهر ان الاستعانة بشكل العروس وحده
كاف في اثبات المطلبين لكنه استعان في المطلب الثاني بالشكل الحماري وتوضيحه ان

الشكل الحماري علم بان وتر المثلث اقصر من مجموع الضلعين واطول من كل واحد و لما كان
مجموع الضلعين اربعة كان الوتر اقل منه قوله في عاشر اولى الاصول اي في الشكل العاشر
من المقالة الاولى لاصول اقليدس قوله والسادس انه يعني برهن اقليدس في المقالة الثانية من
اصوله على انه يجب في كل خط ان يكون بعض تقسيماته بحيث يكون حاصل ضرب مجموع اجزائه في
احد قسميه المتساويين او المتفاوتين مساويا لمربع القسم الآخر فلو فرضنا خطا مركبا من ثلثة افراد
لا يتجزى وقسمناه الى قسمين صحيحين لم يكن حاصل ضرب المجموع في واحد القسمين مساويا لمربع القسم
الآخر كما فصله الشارح فعلم ان التقسيم الذي به يتساوى الحاصلان ليس الا القسمة الى قسمين [illegible]
فيلزم الانقسام قوله يتوقف على رسم الدائرة كما بينه اقليدس في الشكل الاول من التحرير قوله
لان طريقه ان يتجيء الا انه لا حاجة الى هذا البيان لاثبات الدائرة الحقيقية الزاما للقائلين
بالجزء فانهم يستدلون على اثبات الجزء بان الكرة الحقيقية اذا وضعت على سطح مستقيم حتى لا يكون
مماسة له الا بالجزء غير منقسم وهو الجزء الذي لا يتجزى فيقول اذا نصفنا هذه الكرة حصلت الدائرة
الحقيقية اعني الخط المستدير المحيط للسطح المستقيم الحاصل بالتنصيف في كل من النصفين فيتوسل
بها الى اثبات المثلث لانا نقول ان هذا الاستدلال منهم جدل مع الحكماء القائلين بالكرة والسطح المستقيم
الحقيقيين وليس مبنيا على مذهب المتكلمين لان كل سطح من الجسم المركب من الاجزاء الغير المتجزية مضرس عندهم
فلا يكون شيء من الخطوط المستديرة والمستقيمة متصلا فلا يمكن رسم الدائرة الحقيقية ولا المثلث الحقيقي
ولا غيرها من الاشكال فلا يتم الالزام عليهم قوله الا ضيد امكان المفروض اه لجواز ان يكون ما نراه
خطا مستديرا حقيقيا مضرسا في الواقع فلا يكون الخطوط الخارجة من المركز اليه متساوية فيكون
دائرة حسية لا حقيقية فيه تامل قوله لتاديتها الى المحال اه لان الجزء الذي حصل بحركته محيط
الدائرة اذا تحرك مقدار جزء فالجزء الذي يجاوره ان تحرك مثله او ازيد منه يلزم ان يكون

الدائرة

الدايرة التي هي من اقل الخطوط [illegible] وهو في كل بالضرورة او اقل منه وهو ايضا محال عند قايل
الجزء لانه يستلزم الانقسام فلا يعتبر فلا يحتمي [illegible] به عليه الالزام وان سكن حتى تحرك راس المحيط
قدر جزء من محلا فتحرك هذا الجزء قدر جزء واحد فيفصم نظم الخط وبالجملة ان هذا التصوير غير معقول
على مذهبه فلا يكون [illegible] ماله قوله لطريق الحركة اي حركة الخط المستقيم في وسط الدايرة كما ذكره الشارح
وحركة الدايرة الخطية على سطح الكرة من جميع الجوانب قوله لا يثبت بها الا الدايرة العرفية لا الحقيقية
لجواز ان يكون ما نراه دايرة مضلعا من الاضلاع واخذا به لصغرها وعدم مساعدة الحس باحساسها
قوله بعد ان اثبت الدايرة ظرف لما يجي من قوله اثبت وجود الدايرة قوله وان مقتضاها الخ للشكل البيضي
يعني ان طبيعة البسيط فلكيا كان او عنصريا متحدة في الكل وكل جزء من اجزائه فيكون مقتضاها
ايضا متحدا في الكل وكل جزء منه ولا يتاتي ذلك الا في الشكل الكروي لان في غيره من الاشكال
يكون في بعض الاجزاء خطا وفي بعض اخر نقطة وفي بعضها زاوية وفي بعضها سطح فيلزم صدور اثار
مختلفة من طبيعة واحدة وهو باطل عندهم قوله بل الكروية الخ اضراب من الاعم الى الاخص فان
الاستدارة شاملة للدايرة الخطية والسطحية بخلاف الكروية لئلا يتوهم انه يجوز ان يكون البسيط على
شكل الدايرة قوله لان شان ما لا زاوية الخ يعني ان اختلاف المقتضيات والتقديرات في الاشكال
التي لها زاوية ظاهر لا يحتاج الى البيان وشان ما لا زاوية له من الاشكال الغير الكروية ايضا
اختلاف المقتضيات والتقديرات قوله من الاشكال البيضية والمفرطحية الشكل المفرطحي شكل له طول
مع نوع من الاستدارة كشكل العدس كما يفهم من بعض كتب الطب ويدل عليه كلام الشارح ايضا في الفصل
الثاني من الفلكيات اعني قوله وكل شكل غير الكرة داخل من ما لا زاوية له كالاشكال المفرطحية
وما وقع في بعض النسخ من المخروطية مكان المفرطحية فالظاهر انه خطا لان الكلام فيما لا زاوية
له والمخروط ذو زاوية قوله فانه اذا فرض الشكل له شرط وجزاؤه قوله امكن ان يتمم مفرزه وقوله

مستديرا مفعول بان لقوله المركي ~~وقوله مقرسا مفعول ثان لقوله المركي~~ وقوله مقرسا مفعول ثان
لقوله اذا فرض وقوله اذا انطبق طرف الخط شرط جزاؤه قوله كان اطول وقوله ثم اذا انطبق شرط
جزاؤه قوله كان اقصر وقوله استوى عليه اي لا يرتفع ولا ينخفض صفة لقوله نقطة في المحيط وتذكير
الضمير بتاويل النقطة بجزء من المحيط اذ الضمير في عليه راجع الى المحيط والحاصل انه اذا انطبق
طرف من الخط المستقيم على المركز وطرف الاخر على نقطة استوت على المحيط اي وقعت على المحيط
في موضع مستو ليس بمرتفع من الخط المحيط الى جانب التحدب ولا منخفض منه الى التقعر كان هذا الخط اطول
واذا انطبق طرف خط اخر على المركز وطرفه الاخر على نقطة وقعت في موضع منخفض من المحيط الى جانب التقعر كان
ضمير عنه الى الجزاء اي اقصر قوله لا يسويه ح الضمير المنصوب في يسويه والمجرور في عليه وكذا ضمير هو ونقص على صيغة المعلوم الضمير
راجع الى القصر ضمير انه كان زيادة جزء واحد لا يجعل موضع القصر مستويا بان يزيد الجزء على القدر
لضعفه او ثلثه مثلا فيعلم ان القصر انقص من جزء واحد حيث امتلا ببعض الجزء فيلزم الانقسام
وان كان لا يجعله مستويا متصلا بان يزيد القصر على الجزء فلتقديره حتى يتم الكرة والدايرة او يلزم
انقسام الجزء كما عرفت وارجاع ضمير هو الى الجزء يزعم ان ينقص صيغة المجهول على معنى ان زيادة
جزء ان لم يجعله مستويا فالجزء ينقص ويجعل نصفا او ثلثا مثلا او وضع في موضع القصر ليجعله مستويا ولا يزيد على
من القصر والجزء على الاخر كما قيل لا يصلح حجة ملزمة كما لا يخفى قوله وهذا خلف على مذهبهم لان تقسيمات
الابعاد كلها متناهية عندهم قوله تركيب المربعات اي تركيب السطح المربعة من اجزاء لا يتجزى قوله
مساواة الاقطار اي مساواة الاقطار التي هي اوتار للمثلثات لاضلاعها وهو باطل بان الشكل الحماري
قوله من خطوط اربعة مثلا صفة مشددة الالتصاق بحيث يكون كل خط مركبا من اربعة اجزاء مثلا صفة
لكن يكون قطره قدر اربعة اجزاء الجزء الاول من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث
من الثالث والرابع من الرابع هكذا قوله فان تلاقت ح اي تماست اجزاء الوتر شدة التماس

بكمن

بحيث لا يبقى بين شيء من الجزئين فرجة اصلا كان القطر مساويا للضلع وبنظيره ان وضع الجزء
بالنصف اي النصف ضلع القطر الجزء اي يبقى بين كل جزئين من القطر فرجة قدر جزء تام
مساوي الوتر مجموع الضلعين لان الوتر حينئذ بقدر سبعة اجزاء الا انه يجي في الاجزاء التي لا يجري
والثلاثة هي الفرجات المتخللة بينها ومجموع الضلعين ايضا سبعة لان الجزء الذي هو ملتقى الضلعين
مشترك بينهما ولا فرق بين اجزاء الاضلاع اذ الكلام فيها اذا انما الفرق في ضم اجزائها والتشقيق انما
هو في اجزاء الوتر فقط كما يفهم من شرح المواقف وكلا اللازمين باطل بالشكل الحماري وان وضع
لنصف الجزء او ثلثه مثلا لزم الانقسام ويتم الالزام قوله كما احتجوا بالحركة جزئين اه تحريره انا نفرض
خطا مركبا من اربعة اجزاء غير متجزية متلاصقة لا يكون بين شيء من جزئيه فرجة ووضعنا جزء
تاما فوق احد طرفيه وساويا اخر تحت الطرف الاخر ثم تحرك الجزء الفوقاني فوق الخط
والتحتاني ايضا من التحت الى الفوق بمثل حركة الجزء الفوقاني فيلتقيان على جزء مماس للطرف
الذي تحته الجزء التحتاني فيلزم انقسام الخمسة التي هي ما عدا الطرف الاول كما لا يخفى على من له
ادنى تامل قوله فانقسم الجميع اي جميع ما على الملتقى وهو الخمسة في كل واحد من الصورتين واما الجميع
مطلقا فلا يستقيم في الصورة الاولى لان الجميع حينئذ ستة ولا يلزم انقسام الطرف الذي تحته
الجزء الفوقاني لانه اذا تحرك الفوقاني اقل من جزء واحد فحينئذ يكون على ملتقى الاول
والثاني فيلزم انقسام الطرف المذكور ايضا لانا نقول هذا الاتيان على مذهب القائل بالجزء فلا يكون
ملزما له والا لكفى حركة جزء واحد فوق الكل او تحته نعم يمكن ان يدعى ان الاجزاء كلها متساوية
المقدار فصح الانقسام على بعض مصحح له في الكل او ليتالف العمل فيه ضع جزء فوق طرف
التحتاني واخر تحت طرف فوقه الفوقاني فمجموع العملين يتم ينقسم الستة كلها قوله ان للشمس سمتا يعني
ان خطا موهوما يخرج من الشمس مارا على راس ذي الظل فينتهي الى الحد المشترك بين الظل والنور

بحيث يكون طرفه الاعلى واصلا الى الشمس والاسفل الى الحد المشترك الذي هو منتهى الظل ولا شك ان
حركة الشمس اسرع بكثير من حركة الظل لان النقطة التي هي الطرف الاعلى من الخط على الشمس
ترسم على فلك الشمس دايرة كبيرة بمراتب كثيرة في تمام اليوم والليلة والنقطة التي هي الطرف
الاسفل منه على الحد المشترك باعتبار توهم تحركها على وجه الارض ترسم على سطح الارض
دايرة صغيرة بمراتب كثيرة في تلك المدة بعينها لصغر الارض بكثير من الفلك فنقول اذا
تحركت الشمس قدر جزء تام في جزء من الزمان تحرك الظل اي النقطة الواقعة على الحد المشترك اقل
من جزء تام بكثير في ذلك الجزء منه فلزم الانقسام والملازمة بديهية لكنه استدل عليها بانه
لو كان حركة نقطة الظل مساوية لحركة الشمس في قطع المسافة لكانت الدايرة الصغيرة التي هي مسامتة
مدار نقطة الظل مرسومة بحركتها على جسم صغير هو الارض مساوية للدايرة الكبيرة التي هي مدار للشمس
الشمس مرسومة بحركتها على جسم كبير هو فلك الشمس وبما قررنا ظهر ان قوله على جسم صغير حال من ضمير
مفعول في مسامتة ثم ان هذا البرهان من جهة المسامتة واما البرهان من جهة المحاذاة فهو ما ذكره
بقوله لو فرض سطح اه حاصله انه لو كان الجوهر الذي هو جزء لا يتجزى موجودا لكان السطح الذي
يحاذينا منها والذي لا يحاذينا غير مرئي ولكان الوجه الذي يحاذي الشمس مستنيرا والذي
لا يحاذيها مظلما والشيء الواحد الذي لا تعدد في ذاته اصلا لا يكون كذلك بالضرورة فعلم ان فيه
شيئان فيلزم الانقسام وهذا خلف قوله ان لم يتناه القسمة لبطلان الجزء الذي لا يتجزى
وكون كل جزء يخرج من القوة الى الفعل صالحا للقسمة كما هو مذهب الحكماء قوله فيستوي اه اي فيلزم
استحالتان مساواة الخردلة للجبل وعدم تناهي المقدار في كل واحد منهما قوله لم يعلموا اه يعني
انهم ان ارادوا ان عدم تناهي الاجزاء مطلقا يستلزم مساواة الكل مع الكل في المقدار
فهذه المقدمة ممنوعة كالمائات الغير المتناهية والالوف الغير المتناهية مع ان احدهما عشر الآخر في

العدد وان

العدد وان اراد والله ان عدم تناهي الاجزاء المتساوية المقدار يستلزم ذلك فمسلم لكنه غير
لازم فيما نحن فيه لان المستلزم لعدم تناهي الكل ليس الا عدم تناهي الاجزاء المقدارية الغير
المتناهية الموجودة بالفعل والكلام في الجسم المفرد الذي ليس فيه اجزاء كذلك حتى يلزم كونه
غير متناهي المقدار فانه فوت الاستحالة الثانية ثم بعد اعتبار التقسيمات العقلية الغير المتناهية
يتوهم اجزاء كذلك لكنها تتخالف المقدار لا محالة التخالف فانه فات الاستحالة الاولى الضرورة وجود
المساواة في عدد للاجزاء غير مستحيلة ولكن استبعده الوهم قوله واما ما قال بعض المحققين اه يعني
ان ما قال المحقق الدواني في الحواشي القديمة لدفع استدلال المتكلمين ان عدم تناهي الاجزاء
المقدارية انما يستلزم عدم تناهي الكل لو كانت متساوية او متزايدة والاجزاء الحاصلة بعد
التقسيم متناقصة فلا يستلزم ذلك مدفوع بان انضمام مقدار مع مقدار يستلزم ازدياد المجموع بديهة
وانكاره مكابرة فان كان المقادير متناهية كان المجموع متناهيا وان كانت غير متناهية كان غير متناه
والا تغير لتناقص الاجزاء في ابطال مقدار شيء من الاجزاء حتى لا يحصل مع عدم تناهي الاجزاء
المقدارية المنافية عدم تناهي المجموع ولا تفرع عليه مساواة الخردلة والجبل فشيء من الاستحالتين
غير مندفع بما قال المحقق قوله واما ان انصاف الذراع اه حاصله ان الاجزاء التركيبية اجزاء
مقدارية موجودة في ضمن الكل بالفعل فعدم تناهيها بالفعل يستلزم عدم تناهي المجموع مطلقا بخلاف
اجزاء الذراع المتصل الواحد فانها اجزاء تحليلية تابعة للانتزاع غير حاصلة بالعقل على صفة عدم
التناهي لعدم تيسر فعلية الانتزاعات الغير المتناهية للنفس فلانه لا يحصل من اجتماعها مقدار غير
متناه لا لان في الذراع اجزاء متناقصة كما زعم المحقق قوله فصحيح يعني انه صحيح على تقدير كون
الانصاف بالقوة كما هو في الواقع ولو فرض خروج كلها الى الفعل ولم يبق شيء منها بالقوة
لم يبق ذراعا بل صار غير متناه لمامر وفيه ان هذا حق لكنه لا يضر الحكماء فانهم لا يقولون

تجري في جميع الاجزاء الى الفعل في جسم حتى يلزم كون الشيء من الاجسام غير متناه قوله على
ان المقادير فيه ان هذا مسلم لكن لزوم كون المجموع غير متناه ممنوع لان اجزاء
الذراع وان كانت غير متناهية في جانب التناقص لكنها ليست غير متناهية من جانب التزايد
لا بالفعل ولا بالقوة لان المفروض ان الكل هو الذراع لا الازيد والمستلزم لعدم
تناهي المجموع انما هو التزايد على سبيل عدم التناهي فالصواب اسقاط العلاوة قوله فما يبطله
يعني ان القول بالاجزاء الغير المتناهية ولو بالقوة يبطله برهان التطبيق والتضايف
وغيرهما من براهين ابطال لا تناهي الامتدادات المتصلة مثل برهان التضعيف لتحقق الترتيب
الذي هو مناط جريان هذه البراهين فلا بد من المصير الى تناهي القسمة وثبوت الجزء الذي لا
يتجزى اما برهان التطبيق فالمشهور في تقريره انه فرض ممتد واحد من مبدء معين لا الى نهاية
فليفرض ممتد اخر مساو له بالجزء ثم تنقصه من جانب المبدء بقدر متناه ونحركه الى المبدء المفروض
حتى ينطبق مبدؤه على مبدء الاول ولا شك ان الثاني حينئذ انقص من الاول بقدر متناه فيكون
الاول ازيد منه بهذا القدر ضرورة ان احد المتساويين اذا انقص منه قدر معين صار الاخر ازيد
منه بذلك القدر ثم نطبق الجزء من الاول مع الجزء الاول من الثاني والثاني مع الثاني
وهكذا الى حيثما يمكن فاما ان يوجد بازاء كل جزء من الزائد جزء من الناقص فيلزم مساواة
الزائد والناقص او يوجد في بعض المراتب جزء من الزائد بحيث لا يوجد بازائه من الناقص
فيكون الناقص متناهيا هناك فيكون الاول زائدا على المتناهي بقدر متناه وكل زائد على
المتناهي بقدر متناه متناه فالاول متناه وهو المط وفيه خلل لوجوه الاول انه يجوز ان يكون
تحريك غير المتناهي محالا فلا يمكن انطباق مبدء الناقص على مبدء الزائد حتى يلزم تناهي
الناقص في جانب عدم التناهي ويلزم منه تناهي الزائد ايضا في ذلك الجانب ودفعه ان

اخذ

تحريك كل جسم ممكن بديهة بشرط ان يكون المحرك يقوى على تحريكه ولئن سلم فيمكن التطبيق على تقدير
اختلاف المبدئين ايضا على وجه يمكن على تقدير انطباقهما غاية ما يلزم منه ان لا يكون
مراتب اجزاء البعدين متحاذية فيعسر التطبيق بخلاف الانطباق فان مراتب الاجزاء حينئذ
متحاذية فيكون التطبيق في غاية السهولة ولا مضايقة فيه لغرضنا المطلع على التقديرين و
لو كان على احدهما مع التعسر والثاني ان البعد من بعد تطبيق المبدئين لا يكونان ازيد و انقص
حتى يمكن اجراء مقدمات الدليل فيهما لان الزيادة والنقصان حينئذ اما في جانب المبدء
او الوسط او المنتهي والكل باطل اما الاول فلعدم زيادة مبدئهما واحد لبعد الانطباق واما
الثاني فلان الاوساط منتظمة غير منفصلة حتى يظهر التفاوت فيها واما الثالث فلانهما
غير متناهيين في ذلك الجانب والزيادة والنقصان من صفات المتناهي من حيث انه متناه
والجواب انهما لما كانا متساويين ثم صار الزيد والنقص بالضرورة بعد التنقيص ولما كان مبدءهما
واحدا والوسط منهما منتظما متواليا لم يتصور التفاوت فيهما فتعين انه في جانب المنتهي و الانحصار
الزيادة والنقصان في غير المتناهي ممنوع الا ترى انا اذا فرضنا سلسلة من الوف غير
متناهية واخرى من مئات غير متناهية واخرى من عشرات غير متناهية واخرى من آحاد غير
متناهية فآحاد الاولى زائدة على آحاد الثانية وآحاد الثانية على آحاد الثالثة و
آحاد الثالثة على آحاد الرابعة تكثر مع ان آحاد الكل غير متناهية فثبت جواز الزيادة
والنقصان في جانب عدم التناهي وتم التقريب والثالث ان يراد تطبيق النفس من متناه
واجزاء كل من البعدين غير متناهية فلا يمكن تطبيق الغير المتناهي في الزمان المتناهي لكنه
ايضا مدفوع بان المحال انما هو التطبيق الخارجي التفصيلي ويمكن ان نكتفي بالتطبيق الاجمالي

الفعلي وهو غير مستحيل لان اجزاء الممتدين متحاذية بالفعل في المنفصلين وبعد الفرض في
الدليل وقد ثبت المطلوب وثانيا ان تقرير البرهان انه لو وجد سلسلة غير متناهية من مبدء معين فلننقص
منها القدر ذراعا وناخذ ما بقي منها في ضمنها حتى يكون السلسلة الثانية جزءا للاولى فيكون
الاولى اعظم من الثانية ضرورة كون الكل اعظم من الجزء ثم تطبق الجزء الاول من الكل
مع الجزء الاول من الجزء والثاني مع الثاني وهكذا الى غير النهاية الى اخر المقدمات يستلزم
تناهي ما فرض غير متناه وهو المطلوب لا يقال ان زيادة المزايد منها في جانب المبدء كما فرض لا في
جانب المقابل له حتى يلزم التناهي في جانب عدم التناهي لانا نقول انه اذا قوبل الاول
بالاول والثاني بالثاني ثم وثم على هذا الترتيب لم يظهر التفاوت في العدد في جانب
المبدء وان كانت التفاوت بينهما في الوضع والاوساط منتظمة متوالية فتعين ان يكون
الكل زائدا على الجزء في جانب عدم التناهي وذلك لا يظهر الا بعد تناهي الجزء فيلزم تناهي
الكل كما بينا سابقا واما برهان التضايف فتقريره ان المتضايفين مفهومان وجودهما بان يتوقف
تعقل كل واحد منهما وتحققه على تعقل الاخر وتحققه مثلا زمانا تعقلا وتحققا فلو فرضنا ان سلسلة
غير متناهية تترتب مثل مفهومين متضايفين كمفهومي العلية والمعلولية من مبدء معين كالمعلول
الحادث اليوم لعلة حادثة لعلة اخرى قبلها وهكذا الى ما لا يتناهى ففي كل واحد من هذه
الحوادث علية ومعلولية الا المعلول الاخير فان فيه معلولية ولا علية فيه فيلزم وجود احد
المتلازمين بدون الاخر واللازم فكذا الملزوم فثبت التناهي وهو المطلوب هذا وعندي انه
مغلطة نشأت من سوء الفهم وقلة التدبر فانه ان اراد انه يلزم وجود المعلولية المنتزعة عن
المعلول بدون العلية المنتزعة عن علة ذلك المعلول فالملازمة ممنوعة وهو ظاهر وان اراد
انه يلزم وجود المعلولية المنتزعة عن المعلول بدون العلية المنتزعة عن ذلك المعلول بعينه

فالملازمة

فالملازمة مسلمة وبطلان اللازم ممنوع فان المتلازمين والمتضايفين ليس الا معلولية المعلول
لعلة وعلية هذه العلة لذلك المعلول بعينه لا معلولية المعلول لعلة متقدمة عليه وعلية
ذلك المعلول بعينه لمعلول آخر متأخر عنه حتى يكون بينهما تلازم ويمتنع الانفكاك وبالجملة
ان لا تلازم الا بين العلية والمعلولية المنتزعتين عن شيئين لا عن شيء واحد والا لزم
ان يكون الواجب بالذات ايضا معلولا لعلة لانه يلزم فيه وجود العلية بدون المعلولية و
الانفكاك بين المتلازمين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فالعجب من هؤلاء الكبراء اولي
الافئدة والابصار انهم سموا هذه القطع برهانا ولم يطلعوا ان فيه سهوا وشيئا تاما على انه
لو تم لم يدل الا على بطلان اللاتناهي في المتضايفين فقط والمقصود ابطاله مطلقا
فتنبه ولنا ان نقرر الاستدلال بحيث لا يتوجه عليه الاشكال فنقول ان المتحقق في المعلول
الاخير من السلسلة المفروضة انما هو المعلولية دون العلية وفي كل واحد مما فوقه كلا الامرين
متحقق فلو كانت السلسلة غير متناهية في جانب الماضي لزم ان يكون عدد احد المتضايفين زائدا
على عدد الآخر بواحد واللازم باطل وكذا الملزوم اما بطلان اللازم فلوجوب التساوي بين
المتضايفين وذلك لان التضايف من الطرفين يستدعي ان يكون بازاء كل فرد من احدهما فرد من
الآخر وبهذا يعني التساوي لا يقال ان الاب والابن متضايفان مع انه قد يكون لاب واحد ابناء
كثيرة فكيف وجب التساوي لانا نقول ان التساوي ليس الا بين المفهومين دون المصداقين
والاب مفهوم كلي له افراد متعددة كابوة زيد لعمرو وابوة زيد لبكر والدة زيد لخالد مثلا فبازاء
كل بنوة ابوة على حدة منتزعة من ذات واحدة للاب واذا ثبت بطلان اللازم لزم بطلان
الملزوم فثبت ان السلسلة المذكورة متناهية في جانب الماضي ايضا على ما ليس فيه الا العلية
فقط والمتضايفان حينئذ متساويان كما يظهر بالوجدان واما برهان التضعيف فتحريره

ان كل كم متصل او منفصل قابل التضعيف وكل ضعف ازيد من الاصل وزيادة الزايد
انما تظهر بعد انتهاء المزيد عليه اذا تمهد هذا فنقول لو فرض كم متصل او منفصل غير متناه
في زعم زاعم فنقول انه متناه في نفس الامر اذ لنا ان نفرض له ضعفا بحكم المقدمة الاولى
فيكون زايدا عليه بحكم المقدمة الثانية وزيادة ضعفه عليه لا تظهر الا بعد انتهائه بحكم المقدمة
الثالثة فيكون متناهيا وهو المطلوب لا يقال ان غير المتناهي ما ليس له حد ونهاية فلا يمكن ان نفرض
كم آخر مساو له يبتدئ من ذلك الحد حتى يكون تضعيفا له ففرض التضعيف فرض اجتماع المتنافيين
لانا نقول ان امكان التضعيف لكل كم امر مسطور مقطوع به وامكان عدم تناهي الكميات
مشكوك بل هو موهوم لا يصلح معارضا للمقطوع المتحقق في الواقع فيتم به الالزام ثم ان هذا
البرهان لا يتوقف على ترتب الامور الغير المتناهية بخلاف البراهين السابقين فان
التضعيف يجري في غير المرتب ايضا بخلاف التطبيق والتضايف فان الترتيب لازم فيهما كما
لا يخفى قوله لكونها مرتبة يعني ان الترتيب متحقق في الاجزاء المقدارية المتناقصة ايضا بناء
على ما صوره المحقق من ان الجزء الاول النصف والثاني نصف النصف فيتأخر عنه و
الثالث نصف نصف النصف وهو متاخر عنهما وهكذا الى ما لا يتناهى فيجري البراهين المذكورة
في ابطالها ايضا وفيه ان اجزاء هذه البراهين كما يتوقف على الترتيب كذلك يتوقف على وجود
الامور الغير المتناهية بالفعل ايضا وهو غير لازم على الحكماء قوله الذي عدد اجزائه قاعدته
اقول انما قيد به لان التصاغر فيه اكثر واظهر فهو ممد للمطلوب بخلاف غيره من المثلثات قوله
بعده ليصير اصغر وجه الضعف فيه انه انما يلزم ذلك لو كانت الزاوية قبيل ملتقى الخطين بقدر جزء
فيكون على الملتقى اصغر منه لكنه ممنوع لم لا يجوز ان يكون الانفراج قبيل الملتقى قدر جزئين و
على الملتقى قدر جزء تام وهذا الدليل لا يبطله فمن اراد ابطاله فليستعن بما سبق من تضعيف

الزاوية قوله ثلثة خطوط متلاصقة جوهرية متوازية بحيث تحصل هناك شكل مستطيل احد اضلاعه في
الطول خط ا ب والآخر خط ج د وفي العرض الخط المتوهم الواصل بين نقطتي ا و ج وبين نقطتي
ب د والخط المتوسط الذي هو كالفرجة بين الخطين الطوليين هو قطر فلك الافلاك في
خط ا د هو قطر المستطيل قوله فيكون مركبا من ثلثة اجزاء اي فيلزم ان يكون قطر فلك
الافلاك مركبا من ثلثة اجزاء غير متجزية فقط مع كونه اعظم الخطوط الممكنة في العالم لان قطر المستطيل
قوله فيكون طرفاه واقعان على محيط فلك الافلاك وهو مار بالمركز فيكون منتصفا له ايضا كما
انه منتصف للمستطيل ولا نعني بالقطر الا الخط المنصف فنقول انه مركب من ثلثة اجزاء احدها الجزء
الواقع على نقطة ا والثاني الواقع على النقطة المركزية والثالث الواقع على نقطة د و ليس
فيه جزء رابع والا لكان اما خارجا عن الخطوط الثلثة او واقعا على احدها او بين خطين
من الخطوط الثلثة او على ملتقى خطين منها والكل باطل اما الاول فلان طرفي القطر منطبقان
على زاويتين متقابلتين من المستطيل فكل جزء فرض منه يكون متوسطا بينهما واما الثاني
فلان احد اجزاء القطر منطبق على جزء من اجزاء خط هو ضلع من المستطيل فلو كان جزء
آخر منه ايضا منطبقا على جزء آخر من ذلك الخط كان القطر بتمامه منطبقا على ذلك الخط الموازي
للضلع الآخر ضرورة كون جميع اجزاء الخط المستقيم على سمت واحد فانطباق جزئين او ثلثة
اجزاء من خط على جزئين او ثلثة من خط آخر يستلزم انطباق الباقي على الباقي فيكون القطر
موازيا للضلع الآخر معه واما الثالث فلعدم الفصل بين خطين اصلا بالفرض واما الرابع فللزوم
الانقسام وهذا الحاصل عند المتكلمين فيتم الالزام عليهم والجدل معهم بخلاف الحكماء فانهم قائلون
بالاتصال ان تماس الخطوط غير معقول على رأيهم كتماس النقط والآنات لا يستلزم الجزء الذي
ابطلوه بالبراهين هذا ما ظهر لي في توجيه هذا المقام والظاهر انه لا اصلح فيه الا انه ليس من

البراهين الهندسية كالدلايل السابقة قوله قال السيد المحشي اي صاحب الحواشي الفخرية ان اصل هذا
الوجه ماخوذ من كلام الشيخ لانه قال ان الشكل المستطيل الذي احد اضلاعه ثلثة اجزاء يلزم
على اصل الجزء ان يكون قطره ثلثة اجزاء لانه وتر للمثلث فيلزم ان يكون الوتر مساويا للضلع
فبناء على هذا فرضوا المستطيل كذلك في فلك الافلاك حتى يلزم منه استحالة اخرى اعني كون قطره
ثلثة اجزاء مع كونه اعظم الخطوط الممكنة في عالم الواقع قوله ليس الا انه ح يعني ان المفهوم من كلام الشيخ
انه يلزم على اصل الجزء في المربع المركب من اربعة خطوط كل واحد منها مركب من اربعة اجزاء ان يكون القطر
مساويا للضلع اذ الجزء الاول من القطر هو الجزء الاول من الخط الاول والثاني من الثاني
والثالث من الثالث والرابع من الرابع وليس في كلامه ذكر المستطيل فالنقل ليس بصحيح وقياس
المستطيل على المربع ليس كذلك قوله فانه على اثبات الجزء ح دليل للجزء الثاني من الحصر المستفاد من قوله ليس الا
ح يعني على اصل الجزء يمكن التزام مساواة القطر للضلع في بعض المربعات كما بينا ولا يمكن في المستطيل
لانه ان كان مركبا من خطوط اربعة يتركب كل واحد منها من خمسة اجزاء فاذا اخذنا الجزء الاول من الخط الاول
والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع يحصل منها خط خارج من
احدى القائمتين المتقابلتين ولا ينتهي الى الاخرى بل ينتهي الى جزء هو قبل الجزء الواقع على ملتقى
الخطين الذي هو القائمة الاخرى فلا يكون منصفا حتى يكون قطرا ولو اخرج من احدى المتقابلتين
خط ينتهي الى الاخرى كان قاطعا لبعض الاجزاء التي لم يقع مسامتا لها بتمامه وهذا هو الجزء ان كان
مساويا لاساس الجزء لكن لا يلزم منه مساواة القطر للضلع كما هو المطلوب وكذا لا يلزم في المربع الذي
قطره اطول من الضلع فذكر المستطيل وتعميم المربع غير ثابت من كلام الشيخ قوله واعلم ان النظام
ح يعني ان النظام لا يدعي ثبوت الجزء الذي لا يتجزى لكنه يلزم عليه من حيث لا يدريه لانه
قائل بان الجسم منقسم يتحقق جميع الاجزاء الغير المتناهية فيه بالفعل فيقول الكل كثرة متناهية او غير

متناهية

متناهية لا بد لها من اجزاء اولية لا كثرة فيها بالفعل فان كانت تلك الاجزاء قابلة للانقسام يكون متصلة
ولا يكون فيها اجزاء بالقوة فلا يكون جميع اجزاء الجسم حاصلة بالفعل وهذا خلف عنده وان لم يكن قابلة
للانقسام لزم تركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى وهو المط **قوله** اولاً بالنقض ح تحريره ان الجسم
الذي فيه اجزاء غير متناهية بالفعل عنده اذا قطعنا منه جزء فيه مائة جزء مثلا يكون هذا الجزء الذي
فيه مائة جزء من الاجزاء الغير المتناهية جسما البتة لصدق حد الجسم عليه مع انه متناهي الاجزاء
فيبطل به كلية راي النظام لا اراده بالكلية لان مذهب النظام هو الايجاب الكلي اي كل جسم مركب
من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل والنقض المذكور انما يثبت السلب الجزئي اي بعض الجسم ليس بمركب
منها وهو انما يستلزم رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي الذي هو المط والمستلزم لبطلان
رايه بالكلية **قوله** ثم لتعميم ح عطف على قوله استدل وفي بعض النسخ بتعميم فيكون عطفا على
قوله بالنقض يعني استدل اولا بالنقض فيبطل كلية رايه ثم نستدل بالادلة المناسبة ليبطل
راءه بالكلية فيتم التقريب وتقرير الاول قد مر اما تقرير الثاني فهو ان بديهة العقل حاكم
بان ازدياد الحجم وانتقاصه لا يكون الا بازدياد الاجزاء المقدارية وانتقاصها فيجب ان يكون نسبة
الاجزاء الى الاجزاء كنسبة الحجم الى الحجم وبالعكس ولا شك ان نسبة حجم الجزء وهو المجموع المركب من
مائة جزء الى حجم الكل اعني اصل الجسم الذي زعمتوه مركبا من اجزاء غير متناهية كنسبة المتناهي الى المتناهي
مثل نسبة العشر الى ما هو عشر له مثلا فيكون نسبة اجزاء الجزء الى اجزاء الكل ايضا كذلك وقد كان اجزاء الجزء
مائة فيكون اجزاء الكل الف فيكون الكل مركبا من اجزاء متناهية وبهذا التقرير يلزم ان لا شيء من
الاجسام مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو المط **قوله** وهو ممتنع بالادلة المناسبة كما تقرر في
علم الحساب **قوله** واعترض عليه بنقض اجمالي على انه يجب ان يكون نسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء
الى الاجزاء او منع عليه **قوله** فان نسبة الزاوية الحادة ح تحرير الدليل ان اشكلت القائم الزاوية

المتساوي الساقين لضعف المربع فيكون كل واحد من حادتيه لضعف قائمته وازدياد كل زاويته وانتقاصها
ليس الا بازدياد الوتر وانتقاصه فيقول ان نسبة القائمة فيه الى مجموع الحادتين نسبة المساواة وليس
نسبة وتر القائمة الى مجموع وتري الحادتين نسبة المساواة والا لزم ان يكون وتر المثلث مساويا لمجموع
الضلعين وهو باطل مطلقا بالشكل الحماري ح ويمكن ان يجبر بانا اذا فرضنا مثلثا متساوي الساقين
بقدر لضعف القائمة ثم حركنا ضلعيه الى الخارج حتى يصير قائم الزاوية فقد ازدادت الزاوية على
كل واحد من الحادتين على النسبة الضعفية دون الوتر والا لزم المحذور المذكور فتخلف المدعى عن الدليل
وانتفى وجوب محفوظية النسبة **قوله** بل يجوز هـ سند اخر للمنع او دليل اخر للنقض وتقريره واضح و
الفرق ان بناء الاول على تسليم النسبة العددية وبناء الثاني على منعها فتدبر **قوله** فاجيب عن
الاول اي المستند لقوله الا ترى هـ بان يجوز ازدياد الزاوية في الانفراج على النسبة المخصوصة كما لضعفية
مثلا ولا يجب ازدياد الوتر على تلك النسبة بعينها كما لا يخفى هـ **قوله** وهذا اذا كان مبنيا على السند او
على دليل النقض وليس دافعا للمنع او النقض اذ للمانع ان يستند بسند اخر او يترك المنع مجردا
عن السند او للناقض ان يثبت النقض بدليل اخر فان بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المدلول
الا ان الغرض التنبيه على فساد ما صوره المعترض من سند المنع او دليل النقض بانه يترك بعض
المقدمات **قوله** وعن الثاني اعني ما اشار اليه بقوله بل يجوز هـ قوله في احديهما اي المقادير
الجسمانية ذات وضع وفي الاخرى اي الاعداد غير ذات وضع لكن هذا الفرق غير نافع
في تجويز كون النسبة ضمنية على مذهب النظام المنكر للاتصال الذي هو مصحح للنسبة الضمنية **قوله** الزم
اصحاب تناهي الاجزاء هـ حاصل الالزام انه اذا كان اجزاء كل واحد من المتحرك والمسافة عند
النظام غير متناهية بالفعل فلا بد لقطع المسافة المتناهية عنده من ان يتحرك كل جزء فيخرج
من حيزه ويدخل في حيز جزء اخر ويدخل في حيزه جزء اخر ثم لفعل هذا الجزء الاخر ما فعله الجزء

كل الى ما لا

كك الى ما لا يتناهى بحركات غير متناهية ولا يتحقق هذه الحركات الغير المتناهية الا في ازمنة غير
متناهية فلا بد لقطع المسافة المتناهية على ما هي من ازمنة غير متناهية ويمكن دفعه بان
الموقوف على الازمنة الغير المتناهية انما هو الانتقالات التدريجية الغير المتناهية وهي
فيما نحن فيه ممنوعة لم لا يجوز ان يكون كل واحد من الانتقالات دفعيا فان كل واحد من
الحركة والزمان والمسافة متطابقة فاذا تركب احدها من امور غير منقسمة كان الآخران
ايضا كذلك كما هو مقتضى الانطباق دفعيا فان كل واحد من الحركة والزمان فيقطع كل جزء
من المسافة بجزء غير منقسم من الحركة في جزء غير منقسم من الزمان كما يقطع مجموع الجسم المتحرك
مجموع المسافة بمجموع الحركة في مجموع الزمان حتى يوجد المجموع المتناهي من الجسم في المجموع
المتناهي من المسافة والزمان بالمجموع المتناهي من الحركة والاجزاء الغير المتناهية
من الجسم في الاجزاء الغير المتناهية من المكان والزمان بالاجزاء الغير المتناهية من الحركة
ولا محذور فيه حتى يحتاج الى التزام الطفرة قوله فارتكبوا القول بالطفرة وهي عندهم
عبارة عن انتقال الجسم مثلا عن الحد الاول من غير ان يماس الثاني ويحاذيه من جانب
اصلا هذا وعندي انه لا حاجة لهم الى القول بالطفرة لاندفاع الالزام بان الاجزاء الغير
المتناهية بالفعل عند النظام انما هي في مجموع الجسم والجسم المتحرك انما يتحرك بالسطح على سطح
المسافة لا بجميع اجزائه على جميع اجزائها فالتماس بينهما انما هو بسطحين جوهريين وليس فيما بين
من السطحين الجوهريين اجزاء غير متناهية حتى يتوقف حركته على انتقالات تدريجية غير متناهية
لا يمكن تحققها في زمان متناه قوله التلازم ان يكون حجمه غير متناه ضرورة انها اجزاء مقدارية
وانضمام المقدار الى المقدار اذا كانا ماديين يوجب الزيادة بنسبة ازدياد المقادير
لامتناع التداخل الا ان يقال لعلها غير مقدارية عند النظام بعدم قبولها للتجزية لا انا نقول

اذ انه لو لم يكن مقدارته لم يحصل من اجتماعها الجسم الذي هو فوق مقدار ويكون لا يقول انها غير
قابلة للتجزية بل انما يلزم ذلك عليه بالبرهان كما سبق منا قوله وذلك لا يكون الا
بتفكيك اجزاء الرحى الخ لا يخفى ان التزام تفكيك الاجزاء انما يلزم عليهم ان لو التزموا
ان البطوء انما يعرض الحركة بتخلل السكنات بين اجزائها واما ان قالوا ان البطوء
كيفية بنفسها كالسرعة عارضة لبعض الحركات من غير تخلل السكنات كما هو معتقد اصحاب
الاتصال لم يلزمهم ذلك كما يظهر بالتخييل الصحيح **قوله** ومما يلزمهم ايضا الخ يعني اذا فرض البطئ في
مكان متقدم والسريع في مكان متأخر فاذا تحركا من مبدء واحد من الزمان فالسريع قد
يلحق البطئ وبلا صفة وقد يسبق في هذا القدر من الزمان فيقول الزاما لاصحاب الجزء ان السريع
اذا قطع جزءا فالبطئ الخ **قوله** ولم يعلموا الخ يعني انهم زعموا ان زمان الانفكاك في الصورة الاولى
قليل بالنسبة الى زمان اللصوق وكذا زمان السكون في الصورة الثانية ايضا اقل قليل بالنسبة
الى زمان الحركة فلذلك لا يساعد الحواس باحساس الانفكاك ويرى جميع الاجزاء متلاصقة دائما
ولا باحساس السكون فيرى الجسم البطئ متحركا من مبدء الحركة الى منتهى ولم يعلموا ان الامر بالعكس وتوضيحه
ان البطوء عند المتكلمين لا يعرض الحركة الا بتخلل السكنات فيها فيزداد بازدياده وينقص
بانتقاصها فالجزء الطوقي لما كان في كمال السرعة علم انه لم يتخلل في حركته سكون ثم الجزء الثاني
يتخلل فيه سكون واحد والثالث يتخلل فيه سكونان وهكذا يزداد تخلل السكنات الى الجزء
القطبي على الترتيب ولا شك ان قطع المسافة لا يكون الا باجزاء الحركة ولا دخل فيه للسكنات
المتخللة فاذا فرضنا ان الخط الخارج من مركز الرحى الى محيطه تركب من مائة جزء وتحرك حتى
اتم الدورة فالزمان الذي اتمت فيه الدوائر المتفاوتة في الصغر والكبر جدا بحسب
تفاوت حركات الاجزاء في السرعة والبطوء واحد كساعة واحدة مثلا لكن زمان الحركة

واللصوق

واللصوق في الجزء الاول هو الساعة بتمامها وفي الجزء الثاني لثغة ولتكون جزء من زمان
الحركة واللصوق والجزء الواحد منها زمان السكون والانفكاك وفي الجزء الثالث
ثمانية ولتكون جزء تفاوت بين زمان الحركة واللصوق وجزءان زمان السكون و
الانفكاك وعلى هذا الترتيب حتى يكون زمان الحركة واللصوق في الجزء القطبي جزء واحدا
وزمان السكون والانفكاك تسعة ولتكون جزء وتفاوت الدواير في الصغر والكبر على هذا
الترتيب فدايرة الطوق اذا كان لقدر ماية اصبع فالدايرة الثانية لثغة ولتكون اصبعا ثم
تتناقص الدواير بهذا الترتيب حتى يكون الدايرة القطبية بقدر اصبع واحدة اذا تمهد هذا
فنقول ان في الصورة الاولى نسبة الدايرة القطبية الى الدايرة الطوقية كما كانت نسبة الواحد
الى الماية فيكون نسبة زمان حركة الجزء القطبي ولصوقه الى زمان حركة الجزء الطوقي نسبة
الواحد الى الماية بحكم الاربعة المتناسبة وهي ههنا دايرة القطب ودايرة الطوق وزمان
حركة الجزء القطبي وزمان الجزء الطوقي فعلم ان زمان حركة الجزء القطبي ولصوقه جزء واحد من
ماية جزء الساعة وزمان سكونه وانفكاكه تسعة وتسعون جزء وهذا بعينه فضل دايرة الطوق
على دايرة القطب فثبت ما ادعاه الشارح في الصورة الاولى ان زمان الانفكاك زايد على
زمان اللصوق بقدر زيادة الدايرة الطوقية على الدايرة القطبية اعني تسعة وتسعين درجة
وانما خص الجزء القطبي بالذكر لان زمان الانفكاك فيه اطول فاللازم فيه اظهر والاستحالة احس
والمراد بالجزء القطبي ههنا جزء يكون اقرب اليه بالنسبة الى ساير الاجزاء فان الجزء القطبي
حقيقة لا حركة له ثم نقول ان في الصورة الثانية اذا تحرك البطي في الساعة الواحدة ماية ذراع
مثلا والسريع الف ذراع مثلا حتى يكون نسبة مسافة البطي الى مسافة السريع النسبة العشرية
كان زمان حركة البطي في الحقيقة عشر زمان حركة السريع بحكم الاربعة المتناسبة وهي ههنا مسافتا

حركتي البطي والسريع وزمانا حركتها فيكون زمان حركة البطي عشرا من الساعة وزمان سكونه التسعة
اعشار منها وبهذه العينة فضل مسافة السريع علي مسافة البطي فيثبت ما ادعاه في الصورة الثانية
ان زمان السريع زايد علي زمان البطي بقدر زيادة مسافة السريع علي مسافة البطي وبالجملة
ان زمان انفكاك البطي في الصورة الاولي ازيد بكثير من زمان لصوقه وكذا زمان سكون
البطي في الصورة الثانية ايضا ازيد بكثير من زمان حركته فاذا احس الاقل الواقع في الزمان الاقصر
اعني اللصوق والحركة فليحس الازيد الواقع في الزمان الاطول بالطريق الاولي مع انه لا يحس اصلا
كما يشهد به الحس الصحيح بل البرهان يحكم بخلافه فعلم ان القول بوقوع الانفكاك والسكون وكون
زمانهما اقل من زمان اللصوق والحركة من غلبة اغاليط الوهم ووسوسة باطل الفهم قوله لا يخفى
ما فيه وسخافته اما اولا فلان مقادير اجزاء الخردلة اصغر من مقادير اجزاء الجبل في كل مرتبة فان
اراد مساواتهما في المقدار فالملازمة ممنوعة وان اراد مساواتهما في عدد الاجزاء فبطلان اللازم مم
واما ثانيا فلان المستلزم لعدم تناهي الكل ليس الا عدم تناهي الاجزاء المقدارية التركيبية لا
التحليلية لان الاولي تكون موجودة بالفعل في الخارج علي الفرض دون الثانية لانها وهميات
والموجود بالحقيقة هو الكل واما ثالثا فلان الحكماء لم يقولوا بجواز خروج جميع الاجزاء الغير المتناهية
في الخارج حتي يجوز لزوم التغشية الخارجية والتغشية الوهمية غير مستحيلة واما رابعا فللزوم جواز
التغشية علي راي المتكلمين ايضا اذ يجوز ان يكون الخردلة مركبة من اجزاء غير متجزية متناهية يكفي
لتغشية الارض واما خامسا فلانه لا يعلم احد مقدار الجزء الذي لا يتجزي حتي يثبت بالبرهان ان الخردلة ليست مركبة
من هذا القدر من الاجزاء حتي يندفع الالزام قوله وسلم جرا ايكم اسم فعل بمعني ايت وجرا مفعول
مطلق لفعل محذوف اي ايت والحال انك تجر السلسلة الي غير النهاية جرا غطيا قوله ودعواهم
ان هم يعني ان كل واحد من المحذورين انما يلزم لو كان في المسافة والزمان اجزاء مقدارية

تركيبية موجودة فيها بالفعل في الخارج وليس كذلك اذ فيها اجزاء تحليلية متوهمة بالغة للانتزاع
وهو لا يبلغ مبلغ عدم التناهي فيكون غير متناهية بالقوة والحاصل ان كل منهما متناه بالفعل
فيقطع المتناهي بالفعل في المتناهي بالفعل وغير المتناهي بالقوة في غير المتناهي بالقوة ولا
محذور اذ المستحيل انما هو قطع غير المتناهي بالفعل في المتناهي بالفعل وهو غير لازم قوله منها
انه يلزم هو حاصله انا اذا فرضنا البطيء متقدما على السريع بقدر عشرة اذرع مثلا وتحركا معا من مبدء
واحد من الزمان فعلى اصل الاتصال يلزم ان لا يدرك السريع البطيء في حد اصلا وان كان السريع في
غاية السرعة كالبرق والبطيء في غاية البطوء كالنملة لان السريع اذا تحرك العشرة فالبطيء يتحرك ثمانية
مثلا فاذا قطع السريع ثمانية فالبطيء يتحرك ستة مثلا وهكذا يكون البطيء سابقا في كل مرتبة على السريع بقدر
مسافة وهي قابلة للانقسام فيكون السريع بعد حركته متاخرا ومفصولا عنه بمسافة هي اقل من تلك
المسافة فلا يلحقه بالحركة اصلا ولا يتوجه هذا الالزام على اصل الجزء فانه اذا بقي بينهما جزء فاصل فحينئذ
فالسريع اذا تحرك جزءا ادرك البطيء ولا يصح ان يقال ان البطيء حينئذ يتحرك اقل من الجزء حتى لا
يدرك قوله والجواب حاصله ان المتحرك في اثناء زمان الحركة لا يتصف بفرد من افراد مقولتها
الحركة حتى يقال ان السريع اذا حصل له هذا الاين فالبطيء حصل له الاين الآخر الفصل من الاول ففي
كل مرتبة يكون بينهما جزء فاصل من المسافة بل انما يتصف في كل آن بالتوسط بين تلك الافراد
والسريع والبطيء في هذا الاتصاف متصفان بالمعية الزمانية من غير تقدم وتاخر هذا وعندي
انه يتخالف لما عرفوا به الحركة في المقولة من ان يتحقق في المتحرك في كل آن من آنات زمان
الحركة فرد من المقولة التي فيها الحركة لم يكن فيه في الآن السابق ولا يكون في الآن اللاحق فانه
يدل صريحا على ان المتحرك متصف في كل آن بفرد من افراد المقولة فيكون كل منهما في
كل آن في حد ويكون بينهما حد فاصل وان كان هذا الآن واحد متوهما غير متميز في الوجود

حكم ابن ويكي

الخارجي بناء على اتصال المسافة والزمان عند الحكماء وبهذا القدر كاف في الالتزام من غير حاجة
الى ثبوت شيء منها في الوجود الخارجي ولا ظهر ان كل واحد من الحركة والزمان والمسافة متصل عند
الحكماء وقابل للانقسامات الغير المتناهية بالقوة وليس في شيء منها اجزاء بالفعل فلم لا يجوز ان يقال
ان السريع في زمان حركة البطيء او اقصر منه يقطع بعدا اطول من بعده او مساويا له فلذلك قد يدرك
بالحركة وقد سبق عليه ولا محذور فيه اذ يقع المتناهي بالفعل في المتناهي بالفعل وغير المتناهي
بالقوة في غير المتناهي بالقوة ولا يقع غير المتناهي بالفعل في المتناهي بالفعل والمستحيل انما هو
هذا لا ذلك قوله على البسيط مستوهم البسيط يطلق على اربعة معان ما لا جزء له اصلا كالنقطة والعقول او
الحقيقي وما هو اقل اجزاء من آخر ويقال له الاضافي كالحملية بالنسبة الى الشرطية وما لا يتركب من
اجسام مختلفة الطبائع كالافلاك والبسائط العنصرية وعلى السطح والمراد بها هو المعنى الاخير اي
سطح مستقيم قوله ويتركب الخط منها وهو يستلزم تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى بناء على ان عدم
انقسام الحال يستلزم عدم انقسام المحل على زعمهم فيبطل الاتصال وجوابه ان عدم انقسام الحال
انما يستلزم عدم انقسام المحل في الحلول السرياني وحلول النقط التي هي اجزاء الخط على زعمهم
لو ثبت فهو طرياني في محل الباء وهو غير مستلزم الا ترى ان السطح غير منقسم في العمق مع ان محله
اعني الجسم منقسم فيه قوله ويدفعه حاصله ان هنا خطين متوهمين متصلين في اتصالهما يتوهم
على الكرة المدحرجة والثاني على ذلك السطح المستقيم والاول مستدير والثاني مستقيم بحيث ان
نقطة وسطانيان لكن ورد هذا اعني قوله مندرج الاجزاء وليس شيء منها موجودا في الخارج
ومركبا من النقاط حتى يلزم التتالي النقاط وتجاوزها فيلزم تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى
فيبطل الاتصال والتجاوز المتوهمي لا يبطل الاتصال الواقعي ولا يوجب تركيبه من اجزاء غير منقسمة
واقعية وتتالي الآنات غير مسلم عند الخصم حتى يستدل به على تتالي النقاط بناء على

الاتصال

الانطباق بين الحركة والمسافة والزمان لانه قائل باتصال الزمان ايضا كما في الجسم على تقدير
تركب الخط من النقاط انما يلزم انطباق النقاط على النقاط ولا محذور فيه وعلى تقدير
اتصاله يلزم انطباق المستدير على المستقيم وهو ممتنع قطعا لانا نقول ان المستحيل انما هو انطباق
مجموع المستدير الموجود على مجموع المستقيم الموجود بجميع الاجزاء معا فهو سواء كان دايرة وجزء
منها واللازم ههنا انما هو انطباق نقطة متوهمة من احدهما على نقطة متوهمة من الاخر في
آن متوهم من الزمان ثم زوال هذا الانطباق وحدوث انطباق نقطة متوهمة اخرى على
نقطة اخرى كذلك في آن آخر كذلك وهكذا ثم وثم وهو ليس بمستحيل لعدم استلزامه انطباق
المستدير على المستقيم قوله واما ما وقع مع متعلقاته مبتدا وخبره ما يجي من قوله فلا يماس
بشيء قوله تارة بان زوال الملاقاة يعني ان انطباق نقطة من الكرة على الحد
الاول من السطح يكون في آن لحدوثه بالوصول الذي هو آني ثم زواله يكون في زمان
لكونه بالحركة التي هي زمانية ثم انطباق نقطة اخرى منها على الحد الثاني منه ايضا يكون
في آن وزواله ايضا في زمان كما عرفت وهكذا فيكون بين كل آنين زمان وبين كل
نقطتين مسافة وهي جزء من سطح الكرة او السطح المستوي فلا يلزم تتالي الآنات ولا
تتالي النقاط قوله لا يكون لزوال الملاقاة اول اي لا يوجد لزمان زوال الملاقاة آن
اول مغاير لآن حدوث الملاقاة او بقائها حتى يكون مجاورا له فيلزم تتالي الآنين و
يتفرع عليه المحذور يعني تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى لجواز ان يكون آن الملاقاة
والانطباق بعينه اما مشتركا بين زماني الملاقاة والبعد عنها قوله وتارة بان المحقق
ليس الى آخره ان هذا الدفع يؤل الى جواب الشارح بعينه وكيف يصح ان يقيد انه ليس
بشيء لانا نقول ان مناط هذا الدفع منع لزوم تتالي النقاط ومبنى جواب الشارح على عليه

ومنع بطلانه مستند ابان الباطل انما هو تتالي النقطات والآنات الواقعية لاستلزامه المحال
آخر اعني تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى وبطلان الاتصال الواقعي لا تتالي النقط والآنات
المتوهمة لعدم استلزامه قوله وبهذا الآن اي الآن الذي بين آن الملاقاة الاولى وبين
آن الملاقاة الثانية قوله وبعود النفوذ من الرأس ح عطف تفسيري على قوله فينتقل و
بيان لنقل الكلام بان يقيم كيف حال الكرة في الزمان الذي بين آن الملاقاة الاولى
وبين هذا الآن ابينهما فيه تلاق ام تفارق او التالي بطيء واما الاول فهو اما بنقطه
او خطه ح قوله والكل محال ح اي النفوذ المحتمل في صورة تخلل الزمان بين كل آنين
لملاقاتي الكرة كلها باطل لبطلان لوازمها كما فصله الشارح فكذا التخلل الذي يلزمها
فتعين عدم تخلله فيثبت التتالي بين النقاط والآنات المتوهمة وتم الالزام على الحكماء
مع قطع النظر عن جواب الشارح لم يندفع به قوله وكذا القول بتجاوز الآنات كما زعمه
المتكلمون يعني كما ان تتالي النقاط يثبت بما ذكرنا كذلك تتالي الآنات ايضا ثابت به
لان التلاقي النقطي انما يكون في آن فتلاقي النقاط المتتالية انما يكون في آنات متتالية
فيتم الالزام لاستلزامه تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى بناء على التطابق بين الزمان و
الحركة والمسافة وانما قال زعم المتكلمون لان بطلان الجزء الذي لا يتجزى مستلزم
لبطلان جميع ملزوماته قوله فلم يبق منع الا بالاطلاع على الحق الذي ذكرناه في الجواب
فيقال انه ان اراد انه يلزم تتالي النقاط الموجودة في الخط كوجود الجزء في ضمن الكل فاللازم
ممنوع اذ كل واحد من الخطين متصل ليس في شيء منها جزء بالفعل وان اراد انه يلزم
تتالي النقاط المتوهمة من ملاقاة نقطة بعد نقطة من الكرة بنقطة بعد نقطة من السطح فبطلان
اللازم ممنوع لانه لا يستلزم تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى في الواقع وانما يستلزم

تركب الجسم في التوهم

تركبه منافي مجرد التوهم وهو الاظهر الحكماء قوله يكفي الاستحالة وهو تركب الجسم من اجزاء لا يتجزي
وبطلان الاتصال بناء على تركب الخط من النقاط قوله فذلك امر مستحيل حاصله ان تجاوز النقاط
في الزمان الظ محال لانه ان لم يكن مستلزما لتركب الجسم من اجزاء لا يتجزي فهو مستلزم لانحلاله اليها
بالقوة كما قال [illegible] مذهب محمد ابن عبد الكريم والانحلال اليها الظ محال للعقل ما استدل به على
بطلان التركب قوله ولما سياتي الخ يعني ان الحوادث الزمانية والدائمة والواجب جل شانه وان كانت
مترتبة في انفسها وغير مجتمعة في الزمان لكنها باجمعها مجتمعة في ظرف الواقع الذي هو الاعم
للزمان وما هو من الافلاك والعقول المجردة وما فيه من الزمانيات كالعناصر وما يتركب منها وما
قبله اعني الواجب ومعلوله الاول كما سيجي فيكون النقاط على تقدير كونها متعاقبة الحدوث والزوال
في الزمان مجتمعة في ظرف الدهر على صفة المعية فيه فيلزم منها ما يلزم من اجتماعها في الآن
فتجاوزها على هذا التقدير الظ محال كاستحالته على ذلك التقدير فلم يندفع الالزام قوله
ولان يجاوز الآنات الخ يعني ان تجاوز النقاط محال لما عرفت وكذا مستلزم لتجاوز الآنات
وهو ممتنع في نفسه سواء كان متعاقبا او دفعيا لاستلزامه انقسام الآن لوقوعه بين آنين اي امتناع
التداخل في ما يحصل منه الامتدادات سواء كانت او مجردة بالضرورة قوله اللازمة لها هكذا
في اكثر النسخ وفي بعضها اللازم له اي لتجاوز النقاط وهو الاظهر فعلى النسخة الاولى صفة
للآنات والضمير المجرور للنقاط وعلى الثانية لتجاوزها والضمير لتجاوز النقاط والامر
سهل قوله ولانطباقها متعلق بقوله لابد وان يكون متصلا ودليل له مقدم عليه وضمير
المضاف اليه راجع الى الآنات والواو في قوله لابد وان يكون بمعنى مع ومحصله ان مجموع
الآنات المتوهمة لابد من ان يكون متصلا واحدا في نفس الامر لا منفصلا كما زعمه الخصم لانه منطبق
على الحركة وهي منطبقة على الجسم الذي هو المسافة وهو منطبق على الصورة الجسمية التي

هي جوهر متصل واحد في حد ذاته فالمراد بالمسافة حينئذ هو الجسم وبالمتصل الوحداني الصورة الجسمية
وهو الاظهر من حيث الوقت لانهم يطلقون المسافة على الجسم الذي يقع فيه الحركة ويمكن ان يراد
بالمسافة سطح ذلك الجسم وبالمتصل الوحداني نفس ذلك الجسم وهو الانسب بما سيجي من **قوله** وقد ثبت
القسمة الجسم الخ وحاصله حينئذ ان مجموع الانات لابد من ان يكون متصلا لانه منطبق على الحركة
المنطبقة على السطح المنطبق على الجسم وعلى كل تقدير اذا كان احد الامور المتطابقة متصلا يجب ان
يكون الباقية ايضا كذلك وهو المطلوب **قوله** فينتقض القسمة وهو خلف عندكم **قوله** فيرد ما يرد على النظام
من عدم جواز قطع المسافة المتناهية الا في زمان غير متناه كما مر **قوله** وجوابه الخ حاصله انها متناهية
بالفعل بحسب الخارج وغير متناهية بالقوة بحسب القسمة العقلية اي لا تقف عند حد ولا منافاة بينهما
حتى يلزم الخلف لا انها غير متناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام حتى يرد عليهم ما يرد عليه ومن زعم
الخلف فقد غلط من جهة اشتراك لفظ غير المتناهي بين المعنيين **قوله** منها ان وجود الاطراف الخ
يعني ان السطح والخط والنقطة غير منقسمة في جهة ما في الجملة فيجب ان يكون محلها ايضا غير منقسم في
تلك الجهة والا لزم من انقسامه انقسام الحال وهذا خلف فوجب ان يكون محل النقطة غير منقسم
مطلقا فيكون جزءا لا يتجزى ومحل السطح غير منقسم في العمق فيكون سطحا جوهريا ومحل الخط غير منقسم
في العرض والعمق فيكون خطا جوهريا فثبت ما ادعيتم بطلانه **قوله** واجيب الخ حاصله منع الملازمة
مستندا بان حلول الاطراف في محالها طرياني لكونها عارضة لمجموع محالها من حيث انقطاعها
وتناهيها لا لكل جزء من اجزائها من حيث سريانها ونفوذها في جميعها والمستلزم لانقسام
الحال انما هو محل له بالحلول السرياني **قوله** ومنها شبهات الخ هذه ستة اشكالات من جانب المتكلمين
على الحكماء ذكرها الشارح واحال دفعها على بحث الحركة فاشار الى الاول بقوله كاستلزام حضور
شيء الخ وحاصله انكم معترفون بان الحاضر من الحركة انما هو امر غير منقسم وهو الحركة التوسطية و

كذا

كذا الحاضر من الزمان الصغير الذي هو غير منقسم يسمى بالآن ثم يتقدم هذا الحاضر ويحضر آخر غير منقسم آخر منها
بلا انفصال وهكذا الى غير النهاية لاقتضاء طبيعتها بعدم القرار فيجب ان يكون بازائها امور غير منقسمة مطلقا
في المسافة الطير كما هو مقتضى تطابقهما انتهى والى الثاني بقوله كون الزمان مركبا الخ وتقريره
واضح والى الثالث بقوله وايجاب حركة القطع وهو ايضا ظاهر والى الرابع بقوله او لاقتضاء
عدم الآنات الخ حاصله ان الآن الاول ينعدم عند تحقق الثاني وكذا الثاني عند تحقق الثالث
وهكذا بناء على اقتضاء طبيعة الزمان عدم القرار من غير فصل بين الآنين فيلزم تتالي
الآنات المستلزم لتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى وتوجيهه اجزاء ان الا وصول الاول وجد بعد آن
الوصول بلا فصل لزم تتالي الآنات وتركب الجسم من تلك الاجزاء والى الخامس بقوله او
كون الحركة الاول لحدوثها الخ وحاصله انه يلزم ان يكون جميع حركات العالم قديمة ولا توجد
الحركة اصلا والاثنان بعضها حادثة فيكون لها اول وليس كذلك لعدم حدوثها في الآن ثم وهذا الا
يلزم على اصحاب الجزء لان كل واحد من الحركة والزمان مركب من امور غير منقسمة عندهم فيكون
الجزء الاول في الاول والثاني في الثاني وهكذا والى السادس بقوله وعدم التفاوت الخ
حاصله ان معنى الحركة في المقولة عندكم ان يوجد في المتحرك في كل آن من آنات زمان الحركة فرد
من المقولة التي فيها الحركة لم يكن في آن سابق ولا يكون في آن لاحق فعلى هذا يجب ان يكون
لكل متحرك بالحركة الاينية في كل آن من زمان الحركة اين على حدة سواء كان سريع الحركة او بطيئها
ولما كان آنات حركة السريع والبطيء متحدين في زمان الحركة متساوية عند الحكماء بناء على
اتصال كل واحد من الحركتين وعدم تخلل السكنات لزم ان يكون الاين ايضا متساوية وكذا اجزاء المسافة
والسرعة مع انه باطل بالحس الصحيح وهذا الالزام لا يمشي على اصحاب الجزء لان السكنات متخللة في اجزائها
عندهم في اثناء اجزاء الحركة البطيئة فزمان السريع كله زمان الحركة وزمان البطيء البعض

زمان الحركة وبعضها زمان السكون فالنون حركة البطي اقل من ابون حركة السريع فيجب ان يكون
مسافتها ايضا على هذه النسبة كما هو الواقع فلا محذور قوله ومنها اشكال طفرة الزاوية الخ
وحاصله ان امكان الاتصال مستلزم لامكان الدائرة الحقيقية وامكانها مستلزم
لامكان الطفرة كما بينه الشارح وهو محال بالضرورة فكذا ما استلزمها بالذات او بالواسطة
وعلى اصل الجزء لا يمكن الدائرة الحقيقية لان على ملتقى كل جزئين من المحيط عند مثبتيه فرجة
فالخط الخارج من المركز الى الجزء يكون اقصر والى الفرجة اطول فلا يكون جميع الخطوط الخارجة
من المركز الى المحيط متساوية فلا يكون دائرة حقيقية حتى يتفرع عليه الطفرة ولا يمكن اثباتها
على الدائرة الحسية كما يظهر بالتخييل الصحيح قوله مع اثبات نقطة التماس اه ومع ثبات
طرفي الخط المماس على موضعها الاصلي الخ قوله يحصل زاوية الخ اي يحدث من بدو الحركة
زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية التي بين المحيط والخط المماس من غير ان يتدرج
من الصغر الى المساواة ثم الى الكبر وهل هذا الا الطفرة قوله وهذا هو الطفرة بعينها لا يقال
يجوز ان يكون الزاوية التي يتفرع عليها الطفرة من المستحيلات اذ كل زاوية يقبل الانقسام
والا لزم الجزء الذي لا يتجزى فاذا اضعفنا زاوية التماس بخط مستقيم حصلت زاوية مستقيمة
الخطين هي ضعفها مع كونها اكبر بحكم البرهان فيلزم ان يكون الجزء اعظم من الكل لانا نقول
انا نمنع امكان انتقاصها بخط مستقيم والبرهان الحاكم بتضعيف الزاوية به في المقالة
الاولى من الاصول مختص بتضعيف هذه الزوايا المستقيمة الخطين كما اشار اليه في صدر كتابه
قوله ويوجه اخر ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة الخ يعني ان لنا مقدمات يتوقف
عليها المطلب الاولى ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة
مستقيمة الخطين كما بين عليه اقليدس في المقالة الثالثة والثانية ان الزاوية

الحادثة بين الدايرة والخط المماس لها على طرف قطر بحيث يكون الزاوية التي بين القطر والخط
المذكور قايمة احد من جميع الحواد المستقيمة الخطين كما بين عليه الضرفي تلك المقالة وانما قيدنا
قولنا بحيث يكون هو مع ان الشارح لم يتعرض به لانه لا يلزم كون الزاوية المذكورة احد
من جميع الحواد المستقيمة الخطين مطلقاً لجواز ان يكون اعظم من بعضها الاترى ان زاوية ا ر ب زاوية
حادثة بين المحيط والخط المماس مع انها اكبر من زاوية ا ح المستقيمة الخطين كما لا يخفى و الثالثة
ان الزاوية المستقيمة الخطين الحاصلة من تحريك القطر الى الجانب المقابل للزاوية الاولى ازيد من
الزاوية الثانية بحكم المقدمة الثانية اذا تمهد هذا فنقول ان الزاوية الاولى الحادثة بين
القطر والمحيط سواء كانت اعظم من جميع الحواد المستقيمة الخطين او لا مع الزاوية الثانية قايمة
على ما هو المفروض ولنشير اليه قوله لازدياد ما هو هو فاذا حركنا القطر الى الجانب المقابل للزاوية
الاولى اولى حركة حصلت زاوية ثالثة مستقيمة ازيد من الغاية بحكم المقدمة الثالثة ولما
كانت الاولى مع الثانية التي هي انقص من الثالثة قايمة يكون مع الثالثة التي هي ازيد من
الثانية ازيد على القايمة ضرورة استلزام ازدياد احد الجزئين ازدياد الكل فيصير منفرجة من
غير ان يصير قايمة فيلزم الطفرة قطعاً وهذا معنى قوله لازدياد ما هو ازيد مما انقصت به عن
القايمة عليها فان المراد بالموصول الاول الزاوية الثالثة وضمير هو راجع اليه وبالموصول
الثاني الزاوية الثانية والضمير في انقصت راجع الى الاولى وضمير به راجع الى الموصول
الثاني وقوله من القايمة متعلق بقوله انقصت وقوله عليها بقوله لازدياد والضمير فيه
راجع الى القايمة والجار والمجرور في قوله لازدياد متعلق بقوله تصير والحاصل ان
الزاوية الاولى مع الثالثة تصير منفرجة لانه ازداد عليها الثالثة التي هي ازيد من
الثانية التي نقصت الاولى بقدرها عن القايمة كما فصلنا ولعلك تبين لك مما

حررنا ان الدخل الضروري في تحرير الدليل واستلزامه للمطلوب انما هو لازدياد الثالثة على الثانية واما اعظمية الاولى من جميع الحواد المستقيمة الخطين فلا مدخل لها فيه اصلا فالمقدمة الاولى مستدركة والاولى ان يستبدل المقدمة اخرى وهي كون الاولى مع الثانية قائمتين كما فى حاشية المحاكمات فما اعترض بعض الاعاظم على ماذهب اليه اسناد الاسناد في حاشيته من انه لا دخل للاعظمية في البيان بقوله فضلة الاعظمية لها دخل اتم مما لا يساعده التحقيق كما لا يخفى على المنصف قوله اعظم الحواد المستقيمة الخطين حق العبارة ان يقول اعظم من الحواد المستقيمة الخطين كما لا يخفى على من له مهارة في العربية قوله وذكر الاستاد هو السيد مير باقر الداماد قوله تبريدي من التبريد بمعنى سيراب كردن والغليل بالغين المعجمة بمعنى تشنه قوله واورد ما الاخر وهو ان حاصله ان الزاوية التي احد ضلعيه مستقيم والاخر مستدير من حيث انها قطع مع قطع النظر عن خصوصية الضلعين المستقيم الخطين سواء كان مما يصح وقوعها في طريق الزاوية بين المستقيم الخطين بان يكون من جملة المراتب المتوسطة بينهما لكن لما التزم معها اعتبار ما ينافي لوقوعها في طريقها وهو كونها محاطا لمستقيم ومستدير امتنع وقوعها في طريقها الاخرى ان مقدار اذا تحرك حركة كمية الى مقدار اخر في الازدياد والانتقاص فانما يجب مساواته في حد من حدود الحركة لما هو واقع في طريق تلك الحركة واما ما لم يقع في طريقها فلا يجب مساواته له في شيء من حدودها فزاوية المستقيمة الخطين اذا تحرك متصاعدا او متنازلا الى زاوية اخرى اكبر او اصغر منها لا فلا يجب مساواتها في اثناء الحركة الا لما هو واقع في طريق حركتها من الزوايا المستقيمة الخطين المتفاوتة في الصغر والكبر والزوايا المختلفة الضلعين ليست بواقعة في طريق حركتها فلا يجب مساواتها لها في شيء من المراتب المتوسطة وكذا الحال في الحركة الكيفية والوضعية كما في التسود والتبيض والحناء والسطح والخط من الاستقامة والانحناء وبالعكس وتلخص الجواب ان الطفرة عبارة عن انتقال شيء من حد

الى حد

المختلفة الضلعين

الى حد آخر من غير وصولها الى حد متوسط بين ذينك الحدين ولا شك ان الزاوية
ليست من الحدود المتوسط بين الزاوية الصغرى المستقيمة الضلعين والكبرى كذلك فعدم بلوغ
الزاوية مستقيمة الخطين الى مساواة زاوية مختلفة الضلعين عند حركتها من الصغر الى الكبر ليس
لطفرة وبهذا التقرير مع الاعتبار عليه الا انك تفطن منه ان حديث الاختلاف النوعي بين المستقيم والمستدير
كما لا دخل له في الجواب بل فيه فتح باب المناقشة وكذا في تقييد الافراد المتوسط الواقعة في الطريق
بكونها من افراد ذلك النوع لان الخطوط كلها متحدة الحقيقة والاستقامة والاستدارة من
العوارض فان الخط الشخصي قد يكون مستقيما ثم يصير مستديرا او بالعكس ولو سلم فالسطح الذي طرفه
فالاختلاف النوعي بين المستقيم والمستدير مع الضرورة الى الحنايا بانها مختلفة بالنوع كما
قال الشارح مع انها واقعة في طريق تحرك الخط عن الاستقامة الى الانحناء الشديد وبالعكس كما لا
يخفى قوله القول الاول الذي هو تلخيص ان التفاوت بالزيادة والنقصان على نحوين كما فصله الشارح ان
والنحو الاول يقتضي وجوب مسبوقية الزيادة بالمساواة دون الثاني اذا تمهد هذا فيقول ليس للعدان
يجيب بان بلوغ الزاوية الى الزيادة مسبوق ببلوغه الى المساواة فلزوم الطفرة ممنوع لانا نقول بل
ان المسبوق بالمساواة هو الزيادة بالمعنى الاول والمتحقق في الصورة المفروضة
انما هو الزيادة بالمعنى الثاني وهي لا تقتضي المسبوقية بالمساواة فالطفرة لازمة قطعا والا لزم
الان كما كان قوله ارشميدس بفتحتي الهمزة والراء المهملة وسكون الشين المعجمة وكسر الميم وسكون الشين
المعجمة وكسر الميم وسكون الياء التحتانية وضم الدال والسين المهملة اسم حكيم كذا في بعض حواشي الشرح
حكمة العين قوله درجة واحدة هي الدرجة في الاصطلاح جزء واحد من ثلثمائة وستين جزءا
من الدائرة يعني الخط الذي هو بقدر الدرجة اذا تحرك من الانتقاص الى الازدياد بالحركة
المستديرة الوضعية يصير دائرة كاملة فاذا بلغ الى نصف الدائرة صدق عليها انها خط

مستديرا كان المحوز من القطر الذي هو خط مستقيم ثم صار اكبر منه من غير ان يصير مساويا له في حد من حدود
الحركة لان نسبة القطر الى الدائرة كنسبة السبعة الى الاثنين وعشرين تقريبا فنسبة الدرجة الى القطر
كنسبة الصغير الكثير ولنسبة نصف الدائرة اليه كنسبة الكبير كنسبة احد عشر الى السبعة فوجد ازدياد الدرجة
بعد الحركة على القطر من غير مسبوقية بالمساواة ويمكن ان يناقش فيه بان المحال انما هو الانطباق
بين المستقيم والمستدير ولعل استحالة المساواة بينهما فهم الاترى انا اذا فرضنا جسمين متساويين في الحركة سرعة
وبطوءا وتحرك احدهما على محيط الدائرة والاخر على قطرها واتفقا في الاخذ والترك لقطعا مسافتين
متساويتين على خطين متساويين احدهما مستقيم والاخر مستدير لان اختلاف المسافتين بين متحركين متفقين في
زمان الحركة لا يكون الا باختلافهما في السرعة والبطوء واذ ليس فليس الا ان يجاب بان اختلاف المسافتين
بالاستقامة والانحناء ايضا يوجب اختلافهما في المقدار وان كان المتحركان متساويين سرعة وبطوءا ثم اذا دورهما
في حيز الخفاء وايضا اذا احدبنا السطح المستقيم حتى صار كشكل البوق صار الخط المستقيم الذي كان طرفا له
دائرة ثم اذا جعلنا السطح مستقيما كما كان صارت الدائرة بعينها خطا مستقيما فالخط الواحد الشخصي بعينه يصير
مستقيما تارة ومستديرا اخرى من غير زيادة ولا نقصان وحينئذ لا اظنك شاكا في ان المستقيم اذا
كان عين المستدير بالذات والاختلاف انما هو بالعوارض فما لك ان تشك في مساواته له

فصل في اثبات الهيولى

فصل في
اثبات الهيولى اطال القول في اثبات تركب الجسم من الهيولى كما بنا عليه **قوله** كل جسم مركب من
جزئين لكن لما كان ثبوت الهيولى عندهم مستلزما لثبوت الصورة وبالعكس كما يجيء في بحث التلازم
المستلزم لتركب الجسم منهما اكتفى بذكر احد المتلازمين عن الاخر على ان فيه حسن المقابلة لقوله فصل في ابطال الجزء
وحينئذ لا حاجة الى ان يقول في اثبات الهيولى والصورة والاعتذار بان الصورة الجسمية امر ظاهر
التحقق في الجسم فلا حاجة الى اثباته كما في بعض الشروح ليس بشيء لان الظاهر المحسوس انما هو وجود الاتصال
مثلا اعم من ان يكون جوهرا بالجسم حقيقيا او عرضيا وحسيا فقط اما انه جوهري حقيقي لا عرضي

المقصد

ليكون صورة جسمية فهو من اشد النظريات قوله اي جوهر ليس في نفسه مع قطع النظر عن احدهما ان
اثبات ما يصدق عليه التفسير الذي ذكره الشارح والثاني نفي اثبات مطلق الهيولي
قوله فانه لا انتزاع اه ويعلل الامر الثاني بعد الغرض من هذا التفسير اي المقصود منها انما هو تعيين
مصداق مخصوص لمفهوم الهيولي وهو ما يصدق عليه التفسير المذكور والاثبات ان في الجسم
ما يصدق بمفهوم الهيولي اي الاصل الذي يتفرع عليه الجسم سواء ما يصدق عليه وغيره
فان الانتزاع فيه حتى يحتاج الى اثباته والى هذا اشار بقوله فانه لا انتزاع بين جمهور العقلاء في
ان الطين يصير حيوانا وظاهر انه لم يصر حيوانا مع بقاء الصورة الطينية حتى لا يحتاج الى شيء
آخر يرد عليه الصورة الحيوانية والظاهر انه لم ينعدم الطين بالكلية بحيث لا يبقى شيء منه في
الحيوان ويحدث الحيوان بجميع اجزائه من كتم العدم من غير حاجة الى بقاء شيء سابق يرد
عليه الصورة المذكورة فعلم ان هنا شيئا مشتركا يصلح لتوارد الصور النوعية كلها ان يبقى
مع جميع الصور والمستبدل انما هو الانواع وتشخصاتها ثم ان الشيء يسمى بالهيولي عند الكل لكنهم
اختلفوا في ان هذا الشيء هل هو ذلك فذهب المشاؤون الى انه جوهر بسيط في نفسه واحد
لا كثرة او الاتصال والانفصال والاشياء [illegible] الاخر وهذا هو الذي [illegible] من هذه
الصور وهو الذي قصد اثباته في هذا الفصل وذهب الاقدمون الى انه ليست الاجسام كما
فصله الشارح بما لا مزيد عليه قوله من حيث هي اجسام يعني ان الجسم من حيث انه جسم كاف بطريان
القسمين من غير حاجة الى ملاحظة خصوصيات النوعية قوله بعد القسمين اي القطع الطبيعي بطريان
الى بقاء الطين طبيعيا وورود الصورة الحيوانية مثلا بعد انعدام النطفة بعد الطين مثلا
بالكلية فالمدعي بطلان كلا القسمين لكن لما كان بطلان للقسم الاول ظاهرا غير محتاج
الى التنبيه نبه على بطلان الثاني قوله لان من كلامه [illegible] فلا خلل في التقريب من حيث

المعنى قوله بما ينقسم في جهة من الجواهر وهو الخط الجوهري او في جهتين وهو السطح الجوهري قوله
كما ذهب اليه المتكلمون هم خمسة ستة مذاهب للمتكلمين الا ان الجمهور منهم على ان الجسم
مركب من الاجزاء الغير المتجزية المتناهية قوله وذيمقراطيس بكسر الدال المهملة المتصلة مع الياء
التحتانية وكسر الميم المضمومة مع القاف والراء والطاء والسين المهملات بين الاخيرين
ياء تحتانية قوله السطح من الجسم كل بتبعيضه اي ما هو جزء الجسم وقطعة قوله عند اصحاب المذاهب
الثلثة ح الظاهر ان المراد بالمذاهب الثلثة الاول مذهب المتكلمين وذيمقراطيس والاخيرين
والوحدة الشخصية مع الكثرة على الاولين ظاهرة لان مجموع الاجزاء الشخصي
مشتمل على الكثرة واما على الثالث فالوحدة الشخصية مسلمة دون الكثرة الا ان يراد
ان معنى كثيرة بالانفصال انها كثيرة بعد طريان الانفصال وابداء الانفصالات الاخر فتح
لباب المناقشة ورد كما اداري الشارح منهم قوله هو جنس للانواع الطبيعية لوجوه اشارة الى
ما تقرر عندهم ان الجنس كالحيوان مثلا لا بشرط شيء جزء من الاجزاء الذهنية المحمولة وبشرط
لا شيء مادة من الاجزاء الخارجية المباينة في المصداق لان حيثية التجرد عن المنوعات
والمشخصات تأبى عن الحمل والاتحاد وبشرط شيء عين النوع مصير لمتقومات في الجهات
الثلث وقد يعبر عنه بقولهم قابل الابعاد الثلثة قوله وانما وقع الاختلاف اي بين الحكماء مطلقا
كما يدل عليه التوضيح فذكر مذهب افلاطون الذي هو من الاشراقيين في اثناء بيان الخلاف
ولم يشر اليه الشارح فيما يجيء قوله فعند الحكماء محل النزاع بين الفلاسفة من غير تقييد والمراد
بالاتفاق في الموضعين ما يقابل اتفاق المشائين ولكن فيه كثير بعد قوله او مركب فقط من مادة
وصورة يحاذي بيان جنسه وفصله يعني ان المادة والصورة في الاجزاء الخارجية بمنزلة
الجنس والفصل في الاجزاء الذهنية كما ان الجنس كالحيوان مثلا من بين الاجزاء

الذهنية امر مبهم ليس في نفسه انساناً ولا فرساً مثلاً صالح لجميع هذه الانواع ثم يتعين بالفصل فيكون
انساناً او فرساً مثلاً كذلك الهيولى من بين الاجزاء الخارجية امر مبهم ليس في حد ذاته طيناً
ولا ماء ولا ناراً مثلاً وصالح لجميعها ثم يتعين بالصورة فيكون طيناً او ماء او ناراً مثلاً
ولهذه المناسبة يسمى الجنس في مرتبة بشرط لا اي مادة والفصل صورة الا ان الفصل متحد مع المادة
والصورة كما عرفت والفصل لا ينافيه فتحققها في مرتبة لا ماهيتها ولا الصورة ولان [illegible]
العناصر مخالفة بالنوع لنوعية الافلاك والصورة الجسمية متحدة بالحقيقة في العناصر والافلاك
حينئذ فيلزم ان يكون الفصل اعم من الجنس وهو ظاهر لانه [illegible] قوله اما ان يتقدم
ثم وهو مذهب افلاطون وغيره من الاشراقيين فان المتقدم حينئذ الاتصال عندهم هو
الهيئة الوحدانية التي هي من عوارضه لا من مقوماته فلم يتقدم من حقيقته شيء اصلاً قوله انه عرض
وهو مذهب [illegible] التلويحات فان المتقدم عندهم هو الهيئة الوحدانية اي التي هي عرض
لكنها عندهم من افراد الكم قوله او جوهر وهو مذهب ارسطو وغيره من المشائين فان المتقدم
عندهم هو الصورة الجسمية الشخصية التي هي جوهر [illegible] من مقومات الجسم والحادث مشخصاتها
عارضة فان الهيولى الشخص الاولى قوله لا يكون وجوده في نفسه عين وجوده لغيره الشيء
يعني لا يكون له وجود في نفسه الا تحققه في غيره حتى انه لو انعدم عن ذلك الغير يشخص
ذلك الحال انعدم بنفس الامر والا يكون الى وجوده كوجود المادة في كون زمانه لو انتقل عنه الى
كون آخر انعدم وجوده من الكون الاول لا وجوده في نفسه لانه باق في الكون الثاني
بشخصه ولو كان وجود الحال في نفسه مغايراً لوجوده في محله لم يلزم من انعدام الثاني انعدام
الاول ولم يمتنع ان يوجد لغيره وجوده [illegible] ان يحل المنعدم بانعدام المحل مع
لو كان الوجود الذي منعدم [illegible] استحال ذلك ولزم موجود بين الشكلين بوجود واحد قوله لا

حلل

يرد عليه ح لان التعريفات محمولة على معانيها المتبادرة وليس في ظاهر هذا التعريف
وان ارجع الى التعريف الآخر بنوع من التأويل فلا عبرة له قوله بعضها حالا في بعض
كالجسم وحده والبياض الحالين في الثلج والصورة الجسمية والنوعية الحالتين في
الهيولى الجسم الاتحاد في الاشارة الحسية قوله ويتقصر الانقسام على طرفيها الاطراف
احدهما وانما يكفي حلول الاطراف في محالها وصفات المجردات فيها قوله ويكون الاشارة
الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ولو من غير عكس قوله تحقيقا كما في حلول الاعراض
في الاجسام او تقديرا كما في حلول الاعراض في المجردات قوله ينتقض بحلول الاطراف
في محالها لعدم سريانها فيها فيحيل العكس قوله وتارة بان الاتحاد ح هذا الجواب غير تام
لانه وان وجد الاتحاد بين الاطراف ومحالها في الاشارة الحسية من جانب الاطراف
لكنه لا يوجد من جانب ذوي الاطراف لان الاشارة اليها لا يلزم ان يكون اشارة الى
اطرافها كما اذا اشرنا الى وسط الخط او السطح لم يكن اشارة الى النقطة او الخط على ان
لا يتحقق سريانها فيها فيبقى التعريف غير جامع كما كان هذا كله قوله والنفي ح بين تتم
هو ان على معنى انه اجيب باثبات الاتحاد في الاشارة الحسية بين الاطراف ومحالها والنفي
ذكر الاتحاد المذكور فقط في التعريف واسقط اعتبار السريان غير مقيد فانه ايراد
تعريف آخر لا اصلاح التعريف ذلك القائل قوله والنفي ح اشارة الى التعريف على حدة
والنقض يرد عليه قوله هذا اذا كان المكان ح اي اختصاص ورود النقض بالمكان
بالتعريف الذي لم يذكر فيه السريان وعدم وروده على التعريف المشتمل على ما ذكره
كما اشير اليه قوله ويرد على هذا ح انما هو اذا كان المكان بمعنى السطح الباطن كما هو
مصطلح الحكماء واما اذا فسر بالبعد المجرد كما هو اصطلاح المتكلمين فالنقض به

دارد

وارد علي كلا التعريفين كما يظهر بالتامل قوله اللهم الا ان يقال اه وجه الضعف ان المذكور في التعريف
انما هو الاتحاد مطلقا او التقييد بعدم امكان الانخراق بعيد عن التبادر قوله لا يمكن عند
العقل نزعهما منها اي لا يمكن تفارقهما في الاشارة الحسية والتفارق بين المكان والمتمكن
ممكن عقلا لاستحالة عنه فيبقى التعريف مطردا قوله وبهذا يخرج الجواب الخ لامكان التفارق
بين الاطراف في الاشارة الحسية عند تفارق محالها قوله فيرد عليه اختصاص الكوكب اه
فلا يكون مطردا لصحة الحمل بينهما بان يقال الفلك مكوكب والكوكب مفلك قوله وكذا الحال
بصاحبه الخ لصحة ان يقال الرجل متمول والجسم متمكن والثوب ابيض قوله وما اجاب عنه بعض
المحققين اه حاصل الجواب ان المراد ان يمكن حمل اسم المشتق منه بالاشتقاق الوضعي الذي
في المصادر والممكن في مواد النقض انما هو حمل الاسم المشتق بالاشتقاق الجعلي لانها
من الاسماء الجامدة دون المصادر الموضوعة لغرض الاشتقاق قوله وجه الاندفاع لا يستقيم في
حلول الصورة في الهيولى والسواد ونحوه في الجسم لانها الفاظ ليست بمصادر مع ان الحلول
حقيقة واحدة ممتازة بنفسها سواء عبر عنها بلفظ مشتق وضعا او جعلا قوله بل من التمكن اه
فيه ان التمكن مشتق من المكان والتجسم من الجسم ونحوهما من المشتق من شيء مشتق من ذلك
الشيء كما ان المتكلم مشتق من التكلم والتكلم من الكلام فيصح ان يقال المتكلم مشتق من
الكلام والانكار مكابرة قوله لعكس الامر اه اقول فعلى هذا يلزم فيه ان الاسود ليس بمشتق من
الاسودية بل الامر بالعكس الا ترى انهم قالوا الضاربية ماخوذة من الضارب بزيادة
ياء النسبة وتاء المصدرية قوله ثم الاختصاص اه حاصله ان الحلول بديهي التصور كالنور والسرور
فالاولى ان لا يعرف لحصول المقصود بدونه قوله ونقض الا في اجسام انما نقض التعريف لان تعقيها
متصلة قطعا لتركيبها من اجسام صغار كالحداد من الكتابة والخبز من اجزاء الدقيق مثلا

فلا يمكن الاستدلال بها على اثبات الهيولى لجواز ان يقال ان القابل للانفكاك يجوز ان يكون
هذه الاجسام الصغار فلا يحتاج الى اثبات شيء اخر قوله القابل للانفكاك اي المتصفة به
بالفعل لا الصالحة له لان مجرد الصلوح لا يكفي لاجزاء مقدمات الدليل كما ستعرف ان شاء الله تعالى
قوله متصلا او لعدم اي اتصالا حقيقيا او نحوه ان لا يكون فيه اجزاء متمايزة في الوجود
والحدود وفيه تعليل وان كان صالحا لاجزاء كل نحو القسمة قوله الى الاجزاء المقدارية بلغه
انما قيده لان لمطلق القسمة افراد ما اخر انظر كالقسمة المعنوية المركبة الى الجنس والفصل وقسمة
الجسم الى الهيولى والصورة والكلي الى جزئياته فلو لم يقيد الاجزاء بالمقدارية لم يصح
في الثلثة قوله يحدث كثرة اي اجزاء كثيرة منفكة بعضها عن بعض في الخارج بالفعل فيكون
متناهية وهي المراد بقوله غير متناهية فانها وان كانت بالنسبة الى الكل اجزاء لكنها بالنسبة
الى مفهوم الكثرة بالمعنى المذكور جزئيات قوله منقسمة بالامعان له اي يكون كل واحد من
هذه الاجزاء المنفكة قابلا للقسمة العقلية لا الى النهاية قوله الى الكسري والقطعي لان
انفكاك الاجزاء ان كان بنفوذ جسم اخر فالقسمة قطعية وان كان بمجرد مصادمة جسم
فكسرية واما افتراق بعض الاجسام بانفسها كما في بعض الثمار فهو انقسام من غير قسمة
فيكون خارجا عن المقسم فبعدم دخوله في الاقسام لا يكون القسمة غير حاصرة قوله
ووهمية القسمة الوهمية عبارة عن تعيين شيء محسوس ثم تعيين جزء مخصوص منه بمعونة الوهم ثم
جزء اخر وهكذا ثم من غير تفكيك فالاجزاء الحاصلة منها انما هي جزئيات ولهذا تسمية
القسمة جزئية تسمية السبب باسم المسبب والعقلية عبارة عن ملاحظة شيء في العقل
وتقسيمه الى اقسام كلية من غير ملاحظة خصوصياتها التشخصية الخارجية كما اذا العقل
يلاحظ ان الذراع اذا قسمناه حصل جزءان كل واحد منهما نصف ذراع مثلا ثم

٣٧

اذا قسمنا كل واحد منهما حصل اربعة اجزاء كل واحد منها الخذ ذراع مثلا وهكذا فالاجزاء

الحاصلة منها الملحوظة لمفهومات كلية غير متحققة في الخارج على وجه التمايز ولو وهما فلهذا

سميت القسمة عقلية مجازا او لان مفهوم القسمة كلي في الموضعين والمصداق جزئي فيهما

قوله لك اي لكل اجزاء كل واحد منها قابل للانقسامات الغير المتناهية العقلية قوله عقلية كلية

ليستوعب اه اي يمكن ان يستوعب جملة الاجزاء الغير المتناهية ولو في ازمنة غير متناهية

بخلاف الاولين قوله مماستين او محاذيتين اه يعني اذ الكان جسم واحد مماسا لجسمين او

محاذيا لهما فلا يكون ذلك الا بان يكون ما يماس او يحاذي به احدهما غير ما يماس

او يحاذي به الآخر فيكون فيه شي فيلزم الانقسام قوله بالتفصيل اه بانها في القارين

فكية وفي غير القارين وهمية قوله فلا باس لعدم ما هو فيه ما باس الثنية لان عروض عرضين

مختلفين لبعض مما لا يوجب انفكاك الاجزاء حتى يكون القسمة فكية والضرر لا يوجب خروج

الاجزاء الكلية لانها لا عرضان الا في محلين جزئيين فلا يكون عقلية فتعين انه وهمية غاية

الامران يعين الوهم قد يكون بلا واسطة ما يستمد به فيه وقد يكون بواسطة كما في ما نحن فيه اللهم الا

ان تخصص الوهمية بالقسم الاول لكنه مم قوله لعدم عروض المقدار اي من جهة عروض المقدار

الذي هو القابل بالذات للانقسام المطلق من غير خصوصية الانفكاك قوله مساحة بكسر الميم

بموزن واندازه كردن قوله الا ان القسمة الفكية اه يعني ان القسمة الفكية من حيث انها

فكية لا تلحق الجسم الا من حيث انه ذو مادة لا من حيث انه ذو مقدار مطلقا بدليل ان

البعد المجرد عند قابليه لا يقبل الانفكاك وان كان قابلا لمطلق الانقسام من جهة كونه

ذا مقدار قوله وليس لنفس المقدار لان القبول والاستعداد من خواص المادة قوله فهي اي بالخفيفة اي

القسمة الفكية بخصوصها لا لمطلق القسمة فانها من عوارض الكم مطلقا قوله البسط من الجسم اي جزء

من هذا المركب الذي هو الجسم كما هو مذهب المشائين او نفس الجسم كما هو مذهب الاشراقيين القائلين بان الاجسام
هو بات بسيطة ليس فيها هيولى ولا صورة جسمية بل يعرض لها و تتوارد عليها هيئات عرضية
مختلفة قوله والوهمية الجزئية ح يعني ان المقدار الذي يعبر به عن الكم المتصل يحتاج الى المادة
نفس ذاته لا من حيث كونه قابلا بالذات للانقسام مطلقا من غير اقتضاء المادة لكفاية
مطلق الامتداد في القسمة الوهمية الجزئية لانها لا يلحق الجسم الا بعد خصوصية كونه معروضا
لكميات متصلة خاصة لان الوهم لا يدرك الا الجزئيات وبالجملة ان مطلق القسمة وكذا
العقلية يحتاج الى مطلق المقدار والقسمة الفكية يحتاج الى ما هو اخص منه اعني المقدار العارض
للمادة والقسمة الوهمية يحتاج الى ما هو اخص من كليهما يعني المقدار العارض للمادة الجزئية
فان الوهم لا مدخل له في المجردات والكليات قوله فهي بالحقيقة ح يعني ان القسمة مطلقا بالحقيقة
وبالذات عارضة للصورة الجسمية التي هي مطلق الاتصال الجوهري المتحقق في مرتبة نفس الجسم
لا الكم المتصل الذي هو عرض وعبارة عن المقدارات المخصوصة المتاخرة عن نفس الجسم والا لم
يكن الجسم من حيث انه جسم قابلا للانفصال وان كان القابل للقسمة بحسب الظاهر هو الكم المتصل
قوله والاجسام بما هي اجسام ح يعني ان الجسم من حيث انه جسم قابل لجميع انحاء القسمة لكن منعه مانع
خارجي عن نحو خاص من القسمة لا يقبل ذلك النحو كما ان الفلك تمنعه الصلابة عن القسمة الفكية دون
العقلية والوهمية فيقبلهما ولا يقبلها والاجسام الديمقراطيسية لصغرها وصلابتها لا يقبل القسمة الفكية و
الوهمية وتقبل العقلية لعدم المانع عن قبولها قوله لفظ القبول اه يعني ان لفظ القبول مشترك
لفظي اصطلاحي ولا يبعد ان يكون مشتركا لفظيا لغويا بين معنيين احدهما الاتصاف ولو بالفعل كما
يقال النار قابلة للحرارة اي متصفة بها بالفعل والثاني الاستعداد اي صلاحية الشيء لشيء مع عدم
ما تصلح له كما يقال النطفة قابلة للصورة الانسانية اي مستعدة لها وصالحة لان تتصف بها بعد زمان

الاستعداد

ينبت السوي

الاستعداد والمراد بها هو المعنى الاول والالما تخصيص القابلية ببعض الاجسام والصور لا

بمجرد صلاحية القسمة كما ينبئ انشاء الله تعالى قوله مع وجود حالة ح كما ان في النطفة حالة وجودية يصح بها

ان ينتزع انها صالحة للانسانية وليس في الماء تلك الحالة وفي الحديد حالة يصح بها انتزاع انه صالح للسيفية و

لا توجد تلك الحالة في الطين والشمع مثلا فالاستعداد في نفسه مفهوم عدمي والمكان متفرعا

على صفة وجودية قوله وان عرض لهما تقابل التضايف ح توضيحه ان القوة والاستعداد صفة عدمية

للفعلية التي هي صفة وجودية فيكونان باعتبار انفسهما متقابلين تقابل العدم والملكة وباعتبار

عروض العلية والمعلولية لهما متضايفين ولا محذور قوله بخلاف المعنى الاول ومتعلق قوله لا يجامع

الفعلية قوله وما يقال اه يعني ان حاصل القول المشهور ان ذات الموصوف يجب وجودها عند قيام

الصفة بها وحاصل ما ذكرنا ان الاستعداد صفة يزول ولا يبقى حين فعلية تلك الصفة وظاهر انه لا

منافاة بينهما وليس حاصل القول المذكور ان الذات من حيث انها مستعدة لصفة يجب وجودها مع

ذلك الاستعداد عند فعلية تلك الصفة حتى يكون منافيا لما ذكرنا قوله هناك حقيقي ومنها اه مشهوري

التقابل الحقيقي ما يكون بين المعنيين كالابوة والبنوة والمشهوري ما يكون بين المشتقين

وما في معناهما كالاب والابن قوله ولهذا اطلق عليه لفظ القبول وكذا لفظ القوة الضرورة فيه

اشارة الى ان اطلاق القبول الى الامكان الذاتي بطريق المجاز والاستعارة دون الحقيقة

ولهذا اشتهر انه حقيقة في المعنيين فقط وقيل انه مشترك بين المعاني الثلثة المذكورة قوله فانه

سلب اه دليل للمنافاة قوله حين يحصل احدهما اه طرف قوله ضرورة فعلية الوجود والمراد

بمعنى ما حد بها الجانب المخالف وبالسلب التحصيلي السلب البسيط لانه المتحصل الثابت على وصفه

الاصلي وانما الغرض بنفي ضرورة الجانب المخالف الحاصلة بالعلة دون نفي الضرورة

الذاتية لانها غير معقولة عند امكان الجانب الموافق فانتفاؤه معلوم بالضرورة و حاصله

الدليل ان الامكان الذاتي والكان يصير بعد الحمل سلبا عدوليا ولذا كان قولنا زيد لكن قضية موجبة
لكنه في نفسه مع قطع النظر من الحمل سلب بسيط ولهذا عد نقيضا لمفهوم هيولي وهو سلب ضرورة
وكانت المخالف ولا شك ان هذا المعنى ثابت وباق عند فعلية الجانب الموافق بخلاف
الامكان الاستعدادي فانه حالة معدة للفعلية ويمتنع اجتماع العدم مع المط فيكون بين
الامكانين بحسب الاجتماع وعدمه مع الفعلية لكن بينهما تشابه ايضا باعتبار خلو مرتبة نفس
الماهية عن كل واحد منهما فلذا اطلق لفظ القبول الموضوع للثاني على الاول ايضا قوله بالنظر
الى جوهر الذات متعلق بما سلب في قوله سلب ضرورة فعلية الوجود قوله اذا حال الموجود الى الموجود
الممكن قوله نحو اما من التاخير يعني التاخر الذاتي سواء كان هناك تاخر زماني ايضا كما في الحوادث
الزمانية او لا كما في الابداعيات اي المجردات المحفوقة بالوجود في جميع حدود نفس الامر من غير
سبقه العدم ولا لحوقه في حد اصلا فهي غير مسبوقة بالامكان الاستعدادي واما الامكان
الذاتي فهو يعرض لها ولغيرها من الكائنات الفاسدات اي الممكنات الزمانية القابلة للعدم السابق
واللاحق ويلزمها في جميع الاحوال قوله لكن كل واحد دفع لما نشأ من الكلام السابق من
توهم ان الفعلية كما انها مقابلة للامكان الاستعدادي كذلك مقابلة للامكان الذاتي
فيجب ان لا يجامعه ايضا كما انها لا يجامع الاول مع ان المفهوم من الكلام السابق انها تجامعه
وحاصل الدفع ان هيهنا ثلث فعليات احديها الفعلية المطلقة التي هي جهة المطلقة العامة
وهي تقابل الامكان الاستعدادي والثانية الفعلية الضرورية سواء كانت ضرورية
بالنظر الى نفس الذات او بالنظر الى العلة كما هي جهة الضرورية المطلقة المتنازع فيها وهي تقابل
الامكان الذاتي المحض كما في الممكن المعدوم والثالثة الفعلية الضرورية بالنظر الى نفس
الذات كما هي جهة الضرورية المطلقة الحكمية وهي تقابل الامكان الذاتي مطلقا وبالجملة

ان المقابل

ان المقابل للامكان الذاتي انما هو الفعلية بالمعنى الثالث والمجامع له انما هو الفعلية بالمعنى
الاول فلا محذور وكل امكان مع الفعلية المقابلة له يوجب التغاير الاعتباري بين المهية
من حيث الامكان وبينها من حيث الفعلية سواء كانت حيثية الامكان والفعلية و
التغاير بحسبها بمجرد اعتبار العقل كما في المجردات فان مهياتها عندهم معروضة للوجود
ازلا وابدا ولم يطرء عليها العدم اصلا لكن العقل لزيادة الوجود على المهية في الممكنات
قاطبة يعتبران لنفس مهيتها من حيث انها مستعدة للوجود غيرها من حيث انها متصفة
بالفعل وكذلك من حيث انها ممكنة بالامكان الذاتي غيرها من حيث انها ضروري الوجود
نظرا الى العلة او بحيث انقسام المهية الى الاعتبارين واتصافها بهما في الخارج كما في
الحوادث الزمانية فان مهياتها من حيث انها مستعدة للوجود او ممكنة الوجود في وقت
العدم غيرها من حيث اتصافها بالوجود او من حيث انها ضروري الوجود من جهة العلة
في وقت الوجود فاعتبار الفعلية في كليهما واقعي واعتبار الاستعداد او الامكان الذاتي
المجرد عن الوجود في الحوادث الزمانية واقعي وفي المجردات بمجرد تحليل الذهن و
تعمل العقل والحاصل ان كل امكان مع الفعلية المقابلة له يوجب التغاير الاعتباري بين
الحيثيتين فلا يلزم اجتماع المتقابلين في شيء واحد من حيث انه واحد قوله بعضها صفة
لشيء اه يعني ان بعضها صفة حقيقية لشيء يعرضه لا بمقايسته الى غيره اما ما هو صفة حقيقية او حقيقية اه
قوله في حد ذاته يعني يكون باعتبار ذاته بحيث ينتزع عنه الابعاد الثلثة وهو المسمى
بالاتصال الحقيقي لا ان يكون لسبب اجتماع الاجزاء المتمايزة الوجود منشأ لانتزاعها كما هو
مزعوم اصحاب الجزء قوله فصل للجوهر اه اي فصل مقسم للجوهر وثابت له ثبوت الخاصة لمعروضها
وفصل مقوم للجسم وثابت له ثبوت الذاتيات للذات قوله لنفس متصلة اي لنفس ذاته

المتصلة الممتدة ومتحد بالذات كما هو مقتضى ربط الذات والذاتيات قوله سواء كان الجسم اه
يعني ان الاتصال بالمعنى المذكور يطلق على الجسم سواء كان الجسم مجرد الصورة الجسمية كما
هو مذهب ارسطو وغيره من المشائين لكنه على المذهب الاخير قد يطلق على مجرد الصورة
الجسمية ايضا فيكون كالفصل المقوم له وكذا لفظ المتصل ولم يذكره الشارح اعتمادا على المسامحة
المشهورة بين القوم من ذكر المصدر وارادة المشتق بناء على اتحادهما في المعنى في
اصطلاحهم ولهذا استدل على ان اسم المتصل يطلق على الصورة الجسمية والا فاطلاق لفظ
المتصل لا يفهم من الكلام السابق حتى يحتاج الى الاستدلال عليه بقول الشيخ قوله واما الكميات
المتصلة او توضيحه انهم قالوا ان الصورة الجسمية التي هي جزء الجسم عبارة عن الاتصال
الجوهري فيكون موجودا في نفس مرتبة ذاته والكم المتصل الذي هو عرض ايضا قايم بالجسم فيرد
عليهم انه يلزم كون الجسم متصلا باتصالين في حالة واحدة وهو باطل وان مناط الانقسام
هو الاتصال والامتداد مطلقا اذا كان الاتصال الجوهري المتحقق في مرتبة ذاته كافيا
لقبول الغير المتناهية فاي ضرورة دعت الى القول بالاتصال العرضي فيه واجابوا عنه بان
الصورة الجسمية عبارة عن مطلق الاتصال اي مع قطع النظر عن خصوصياته المقدارية من كونه
ذراعا او ذراعين والكم المتصل عبارة عن هذه الخصوصيات المتحققة في جسم جسم ولا
ان كل واحد من الاتصالين موجود في الاجسام والاخارج مغايرة لو مطلق متحد مع
الشخص فلا يلزم كون الجسم متصلا باتصالين وظاهر ان الاول متحقق في مرتبة
نفس ماهية الجسم مع قطع النظر عن افراده الشخصية فيكون جوهريا الذات الجسم قوله بخلاف
الثاني فانه لا يتحقق الا في مرتبة الاشخاص فيكون عرضيا وهو الكم المتصل فاشار الشيخ
الى هذا والتحقيق بان الكميات المتصلة من الجسم التعليمي والسطح والخط عبارة عن

المقادير

المقادير المخصوصة العارضة لمطلق الابعاد اما الجسم الذي هو كم اي الجسم التعليمي فهو عبارة
عن المقدار المخصوص المتصل في الجهات الثلث العارض لمطلق المتصل الساري في الجهات
الثلث للجسم الطبيعي وهذا المتصل هو الصورة الجسمية وقد يعبر عنه بالجسم ايضا واما السطح فهو عبارة
عن المقدار المخصوص المتصل في جهتين العارض للجسم بواسطة التناهي واما الخط فهو عبارة عن
المقدار المخصوص المتصل في جهة واحدة العارض للسطح بواسطة التناهي قوله فيكون نوعا من الكم اه فيه
منع ظاهر فان الجوهر ماخوذ في حد الجسم فلا يكون من انواع الكم الذي هو عرض وان كان قابلا للقسمة
بالذات مثله نعم يرد عليه انه لا يصح حصر القابل بالذات للقسمة في الكم لتحققه في الصورة الجسمية ايضا
بالذات حينئذ ويمكن دفعه بان مراد القوم ان القابل بالذات للقسمة من بين مقولات العرض
انما هو الكم لا مطلقا وهو لا ينافي قبول الصورة الجوهرية لكنه مخالف لجواب الشارح قوله لانا نقول اه
منع علي قوله وان كان قابلا للقسمة اه توضيحه ان للجسم اتصالين عندهم احدهما اتصال جوهري ويسمى
صورة جسمية وهو عبارة عن مطلق الاتصال مع قطع النظر عن خصوصية مراتب تعيناته وتقدراته
مثل كونه ذراعا او نصفه مثلا ولا شك انه امر مبهم لا يصلح الاتصاف بالكلية او الجزئية فاذا
فرضنا مقدارا معينا لم يحكم العقل بان هذا المقدار جزء للمقدار المطلق فيتحقق في ضمن هذا الخاص
وفي اقصر منه وفي اطول منه ولنسبة الكل الى اجزائه ليست كك والثاني اتصال عرضي وهو امرا
المخصوصة والتقدرات المعينة وهذا هو المسمى بالكم المتصل والمقدار وهو امر متعين فاذا
فرضنا مقدارا معينا ثم مقدارا اخر اقصر منه حكم العقل جزما بان الثاني جزء للاول فالحكم
بالجزئية والكلية انما هو في مرتبة التعينات والتقدرات المخصوصة التي تسمى بالكم المتصل
وحينئذ لا اظنك شاكا في ان القابل بالذات للانقسام انما هو الكم دون الصورة الجسمية
التي هي في نفس مرتبة ذات الجسم لكن بقي شيء وهو ان يكون الطبيعة جوهرا والاشخاص اعراضا

وسيجي دفعه ان شاء الله تعالى قوله لا يقال لا يلزم من هذا الدليل الا ان الجسم في حد ذاته لا يقبل القسمة الفكية

والوهمية بالذات لانه لا يقبل القسمة العقلية ايضا كذلك فان بديهة العقل حاكمة بان الامتداد

مصحح لفرض شيء دون شيء فيه من غير ملاحظة تعيناته المقدارية ايضا قوله لانا نقول بديهة الوهم والعقل

انما تحكم بالكلية والجزئية بعد ملاحظة تعين ما لكن لما لم يكن هذا التعين تعينا مخصوصا اشتبه

الامر فتوهم ان العقل يحكم بانقسام المبهم من حيث هو مبهم ايضا قوله هذا بذاته الخ متعلق بقوله

متاخرة يعني ان المقدار يعرض الجسم في مرتبة متاخرة عن ذات الجسم بالذات لا بالزمان

والا لم يكن الجسم في بعض الازمان متشخصا فيكون الطبيعة موجودة بدون الفرد قوله بعد

فرض وقوعها الخ توضيحه ان فرض الاجزاء المقدارية انما يكون بمعونة الوهم الذي انما

يدرك الجزئيات فلا يتصور الا بعد مرتبة المقدارات المخصوصة التي هي مرتبة الكم فيكون

الانفصال بهذا المعنى متاخرا عن الكم وفصلا مقسما له بخلاف الاتصال الحقيقي بالمعنى

الاول فانه في نفس مرتبة ذات الجسم ومقدم على الكم ومتاخر عن جوهرية الجسم فيكون فصلا

مقسما للجوهر دون الكم فقط قوله ولما الاجزاء اي الاتصال الاضافي ايضا على معنيين احدهما

ان تماس طرفا الجسمين او السطحين او الخطين بحيث يصير مجموع الطرفين واحدا بالتداخل

من غير ان يكونا متعسر الانفكاك قوله والثاني ان يتلاصق الجسمان ويصير متعسري الانفكاك

بحيث يتحرك احدهما بتحريك الاخر قوله فهذا المعنى هو اي الاتصال الاضافي بكلا معنييه انما

يعرض الامور المنفصلة المتمايزة الوجود بالفعل سواء اشترط كونها متحققة في المادة الخارجية

كالاجسام والسطوح والخطوط العارضة لها او لم يشترط كالسطوح والخطوط المتوهمة في الذهن

وليس المراد بالكم المنفصل العدد كما يتوهم قوله كاتصال خطي الزاوية ايضا لانه مثال للقسم

الاول وما بعده للقسم الثاني قوله وبالجملة يعني ان كل جسم يكون عسير الالتيام فهو من قبيل

القسم

القسم الثاني وذكر اتصال الاعضاء للتمثيل دون التخصيص قوله الالفاظ الثلثة اي الانقسام
والقبول له والاتصال قوله لهذين الامرين اي الاستعداد والفعلية قوله الا لمختلفين له اي
بامرين متغايرين سواء كانا اعتبارين من اعتبارات الشيء او جزئين من اجزائه قوله
بالمعنى الاخير اي الاخير من المعنيين الحقيقيين للفظ القبول بمعنى الامكان الاستعدادي لا
المعنى الثالث الذي هو معنى مجازي كما اشار اليه سابقا قوله ولهذا المعنى قال ره اي لهذه
العلة التي ذكرناها من ان من اراد ان يثبت التكثير في ذات الجسم وتركبه من الهيولى والصورة
فعلية ان يثبت فيها استعداد الانفصال ثم فعليته قال المصنف ان كل واحد من الاجسام المتصفة بالانفصال
بالفعل لا بد ان يكون قبل فعليته مستعدة له ومتصلا بالفعل اتصالا حقيقيا قوله مما يقبل الانقسام
اي يتصف به بالفعل القابل للانفصال اي المتصف به بالفعل قوله ولو لم تكن متصلات
حسية ره يعني ان انحصار عدم الاتصال الحقيقي للجسم في الاحتمالات الثلثة المذكورة ليس
الا على تقدير ان لا يكون اجزاؤه الغير متصلة الا مطلقا فلا يتوجه المنع على الحصر بان يقال
ان الاجسام المتصفة بالانقسام بالفعل ولو لم تكن متصلة اتصالا حقيقيا وجب ان يكون
فيها اجزاء بالفعل فتلك الاجزاء لا تخلو اما ان تكون قابلة للانقسام في الجهات الثلث او في
جهتين او في جهة واحدة او لا تكون قابلة له اصلا فعلى الاول تكون اجساما متصلة وعلى الثاني
سطوحا جوهرية وعلى الثالث خطوطا جوهرية وعلى الرابع اجزاء لا تتجزى فالاحتمالات
اربعة لا ثلثة فقط وحاصل الدفع ان هذا الكلام على تقدير ان لا تكون تلك الاجزاء
متصلة والاحتمالات ح ثلثة لا غير واما اذا كانت متصلة تكون اجساما قابلة للانفصال
قطعا فيجري فيها البرهان الجاري في اصل الجسم قوله بالمعنى الاول اه المراد بالمعنى
الاول الاتصاف بالفعل وبالمعنى الثاني الاستعداد قوله وهذا بحث ره حاصله ان في

المتصل الحسي احتمالات خمسة وهي انيكون متصلا حقيقيا او مركبا من اجزاء متصلة او من الاجزاء
التي لا تتجزى او من الخطوط الجوهرية او من السطوح الجوهرية فاذا ابطلت الاحتمالات
الثلثة الاخيرة لم يتعين الاحتمال الاولى الذي هو مطلوبكم لبقاء الثاني ايضا فللخصم
ان يختار الشق الثاني ولا يجري الدليل على اثبات الهيولى في هذه الاجزاء المتصلة لجواز
انيكون صغارا صلبة غاية الصغر والصلابة فلا يكون مصدقة لفعلية الانفصال والدليل موقوف
على الاستعداد الانفصال وطريان فعلية معا قوله واجيب عنه بابطال الاجسام الديمقراطيسية هذا
الجواب مجيب حيد اولا فلان عنوانه يدل على ان غرض المجيب ابطال الاجزاء الديمقراطيسية
وما بعده من التفصيل انما يدل على اثبات الهيولى في ضمن الاجزاء المذكورة ايضا كما في
الجسم المركب منها لا على ابطال نفس تلك الاجزاء واما ثانيا فلان مراد الديمقراطيس ان تلك
الاجزاء لصلابتها لا تقبل القسمة الفكية ولصغرها لا تقبل القسمة الوهمية لعدم قدرة الوهم
على تعيين جزء دون جزء فيما هو في كمال الصغر بلغ بحيث لا يصير محسوسا الا انها لا تقبل
القسمة مطلقا فاثبات قابليتها للقسمة العقلية بالنظر الى الماهية الجسمية مع قطع النظر عن
صغرها وصلابتها يكون نزاعا لفظيا فالاولى حذف الابطال واثبات الهيولى
بما بقي من التقرير بعد منع توقف ثبوتها على القسمة الفكية الخارجية قوله يحدث كثرة
ثم المراد بالكثرة ههنا الاجزاء كما مر غير مرة في مواضع كثيرة وضمير الفاعل في قوله متشابهة
ومتشابهة راجعة الى الكثرة بالمعنى المذكور والمعنى ان القسمة المذكورة يحدث اجزاء
كثيرة متشابهة في انفسها ومشابهة للكل في الماهية الجسمية او المقدارية الى آخر المقدمات
فلا حاجة الى ما قيل ان فاعلها محذوف وهو الاجزاء اي متشابهة ومشابهة اجزاؤه
للكل اه على انه يلزم فيه حذف الفاعل في غير المصدر من غير ما يقوم مقامه وهو

يطلق

لطل قوله فالضاف تلك الاجسام اه يعني ان الضاف الاجسام المتصلة التي هي الكل
بالانفصال بالفعل يدل على جواز انضاف كل واحد من اجزائها الصغير بالانفصال باعتبار
نفس مهيتها لتحقق الاتصال فيها الصغر كالكل وتركيب كل واحد من اجزائها من اجزائه المتصلة
المجتمعة حينئذ يدل على جواز اتصاف اصل الاجسام بالاتصال وعدم طريان الانفصال كالاجزاء
باعتبار نفس مهيتها وان كان الامر بالعكس نظرا الى الحكم الفالق فكل واحد من الاجزاء الديمقراطيسية
والجسم المركب منها صالح لطريان كل واحد من الاتصال والانفصال عليه باعتبار ذاته وهذا
هو مناط اثبات الهيولى قوله لا يبنى على كون اه اي في الواقع وان بنينا المحب عليه قوله
تلك الاجسام اي الاجسام الديمقراطيسية قوله بل صورة اخرى اه فهي وان كانت متخالفة في
الطبيعة الامتدادية الكافية لقبول القسمة الخارجية نظرا الى ذاتها وان امتنع لامر خارجي
وهذا القدر يكفي لاثبات الهيولى ولتوقفه على فعلية القسمة الخارجية ممنوع قوله
ومع قطع النظر عن هذا اه يعني فرغت في الحجة المشهورة من الاشكال بعدم توقف
اثبات الهيولى في الاجسام الديمقراطيسية مع الاتحاد النوعي بين انفسها لوجود
الطبيعة الامتدادية فيها قطعا على تقدير تخالفها نوعا ايضا وهي كافية لقبول القسمة
الكافي لاثبات الهيولى ومع قطع النظر عن وجود الطبيعة الامتدادية في تلك الاجزاء
لنا دليل آخر على عدم التوقف وهي انها متحدة مع الكل في الماهية الجسمية فالقسمة الجائزة فيه
في جزء واحد وبمقدار الطبيعي متصل بالجزء الآخر منه وذلك الجزء الديمقراطيسي الذي هو
مجموع جزئيه منفصل عن الاجزاء الاخر الديمقراطيسية لكن يجوز ان ينفصل احد الجزئين
من جزء وبمقدار الطبيعي عن الجزء الآخر منه ويتصل بجزء من اجزاء جزء وبمقدار الطبيعي آخر
والحاصل ان كل الجسم المفرد كما انه قابل للانفصال لكن كل جزء من اجزائه الديمقراطيسية

قوله جائزة فيما النوع وطول وافعال في الجسمية النوعية
فلا ان احد جزئيه يعني الى ان احد من الى الكل [illegible]

الصغر قابل له بالنظر الى ذاته وبهذا القدر كاف لاثبات الهيولي فيه من غير توقفه على طريان الانفصال بالفعل قوله ليس الا الانفصال الانفكاكيا بين نفس تلك الاجزاء بعضها عن بعض والاتصال

قطريا اي خلقيا بين اجزاء كل جزء منها من بدء الفطرة لا انه طار بعد زوال ضده قوله واعترض عليه المنع على قوله فكذلك يصح اه توضيح ان لفظ الاتصال والانفصال مشترك معنوي

بين الاتصال والانفصال القطريين كالانفصال بين الاجزاء الديمقراطيسية عند قائليها والاتصال بين اجزاء كل واحد من هذه الاجزاء فان كل واحد منها من بدء الفطرة والطاريين

بعد زوال الضد كانفصال اجزاء الاجسام المتصلة بعد انفكاكها واتصال الاجزاء

المائية بعد الخلط وكذا لفظ القبول بين الاقتضاء والاستعداد ولفظ الامكان بين الامكان

الذاتي والاستعدادي فقبول الاجزاء الديمقراطيسية انفسها متصفة بالانفصال القطري

ويمكن لها الاتصال القطري بالامكان الذاتي لا الاستعدادي واجزاء كل جزء من هذه

الاجزاء على العكس بخلاف الانقسام الاصلية المركبة منها فانه يمكن لها كل واحد من

الانفصال والاتصال الطاريين بالامكان الاستعدادي الذي هو مناط الاحتياج الى

الهيولي كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى لا الامكان الذاتي فالقول بان الاجزاء الديمقراطيسية

قابلة للاتصال والانفصال كما ان الجسم المركب منها قابل لهما فكما ان اصل الجسم يثبت فيه

الهيولي كذلك يثبت في اجزائه الصغار لمشاركتهما في النوع والعام لان مقايسة فرد من نوع

على فرد آخر من ذلك النوع انما يصح عند وجود العلة المشتركة وههنا ليس كذلك لان اصل

الجسم قابل للاتصال والانفصال بمعنى انه متصف بالاتصال والانفصال الطاريين بعد

استعداده لهما بمعنى انها متصفة بالقطريين وليس فيها استعداد الطاريين والمحوج الى

الهيولي انما هو هذا لا ذلك فقياس الاجزاء المذكورة على اصل الجسم انما هو خلط نشأ

من اشتراك

من اشتراك لفظ القبول والاتصال والانفصال قوله الى زوال جوهر ممتنع يعني ان المشائين قايلون
بان الصورة الجسمية الوحدانية المتصلة لا يبقى عند طريان القسمة على الجسم المتصل ويحدث فيه
صورتان جسميتان اخر بان فعلم ان الصورة الوحدانية المتصلة ليست لقابلية للقسمة ضرورة
اجتماع القابل والمقبول فلا بد لهما من قابل آخر يبقى في الحالتين ويجامعهما وهو المعني بالهيولى
والا لزم ان يكون انقسام الجسم الكبير الغير اماله بالكلية وحدوث جسمين صغيرين من كتم العدم
وهو باطل بالضرورة بخلاف الاشراقيين فانهم قايلون بان الموجود هو هوية بسيطة غير مركبة من الهيولى
والصورة يعرض لها الاتصال تارة والانفصال اخرى وهي جوهر باق في الحالتين وقابل لهما
والزايل انما هو العرض قوله وقد اجاب عنه اي عن اصل البحث او عن الاعتراض المذكور وحاصله
ان فعلية القسمة الوهمية يلازم استعداد القسمة الفكية قطرا الى نفس الذات فوجد في الاجزاء
المذكورة الصغر مناط اثبات الهيولى ويتوقف على فعلية الانفصال تم وللقايل ان يقول ان
الاجزاء المذكورة في غاية الصغر بحيث لا يتعلق بها الحس فلا يمكن القسمة الوهمية فيها حتى يلزم
منها الاستعداد وعاد الاشكال قوله كالصورة النوعية ه الظن ان الصلابة مثال للمانع الغير
اللازم لامكان زوالها بالاحراق ولو مع بعض الادوية والباقي للمانع اللازم قوله
اذ لو امتنع الانقسام الخارجي مع امكان القسمة الوهمية لزم ان يكون توهم القسمة في الممتد
الخارجي مثل توهمها في المجردات واللازم باطل فكذا الملزوم واشار الى وجه بطلان
اللازم بقوله ولا شك اه يعني ان اللازم باطل لان توهم القسمة في الممتد الخارجي من الامور
المنتزعة عن منشا واقعي لا من المفهومات الاختراعية المحضة حتى يكون كتوهم القسمة في
المجردات قوله اقول هذا ممكن دفعه بان المراد ان القسمة الوهمية في الامور المادية موجبة
لتجويز القسمة الفكية لا مطلقا وبهذا القدر كاف في المطلوب قوله والغير توهم القسمة

ان اراد ان ايجاب القسمة الوهمية للتجويز القسمة الفكية مطلقا فنيف يعني رفع الايجاب الكلي فمسلم
لكن لا كلام فيه وان اراد ان تقسيم الاولي في المادة لا يوجب تجويز الثانية نظيرا الى نفس
ذات المحل فمم فان طبيعة الامتداد المادي كافية فيه كما سبق منه قوله ويجوز العقل وقوعه اي
هـ مدفوع بانا لا ندعي ان تجويز العقل لشي يساوق امكان وقوعه مطلقا بل ان تجويز الفكاك
الامتداد الجسمي يساوق امكانه في الواقع نظرا الى ذاته وان لم يظهر المانع ولا الصدامة جيبان
ولا برهان قوله واذا لم يكن اه منع على الملازمة في قوله اذ لو امتنع اه قوله هذا المذهب اي مذهب
ديمقراطيس قوله الشكل الطبيعي للجسم البسيط اذ في غير الكرة امور مختلفة من السطح والخط
النقطة فيلزم صدور اثار مختلفة من الواحد البسيط بخلاف الكرة اذ ليس فيها الا سطح
واحد مستدير فيصح استناده الى الطبيعة الواحدة البسيطة قوله فتكون ذلك قولا بالخلاء
هـ لا يقال يجوز ان يكون الهواء ما لياله فلا يلزم الخلاء لانا نقول يكذا نتكلم في اجزاء ذلك
الهواء الصغار البسائط على هذا الفرض فتكون كرات متلاقية بالنقطة فيلزم الفرج بينها فان
ملاها جسم آخر نتكلم في اجزاء ذلك الجسم الصغار وهكذا وثم فيلزم الخلاء قطعا لا يقال يلزم
الخلاء على مذهب الحكماء ايضا في المركبات العنصرية فانهم قالوا ان البسائط العنصرية
في الامزجة المركبات باقية على صورها الطبيعية وان لم تكن محسوسة لغاية صغرها وشدة
تماسها فيكون كرات متلاقية بالنقطة فيلزم الفرج والخلا لانا نقول يجوز ان يكون
الهواء ما لياله ولا يرد عليهم ما يرد على ديمقراطيس لانهم قائلون باتصال البسائط فلا يكون
في الهواء الا به اجزاء بالفعل حتى يكون كرات ويتحقق الفرج ويلزم الخلاء بخلاف ديمقراطيس
فانه قائل بان كل جسم مشتمل على الاجزاء بالفعل قوله وهذا اخلق هـ لانه قائل باتصال منه
الاجسام الصغار الصلبة وان لم يكن قائلا باتصال الاجسام المركبة من هذه الاجسام

فلزم

فلزم الخلف بهذا الوجه وبوجه اخر هو ان الكلام في الاجزاء الاولية قوله ويلزم من هذا
اي من كون بعض الاجسام متصلا في نفسه ثم ظهر بان الانفصال عليه يلزم اثبات الهيولي
في جميع الاجسام سواء كانت بسائط او مركبات قوله فقيل انه عرض اه وقيل هو مجموع
امور هي فالجسم التعليمي على القول الاول ليس فيه اجزاء بالفعل وعلى الثاني فيه اجزاء بالفعل
قوله ولا يخفى سخافته هـ لانا لا نجد في الجسم الا اتصالا واحدا فالقول بوجود اتصالين قول
بلا دليل ولان اتحاد الممتدين في الوضع والاشارة مما يحيله العقل وقد يجاب عن الاول
بان الاتصال الجوهري انما هو طبيعة الاتصال والامتداد مطلقا مع قطع النظر عن تقدراته
المخصوصة كذراع وذراعين والاتصال العرضي انما هو الاتصال الشخصي المتقدر بتقدير مخصوص
كما ذكرنا فالمتصل بالاتصال الجوهري هو طبيعة الجسم وبالعرضي شخصه فلا يلزم كون شيء واحد
متصلا باتصالين وعن الثاني بان اتحاد الممتدين في الوضع والاشارة ليس بمحال عقلا
لتحققه في صورة تداخل الاتصال الحيالي والبعد المجرد على مذهب الاشراقيين ويرد على
الجواب الاول كون تشخص الطبيعة الجوهرية عرضا وهو باطل قوله والى مقدارها بالعرض والاستحالة
فيه كما ان الجسم متحيز بالذات بحيز والاعراض الحالة فيه متحيزة به بالعرض قوله تحدد انبساطه بالحدود
المعلومة اي كون انبساطه وسعته محدودة بحدود مخصوصة قوله لا يكون من مقولة الكم الذي ليس
الا الامتداد المتعين لا التعينات لانه هو العرض القابل بالذات للقسمة لا هي قوله الصورة الجوهرية مع
تعين امتدادها اي مجموع الصورة الجسمية والتعين كما يشير اليه قوله اي مع الهيئة المذكورة هـ
قوله بسبب اشتماله على الصورة الجسمية وبين مطلق ما هي في الافراد الاتي من قوله مركبا من جوهر هـ
صريح فيه فاندفع الاشتباه بين تشخص ما من الصورة الجسمية وبين مطلق الجسم التعليمي وكذا بين تشخص
مخصوص منه لان طبيعة الامتداد من حيث اعتبار تعين ما او تعين مخصوص بانه يكون التعين

متداديه
عارضا وقيدا لتشخصها او تشخص مخصوص من الصورة الجسمية وجوهر ومجموع الطبيعة الامتداديه
لتعين ما او تعين مخصوص جسم تعليمي مطلق او تشخص منه وعرض ومع قطع النظر عن التعين وعدم
اعتباره اصلا لا دخولا ولا عروضا صورة جسمية وجوهر فاحفظ هذا الفرق فانه عزيز
لكنه لا يلقط الايراد الآتي فانتظر قوله الا باعتبار امر خارج عنه حتى ينافي دخوله تحت الكم
بناء على عدم كونه قابلا الا بالذات للقسمة وكون الكم قابلا لها كذلك قوله بل السبب اشتماله على
الصورة الجسمية التي هي الجزء الاعظم من الجسم التعليمي وهي المتصل بالذات والعارض للكل
بواسطة الجزء مقبول اليه بالذات فيدخل الجسم التعليمي تحت الكم لكونه قابلا للقسمة بالذات
اي لا لامر خارج قوله بدون تعين امتداداته اي بدون اعتبار التعين اصلا لا عروضا
ولا دخولا ولا مطلقا ولا مخصوصا قوله واذا اعتبر اي اذا اعتبر مجموع الممتد والتعين
المبهم كان جسما تعليميا واذا اعتبر مجموع ذلك الممتد والتعين المخصوص كان شخصا من
الجسم التعليمي قوله لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا لعدم افتقاره بتمامه الى المحل كما انه
ليس بجوهر لاستغنائه بتمامه عنه فيكون واسطة بينهما ويبطل حصر الممكن الموجود فيهما قوله عند القدماء
اي الاشراقيين المنكرين للهيولى المجوزين لوجود المركب الخارجي من الجوهر والعرض
قوله والعرض معطوف على الجوهر قوله عند القدماء ظرف لقوله وان لم يكن وكذا فيما
قوله والعرض معطوف على الجوهر تمه قوله عند مثبتي الهيولى وكذا قوله حيث اخذوا الى قوله
لا يلزم والمراد بالقدماء الاشراقيون المنكرون للهيولى القائلون بانحصار المحل في
الموضوع اي المحل المستغني عن الحال وبانحصار الحال في العرض لعدم قولهم بالصور الجسمية و
النوعية بل هي عندهم هيئات عرضية والمراد بمثبتي الهيولى المشاؤن القائلون بانقسام
المحل الى المستغني يعني الموضوع والمحتاج يعني الهيولى وبانقسام الحال الى الجوهري

يعني الصور

ان
وهو الصور العرضي وهو الاعراض باسرها وملخص الجواب الى امر كب من الجوهر والعرض وان لم
يكن عرضا عند الاشراقيين لان العرض عندهم يحتاج الى المحل ولا محل لهذا المركب
كما بينا لكنه عرض عند المشائين لان العرض عندهم ما يقوم بالموضوع والهيولى وان
لم يكن موضوعا بالنسبة الى الصورة وحدها لكنه موضوع بالنسبة الى مجموع الصورة
الجوهرية والتعين العرضي فقيامه بها يكون قياما بالموضوع فيكون عرضا قوله لا يكون
له محل اصلا اه اي لا المحل المستغني عن الحال ولا المحل المحتاج اليها اما الاول
فلان المحل المستغني عن الحال لا بد ان يكون الحال محتاجا اليه والا لم يتصور الحلول لتحقق
الاستغناء من الطرفين ولا شك ان المجموع المذكور لا يحتاج الى امر خارج عنه ضرورة
كفاية قيام احدهما بالآخر واما الثاني فلان المحل المحتاج الى حاله منحصر في الهيولى وهي غير
ثابتة عندهم واذا لم يكن حالا اصلا لم يكن عرضا اذ العرض لا بد له من المحل قوله اذ لا يكون
مندرج اي لا يكون حقيقة واحدة واقعية مندرجة تحت مقولة واحدة لكونه مركبا من
مقولتين بخلاف الجسم فانه مركب من جزئين هما من مقولة واحدة فيكون حقيقة واحدة واقعية
مندرجة تحت تلك المقولة لا اعتبارية قوله لا سبيل الى الاول والثاني اه فيه انه يجوز ان يكون
القابل مطلق المقدار او مطلق الصورة الجسمية وهو مجتمع مع الانفصال والزايل
انما هو الشخص المتصل الواحد من المقدار او الصورة فلا يحتاج الى اثبات شيء آخر حتى
يفسر انه المعني بالهيولى كما يجيء تفصيله في المبحث الرابع ان شاء الله تعالى قوله وتحريرها توضيحه
ان في الجسم جوهرا قابلا للاتصال والانفصال قطعا وظاهر ان فيه جوهرا آخر هو متصل
اما باتصال هو عين ذلك الجوهر بان يسمى نفس الجوهر اتصالا او متصلا لا بان يكون الاتصال
معنى قائما به او متصل باتصال هو لازم لذلك الجوهر وعارض له فيقول ان القابل

للاختلاط
للاتصال والانفصال والجوهر المتصل متغايران بالذات وان وقع بينهما الاتحاد و
من بدء الفطرة لانهما لو كانا شيئا واحدا لزم في حال طريان الاتصال على التقدير
الاول ان يكون الشيء اي الجوهر المسمى بالاتصال قابلا لنفسه وعلى التقدير الثاني
ان يكون الشيء المذكور متصلا باتصالين احدهما عينه وجوهر والاخر عرض قايم به و
في حال طريان الانفصال ان فسر الانفصال بمفهوم وجودي كالتعدد والتفرق
مثلا لزم ان يكون ذلك الشيء على التقدير الاول قابلا لضده وعلى التقدير الثاني
قابلا لضد لازمه وان فسر بالعدمي كزوال الاتصال وانتفائه لزم على الاول ان
يكون الشيء قابلا لعدمه وعلى الثاني قابلا لعدم لازمه وكل واحد من اللوازم الستة باطلة
فكذا الملزوم واما الاتحاد المتردد بينهما فثبت ذاتي الجوهر ان وهو المطلوب ولقابل ان يقول
ان الجسم هو نفس ذلك الجوهر المسمى بالاتصال فهو نفس الاتصال لا قابل وانما يكون قابلا
للاتصال بالمعنى المصدري فالملازمة الاولى والثانية التي حال الاتصال ممنوعة و ان
طبيعة ذلك الجوهر قابلة للانفصال لا شخصه المتصل الوحداني والزايل انما هو ذلك
الشخص وهي متحققة حينئذ في ضمن فردين متصلين فيكون القابل مجتمعا مع المقبول
فالملازمات الاربعة التي على تقدير الانفصال ايضا ممنوعة لان القابل انما هو طبيعة
الجوهر التي هي ليست عدمها ولا عدم لازمها ولا ضدها ولا ضد لازمها فتدبر فانه دقيق
قوله وليس الاتصال لغة لقابل للانفصال ح ان اراد ان الاتصال بالمعنى المصدري او شخص
الجوهر الوحداني المسمى بالاتصال من حيث انه متصل وحداني ليس لقابل للانفصال
فمسلم لكنه غير نافع لان النتيجة حينئذ ان نفس الجسم ليس الاتصال بالمعنى المصدري او ليس عين
الجوهر الشخصي المسمى بالاتصال ولا فائدة في اثباته اذ المطلوب اثبات ان نفس الجسم اي طبيعة

لكن عليك انه على تقدير كون
الصورة الجسمية متصلة وقبولها الانفصال
بالاتصال المقدار والجسمية بالاتصال
لا يلزم كون الجسم قابلا لاتصالين احدهما لازم
وهو الاتصال المقداري
والاخر في
محله الطاري العارض ومحلهما
عرضان ليس واحد منهما جوهرا
فما وقع في عبارة المحشي احدهما
عينه وجوهر من زلة قلم الناسخ
والصواب كما قال الشارح
احدهما لازم والاخر عرض
عارض

اي نفس

لنفس الجوهر المتصل وطبيعته بل متفرع عليه ان نفس الجسم مشتمل على نفس الجوهر المتصل فيكون جزءا له ثم
يثبت له جزء آخر هو الهيولى وان اراد ان طبيعة الجوهر المسمى بالاتصال ليست لقابلية للانفصال
فنم اذ لا محذور فيه كما فصلنا سابقا قوله اما كونه جوهرا ه يعني اما كونه جوهرا فلانا نعلم قطعا ان في الجسم شيئا
يبقى في حالتي الاتصال والانفصال ويقبل الصور الاتصالية والانفصالية المتواردة عليه اذ
ليس ورود الاتصال والانفصال عليه اعداما للجسم الاول بالكلية وحدوث جسمين او جسم واحد من
بدو الامر فنقول هذا الشيء الباقي في الحالتين والمتصف بالصور المتواردة ان كان نفسه جوهرا
فهو المطلوب وان كان عرضا فلا بد له من ان ينتهي الى جوهر تقوم به فيثبت ان في الجسم جوهرا قابلا
للاتصال والانفصال وهو المطلوب ثم انه انما ضم حديث البقاء في الحالتين وان كان توارد
الصور كافيا للجوهرية اشعارا بان عرضية الشيء الباقي ايضا مستلزم لوجود الجوهر في الجسم كما قررنا
قوله يلزم لقاء جوهر ه هذا مسلم لكن لا يلزم منه تغاير هذا الجوهر الباقي لطبيعة الجوهر المتصل
الذي هو الجسم عند الاشراقية حتى يلزم تركب الجسم قوله واما كونه محلا ه يعني اما كونه محلا
للجوهر فلانه متصف بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية والاتصاف بهما اما عين
الاتصاف بالصورة الجسمية او بواسطة الاتصاف بالصورة الجسمية وكيفما كان يلزم كونه محلا للصورة
الجسمية التي هي جوهر لتحققها في مرتبة ذات الجوهر اي الجسم فيكون محلا للجوهر وهو المطلوب
قوله فلا اتصاف ه عليه ايضا يتوجه المنع المذكور فانه يجوز ان يكون المتصف بالوحدة و
الكثرة طبيعة الصورة لا جوهرا آخر مغايرا له قوله لان الصورة الجسمية ليس داخلة ه
قد نوقش فيه بان كون الصورة واسطة في الحلول لا يستلزم حلولها نفسها وفي بعض النسخ
لا لان تحرف النفي ولا مناقشة فيه قوله البحث الاول ه منع على قوله ان في الجسم جوهرا متصلا
وقد علمت انه على تقدير وجود الاتصال ايضا لا يلزم ثبوت الهيولى لجواز ان
الجوهري

يكون القابل للاتصال والانفصال المصدري هو طبيعة ذلك الاتصال قوله من فصول الكم
اي من الفصول المقسمة له قوله الماده اي تقدراته المخصوصة التي هي كميات متصلة واعراض
مع بقاء طبيعة الامتداد التي هي صورة جسمية وجوهر فيثبت في الجسم اتصالان جوهري وعرض
قوله كيف يكون صحيحا انت تعلم ان الفرق الاتصالات المخصوصة لا ينافي استمرار طبيعة
الاتصال فالمتبدل هو العرض والمستمر هو الجوهر يتوارد افرادها قوله والبحث الثاني م معارضة على
الاتصال الجوهري حاصله ان الاتصال لا يتغير بتغيره جوابا ما هو فهو عرض فالاتصال عرض وكذا
البحث الفي معارضة الا ان البحث الثاني كلام تحقيقي والثالث جدلي الزامي والمعترض
البحث الاول وان كان مانعا لكنه في الاخيرين صار معارضا والمعارض من حيث انه معارض
منصبه الاستدلال فلا يلزم غصب منصب الغير ولا محذور في ان يظهر للمعترض طريق فيعترض بهم
يظهر له طريق اخرا قوى منه فيعرض بهذا الطريق الاقوى قوله فان الجسم م لا يخفى ان الثابت بهذ
الدليل ليس الا ان في الجسم امتدادا عرضيا لا ان كل امتداد في الجسم فهو عرضي فيجوز ان يكون
فيه امتدادان احدهما جوهري يتبدل تبدله جواب ما هو والاخر عرضي لا يتبدل كما في
صورة صيرورة النحاس دهنا وصيرورة النحاس المستدير مستطيلا فالتقريب غير تام قوله
والحقيقة الواحدة م اي افراد الحقيقة الواحدة الجنسية والنوعية بالجوهرية والعرضية و
يجوز اختلاف الافراد الحقيقة الجنسية بالفصول المنوعة والنوعية بالتشخصات قوله
ترجع الى نفي الصورة الجوهرية م يعني ان حاصل الابحاث الثلثة انه ليس في الجسم صورة جسمية
جوهرية يكون جزء منه حتى يلزم جزء اخر ويثبت التركيب بل الاجسام كلها هوبات بسيطة
معروضة لكم متصل يبطل عند طريان الانفصال ويبقى الجوهر الجسمي بحاله في الحالتين و
هذه الاجسام انفسها تسمى صورة جسمية وهذا هو مذهب الاشراقيين وبعضهم الشيخ

الالهي

(وحدانية) الالهي قوله واجيب باثبات المقدمة الممنوعة اي تحقق الاتصال الجوهري في الجسم لمقدمات
قوله لم تصح قبوله ح يعني لو كان الجسم في حد ذاته منفصلا لا متصلا لم يكن معروضا للكم المتصل في
مرتبة الوجود لاستحالة اجتماع المتنافيين قوله والحاصل ان ح يعني ان الجسم لو لم يكن في مرتبة
مهيته متصلا بل كان اتصاله بسبب عروض الكم المتصل ففي نفس مرتبة وجوده المتقدمة على
عروض الكم تقدما ذاتيا ان لم يكن منفصلا ايضا لزم انه كان من المجردات ثم صار من ذوات
الاوضاع وان كان منفصلا لزم انه كان مركبا من الجواهر الفردة ثم صار متصلا (بالاتصال)
الحقيقي لعروض الكم المتصل وكلا اللازمين باطل فكذا الملزوم فيثبت للجسم اتصال في مرتبة
ذاته وكل ما ثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فذلك الاتصال جوهر وهو المطلوب وفيه
نظر اما اولا فلانه يجوز ان لا يكون الجسم في حد ذاته متصلا ولا منفصلا ويكون صالحا
لكل واحد منهما ثم يصير متصلا لعروض الكم المتصل وبطلانه ليس ببين ولا مبين واما
ثانيا فلان اللازم من هذا الدليل ان تم انما هو وجود اتصال جوهري (للجسم) لا جزئية للجسم
فيجوز ان يكون هذا الاتصال هو الجسم نفسه لا جزؤه كما قاله الاشراقية فلا يتم التقريب قوله اما
النظر ح حاصله المنع على قوله وما ثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر مستند الجواز تركب الجوهر
من جوهر وعرض قوله من جوز ح المجوز هو الشيخ الالهي في التلويحات تبعا للاشراقيين كما
هو دابه قوله لكن يجري الكلام ح في الجزء الاخير اي في الجزء الذي هو جوهر وهذا (جواب من)
قبل المشائين باثبات المقدمة الممنوعة وحاصله انا ندعي ان الجسم لجاله هو الجزء
الجوهري من ذلك المركب لا المجموع المركب ونقيم عليه الدليل الذي اقامه الشيخ الرئيس
على جوهرية الاتصال بان نقول ان هذا الجزء الجوهري ان كان في مرتبة ذاته متصلا (في)
فثبت في مرتبة مهية الجوهر المتقدمة على العوارض اتصال فيكون جوهرا او القابل له ايضا

جوهر فثبت شي مركب من جوهرين احدهما حال في الآخر محل فيكون جسما وهو المطلوب وان لم يكن متصلا لزم ان يكون في حد ذاته من المجردات او مركبا من الجواهر الفردة وكلاهما باطل
فان اجيب بان كون الاتصال في نفس مرتبة هذا الجزء الجوهري ايضا لا يستلزم كونه جوهرا على هذا المذهب كما لا يستلزمه في الجسم لما عرفت دفع بان الجزء الدليل في الجزء القابل من هذا المركب ايضا فيلزم اتصال ثالث فان اجيب عنه ايضا بالجواب المذكور دفع ايضا بالدفع المذكور فيلزم اتصال رابع وهكذا ثم فينتهي الى اتصال جوهري في مرتبة ذات الجسم قطعا للتسلسل في الاتصالات العرضية لاستحالة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات فلا يتم التقريب ولهذا لم يلتفت الشارح الى هذا الجواب قوله لانا نقول اه نقض على جواب بلزوم التخلف وتقريره ان دليلكم لو كان مثبتا للاتصال الجوهري في الجسم وفي الجزء الذي هو جوهر وجوهر آخر هو قابل لذلك الاتصال لكان مثبتا لجزئين في الهيولى ايضا احدهما الجوهر المتصل والآخر الجوهر القابل لجريان مقدمات الدليل فيها ايضا بعينها فيلزم ان يكون الهيولى بنفسها جسما مع ان المدعى متخلف عندكم لان الهيولى عندكم جزء الجسم ولا يكون الهيولى مشتملة على جزئين هما جوهران مع جريان فيها فيجوز ان لا يكون الجسم ولا الجزء الجوهري منه مشتملا على جزئين مع جريان الدليل فيها ايضا قوله لا يستلزم انفصاله في ذاته ولا خلوه عن الاتصال اه حتى يلزم التركيب من الجواهر الفردة على الاول والتجرد على الثاني قوله فقد ظهر اه وكذا ظهر ان كون شي في مرتبة ذات الجوهر لا يستلزم كونه جوهرا عند الخصم فلا يتم الالزام قوله واما الجواب اه حاصله ان مرتبة الصورة الجسمية ايضا وان كانت سابقة لمرتبة الهيولى نوع الاحتياج بينهما من الطرفين لا على الوجه الدائر كما تقرر في موضعه وتقدم مرتبة المحل على مرتبة الحال مختص بما لا يكون المحل محتاجا الى الحال ضرورة ان الاحتياج من الطرفين

يستلزم

يستلزم المعية دون التقدم ولذا قالوا ان في المتضايفين دور المعية لا دور التقدم والباطل
انما هو الثاني دون الاول فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال عن الصورة
الواحدة والمتعددة في الواقع ولا في مرتبة الذات حتى يلزم تجردها او تركيبها عن الجواهر
الفردة بخلاف الجسم مع الكم المتصل وغيره من الاعراض فانه ليس كك فعلى تقدير عدم الاتصال
في مرتبة وانه يلزم فيه المحذور قطعا فلا يمكن اجراء الدليل الذي اقامه الشيخ في الجسم في الهيولى
فلا يتم النقض ومما قررنا ظهر ان جواب الشارح لا يتم الا بالاستعانة بما ذكر من اثبات المساوقة الواقعي لها
بين الهيولى والصورة وضم نفي التقدم الذاتي للهيولى على الصورة مع نفي التقدم الواقعي
عليها والفرق بتقدم الجسم على المقدار دون الهيولى على الصورة بحسب مجرد الوجود الواقعي
بحكم الالتيه الخصم بداهته لتوجيه والكلام بعد محل تامل قوله فالمحالات اي التجرد عن الجهات والتجرد
عن الابعاد والتركب من الجواهر الفردة قوله تحدا خيرها المحد اخير بالحاء المهملة والدال
المعجمة والفار جمع الخدفور والخدخار بمعنى طرف الشيء ومنتهاه اي نهاياتها قوله كونه متصلا جوهريا
اي كون الجسم متصلا باتصال جوهري متحقق في مرتبة جوهر ذاته قوله وعن الثاني بان ؟
لما كان مآل البحث الثاني ان تبدل الاتصال مع بقاء نوع الجسم محسوس بالحس الصحيح وهو مستلزم
لعرضيته ومناف لجوهريته فلم يثبت الاتصال الجوهري دفعه بان المستلزم للعرضية والمنافي للاتصال
للجوهرية انما هو تبدل الحال مع بقاء نوع المحل وشخصه محلا لا تبدله مع بقاء النوع فقط والا
من قبيل الثاني دون الاول لتبدل الاشخاص بتبدله فلا يلزم عرضيته وفيه تامل قوله واما
القول بان اه يعني ان ما لم يتغير بتغيره جواب ما مر دليلا لاشخاص الجوهر فهو عرض وما لم يتغير بتغيره جواب
ما هو لكن يتغير اشخاص الجوهر فليس بعرض كما انه لا يتغير بتغير الالوان جواب ما هو عن الثوب
ولا شخصه فالالوان اعراض وافراد الانسان مثلا يتعدم و يتغير ولا يتغير بتغيرها جواب ما هو

الاتصالات

عن الطبيعة والتغير المختص بها ايضا فهو عرض فمسلم لكن صدق الصغرى حينئذ ممنوع اذ تغير
ذات لم تتغير جواب ما هو عن الطبيعة لبقاء الطين طينا والشمعة شمعة عند صيرورة المستدير
مستطيلا وبالعكس لكن يتغير شيء منهما فالتقريب غير تام هذا وفيه خفاء والظاهر ان هذه الشمعة
هي الشمعة السابقة بشخصها والا لزم ان يكون الشخص الحالي غير الشخص الذي كان قايما بالعدم
خلوه من الفرق المجتمع واجتماع المتفرق على ان للقابل ان يعود ويقرر الاشكال بان
الاتصال حال لا يغير بتغيره جواب ما هو من المحل وكل حال لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن المحل فهو
عرض فالاتصال عرض وحينئذ لا يتوجه اليه الجواب قوله والبحث الرابع اه مناط البحث اقرار الاتصال
الحقيقي الجوهري وانكار الهيولى والكم المتصل الذي هو الاتصال الحقيقي العرضي المسمى بالمقدار
واقرار الاتصال الاضافي العرضي ومحصله انا سلمنا ان في الجسم اتصالا جوهريا بالكنه هو
الجسم والمقدار وليس فيه كم متصل يسمى اتصالا عرضيا حقيقيا جسمانيا وتعليميا والضرورة فيه اتصال
عرضي اضافي هو صفة لكل جزء بالنسبة الى جزء آخر وذلك الاتصال الجوهري بعينه قابل
للانفصال ويجتمع معه اجتماع القابل مع المقبول والزايل بطريانه انما هو الاتصال الاضافي
الذي هو صفة الاجزاء وحينئذ لا حاجة الى القول بان ههنا جزءا آخر هو قابل للاتصال و
الانفصال حقيقة وهو الهيولى ولا يخفى انه لا حاجة الى انكار المقدار العرضي اذ على تقدير
وجوده ايضا يمكن ان يقال ان القابل للمقدار والانفصال انما هو الاتصال الجوهري
الذي هو الجسم كما ان القابل للاتصال الاضافي افراده فلا حاجة الى جزء آخر على ان
المقدار عبارة عن التقدرات المخصوصة كما سبق وهي محسوسة لا يصح انكارها قوله
قد يطلق على المعنى الحقيقي وهو كون الشيء بحيث لا يوجد فيه اجزاء متمايزة الوجود
بالفعل قوله مع بقائه بعينه في الحالتين تتمته انه لا حاجة الى اثبات جزء آخر قوله واما ما

يقال

طاهر عبارة المحشي يؤذن بان مناط البحث الرابع انكار الجسم التعليمي والاقرار بالصورة الجسمية وانكار الصورة بالمقدار وليس كذلك بل مناطه انكار الجوهر او ذي المقدار والاقرار بالمقدار لكن بعد جعلهما جزئين من الصورة الجسمية وليس المقدار الا ان جوهرا كما لا يخفى على من تدبر في كلام المحشي في هذا المقام وفي جميع ما يتعلق به

٥٦

يقال انه جواب من قبل المشائين باثبات المغايرة بين الامتداد والممتد الجوهري زعما منهم
بان الممتد ما قام به الامتداد والقائم بشي لا بد ان يكون مغايرا له الا انه قد يقال الامتداد
على ذلك الممتد ايضا فههنا امتدادان مختلفان الاول يصح قيامهما بالشي واحد احدهما
الامتداد العرضي المتعين بحسب المقدرات وهو قائم بالامتداد الجوهري وثانيهما
الامتداد الجوهري المبهم بحسبها كما سلمه الباحث ايضا فلا بد من جزء اخر يكون محلا
لهذا الامتداد الجوهري ولا بد ان يكون جوهرا ضرورة استحالة قيام الجوهر بالعرض فثبت
في ذات الجسم جوهران يحل احدهما في الاخر وهو المطلوب قوله الا توجب زيادة هي اي لا توجب
التغاير بين مصداق الامتداد والممتد والعددية والعدد والطول والخط عند اهل العقول
وربما لا توجبه عند اهل العربية ايضا كما في قولهم داهية دهياء وظل ظليل وليل اليل فانهم لا يريدون
بها قيام داهية بداهية ولا ظل بظل ولا ليل بليل بل ليس مرادهم الا داهية واحدة وظل واحد
فكذا المراد عند الحكماء ايضا ليس الا شي واحد يقال له الامتداد والممتد ولئن سلم تغاير
الامتداد العرض للجوهري بكونه مقدارا له فنقول الامتداد الجوهري يجوز ان يكون قائما
بنفسه ولا يكون من الحقائق الناعتية حتى يحتاج الى محل اخر له فالتقريب غير تام قوله فان قيل انه
جواب اخر من جانب المشائين حاصله ان شخص الجسم يبقى بحاله في صورة التخلخل والتكاثف
اي ازدياد حجم الجسم وانتقاصه بدون ازدياد الاجزاء وانتقاصها ومقداره يزداد
وينقص فهذا اول دليل واعدل شاهد على ان المقدار عرض مغاير للجسم الذي هو جوهر فكيف قلتم
انه جوهر على الجسم كيف ولو كان جوهرا متحدا معه ففي صورة التخلخل لزم بقاء الكل الشخص مع
ازدياد الاجزاء وفي صورة التكاثف وجود الكل مع انتفاء بعض اجزائه وحاصل الدفع
ان التخلخل والتكاثف موقوف على ثبوت الهيولى التي يبقى بحالها في الحالتين

فبناء اثباتها على ثبوتها دور والحق ان القول التخلخل والتكاثف الحقيقيين كما قررناهما مقسطاه
في التخلخل بتحلل اجزاء الجسم الغريب في اجزاء اصل الجسم فيصير المجموع شخصا آخر ضرورة
استلزام تغاير الاجزاء تغاير الكل وفي التكاثف يخرج الاجزاء الغريبة ويبقى التشخص
الاول فلا يكون تخلخلا وتكاثفا حقيقيا والحسي غير مفيد لعدم لزوم المحذور على الخصم
نعم ان عاد التشخص الاول عادية وشبه لزم اعادة المعدوم وان عاد بمادية فقط لزم
القول بالهيولى لان القول انه يعود الاتصال الجوهري الحقيقي بان يعرض له اتصال
عرضي اضافي آخر مثل الاول الذي زال فلا يلزم محذور ولا يثبت الهيولى قوله واثباتهما
اي اثبات التخلخل والتكاثف الحقيقيين بان القمقمة التي لا منفذ فيها اذا وقعت في النار
انكسرت باندفاع اجزائها الى الخارج وصاحت فيخرج منها صوت عنيف وليس انكسارها بسبب
خارجي يدافع اجزاءها الا انكسرت الى الداخل فلابد من امر داخلي وليس ذلك دخول جسم آخر
فيها حتى يزداد حجم الجسم الداخل فيها فينشق به اذ لا منفذ فيها فلا يكون الا ان الهواء الذي
فيها يتخلخل بسبب غلبة الحرارة ويزداد مقداره بحيث يضيق عليه المكان فينشق القمقمة فيصيح
ثم بعد الخروج يتبرد بزوال حرارة النار بعد زمان فيتكاثف ويعود الى حجمه الاصلي وليس هذا
الا تخلخلا وتكاثفا حقيقيا ووجه الضعف انه يجوز ان يشتعل الهواء وينقلب نارا من غير ان
يزداد حجمه ويصعد الى حيزها صعودا شديدا فينشق القمقمة ثم ينقلب النار هواء فلا تخلخل ولا
تكاثف قوله وكذا الاستدلال بالقارورة المصوصة ح وتقريره ان القارورة الضيقة
الفم اذا مصت مصا شديدا يخرج بعض الهواء ويتخلخل الباقي حتى يشغل مقعر القارورة بتمامه
والا لزم الخلاء ثم اذا كبت على الماء يكال السرعة فعلى ما يتحرك الماء الى داخلها يتحرك الهواء الى
الانتقاص والتكاثف ووجه الضعف في الاول انه يجوز ان يخرج من فم الماص بعض الهواء

ويدخل

٥٦

ويدخل في القارورة عوضا عما خرج فيحيط مجموع الهوائين مجموع المكان فلا يلزم التخلخل وفي الثاني
انه يجوز ان يدخل الماء من جانب آخر كما ان يدخل عند خروج الحبابات فانها هواء تحيط بسطح
الماء والمفروض ان الماء لم يكن فيه هواء من قبل فلا يبقى الا الهواء الخارج من القارورة ولما
كان فيها مظنة ان يجاب عن الاول من جانب المشائين بان الماص لم يخرج من الهواء قدر ما
مص بل انما اعطى اقل منه فالتخلخل لازم قطعا وعن الثاني بان الماء يدخل من جميع جوانب
القارورة بحيث لا يبقى فرجة تدخل منها الهواء فيلزم التخلخل اجاب الشارح عن الاول
بقوله ولا سبيل الخ وترك الجواب عن الثاني على المقايسة بانه ايضا تحكم كالاول قوله رشح بعض
الاذهان الخ فعلم ان في الزجاج منافذ غير محسوسة فكما جاز خروج الدهن منها فيجوز دخول
الهواء الذي هو الطف منه بتلك المسام بالطريق الاولى فلا يلزم التخلخل قوله فلا يمتنع مثل
ذلك الخ المراد بذلك خروج الدهن ومثله دخول الهواء عن القارورة ومنها قوله واما في
اشتراك الاجسام الخ دفع لاستدلال المشائين على تغاير المقدار للجسم بان الاجسام كلها مشتركة في
الجسمية ومختلفة في المقدار وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فلا بد ان يكون الجسم غير المقدار
وحاصل الدفع ان مطلق الجسم عين مطلق المقدار والافراد المخصوصة للجسم هي عين الافراد المخصوصة
للمقدار فاختلاف المقادير بالصغر والكبر هو بعينه اختلاف الاجسام بالصغر والكبر فما به الاشتراك
انما هو طبيعة الجسم والمقدار وما به الامتياز انما هو خصوصيات الصغر والكبر ولا يلزم منه الا التغاير بين
نفس الطبيعة وخصوصياتها لا بين الجسم والمقدار فاختلاف الاجسام بالمقادير هو بعينه اختلاف المقادير في انفسها
بالصغر والكبر والتغاير انما يتوهم من تغاير اللفظين والمآل واحد وهو ان الاجسام مختلفة في
صغر او كبر الا بحسب الصورة الصغيرة والكبيرة ولا بحسب مقادير لك عارضة لها قوله ويتفرع على هذا الاختلاف
الخ يعني يتفرع على هذا الاختلاف اختلاف آخر في تشكيك الفلكيات فان المشائين لما قالوا ان

الوضعيات

في الجسم مقدار عرضيا هو غير طبيعة الجسم وهو الكم المتصل قالوا ان في المقدار تشكيكا كما في سائر

ولا تشكيك في طبيعة الجسم كما انه ليس في الذاتيات سائر الجواهر والاشراقيون لما قالوا ان

الجسم نفسه هو المقدار نفسه وليس فيه مقدار آخر عارض لم يصح عندهم ان يقولوا ان في طبيعة في المقدار تشكيكا

لا في طبيعة الجسم بناء على اتحادهما في الطبيعة عندهم فقالوا ان التشكيك منحصر في الكمال والنقصان

في طبيعة الكلي سواء كان ذلك الكلي جوهرا او عرضا كما او كيفا او غيرهما قوله لا يفرقون يعني ان

الفرق الذي صرح به المشاؤن من ان التشكيك على الانحاء الاربعة منحصر في الوضعيات واما الذاتيات

فلا تشكيك فيها فالابيض مشكك دون البياض لوضعية الاول لافراده وذاتية الثاني لافراده

وان التشكيك في الكيفيات بالشدة والضعف وفي الكميات بالزيادة والنقصان وفي غيرهما

بالاولوية او الاولية ليس بمتحقق عند الاشراقيين فانهم قالوا ان الكليات سواء كانت ذاتيات كالانسان

والحيوان او عرضيات من قبيل الكيفيات كالاسود والابيض او الكميات كالطويل والممتد او غير

ذلك كلها متشككات ووجه التشكيك مطلقا منحصر في التفاوت بالكمال والنقصان في نفس الماهية

فطبيعة الحيوان متحققة في الفيل مثلا على وجه الكمال وفي النملة مثلا على وجه النقصان وهكذا

على حسب تفاوت المراتب في الكمال والنقصان الضعيف كما ان طبيعة البياض متحققة في بياض القطن على

وجه الكمال وفي بياض العاج على وجه النقصان فالبياض الضعيف مشكك كالابيض وطبيعة الطول

في النخلة على الكمال وفي الانسان على النقصان فكما ان طبيعة المقدار متفاوتة في نفس ذاتها

كذلك طبيعة الجسم لعدم التغاير بينهما قوله ولا يبالون ره دفع لما يمكن ان يورد على الاشراقيين بانه لو كان

التشكيك واقعا في الجواهر والذاتيات يصح ان يقال ان الفيل اجسم واشد حيوانية وابلغ احساسا

من النملة مع انه لا يصح لغة وعرفا وحاصل الدفع ان اهل العرف واللغة وان لم يطلقوا صيغة اسم

التفضيل المفردة ولا المركبة على الحيوان الذي يكون جسمه ازيد وحواسه اقوى من آخر لكن

زيادة

زيادته على الآخر لما كانت متحققة في نفس الامر لم يبال الحكماء باطلاقها عليه فان استعلام الاحكام الواقعية انما يكون بالبراهين العقلية المثبتة على الدقة الفلسفية لا بالمحاورات اللفظية العرفية

قوله مخالفة بحسب الظاهر بثلثة وجوه الاول انه اثبت الهيولى في التلويحات وانكرها في حكمة الاشراق والثاني انه قال في حكمة الاشراق ان المقدار جوهر وفي التلويحات انه عرض والثالث انه ذكر في حكمة الاشراق ان الجسم بسيط وفي التلويحات انه مركب قوله وتحقيق ذلك ان حاصل التحقيق ان في الجسم الطالبين جوهريا وعرضيا كما فصله الشارح ففي التلويحات اراد بالهيولى الاتصال الجوهري واقربها وفي حكمة الاشراق اراد بها الهيولى التي هي من مصطلح المشائين فانكرها فاندفعت المخالفة الاولى وفي حكمة الاشراق اراد بالمقدار نفس الاتصال الجوهري فحكم بجوهريته وفي التلويحات الجسم التعليمي العارض له فحكم بعرضيته فاندفعت الثانية واراد في حكمة الاشراق بالجسم نفس الاتصال الجوهري ولا شك انه بسيط وفي التلويحات اراد به مجموع الاتصال الجوهري والعرضي وظاهر انه مركب فاندفعت الثالثة هو ذاهب المقادير اي المقادير الذاتية يعني مجموع الابعاد الثلثة العارض للاتصال الجوهري يعني الجسم التعليمي قوله اقول كلامه اشارة الى ان المخالفة بالوجوه الثلثة باقية نظرا الى كلامه في المطارحات وغيره فان اندفاع كل واحد منها يتوقف على تحقق الاتصال الجوهري كما فصلنا وقد انكره فيه ثم اشار الى عدم اندفاع المخالفة الاولى على حدة ايضا بقوله وفي التلويحات ما لا يتاتى والى عدم اندفاع الثالثة على حدة ايضا بقوله واما التنافي الخ قوله ما رايناه شيئا يدل على ان الخ بل فيه ما يدل على ان المراد بالهيولى ما هو مصطلح المشائين فالمنافاة للاولى باقية بحالها قوله القائمة على التقاطع اي قائم كل واحد منها على الآخر يعني عمود عليه على نهج التقاطع اي بحيث يحصل من تقاطعها اثنى عشر قائمة كما فصلنا سابقا فعلم على نهجه لا استقلالية قوله بالامتدادين اي متغايرين بالذات وليس كذلك بل

اي فيه الامتداد واحد بالذات لكنه اذا اعتبر من حيث قطع النظر عن خصوصياته فهو امتداد جوهري
ليس يسمى بالصورة الجسمية وان اعتبر مع تلك الخصوصيات فهو امتداد عرضي يسمى بالجسم التعليمي فالتغاير
بينهما ليس الا بالتعين والابهام لا بحسب الماهية وقد فصلناه فيما سبق قوله ولا يظهر الفرق بينهما التعيم
ان الفرق بينهما انما يظهر في صورة التخلخل والتكاثف لا في صورة تواردات الاشكال المختلفة على
الشمعة كما زعمه البعض فان هناك اي في التخلخل والتكاثف يتغير نفس المقدار مع بقاء الجسمية
بحالها فعلم انهما متغايران وهنا اي في توارد الاشكال على الشمعة كل واحد من الجسمية والمقدار باق
بحاله لكن لما كان بعض اجزاء المقدار انتقص في جانب الطول وازداد في جانب العرض مثلا يتوهم
النظر ان هنا ايضا تغير المقدار فيستدل به ايضا على التغاير بينهما قوله ولا يخفى ان في التخلخل و
التكاثف ايضا يبقى اصل الجسم على مقداره وانما ازداد مقدار مجموع الجسم الاصلي والغريب
الذي تخلل اجزائه في اجزائه ولا شك ان جسمية هذا المجموع ايضا تغاير جسمية اصل الجسم فتغير كلا
الامرين فالاستدلال على التغاير بالتخلخل والتكاثف ايضا غير تام نعم لو ثبت التخلخل و
التكاثف الحقيقيان تم الاستدلال لكنهما لا يثبتان كما بينا سابقا قوله بالمعنى الاول مطلقا
اي الصورة الجسمية سواء كانت جوهرية او عرضية والممتد عنده منحصر في المقدار لكنه يدعي جوهريته
تارة وعرضيته اخرى قوله لان الامتداد طبيعة واحدة الخ فيه منع ظاهر على قياس ما مر مستند بانه
يجوز ان يكون الامتداد لفظا مشتركا بين الاتصال الجوهري الذي هو من مقومات الجسم و
العرضي الذي هو من عوارضه اعني الكم المتصل وربما قد اجتمعا في الجسم ولا استحالة فيه فالاولى
ان يعرض بانه خلاف ما تقرر عندهم من ان الفرق بين الاتصال الجوهري والعرضي انما هو
بالتعين والابهام لا بالتغاير الذاتي قوله فيكون قابلا للتجزية لذاته الخ فيه ايضا منع ظاهر لان
الكم المتصل الذي هو القابل بالذات للانقسام لازم للجسم في الواقع فيجوز ان يكون

القابلة بالصغر والكبر وقبوله التجزية باعتبار عروض المقدار له لا لذاته فلا يلزم كونه كما قوله
فليس في كل الجسم اه اي فيلزم ان لا يكون في كل الجسم الذي زاد مقداره في التخلخل
صورة جسمية وهو محال ضرورة استحالة بقاء وجود الكل مع انتفاء جزء منه واما ان قائلين
بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يكون تخلخل جسم آخر حتى يقال ان اتصال اصل الجسم باق بحاله
والزائد انما هو مجموع الحاصل اصل الجسم وجسم الغريب فلا يلزم ان لا يكون في كل الجسم المتخلخل
صورة جرمية كما هو المحذور على الشق الاول قوله فالامتداد الجوهري كم م فيه انه ممنوع ظاهر اذ
يجوز ان يكون الاتصال الجوهري متصفا بالزيادة والنقصان بواسطة الاتصال العرضي
فالكم هذا الا ذلك والغير يجوز ان يكون الاتصال الجوهري متكمما في الكم كما كثر الاجسام ولا يلزم منه
ان يكون بنفسه كما قوله لا على انه م مبتدء خبره قوله قلت م بتقدير الضمير اي قلت لدفعه ان ما ثبت
عرضية انما هو التعينات العارضة لطبيعة الامتداد بالانقطاعات المخصوصة مثل انقطاعها على قدر
ذراع من الطول ونصفه من العرض وربعه من العمق مثلا سواء اخذ التعين مطلقا او خصوصياته
ولا يلزم منه عرضية نفس طبيعة الامتداد بذاتها قوله عند المحققين اما بذاته م اي بان يصير الماهية
التي كانت في نفسها اي قبل تعلق جعل الجاعل بها مشتركة بعد تعلقه بها ممتازة بنفسها اي
غير عروض شيء آخر لها بمعنى ان لا يكون شيء من العوارض دخل في صيرورتها شخصا وهو الحق
لان تشخص الماهية ان كان بشيء من العوارض فهذا العارض ان لم يكن بنفسه مشخصا كان مبهما
في نفسه فلا يفيد تميز الغير وان كان مشخصا فيقول ان الاعراض انما تتشخص بمحالها فتشخص
محالها بها دور علا ان تشخص العارض ان تشخص بنفسه فكذا المحل الغير يجوز ان يتشخص بنفسه وان
تشخص بعارض شخصي يتكلم في هذا العارض الشخصي ثم في عارضه وعارض عارضه وهلم جرا
ثم حتى يلزم وجود اشخاص غير متناهية لوجود شخص واحد وهو باطل قوله او بارتباطه الى الموجود

الحقيقي هو هذا المذهب خارج عن مسلك العقل فانه ان اريد به الارتباط بين الواجب ونفس الماهيات التي هي
امر واحد فهو واحد محض مبهم كالماهية لا يصلح للتمييز بين الاشخاص الكثيرة بعضها عن بعض
وان اريد ان بين الواجب وكل شخص ارتباطا خاصا ليس بينه وبين شخص آخر وبه صار موجودا
بوجود مغاير لوجود الآخر وممتازا عنه فهو ايضا غير معقول الا ان تحقق النسبة فرع لتحقق المنتسبين
ومتاخر عن تحققهما فاثبات غير احدهما على غير ذلك الارتباط دور وان اريد بالارتباط
الخصوص الجعل المخصوص الموجب لصيرورة الماهية موجودة على وجه مخصوص فيرجع الى مذهب الفار
ابي الا ان هذا هو مراده بنحو الوجود والا فان اريد به المعنى المصدري الانتزاعي فهو
متاخر عن التشخص لا يصلح مبدءا لتميزه وان اريد به امر مستقل فقد عرفت حاله وايضا
ان اريد به الواجب جل مجده فنسبته بنفسه الى جميع اشخاص العالم على السوية لا يصلح لتمييز شخص
عن شخص من غير مميز في ذات ذلك الشخص متقدم عليه والحق ان التشخص هو نفس الماهية
الممتازة بنفسها بالجعل المخصوص المفيد لكونها على وجه مخصوص كما حققناه انفا فان اريد
بنحو الوجود والارتباط هذا المعنى فهو بعينه مذهب المحققين ويصح تفريع الجواب والا فذكر
المذهبين الاخيرين مستدرك على انهما لا يرجعان حينئذ الى محمل صحيح كما عرفت قوله فالاعراض
هو تقرير للجواب بعد تمهيد المذاهب الثلثة حاصله ان طبيعة الاتصال صارت اشخاصا
بنفسها من غير انضمام شيء آخر يكون له مدخل في التشخص كما هو الحق في الهويات الشخصية البسيطة فهذه
اما عين المقدار الكمي العرضي فلا يثبت اتصال جوهري وان كان غيره فالمقدار الوضعي العرضي
لا بد ان يكون امرا شخصيا ضرورة ان عوارض المتشخص لا بد ان يكون امورا شخصية فيلزم
ان يكون في الجسم ممتدان شخصيان متغايران بالذات احدهما جوهري والآخر عرضي
فيكون متصلا باتصالين وهو خلاف مذهب المشائين فانهم قالوا ان الامتداد الجوهري بانه

المبهم

الجسم والعرض هو الامتداد المتقدر بتقديرات مخصوصة وفيه انه انما يلزم ذلك لو كان
الاتصال الجوهري الشخصي عندهم مقدار عارض له لكن ليس كذلك فان الاتصال الجوهري
عندهم نفس طبيعة الاتصال والمقدار العرضي هو تلك الطبيعة من حيث انها متشخصة بتشخص هو
جنسها فلا محذور قوله مع محذورات اخرى وهي اتحاد متحدين في الوضع والاشارة على عينيهما
تقدير مساواة الممتد الجوهري للمقدار ووجود العرض بدون محله على تقدير نقصانه عنه و
خلو الممتد الجوهري عن المقدار على تقدير زيادته عليه ولا يخفى ان لقدرته بذاته انما يلزم
لو كان بنفس ذاته مقدارا والمحذورات الثلثة على تقدير مغايرته للمقدار ففي كلامه خلط وخبط
مع ان لبطلان لقدرته بذاته مع على راي المحققين القائلين بعدم زيادة التشخصات
على الماهية قوله فالاولى جواب بالمنع على قوله فذلك محال حاصله ان المحال انما هو كون الجسم اي متصلا
باتصالين متغايرين بالذات وهنا ليس كذلك لان الاتصال الجوهري انما هو طبيعة الامتداد
التي هي جزء للجسم وضروري الوجود لتحققه والعرضي انما هو تشخص تلك الطبيعة الذي لا يتوقف
عليه وجود الجسم لتحققه مع تشخص آخر فاللازم انما هو كون الجسم متصلا بالاتصال المتحقق في ضمن تشخص معين
ولا استحالة فيه كما لا استحالة في كون الجسم ابيض بالبياض المتحقق في ضمن تشخص معين منه كيف
ولا يلزم منه كون الجسم ابيض بالبياضين فكذا هنا لا يلزم كون الجسم متصلا بالاتصالين وفيه انه يمكن
ارجاع جواب العلامة الخفري ايضا اليه بان يكون معنى قوله ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو لتعين
امتداداته ان ما ثبت عرضيته هو الامتدادات المتعينة والجوهر انما هو طبيعة الامتداد وهذا
لتعينه محصل جواب الشارح فلا وجه للاولوية على ان ما اورده الشارح على العلامة بقوله اقول
وارد عليه ايضا بان يقال ان الامتداد الجوهري صار متشخصا بنفسه وليس هيهنا تعين عارض له
فالتشخص الجوهري البسيط ان كان عين المقدار الكمي فهو عرض وان كان غيره فله مقدار شخصي با

فيكون في الجسم ممتدان متعينان ؎ فما يجاب به عنه كجاب به عن العلامة الخفري الخ يلزم ان يكون الطبيعة جوهرا والتشخص عرضا وهو غير معقول فان اجيب عنه بان التشخص انما هو طبيعة الاتصال الجوهري من حيث انها متعينة لا لمجموع الطبيعة والتعينات حتي يلزم منه انه عرض انهدم الفرق المتقرر عندهم بجوهرية الطبيعة وعرضية التشخص لتسمية الاول بالصورة والثاني بالمقدار والتغاير الاعتباري لا يتفرع في صيرورة الجوهر عرضا قوله ثم اورد ؎ اي اورد العلامة الخفري معارضة علي الدليل الذي اقامه الشيخ الالهي علي ابطال جزئية الصورة الجوهرية للجسم والاطراد نعض عليه بلزوم التخلف وحاصله ان الدليل الذي اقامه الشيخ الالهي علي ابطال جزئية الصورة للجسم بعينه دال علي ابطال جزئية الاتصال العرضي الخ مع ان احدهما متحقق عنده فما اجاب الشيخ الالهي عن هذا النقض بحيث يشتمل عن دليل الخ اذ لا فرق بين دليله ودليلنا في الدلالة علي ابطال الجزء الثاني للجسم الا ان الفرق بين الدعوتين فان الجزء الثاني جوهر عند الحكماء المشائين عرض عند الشيخ الالهي والاشراقيين قوله فلتبدل الامتدادات ؎ يعني لو كان الامتداد العرضي جزء الشخصي للجسم لزم من انتفائه انتفاء ذلك الجسم واللازم باطل لبقاء ذلك الجسم مع انتفائه فكذا الملزوم قوله في الصورتين ؎ اي التخلخل والتكاثف والشيخ الالهي وان انكرهما في حكمة الاشراق لكنه اعترف تحققهما حقيقة في التلويحات فيكون هذا الكلام جدلا مع لتقدمات مسلمة عنده فيه كذا فهم من حواشي الاستاذ مد ظله العالي قوله فذلك محال ؎ وغير مسلم عند الفريقين لان احد الاتصالين مشاهد فيكفي لكون الجسم متصلا فالقول بالاتصال الثاني التزام لا يلزم وتحكم غير صحيح ضرورة بقاء المحتاج عند انتفاء المحتاج اليه قوله غير صحيح عند الوجدان ؎ مسلم لكن المشائين لم يقولوا بتبدل الاتصال الجوهري لانه مطلق الاتصال وهو غير متبدل والمتبدل انما هي التقدرات المخصوصة وهم لم يقولوا الجزئية قوله ببقاء احد الجزئين ؎ اي ببقاء المحتاج اليه بعينه وهو الموضوع وزوال المحتاج وهو العرض عند توارد عرض آخر متحد مع الاول لو عاد لاستحالة فيه اذا ما ادي تركب

الخ

الجسم من جوهر وعرض ان الجسم حقيقة هو ذلك الجوهر مع فرد ما من نوع ذلك العرض وماله
ان الاجسام هي ثابتة بسيطة معروضة للاتصال عرضي عروضا لازما كما هو مذهب الاشراقيين
لا ان العرض جزء له حقيقة حتى يرد عليه انه لا يصح لقاء الكل مع انتفاء الجزء اصلا سواء كان
الجزء جوهرا او عرضا قوله لا يصلح للمعارضة ولا للنقض لما ذكر بعينه من الفرق قوله الاتصال اه هذه
مخالفة بين كلاميه غير المخالفة السابقة فان هذه بين تحقق الممتد الجوهري وانتفائه و[السابقة]
بين جوهرية المقدار وعرضيته قوله لانا نقول اه حاصل الجواب ان الشيخ الالهي انما اعترف بالامتداد
الجوهري بمعنى الجسم وانما انكر الامتداد الجوهري بمعنى الصورة الجسمية فلا تدافع بين
القولين نعم بين قولين اخرين له تدافع وهو انه سمي الامتداد مقدارا ثم قال في حكمة الاشراق
انه جوهر وفي التلويحات انه عرض ورفعه الشارحون بان المراد بالمقدار الجوهري هو الجسم
الطبيعي وبالعرض هو الجسم التعليمي كما فصلناه سابقا قوله والى عرضيته اه حتى وقع بين كلاميه تدافع
فدفعه الشارحون بما بينا قوله وحاصل الكلام اه محصله ان الشيخ الالهي ظن ان الصورة عند
المشائين امر مبهم مقوم لاشخاص الجسم وجزء لها فاستبعده كما ذكر الشارح وانكر الصورة الجسمية
من حيث انها جزء للجسم واقر باتصال جوهري مطلقة مقوم لمطلق الجسم ومخصصة لشخصه بل قال ان
مطلقة عين الجسم المطلق واشخاصه عين اشخاصه وادعى ان هنا امتدادا عرضيا هو غير المقدار تب
ذلك الاتصال والامتداد الجوهري فما اقر به في حكمة الاشراق انما هو الاتصال بالمعنى الثاني
والذي انكره انما هو بالمعنى الاول وما ادعى جوهريته انما هو المعنى الثاني وما ادعى عرضيته
انما هو المعنى الثالث فاندفعت المناقضات المتوهمة من ظاهر عباراته ثم اشار بقوله على ظنه
الى ما تقرر عند المشائين ان هنا امورا ثلثة الاول نفس طبيعة الاتصال الجوهري وهي
مقومة لمطلق الجسم وتسمى صورة جسمية مطلقة والثاني طبيعة ذلك الاتصال من حيث انها مورد

للعوارض المشخصة وتسمى صورة جسمية شخصية وهي مقومة لاشخاص الجسم والثالث نفس تلك المراتب
التي هي مشخصات لطبيعة الصورة الجسمية وتسمى بالمقدار العرضي والجسم التعليمي ولا شك ان
هذه المراتب ليست بمنفصلة عن الطبيعة الاتصالية ولا عن اشخاصها فلا يلزم القوم المتفقين بالمبهم
كما ظنه الشيخ الالهي ولا الاتصال الجسم المطلق او الشخصي بالاتصالين كليين او شخصين كما لا يخفى
قوله ولما المقدار الجوهري اه قوله واما ما ثبت عرضيته يعني ان منشاء اعتراض الشيخ الالهي ليس الا ما ذكر من انه
ظن ان الصورة الجسمية امر مبهم عند المشائين ومع هذا مقوم للاشخاص الخارجية للجسم وقد ذكرنا دفعه
ولا يرد مثل ذلك الاعتراض عليه بالجوهر البسيط المسمى بالمقدار عنده يعني الجسم فانه ليس امرا
مبهما حتى يستبعد تحققه في الخارج وكذا لا يرد بما ثبت عرضيته في ذلك الكتاب اي التلويحات
فانه ليس الا المراتب المخصوصة للطول والعرض والعمق لا امر مبهم حتى يستبعد تحققه في الخارج في
ضمن اشخاص الجسم هذا ولا يخفى انه خلط وخبط من الشيخ الالهي ومن الشارح كليهما اذ كما ان الصورة
الجسمية مرتبة الابهام ومرتبة التعيين فالمرتبة الاولى متحققة في الجسم المطلق والثانية في
اشخاصه كذلك للجوهر البسيط الجرمي ولعوارض المقدار ايضا مرتبتان المرتبة الاولى متحققة في
الجسم المطلق والثانية في اشخاصه والمحذور في هذا لا في ذلك قوله وقد علمت اه دفع معارضة
يرد على ما قال الشيخ في حكمة الاشراق من جوهرية المقدار وتقريرها ان المقادير المختلفة تتوارد
على جسم واحد شخصي في صورتي التخلخل والتكاثف مع بقاء ذلك الجسم بشخصه فيلزم ان المقدار
عرض والا لتبدل تشخص الجسم بتبدله وتقرير الدفع ظاهر ويرد عليه ان الشارح الشيخ الالهي وان انكر التخلخل
والتكاثف في حكمة الاشراق لكنه اعترف بهما في التلويحات فيصح الجدل معه بما ذكره
فيه الا ان يقال انه رجع عن هذا الاعتراف في حكمة الاشراق فلا يصح الجدل معه لكنه يتوقف
على ان يعلم ان حكمة الاشراق متاخر عن التلويحات ولعل الشارح اطلع عليه قوله واما الجوا

عن

عن الوجهين الاخيرين منه اي من استدلال الشيخ الالهي على انكار الامتداد بمعني الصورة الجسمية في غاية السهولة فالضمير المجرور راجع الي الاستدلال وهو شبه فعل فلذا صح تعلق الجار والمجرور به كما في قول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عن الحرب حديثا يجزم عن حال شيء اي من غير رويته وذلك لما عرف في النحو ان الظرف معمول ضعيف كنيفة رائحة من الفعل ثم الجواب عن الثاني ان الامتداد الجوهري في نفسه مع قطع النظر عن عروض المقدار له ليس متصف بالصغر والكبر حتى يصح ان يقال ان هذا كل وذلك جزء وانما في مرتبة عروض المقدار فيقول ان قابل للقسمة للمعروض المقدار الا بالذات حتى يلزم كونه كما وعن الثالث ان الامتداد الجوهري في التخلخل والتكاثف على التقدير تحققهما لا يبقى بعينه بل يزداد او ينقص بالزيادة والنقصان في المقدار كما في الاشجار والحيوانات عند النمو والذبول فلا يلزم زيادة نقصه حتى يكون كما **قوله** فليكن هو ضمير الاسم راجع الى الموصول والخبر على ذكر ومنك متعلق بالذكر اي ينبغي ان يكون ما مر من التحقيق مذكورا محفوظا عندك حتى يستخرج منه جواب الوجهين كما بينا **قوله** البحث الخامس اه يعني انا سلمنا ما تقرر عندكم ايها المشائين ان في الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر وهو الاتصال الجوهري المسمي بالصورة الجسمية والاخران عرضان احدهما المقدار الكمي المسمي بالجسم التعليمي لكونه ذراعا طولا ونصفه عرضا وربعه عمقا مثلا وهو لا يتبدل بتبدل الاشكال اذ ينزاد في جانب قدر ما ينقص من جانب آخر بل يتبدل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين عندكم والثاني منهما الوحدة الاتصالية على هيئة مخصوصة وهو يتبدل بمجرد توارد الاشكال لكن لم قلتم انه اذا طرء الانفصال على الجسم انعدم الممتد الجوهري الشخصي وكذا المقدار الشخصي العارض له فلا يكون شيء منهما قابلا له فلا بد من جوهر آخر يكون قابلا للاتصال والانفصال وباقيا بشخصه في الحالتين وهو المعني بالهيولى لان الواجب للقابلية اجتماع الشخص القابل

نفسه مع المقبول الاجتماعه بجميع عوارضه فيقول ان القابل للانفصال انما هو شخص الاتصال الجوهري
نفسه لا شخصه من حيث انه معروض للوحدة الاتصالية ولا شك ان ذلك القابل باق
بشخصه والزايل انما هو وحدته الاتصالية ولا يجب بقاؤها حتى يلزم اجتماع الاتصال والانفصال
في حالة واحدة وكثرة الاجزاء لا ينافي وحدة الشخص كما في الانسان او السرير حتى يقال
ان الشخص ليس بباق فلا يكون قابلا وبالجملة انه اذا كان الامتداد الجوهري بالشخص نفسه قابلا
فلا حاجة الى اثبات جزء آخر قوله والزوال انما هو لعارضه اه يعني ان الوحدة تزول عند
طريان الانفصال اما تشخص الجوهر المتصل نفسه فهو باق بعينه في الحالتين فيصلح كونه قابلا لهما و
لا حاجة الى جزء آخر قوله والجواب عنه ه محصل الجواب انا نعلم قطعا ان المنفصلين من متصل واحد
بعد طريان الانفصال كل واحد منهما موجود بوجود على حدة بدليل ان انعدام احدهما لا يستلزم
انعدام الآخر بديهة وقد تقرر ان الوجود والتشخص متحدان او متساويان فتعدد الوجود
يستلزم تعدد المتشخص وتعدد المتشخص يستلزم تعدد التشخص والا لزم ان يكون تشخص واحد
لشخصان وهو ظاهر البطلان بالضرورة فيلزم تعدد الشخص بعد الانفصال فظهر ان الجسم
قبل الانفصال كان شخصا واحدا وبعده لما صار شخصين انتفى الشخص الاول للصورة
فلا يصح ان يقال ان القابل هو شخص الصورة او لا رتبة اعني المقدار لا نعدامهما حينئذ
فلا بد من جوهر آخر وهو المطلوب اه وللسائل ان يعود ويقول ان اللازم من هذا الدليل انما
هو تعدد تشخصات الاجزاء ووجوداتها لا تعدد وجودات الكل وتشخصاتها وهو لا ينافي
بقاء الكل بوحدة الشخصية فيجوز ان يكون الجوهر الممتد الاول باقيا بشخصه الواحد ووجوده
الواحد والاتصال الزايل امرا عارضا له زال بطريان عارض آخر مناف للاول كزوال
القعود عند القيام مع بقاء شخص القاعد كما كان ولا بد لنفي هذا الاحتمال من دليل

افرد المذكور

آخر والمذكور لا يفيده فالبحث غير مندفع قوله فالتعين الحادث الخ فيه ان الحادث

انما هو تعينات الاجزاء واما حدوث تعين الكل بعد زوال التعينة الاول فمم لا يجوز

ان يكون التعين الاول باقيا بعينه والزايل انما هو الا مدخل له في ذلك التعين حتى يزول

بزواله ولكن تعذر لنا عن ذلك فيقول ان القابل يجوز ان يكون طبيعة الاتصال الجوهري

لا الشخصية وهي باقية بنفسها فلا حاجة الى جزء آخر قوله لما علمت بطلانه سابقا اي في

كلام هذا البعض ومحصله يرجع الى ما ذكر في المتن من بطلان كون الصورة الجسمية قابلة

للانفصال وقد علمت ايضا ما تكلمنا عليه ثمه قوله وبطلان الموجود الواحد الخ حدوث

الموجودات الكثيرة يعني الاجزاء مسلم لكن بطلان الموجود الواحد من حيث انه واحد مم كيف

ومجموع الاجزاء الشخصية الكثيرة وان كانت تشخصاتها الخ شخص واحد له وجود واحد هو

مجموع وجودات الاجزاء وعروض الكثرة للاجزاء لا ينافي عروض الوحدة للكل و

ان كانت اعتبارية قوله مقدار ان آخران الخ لا فايدة في الفرق بين القابل بالذات و

القابل بالعرض اذ يرد على الثاني ما كان يرد على الاول بعينه اذ للمجيب ان يقول ان

هذين المقدارين ايضا موجودان بوجودين ضرورة جواز بقاء احدهما مع انتفاء الآخر

والوجود والتشخص متحدان او متساويان في الاعراض ايضا كما في الجواهر فيكونان بتشخصين

متغايرين مغايرين للمقدار السابق المتصل فعند وجودهما ينعدم التشخص المقداري

الاول فلا يكون قابلا للانفصال لعدم اجتماعه معه فلا بد من جوهر آخر وهو المطلوب وكذا

للباحث ايضا ان يقول ان الشخص الاول من المقدار باق بعينه والزايل انما هو الاتصال

العارض لا ينافي بقاء المعروض فهو القابل ولا حاجة الى جزء آخر كيف ومجموع الاشخاص

الكثيرة ايضا شخص واحد الا ان الشخص المتصل متصف بالوحدة الحقيقية ومجموع

الاشخاص بالوحدة الاعتبارية فالشخص الاول باق بذاته وان لم يكن باقيا بجميع صفاته وبذا القدر كاف للقابلية واشتراط بقاء جميع الصفات للقابلية فالا يحكم به بديهة وجدان و لا شهادة برهان وحينئذ لا حاجة الى جوهر اخر قوله منحصر في الامر الجوهري الخ لا يخفى انه بهتان عظيم وافتراء صريح عليهم لانهم يجعلون الجسم التعليمي من اقسام الكم المتصل القار والزمان من اقسام الكم المتصل الغير القار وكل واحد منها متصل حقيقي عندهم جميعا من غير نزاع من احد وتصريحهم في مواضع كثيرة وبعدم تركب الزمان من الانات فيجوز ان يكون الاتصال الحقيقي عرضا وجسما تعليميا يزول عند طريان الانفصال ويحدث جسمان تعليميان مع بقاء الجسم الطبيعي الشخصي القابل له بنفسه ولو من غير بقاء امر كان عارضا له وهو الاتصال الحقيقي الوحداني فلا حاجة الى جوهر اخر قوله فلا بد من اشتماله الخ اي فلا بد من بقاء جزء اخر وهو جوهر يصلح لكل واحد من الاتصال والانفصال ويقبلها والا يقتضي شيئا منها لذاته اما بقاء جزء اخر قليلا يلزم انعدام الجسم الاول بالكلية وحدوث جسمين اخرين من كتم العدم وبطلانه بالقاق الفريقين واما كونه جوهرا قليلا يلزم وجود العرض من غير محله واما كونه غير مقتض للاتصال والانفصال لذاته وقابلا لهما فلتوارد هما عليه وبذا لم ان ثبت ان المزايل الضرامر جوهري وقد تكلمنا فيه قوله البحث السادس اه بذه معارضة هي اوهن من بيت العنكبوت كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى قوله فعلى الثاني الخ اي على تقدير بقاء المادة الشخصية الاولى وصيرورتها شخصين لطريان الانفصال يلزم صيرورة شخص واحد شخصين وهو الضرورة فان اللازم منه انما هو كون شخص واحد متصل منقسما الى شخصين منفصلين لا كون الشخص الواحد بنفسه شخصين فان الواحد انما هو المجموع والكثير انما هو افراده ولا محذور قوله انكانت واحدة لزم الخ فيه منع ظاهر لان مادة الجزئين قبل الانفصال كانت واحدة متصلة ثم

تقدرت

تعددت وانما يلزم منه كون الاجزاء المتعددة لشيء واحد في احياز متعددة لا كون
مجموع الجسم الذي كان شيئا واحدا فيها فانه انما هو في حيز واحد هو مجموع حيزي
الجزئين والاتحاد ونحوه قوله لانعدامها اي لانعدام وحدتها الشخصية كما زعمه المتاخرون
قوله ومحوجا الى المادة ضرورة استحالة وجود المقبول بدون القابل قوله وعلى الاول
هم اي على تقدير حدوث مادتين بعد انعدام المادة الاولى ويلزم ان يكون لكل
مادة مادة لا الى النهاية لان المادتين اذا كانتا حادثتين بالزمان وكل حادث
زماني مسبوق بمادة عند المشائين فيكون للمادتين الحادثتين ايضا مادتان سابقتان
عليهما وهما ايضا حادثتان لان المادة حقيقة واحدة فلا يصح ان يكون بعض افرادها قديمة
وبعضها حادثة فاذا فرض البعض حادثا زمانيا كان الباقي ايضا كذلك فيكون قبلها مادة
اخرى وهي ايضا حادثة بالزمان قبلها ايضا مادة قبلها وهكذا فيلزم التسلسل في المواد وبهذا
التحرير يندفع ما يتوهم ان المفروض انما هو حدوث مادتين الحادثين لا حدوث جميع
المواد فلا يلزم التسلسل لكن البحث ايضا مندفع بان الحادث انما هو وصف التعدد والتكثر
لا الذوات المادة فانها مطلقا قديمة عندهم فلو توحدت مع الوحدة الاتصالية فيكون
شاغلا لحيز واحد منقسم الى احياز متعددة حسب توهم اجزائه التوهمية واخرى مع الكثرة
الانفصالية فتكون شاغلة لاحياز متعددة في الخارج حسب تعدد اجزائه الخارجية واللازم
منه انما هو مسبوقية وصف التعدد بتلك المادة لا مسبوقية تلك المادة بمادة اخرى
حتى يلزم التسلسل قوله ينافي مقصودهم فيه منع ظاهر لان القابل عندهم انما هو نفس المادة لا المادة
من حيث الوحدة الاتصالية ولا شك ان نفس المادة الشخصية باقية في الحالتين وقوع
صفة التعدد ونحوها القدر كاف في مقصودهم بخلاف الصورة الشخصية كما سيجي في الجواب

قوله والجواب انه بهذا جواب باختيار شق ثالث سوى الوحدة والتعدد الذاتيين حاصله ان حق الهيولى في نفسها بحيث واحدة ولا متعددة حتى يلزم المحذورات التي الزمها البا على الشقين ثم بعد اقتران الصورة المتصلة الوحدانية تصير واحدة بالشخص متخصصة بحيز واحد وجهة واحدة ثم بعد طريان الانفصال عليها والقائها الى اجزاء متعددة تصير كل جزء منها الى صورة شخصية على حدة شخصا على حدة متخصصا بحيز على حدة وجهة على حدة مع بقاء المادة الاصلية القابلة للاتصال والانفصال بحالها في ضمن تلك الاجزاء ولا محذور فيه قوله ولا يلزم دفع لتوهم نشاء عن كون الهيولى غير قابلة للاشارة الحسية والابعاد وغير متخصصة بحيز دون حيز وجهة دون جهة وغير صالحة للفصل والوصل من كونها من الجواهر المجردة لكونها مثلها في تلك الصفات ولتوهم آخر نشاء عن صيرورتها بعد اقتران الصورة قابلة للابعاد وصالحة للفصل والوصل ومتصفا بالوحدة والتعدد من كونها مركبة من الجواهر الفردة لكونها مثلها في هذه الاوصاف ووجه عدم اللزوم ان حكم الهيولى بمجموع الامرين اي كونها غير قابلة للصفات المذكورة بالذات وكونها قابلة لها بالعرض في نفس الامر ولا شك ان هذا المجموع ليس بمتحقق في شيء من المفارقات والمركب المذكور فلا يلزم كونها منها قوله فيقول الهيولى يعني ان هيولى الجسم الواحد المتصل شخص واحد بالذات عرضت لها وحدة القابلية بواسطة عروض الصورة المتصلة الواحدة ثم بعد طريان الانفصال تزول الصورة الشخصية الواحدة المتصلة ويبقى الهيولى الشخصي الذي ليس في حد ذاته متصلا ولا منفصلا فلو قيل ان القابل للانفصال انما هو شخص الصورة وليس هناك مادة اصلا كما زعم الاشراقيون لزم وجود المقبول بدون القابل فلا بد من ان يقال ان هيهنا مادة شخصية هي القابل كما هو مذهب المشائين ولا محذور في بقائها بذاتها حين الانفصال بخلاف الصورة الجسمية الشخصية فانها تزول لها عند الانفصا

لا الهيولى

لا يصلح ان يكون قابلا له قوله فان وحدة الهيولي هذا محل تامل اذ التزام الانعدام والظاهر ان يقال
ان هيولي العناصر بمجموعها شخص واحد واحد مشتمل على اجزاء كل واحد منها ايضا شخص واحد
ولتعدد اشخاص الاجزاء لا ينافي ان يكون مجموعها شخصا واحدا فان مجموع الاشخاص
المتمايزة الوجود بالفعل شخص واحد فهيولي الجسم المتصل بعد طريان الانفصال ايضا
باقية على وحدتها الشخصية فيكون قابلا له بخلاف الجوهر المتصل المسمى بالصورة الجسمية فان
مجموع المتصلات المتمايزة الوجود بالفعل ليس شخصا واحدا متصلا فالصورة الجسمية الشخصية المتصلة
الواحدة بعد طريان الانفصال عليها لا يصح ان يقال لها ان هذا هو الشخص الواحد المتصل
الذي كان قبل طريانه حتى يصح كونه قابلا له ولا يحتاج الى اعادة ولعله بديهي يشهد به
الوجدان قوله والحجة الثانية يعني ان الجسم بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن جميع الامور
الخارجة عنه يوجد فيه فعلية لبعض الاشياء واقلها الاتصال المسلم بين الفريقين وقوة لبعض
آخر كالحركة والسكون مثلا والقوة والفعلية حقيقتان مختلفتان فلو كان الجسم بسيطا لزم
ان يكون شيء واحد مبدء لآثار مختلفة واللازم باطل عند الفريقين فكذا الملزوم فلزم ان فيه
جوهرين احدهما مبدء القوة وهو الهيولي والآخر مبدء الفعلية وهو الصورة اما جوهرية
الثاني فمسلمة عند الفريقين واما جوهرية الاول فلان المحقق في مرتبة نفس ذات الجوهر لا
يكون الا جوهرا لا يقال لم لا يجوز ان يكون الجسم بسيطا وانما صار مبدء لآثار مختلفة بحيثيتين مختلفتين
وذلك ليس بباطل بل هذا هو مناط تكثر الممكنات لصدورها عن العقل الفعال بجهات مختلفة من غير
تركيب وتكثر في ذاته لانا نقول ان مبدئها بين الحيثيتين ايضا ان كان نفس ذات الجسم البسيط لزم
المحذور المذكور وان كان باعتبارين آخرين ننقل فيهما الكلام كما نقلنا في الاولين وهكذا
ثم وثم حتى يلزم التسلسل في الحيثيات الواقعية او ينتهي استناد الاثرين الى المبدئين في

ذات الجسم فيثبت المطلوب هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان الخصم قايل بجواز تركب الجوهر من جوهر وعرض فلا نسلم ان المتحقق في مرتبة ذات الجوهر لا يكون الا جوهرا والقول بان المراد ان المتقوم في مرتبة ذات الجوهر المحض جوهر غير مفيد فانه لا نسلم ان الجسم جوهر محض والثاني انهم قالوا ان العقل الفعال بسيط ومع هذا الصدور عنه الممكنات المختلفة بجهات مختلفة فلو كان تعدد الجهات بالاخرة يرجع الى التعدد في نفس الذات لزم ان يكون العقل الاول ايضا مركبا ولكنه خلاف ما تقرر عندهم فتامل فانه موضع تامل قوله وهو ان الهيولى بالقوة الخ فيه انه ان اراد ان الهيولى بالقوة من جهة ذاتها اي ليس يتحقق بالفعل فهذه المقدمة ممنوعة لان الموجود لا بد ان يكون موجودا بالفعل وان اراد ان الهيولى بالقوة من جهة صفاتها يعني انها صالحة لها فمسلم لكن ان اراد في الكبرى انه لا شيء من الجسم بالقوة من جهة صفاته فالكبرى كاذبة وان اراد انه لا شيء من الجسم بالقوة من جهة ذاته فلم يتكرر الاوسط فلم ينتج المطلوب قوله فينتج لا شيء من الجسم بهيولى يعني ان الجسم ليس عين الهيولى كما زعم الاشراقيون ان الجسم نفسه باعتبار صلاحيته لبعض الصفات خارجا عن الجسم فلا يكون الا جزء له جوهرا وهو المطلوب هذا ولكنه لا يتم كما عرفت الفا قوله او ثانية في امر يقارنه مقارنة احد جزئي المركب الوحداني بالاخر بحيث يتحد ان في الاشارة الحسية و يصح اسناد حكم احدهما الى الاخر وكذا الى المركب مجازا الا في امر خارج يقارنه وينفصل عنه فانه باطل بالوجدان قوله فلو كان الاتصال الخ ابطال للشق الاول اي فلو كان الجوهر المتصل عين القوة لاشياء كثيرة الخ والانسب بالترديد المذكور ان يقال فلو كان القوة المذكورة عين الجوهر المتصل الخ قوله دون تعقل هذه الاشياء الخ اي دون تعقل قوة هذه الاشياء على حذف المضاف قوله والفرق لو كان الخ اي لو كان الاتصال عين القوة الخ لكنه تسامح في العبارة والانسب بالعكس كما سبق هنا الفرق قوله ولو كان الاتصال حاملا للقوة الخ ابطال للشق الثاني يعني لو كانت القوة ثابتة للجوهر

المتصل

المتصل نفسه كان قابلا لها فوجب بقاؤه عند تحقق جميع ما يقوى عليه وامتنع عدمه واللازم باطل
ضرورة انعدامه عند تحقق بعض ما يقوى عليه اعني الانفصال فكذا الملزوم وفيه ان هذا الدليل
لا ينتهض الزاما على الخصم فانه قائل ببقاء شخص الجوهر المتصل فبطلان اللازم عنده ممنوع كما مر في
البحث الخامس قوله ولو كانت القوة قائمة بذاتها ابطال للشق الرابع قوله فالحاصل انه يعني لما ابطل الشق
الاول والثاني والرابع تعين الثالث وهو ان القوة في الحقيقة ثابتة لامر يقارن الصورة
بحيث يحصل من اقترانهما حقيقة وحدانية وهو الجسم الذي يستند اليه تلك القوة بحسب الظاهر وهذا الامر
المقارن هو المسمى بالهيولى قوله متقاربتا الاخذ لابتناء كل منهما على وجوب اجتماع القابل مع فعلية
المقبول قوله الاول ان هم فاسد لان بطلان الشق الاول مسلم لكن لا يلزم منه بطلان الثاني في
التبعية لا يستلزم العينية حتى يلزم من انتفاء العينية انتفاء التبعية غاية ما في الباب انهم
يقولون ان الجوهر المتصل لو كان قابلا للقوة وجب بقاؤه عند تحقق ما يقوى عليه واللازم باطل
لزواله حين الانفصال فيقول الخصم قائل بان شخص الجوهر المتصل باق حين الانفصال و
الزائل انما هو الاتصال بالمعنى المصدري الانتزاعي فيمنع بطلان اللازم فان قيل لو كانت
القوة ثابتة للجوهر المتصل الذي هو مبدأ الفعلية لزم ان يكون شيء واحد مبدأ للقوة والفعل
معا وهو محال ورفع بان المحال انما هو كون شيء واحد مبدأ للقوة والفعل من جهة واحدة ويجوز ان يكون
الجوهر المتصل نفسه مبدأ لكليهما من جهتين فبقي الاشتغال قوله اقول في الجواب ما ملخصه ان القوة حيثية ثبوتية
واقعة في الجسم وكل حيثية ثبوتية واقعة في شيء لا بد لها من مبدأ لانتزاعها في ذلك الشيء فلا بد ان يكون في
الجسم ما هو مبدأ للقوة ومبادي الاجسام الطبيعية ولواحقها لا يكون الا المادة والصورة
والغاية والثلثة الاخيرة مبادي للفعلية فلا يكون مبادي لما يضادها فتعين المادة للقوة
ولا شك ان حيثية الفعلية ايضا متحققة في الجسم فلا بد لها من مبدأ آخر في ذات الجسم فيكون مركبا

من المادة والصورة وهو المطر قوله تعالى جده بالفتح بمعنى العظمة قوله وبهذا الاصل يندفع شبهة
الثنوية هم بالثاء المثلثة والنون من الثنى بمعنى الاثنينية وهم قوم يعتقدون ان فاعل
الشر يجب ان يكون شرا كما ان فاعل الخير يجب ان يكون خيرا واذا كان الله سبحانه خيرا محضا امتنع
كون شخص واحد خيرا او شرا معا التزموا القول بوجود واجبين بالذات نعوذ بالله منه وقالوا
ان فاعل الشر اهرمن وهو شر كما ان فاعل الخير يزدان وهو خير فسموا ثنوية لكونهم منسوبين الى
الاثنينية ودفعها انهم ان ارادوا ان خالق الشر يجب ان يكون شرا فهذه المقدمة ممنوعة
لجواز ان يكون الامتحان وهو من شان الحكيم المطلق كما اشير اليه قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا
وان ارادوا ان من يصدر منه الشر ويباشره يجب ان يكون شرا فمسلم لكن الله سبحانه ليس مباشرا للشر
حتى يلزم كونه شرا او يحتاج الى تنزيهه بالقول بالواجب آخر وان الشر والقبح انما هو كسب الشر والقبح
لا خلقه والظاهر انه تعالى لم يخلق الشر المحض وانما خلق شرا يكون خيرا من وجه ولو سلم ان خلق الشر
شر فهو انما يسلم في الشر المحض واما في الشر مطلقا فلا اذ يجوز ان يكون ايجاده لحكمة ان يكون مبدأ خير
كثير خلق مبدأ الخير خير فلا حاجة الى القول بالواجب آخر وتقرير الجواب المبني على الاصل الحكمي
المذكور ان وجود الواجب جل مجده وجميع المجردات خير محض ليس فيه شائبة من الشر ومبدأ الشرور كلها
ليس الا الهيولى التي هي مناط العدم والقوة الاستعدادية لكنه تعالى لما خلق النفس الناطقة التي هي انموذج
الكمالات الكثيرة ولم يمكن خروجها من القوة الى الفعل الا بالكسب والعمل المحتاج الى مقارنة
المادة خلق الهيولى التي هي مبدأ العدم والشرور كلها ليستفيد بمقارنتها انواع الكمالات بالاكتساب
وبالجملة ان الفاعل خير محض والشر انما نشأ من خصوصية بعض القابل المنفعل فلا حاجة الى فاعل آخر
قوله ثم ننقل الكلام الخ اي بعد تمام النقض نقول ان فيه استحالة اخرى وهي التسلسل في الصور والمواد
قوله في دفعه انه لا يقال انه ان اراد ان فعلية نفس الهيولى هي بعينها فعلية نفس القوة فمسلم لكن الهيولى

مردهنه

الهيولى

معروضة للقوة ومحل لها الا بعين القوة حتى يكون فعليتها فعلية القوة بعينها ولئن اريد ان فعليته
مستلزم لفعلية القوة حتى يكون كالتناهي في فيه النهاية مناط النقص لم نقول ان فعلية الهيولى
مستلزمة لفعلية القوة فاجتمع فيها الفعلية من حيث الفعلية مع القوة من جهة عوارضها فلا بد لها من
مبدئين في ذاتها فيلزم ان يكون الهيولى مركبة من هيولى وصورة وهكذا الى ان ثم لانا نقول ان مفهوم
القوة والاستعداد وان كان معنى اضافيا منتزعا عن الهيولى بمقايسة العوارض ومغايرا لها
لكن المراد منها مبدء هذا المعنى الاضافي ومصداقه وانما هو نفس ذات الهيولى فاللازم انما هو
فعلية القوة نفسها لا اجتماع القوة والفعلية في ذات الهيولى حتى يلزم لهما مبدء ان في
ذاتها فيلزم التركيب فتدبر فيه قوله اللهم الا في اعتبار الذهن فيلزم التركيب في الامور الاعتبارية ولا
لا استحالة فيه قوله ولهذا قال الشيخ في الشفاء الضمير في لشبهها راجع الى الهيولى قوله شبيه البسيط متعلق
بقوله اشبه والمراد بالبسيط والمركب الخارجي ومنها قوله بهما متعلق بقوله اشبه والضمير راجع الى
نسبة الهيولى اي قوله بنسبة المركب متعلق لمضاف محذوف اعني المشابهة اي ولهذا قال الشيخ ثم ان نسبة
الهيولى الى القوة والفعلية اشد مشابهة بنسبة البسيط الخارجي الى الاجزاء الخارجية يعني المادة
والصورة اذ في البسيط الخارجي الجنس والفصل لا يوجدان الا بالاختراع وتحمل من العقل لا انهما جزءان
له في الواقع وكذلك القوة والفعلية في الهيولى لا يوجدان الا بالاختراع وتحمل من العقل لا انهما
جزءان لها في الواقع فيكون مشابهة نسبة الهيولى بالبسيط الخارجي اقوى بخلاف مشابهة ما بين
المركب الخارجي الى المادة والصورة فانها اضعف بل المشابهة منها لا ان القوة والفعلية
منتزعان عن الهيولى تحمل من العقل لا جزءان لها في الواقع والمادة والصورة جزءان
واقعيان للمركب الخارجي فلا مشابهة الا في مجرد اعتبار الامرين في امر واحد قوله فهي بما هي بالفعل هي
بالقوة كل شيء يعني ان الهيولى مع كونها موجودة بالفعل الى ان قال لا في مادة لا نوعا اخر لكنها

بالقوة انسان و فرس و حمار و حديد و ذهب و سكز قوله والاستعداد معارضة على ما ذكر من كون
الاستعداد فصلا للهيولى حاصلها ان القابلية والاستعداد لا يمكن ان يكون ذاتيا للشيء
لانه من ذاتيات الشيء يجب ان يكون ثابتة لها في مرتبة نفس الماهية نظرا الى ذاتها من غير دخل
لاضافتها الى شيء آخر والقابلية والاستعداد بل كل امر اضافي ليس بهذه المثابة فلا يكون فصلا
ودخوله في مفهوم الهيولى لا يستلزم دخوله في جوهر ذاته حتى يلزم كونه مضافا كما ان التدبير
جزء لمفهوم النفس الناطقة ثانية وهذا لا يجوز ذاتها فلا يكون فصلا قوله والصغرى الصحيح معارضة
على ما عليه المعارضة الاولى حاصلها ان الاستعداد عرض فلا يكون جزءا للهيولى لانه جوهر لا
يقال الخصم قائل بجواز جزئية العرض للجوهر فلا الزام لانا نقول انه قائل بجواز جزئية العرض لمطلق الجوهر
دون الجوهر المحض كيف وانه يستلزم الخلف كما بينه الشارح قوله والصغرى الاستعداد معارضة
ثالثة محصلها ان الاستعداد لا يجامع المستعد له فيلزم ان ينتفي الاستعداد حين طريان الصورة
الثانية مثلا فيبقى الهيولى التي هو جزؤها فيلزم وجود المقبول بدون القابل ويمكن
ان يجاب عنها بان جزء الهيولى انما هو مطلق الاستعداد واللازم عند حصول الصورة المخصوصة
انما هو انتفاء استعداد هذه الصورة لا انتفاء الاستعداد مطلقا حتى يلزم المحذور والى هذا
الجواب اشير قوله واما قول القائل قوله كونها بحيث يلزمها القوة يعني ان المراد بلفظ الاستعداد هنا
امر جوهري كائن بحيث يلزمه صلاحية الصور والهيئات لا المعنى الانتزاعي الذي يعبر عنه بلفظ
الاستعداد في المواضع الاخر ففي كلامهم تسامح واعلم ان في كلام الشارح الفاضل تسامح حيث
عبر عن ذلك الجزء الذي هو امر جوهري بكونها بحيث الخ لكونه الصغر من المعاني الانتزاعية
قوله والانزم تناهي الخ لا يخفى ان بطلان تناهي مقدورات الله تعالى انما هو على راي الاسلاميين
دون الحكماء والقائلين بان الصادر منه سبحانه ليس الا العقل الاول فقط فالواجب ان يكتفي

بان ممتنع عندهم قوله واما جزء الجوهر ع يعني ان اراد ان العرض الذي هو عرض عام للمقولات التسع ولازم
لها بمعنى الموجود في موضوع لا يصح ان يكون جزء للجوهر فمسلم لكن لم يقل احد ان العرض بهذا المعنى فصل
وجزء للهيولى التي هي جوهر حتى يرد عليه الاشكال بان المراد بالاستعداد مبدؤه لا نفس المعنى
الاضافي وان اراد العرض بمعنى ما لا يكون جوهرا حقيقيه وان صدق عليه الجوهر بالعرض فمسلم ان
العرض بهذا المعنى فصل للهيولى وجزء لها لكن بطلان كون العرض بهذا المعنى جزء للجوهر ممنوع اذ قد
سبق ان فصول الجواهر التي هي بسائط خارجية يجوز ان لا يكون جواهر بحسب حقيقتها بان يكون
الجوهر جنسا متحققا في مرتبة معينة كل فصل والا فيكون لهذا الفصل جنس وفصل ويتسلسل الى ما لا يتناهى
ولا اعراضا بالمعنى الاول فيكون اعراضا بالمعنى الثاني قوله والحقائق الغير المتاصلة جواب سؤال
مقدر تقريره انهم قالوا بان موجودات العالم منحصرة في الجوهر والعرض بالمعنى الاول وفصول الجواهر
البسيطة اذا لم يكن جواهر ولا اعراضا بالمعنى الاول بطل الحصر وتقرير الجواب ان المنحصر في المقولات
العشر عندهم انما هو الموجودات المتاصلة اي الماهيات الموجودة اصالة اي لا في ضمن الغير وهي الانواع
الجوهرية والعرضية لا الموجودات مطلقا فخرج الموجودات الغير المتاصلة الموجودة في ضمن الغير
كالاجناس والفصول فلا ينافي الحصر المذكور قوله الحجة الثالثة ع تحريرها ان الجسم مركب من جنس يبقى و
فصل ينعدم عند طريان الانفصال وكل مركب من جنس وفصل كذلك يجب ان يكون له جزءان
خارجيان ينتزع عن احدهما الجنس ويسمى مادة وهيولى وعن الآخر الفصل ويسمى الصورة
فالجسم يجب ان يكون له مادة وصورة فيكون مركبا من الهيولى والصورة فقوله ان الجسم منه
مركبة ع اشارة الى صغرى الدليل قوله كل منه ع اشارة الى كبراه قوله فيلزم تركبه اشارة الى
النتيجة وبهذا التحرير ظهر ان قوله لكن الجسم منه بالصفة المذكورة ع مستدرك لكونه اعادة
لعينها قوله وهذه الحجة مرتبة ماخذ من الاوليين لان الماخوذ في مفهومها ان الجسم في مرتبة ذاته ع ووجوده وانه

يقبل الانفصال وانه ينعدم الاتصال الشخصي بعد طريان الانفصال وانه يمتنع الانفصال على تقدير
عدم الاشتمال على المادة وهذه المقدمات ماخوذة في الاوليين الغير فيرد المنوع الواردة عليهما
بتمامها عليها بعينها الغير مع ورود منع اخر منها على قوله الجسم مركب قوله من جنس وفصل مستند الجواز انيكون
الجسم ماهية بسيطة كما مر مفصلا قوله والاستيناس بالسين المهملة التكلم بكلام كثير للطائل تحته قوله بجنسه بالجسم
ولا نسبة للحجم التكلف قوله الخطابيات الاقناعية اي الظنيات التي يخاطب بها اهل العرف وتقنيع بهما
المستدل لا اليقينيات التي يستدل بها اهل المعقول ويلزم بها الخصم قوله المخيلة اي القضايا
المدركة بالادراك التخييلي وهو ادراك النسبة التامة الخبرية عن غير الاذعان بها كاكثر
القضايا المذكورة في الاشعار قوله وتحريره بعد تلخيصه اه وتلخيصه بعد تحريره ان كل معلول
لا بد له مع علته من مناسبة مخصوصة بها يكون تلك العلة مبدء لصدوره منها والصورة
الجسمية ليس لها مع الواجب مناسبة مصحح لصدورها عنه بلا واسطة او بواسطة لان الصورة الجسمية
متصلة لذاتها صالحة لانتزاع الاجزاء التحليلية وان لم يكن مركبة من الاجزاء التركيبية
والواجب بالذات جل مجده والعقول المجردة التي هي وسائط في صدور الفيض عندهم
ليس فيها اجزاء اصلا ولا تركيب منها ولا تحليل اليها فلو كان الجسم نفس الصورة كما هو مذهب
الاشراقيين لزم صدور المعلول عن العلة بلا مناسبة فلا بد فيه من جزء اخر لا امتداد فيه
بالفعل ولا اتصال بحسب ذاتها يكون به له مناسبة مع العلة المجردة التي لا امتداد فيها
ولا اتصال ولا بد ان يكون هذا الجزء صالحا لقبول الاتصال ليكون به مناسبا للجسم
الذي هو متصل وواسطة في صدور الفيض على الجسم من المبدء الفياض وهذا الجزء هو
المعني بالهيولى هذا ملخص كلامه وفيه نظر لان اللازم من هذا الدليل انما هو عدم المناسبة
المخصوصة بين الصورة وعلتها وهي كونها صالحين لفرض جزء دون جزء ولا يلزم

منه

منع انتفاء المناسبة مطلقا فحينئذ يجوز ان يكون بينهما مناسبة كافية لصدور ما هنه وان لم نعلم
كنه تلك المناسبة وانتفاء العلم بها لا يستلزم انتفاؤها في نفسها كما بين المقناطيس والحديد
فلا حاجة الى الهيولى قوله وهو الهيولى الخ فيه منع ظاهر لجواز ان يكون المناسبة الكافية للتوسط
في فيضان الصدور من المبدأ الفياض متحققة بين ذلك المبدأ وبين ذلك الامر وان لم
يكن متصفا بصفات الهيولى فيكون مغايرا لها قوله مبني على تقدم الهيولى على الصورة
يعني ان هذا الدليل الدال على كون الصورة محتاجة الى الهيولى في فيضان الوجود متفرع
على تقدم وجود الهيولى على وجود الصورة ضرورة تقدم وجود المحتاج اليه على وجود
المحتاج قوله وليس كذلك هذا عجيب جدا فان الصورة لها في الهيولى التشخص اما عين الوجود او مساوق
له في الواقع ولا شك ان تشخص المحل مقدم على تشخص الحال فان الاحوال انما تتشخص بتشخص
محالها فوجوده ايضا مقدم على وجوده فيكون وجود الهيولى مقدما على وجود الصورة
قوله كيفية ترتيب الوجود في سلسلة البدء والرجوع الخ سلسلة البدء عبارة عن جريان
رسم الوجود في الممكنات الخاصة مع استحالة وجود الممكن الخاص سيما الحادث الزماني منه ابتداء لا بحسب
النظر على طريقة الحكماء فان وجوده لا يخلو اما ان يكون بالنظر الى ذاته من غير علة او
بالعلة الممكنة او الواجبة وكل ذلك محال اما الاول فلان وجود الممكن الخاص وعدمه سواء
بالنظر الى ذاته فلو وجد بنفسه لزم الترجيح بلا مرجح وايضا يلزم ان يكون واجبا بالذات وهذا خلف
وان الثاني فلانه حينئذ لا يكون اول الموجودات الممكنة وهذا ايضا خلف واما الثالث
فلانه يلزم حينئذ ان لا يكون شيء من الممكنات حادثا زمانيا لان صدور الاشياء كلها عندهم
بالايجاب وظاهر ان الصادر من العلة الموجبة القديمة سواء كانت هذه العلة واجبا او ممكنا
يجب ان يكون قديما كما ان الصادر من العلة الموجبة الحادثة يكون حادثا ويلزم منه ان يكو

هو الاول وكذا الثاني والثالث والرابع وهكذا الى ما لا يتناهى كلها قديمة ولا يستحيل الى وجود حادث
زماني اصلا حتى يكون الصادر بعد اخلته حادثا زمانيا وهو باطل بالضرورة وحاصله على مذهبهم ان
الصادر من الواجب انما هو العقل الاول فقط ثم صدر منه العقل الثاني والفلك الاول وصدر منه
العقل الثالث والفلك الثاني وهكذا الى العقل العاشر والفلك التاسع وصدور كل ذلك
بالايجاب ولذا كان كل واحد من هذه الممكنات قديما بالزمان ولما ضعف استناد العقل العاشر الى
الواجب بتخلل الوسائط الكثيرة بينهما لم يقدر ان يوجد الفلك الذي هو اعظم من غيرها من الاجسام
واقويها فاوجد هيولى العناصر بالايجاب فكانت هي ايضا قديمة بالزمان ثم لما كان حركة الفلك
قديمة بالزمان وكذا الزمان الذي هو مقدارها ايضا قديما عندهم وغير متناه من جانب الازل و
اجزاء كل واحد منها حادثة لاقتضاء طبيعة كل واحد منها التجدد والتصرم حدثت لمسابقة بعض لبعض من
هذه الحوادث مع العقل العاشر مجموعات غير متناهية من جانب الازل الى الابد بحيث يكون كل مجموع علة
موجبة لحادث زماني فبهذا الوجه صار الاشخاص كلها حادثة والانواع قديمة باقية بتجدد
الافراد كما هو مذهبهم وهذه المسئلة تسمى مسئلة ربط الحادث بالقديم واما سلسلة الرجعي فهو عبارة
عن عدم الممكنات الغير المتناهية على الترتيب وهو ايضا مشكل بحسب النظر لان عدم ممكن لا يستلزم
عدم علته وعدم هذه العلة يستلزم علتها وهكذا الى ان ينتهي سلسلة العدمات الى عدم الواجب
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وحاصله عن علة كل ممكن لما كانت ممكنة ولما كانت هذه العلل كلها
حادثة غير متناهية لم يلزم في كل مرتبة الا عدم الممكن فلا يبلغ النوبة الى انعدام شيء من الممكنات
القديمة بالزمان فضلا ان يلزم عدم الواجب بالذات كما لا يخفى على من له تخيل صحيح قوله لو جاز لبعض
الشيخ اه ان اراد ان ما بالفعل بحسب الذات يكون سببا لما بالقوة بحسب الذات فهو
مسلم لكن نقول ان الهيولى ليس بالقوة بحسب ذاتها فانها عند قابلية موجودة بالقبل في

لحمن الهيم

ضمن الجسم ومعنى كونهاما بالقوة ان الجسم وصفاتها تحصيل بها بالقوة لا ان نفس ذاتها بالقوة فيجوز ان يكون متقدمة على الصورة في الوجود ضرورة اقتضاء طبيعة الحلول تقدم المحل على الحال ولو بالذات الا بالزمان وان اراد ان بها بالفعل بحسب الذات سبب لما بالقوة مطلقا اي سواء كان هذا الشي بالقوة بحسب ذاته او بحسب ذات ما يحصل وصفاته فهذه المقدمة ممنوع لجواز ان يكون الماهية مركبة من جزئين يكون كل واحد منهما موجودا في ضمنها بالفعل باعتبار ذاته وبالقوة باعتبار ذات الماهية وصفاتها كما في الماهيات المجازية الصناعية فان كل جزء من اجزائها موجود بالفعل باعتبار ذاته وبالقوة باعتبار ذات تلك الماهية وصفاتها مع انه ليس شي منهما سببا للآخر ولا بد لنفي هذا الاحتمال من دليل قوله والكل مسلما له قد علمت ان المسلم انما هو عدم مناسبة مخصوصة لا عدم المناسبة مطلقا قوله فان صدور الجرمية عن المفارق لو عدّ صدور النفوس والصور النوعية لا يخفى ان حصول النوع متأخر عن حصول الجنس الذي هو الجسم المتأخر عن الصورة الجرمية والنفوس حادثة بحدوث الابدان التي هي الاجسام الانسانية المتأخرة عن مطلق الجسم المتأخر عن الصورة الجرمية فكيف يكون المتأخر بمراتب واسطة في فيضان الوجود من المبدا الفياض على ما هو متقدم عليه بمراتب قوله لجواز ان يكون لا يعني ان للنفوس والصور النوعية مناسبة مع العقول المجردة التي هي مبادي الفيض كالتجرد والمقدم مثلا ويجوز ان يكون لها مناسبة مع الابعاد والاجرام الغير فيصح بها التوسط بين المفيض والمستفيض فيصح صدورها عنها اي صدور الابعاد والاجرام عن العقول المجردة بواسطة النفوس والصور والظاهر ان يقع صدورها عنه بتذكير الضمير فان المذكور سابقا انما هو المفارق لا المفارقات هذا ولا يخفى ان هذا الجواز جاز في الصورة الجرمية ايضا اذ يجوز ان يكون لها مناسبة ما مع العقل المجرد بها يستفيض الوجود منه بلا واسطة شي اصلا وان لم تعلم تلك المناسبة ولا بد لنفي هذا الاحتمال من دليل وحينئذ لا يحتاج الى الهيولي ولا الى واسطة اخرى قوله عاد الكلام بان يقال اي لنفي لزوم هذا المحال اللازم اما محل لمحال لازم آخر ثم لزوم ذلك

المحال معلل بالمحال اللازم ثالث وهكذا ثم وثم يلزم التسلسل او يكون هناك لازم معلل النفس جرمية ذلك
الفلك فيعود المحال المذكور ح قوله اما الجسمية ح ان رجع ضميره الى الجسم المذكور كما هو الظاهر فالملازمة
ممنوعة لان كون جسمية ذلك الجسم من حيث انها صورة جسمية علة للزوم شكل معين او مقدار
معين للفلك انما يستلزم كون جميع الاجسام علة لذلك اللزوم فقط لا الاتفاق جميع الاجسام في ذلك
الشكل او المقدار لان الكلام في مؤثرية جسمية الجسم المباين في لزوم شكل معين او مقدار معين
للفلك لا في مؤثرية جسمية جسم في لزوم شكل معين او مقدار لكل لنفس ذلك الجسم والاول لا يستلزم
الثاني لجواز ان يكون لخصوصية الطبيعة الفلكية اقتضاء في مؤثرية جسمية الجسم المباين فيها
ولخصوصية الطبيعة العنصرية اباء عن ذلك فلا يلزم المحذور المذكور وان رجع الى
الفلك فان اريد ان الجسم المباين مؤثر في لزوم الشكل او المقدار للفلك باعتبار الجسمية الفلكية
من حيث انها فلكية فاللازم انما هو اتفاق جميع الافلاك فقط في ذلك الشكل او المقدار لا
الاتفاق المذكور اعني اتفاق جميع الاجسام فيهما نعم ان اريد انه مؤثر فيه باعتبار طبيعة الجسمية
المطلقة المتحققة في الفلك بمعنى ان المؤثر هو الجسم المباين من حيث انه ماخوذ بجسمية اخرى غير
الجسمية والمتاثر هو الفلك باعتبار طبيعة الجسمية من غير ملاحظة كونها فلكية بخصوصها لزم الاتفاق
المذكور قطعا لكن يا باه اضافة الجسمية الى ضمير الفلك وانما قيدنا الجسمية التي هي مناط التاثير
بكونها غير الجسمية لان الجسمية موجودة في الفلك ايضا فلا حاجة الى الجسم المباين حينئذ ليعود
الى الشق الاول اعني قوله اما النفس الجرمية المشتركة ح قوله والكانت من المفارقات اي من
الاعراض المفارقة دون اللازمة قوله لما كانت نسبة القوة المجردة ح المراد بها الفاعل المجرد
عن المادة لان القوة عندهم عبارة عن مبدء التغير والتاثير في غيره جوهرا كان او عرضا
والفاعل كذلك فيصح اطلاق القوة عليه وحاصل الكلام ان المبدء الفياض عام الفيض

يس

ليس في افاضته وقدرته بخل ولا قصور لقدرته على ان يفيض كل واحد من الكمالات والاثار
على كل واحد من الاجسام دائما والاختلاف في افاضة لبعض دون بعض من الاثار على بعض دون
بعض من الاجسام في وقت دون وقت انما هو لاختلاف في خصوصيات اقتضاءات تلك
الاجسام واستعداداتها كما قال قائل نقصان تر قابل است وكرنه على الدوام فيض شمس
همه كس برابر است فاختصاص شكل دون شكل ومقدار دون مقدار بفلك دون فلك لما لم
يكن من جهة الفاعل فهو اما ان يكون من جهة امر هو حال في جسمية ذلك الفلك او محل له او
مباين عنه ولما بطل الاول والثالث كما فصله الشارح تعين الثاني وهو المطلوب وبتحريرنا يندفع
ما يمكن ان يقال ان العقل الاول مجرد عن المادة مع ان له مع الفلك الاول نسبة مخصوصة بها تقتضي
صدوره عنه وليس هذه النسبة له مع غيره وقس عليه حال غيره من العقول بالنسبة الى ما عدا الفلك
الاول من الافلاك وهو واضح وكون خصوصية هذه النسبة ناشئا من جهة خصوص مادة فلك
فلك ممنوع لم لا يجوز ان يكون بالنظر الى نفس ذات المجرد او لامر عارض لتلك الذات فلا يتم التقريب
ووجه الاندفاع ان المبدأ الفياض بالنظر الى نفس ذاته له نسبة واحدة الى جميع الاجسام كما فصلنا لا
ان له من حيث هو هو نسبة واحدة مع وجود المخصصات في ذاتها حتى يرد ما ذكر قوله لم يكن حالا اي صفة مخصصة دائما
قيد به لانه لو كان حالا فقد مر حاله في قوله وان كان ذلك الامر حالا اي وانما لم يقل ولم يكن مباينا
لاندفاع هذا الاحتمال بقوله مختص بالفلك قوله برهان الفصل والوصل اي وهو ما مر بقوله ان بعض
الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار لا بد ان يكون في نفسه متصلا واحدا قوله حتى صنف المباحث
المشرقية وهو الامام الرازي استدل بها على اثبات الهيولى من جانب المشائين بمقدمات مسلمة عندهم
وان كانت مقدوحة عنده وهو منكر للهيولى قوله وبالجملة كل ما اعتبر به هنا لعقيدة هناك اه
يمكن ان يعتبر هنا بما لا يمكن ان يعتبر به هناك لان تعين الاقطاب والمحاور والنظام

والصغار من الدواير المتقاربة جدا وتعيين مواضع لبعضها للسكون ولبعضها للحركات المختلفة في السرعة
والبطوء بكمال الاتقان انما هو بحركة الفلك الى جهة مخصوصة فالحركة الى جهة مخصوصة صادرة عن
النفس الفلكي بالذات وتعيين المواضع للقطبية والسكون ولبعضها للنقطة والحركة السريعة جدا و
لبعضها للصغاير المختلفة الحركات من لوازم الحركة وضرورياتها ولا حاجة لبعض في ذلك الى
ترجيح مرجح بخلاف لزوم الشكل والمقدار المعينين فان اختلافهما في الافلاك من غير ترجيح مرجح
غير معقول قوله واما ثانيا فحاصله انا نختار ان علة لزوم الشكل المعين والمقدار المعين للفلك يجوز ان
يكون امرا حالا في الصورة الجسمية الفلكية وملازما لها كما ان الصورة النوعية الفلكية حالة فيها على
مذهب الاشراقيين المنكرين للهيولى القائلين بان الجسم هو الصورة الجسمية وحدها وحينئذ لا احتياج
الى الهيولى فانه ان سئل عن علة لزوم هذا الامر للصورة الجسمية الفلكية ثم عن علة لزوم هذه
العلة وهكذا لزم لا الزام التسلسل اجيب بان لا علة للزوم الصورة الجسمية الفلكية من حيث حلول الصور
النوعية الفلكية فيها لا من حيث جسميته المطلقة حتى يلزم اشتراك الاجسام كلها في لزوم ذلك الامر لها
والى هذا الجواب اشار بقوله الجسمية الفلكية الى قوله وتستند اليها ساير اللوازم المختصة بالفلك وتوضيحه
ان الصورة الجسمية الفلكية وان كانت متحدة بالنوع مع الصورة الجسمية العنصرية لكنها يجوز ان يكون لازمة
للفلك باعتبار الصورة النوعية الفلكية المخالفة للصور النوعية العنصرية وان تستند اللوازم المختصة
بالفلك كالوضع المعين والمقدار المعين الى الصورة الجسمية الفلكية باعتبار حلول الصورة النوعية
الفلكية فيها ولزومها لها كما تستند الاثار المختصة بعنصر دون عنصر الى صورها الجسمية من حيث حلول
صورها النوعية فيها لا باعتبار نفس الصورة الجسمية المشتركة في جميع الاجسام لما تمهد من جواز ترتب المعلولات
المتفقة بالنوع وهي ههنا افراد الصورة الجسمية على العلل المختلفة بالنوع وهي ههنا الصور النوعية
بان يكون الصورة النوعية الفلكية متقومة بفردة من الصورة الجسمية الذي حلت في الفلك و

فيه المختلفة

فيه ومخصصة لطائفة من الاثار والصورة النوعية النارية لفرد آخر من الصورة الجسمية الذي في النار وحلت
فيه ومخصصة لطائفة اخرى من الاثار وهكذا في بواقي الاجسام البسيطة والمركبة فلا احتياج الى
الهيولى ثم اذا سئل عن علة لزوم الصورة النوعية الفلكية للصورة الجسمية الفلكية اجيب بانا لا نم ان
لزومها لها بعلة اخرى لم لا يجوز ان يكون لزوم الصورة النوعية للصورة الجسمية بالنظر الى نفس ذات
الصورة النوعية وحينئذ لا يلزم التسلسل ولما كان لقايل ان يقول ان المقتضي بالذات للزوم لا بد ان يكون
مقدما على الملزوم او معه ولا يجوز ان يكون متاخرا عنه لئلا يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم لعدم تحقق
المقتضي عند تحقق الملزوم حينئذ والصورة النوعية متاخرة عن الصورة الجسمية التي هي محل الحال دفعه بقوله قلنا
الحال اذا كان ومحصله ان الحال اذا كان مقوما اي محتاجا اليه لمحله فلا بد ان يكون مقدما عليه ضرورة
تقدم المحتاج اليه على المحتاج والصورة النوعية كذلك بالنسبة الى الصورة الجسمية التي هي محلها فيكون
متقدما عليها فيحتمل ان يكون بنفسها لازمة لها من غير ان يتخلله علة حتى يلزم التسلسل بخلاف الحال المتاخر
عن محله كبعض الاعراض المتاخر عن موضوعه فانه لما كان مختصا بمحله ولازما له فلا بد للزوم من علة اخرى
غير ذاته التي لا يكفي للزوم والا لم يكن متاخرا للزوم وجود الملزوم حينئذ بدون اللازم وفيه بحث هذا غاية
ما يمكن ان يتكلف في تحرير هذا المقال وبعد لا يخلو عن الاختلال لان طبيعة الحلول مقتضية لتاخر الحال
عن المحل والفرق بين حلول الجوهر في جوهر والعرض في موضوعه باقتضاء الاول تقدم الحال والثاني
تاخره غير مسموع والاستدلال بان الحال الجوهري مقوم ومحصل لمحله فيكون محتاجا اليه ومتقدما عليه معارض
بان حلول الجوهر في الجوهر يستدعي الاحتياج من الطرفين كما مر جوابه في مبحث التلازم بين الهيولى والصورة
فيكون كل واحد منهما محتاجا اليه للآخر لا على الوجه الدائر ومقدما عليه بالذات من وجه فالقول بتقدم احدهما
على الآخر من غير عكس تحكم محض قوله لعلل متخالفة بالنوع معلولات متفقة الماهية كالشمس والنار بالنسبة الى
افراد الحرارة المتفقة في ماهية الحرارة التي هي نوع واحد ولازم لهما مع اختلافهما في الماهية قوله لكن يجوز كونهما

لازم لنوعيتها اي يجوز كون الصورة الجسمية الفلكية لازمة للفلك باعتبار الصورة النوعية الفلكية قوله
وان استند اليها اي الى الصورة الجسمية الفلكية بسبب الصورة النوعية الفلكية وما لها ان تستند الى الصورة
النوعية بالذات والى الصورة الجسمية التي هي محلها بالواسطة لكن بقي هنا شي وهو ان هيوليات الافلاك
وان كانت انواعا مختلفة منحصرا كل واحد منها في فرد واحد لكن الصورة النوعية فيها نوع واحد على عكس العناصر
فاستناد الشكل المعين والمقدار المعين في فلك الى صورته النوعية كما هو مذهب الاشراقيين توجب
كون الافلاك متشكلة ومتقدرة بهذا الشكل والمقدار وهو باطل بالارصاد بخلاف استنادهما الى هيولى
ذلك الفلك كما هو مذهب المشائين لانه لا يوجب ذلك فان هيوليات الافلاك متباينة بالنوع ولا يلزم منه الا
تشكل كل فلك لشكل على حدة وتقدره بمقدار مختص به كما هو الواقع قوله القابل للانفكاك اي
بالفعل لا الصالح له فان الثابت فيما نحن فيه ليس الا الهيولي في الاول دون الثاني قوله لم تكن حالا في محل
اه ضرورة استحالة انفكاك مقتضى الذات عن الذات قوله فقد يتوهم ورود النقض اه زعم المعترض
ان الاستدلال ببطلان الغنى الذاتي عن المحل واثبات الافتقار الذاتي اليه منقوض بلزوم تخلف
المدعى عن الدليل في موضعين احدهما لزوم حلول جميع الصور الشخصية في محل واحد شخصي والثاني لزوم
حلول صورة واحدة شخصية في جميع اشخاص المحال تقرير الاول ان الصورة الشخصية لما كانت حالة في محل
شخصي باعتبار افتقار طبيعتها اليه ولا شك ان طبيعتها موجودة في جميع اشخاص الصورة فيجب ان يكون جميع
اشخاصها حالة في ذلك المحل الواحد الشخصي مع بطلانه قطعا وتقرير الثاني ان الصورة الجسمية الشخصية
المخصوصة انما حلت في محل واحد باعتبار افتقارها اليه بالذات ولا شك انه كما ان هذا المحل الشخصي
لتحققها كذلك جميع المحال فيلزم ان تكون حالة في جميعها وظاهر ان هذا الزعم ظاهر الفساد كما سيجي من
الشارح ثم فرع عليه كون الهيولى الواحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور والهيوليات
وغير ذلك من المحالات مثل كون كل جسم شخصي عين جميع ما عداه من الاجسام الشخصية وارتفاع التباين

من بين الجزئيات الخفيفية وصحة الحمل منها وتكثر الجزئي الخفيفي بناء على اتحاد الاجزاء قوله وهو فاسد لانا
نختار ح حاصله المنع على افتقار مطلق الجسمية من حيث انها مطلق الى محل شخصي من حيث انه شخصي
مستندا بانه يجوز ان يكون مطلق طبيعة الصورة الجسمية مفتقرة الى مطلق المحل والعروض في محل
مخصوص يكون لاقتضاء عوارض مخصصة لها بمحل دون محل فلا يلزم شي المحذور قوله والحاصل
ان الافتقار الى محل دون محل يكون لخصوصية العوارض لا ان نفس الافتقار لاجل العوارض
حتى يخالف ما قالوا ان الغناء والافتقار لا يكونان الا ذاتيين لبطلان الواسطة بينهما قوله استحال
حلولها فيه لكن استحالته باطلة لما مر من ثبوت الهيولى في الاجسام التي يطرء عليها الانفصال بالفعل
قوله فالقول بان ح عرض القابل ان الافتقار الى مطلق المحل الغير يجوز ان يكون لاجل العوارض ويجوز
ان لا يوجد تلك العوارض في بعض الاجسام فلا ضرورة لثبوت الهيولى فيها قوله فان محالية
ارتفاع النقيضين اه هذا منع على بطلان اللازم بعد تسليم الملازمة مستندا بان اللازم انما هو ارتفاع
النقيضين في مرتبة الماهية والمستحيل انما هو ارتفاعهما في نفس الامر وللناظر ان يجاب بمنع الملازمة بان هذا
ليس ارتفاع النقيضين حقيقة حتى يكون باطلا فان اللازم ليس فيما نحن فيه الا رفع مفهومين وجوديين
وهما اقتضاء الغناء واقتضاء الحاجة لا ارتفاع نفس الغناء والحاجة حتى يكون ارتفاع النقيضين
على ان القول بالتناقض بين نفس الغناء والحاجة ايضا محل تامل قوله منظور فيه ح استدلوا على عدم استحالة
ارتفاع النقيضين في المرتبة بانه ليس ارتفاعا للنقيضين حقيقة بل هو ارتفاع لامرين وجوديين فان تحقق
احد النقيضين او كليهما في مرتبة الماهية عبارة عن كونه او كونهما عين الماهية او جزء لها الا ان مرتبة الماهية
عبارة عن ذاتها وذاتياتها فارتفاعهما عن تلك المرتبة عبارة عن عدم كونهما عين الماهية وعدم كونهما
جزء لها فمعنى ارتفاع النقيضين في المرتبة ارتفاع عينية هذا النقيض للماهية وجزئيته لها وارتفاع عينية
ذلك النقيض وجزئيته لها معا ولا استحالة فيه قوله بل لما القول اه جواب بتغيير الدليل السابق و

الاستدلال بدليل اخر ومحصله ان افتقار الصورة الى المادة اذا ثبت في بعض الاجسام بالبرهان
فنقول ان هذا الافتقار اما بالنظر الى نفس طبيعة الصورة او بالنظر الى امر لازم لنفس ذاته او لامر غير
لازم على الاولين ثبت الهيولى في جميع الاجسام وعلى الثالث نقول ان الصورة المفتقرة الى المادة
بالنظر الى امر خارج غير لازم اذا قطع النظر عن وجود ذلك الخارج لزم جواز وجود الحقيقة النوعية
بدون المحل فلا يكون حقيقة ناعتية هف والفرض لا بد ان يكون عند افتراقها عن المادة قابلة
لمقدار وشكل مثلا فيكون منفعلة والانفعال من خواص المادة كما تقرر في موضعه فيلزم كون
الصورة المفارقة عن المادة موجودة فيها وقد احلف اخر قوله ضرورة ان الوجود الناعتي
لا يقال يجوز ان لا يكون الصورة الجسمية من الحقائق الناعتية عند الخصم كما هو مذهب الاشراقيين لانا
نقول هذا الاعتراض مبني على تقدير تسليم الخصم انها من الحقائق الناعتية بدليل انه قال ان
الافتقار الى المادة يجوز ان يكون ناشيا من الامور الخارجية فليس له ان يمنع كونها من الحقائق
الناعتية قوله ولما كانت الصورة الجسمية اه يعني ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية ومقتضى الطبيعة
النوعية لنفسها لا يختلف وجودا وعدما في افرادها لتحققها في جميع افرادها على السوية والعوارض
الخارجية غير مانعة عن مقتضاها في بعض الافراد فاذا ثبت افتقارها الى المادة بالنظر الى طبيعتها
المطلقة ولم يكن العوارض المختصة ببعض افرادها مانعة عن الافتقار الى المادة في ذلك البعض
فيثبت الهيولى في جميع الاجسام ضرورة استحالة انفكاك المقتضى عن المقتضي قوله الا بالخارجيات اي
الا بالعرضيات لا يلحق الفصول الذاتية المقسمة كما هو شان الانواع الحقيقية قوله ان جسما اذا خالف
جسما يعني ان الاختلاف بين افراد الصورة الجسمية كما بينه الشارح ليس الا بالامور الخارجية واما نفس
طبيعة الصورة الجسمية فجميع افرادها متفقة فيها فيكون نوعا حقيقيا بخلاف افراد المقدار فان اختلافها
بالفصول المنوعة فيكون جنسا ولا يخفى انه تحكم محض لان القايل الحق يقول ان الاختلاف بين افراد

المقدار

المقدار والحيوان لدلالة ليس الا بالامور الخارجة عن الطبيعة المقدارية والحيوانية واما نفس الطبيعة المقدارية والحيوانية في افرادها متفقة فيها فتكون نوعا حقيقيا والفرق بان الصورة الجسمية يمكن ان توجد وحدها باعتبار جميع

الخصوصية من غير زيادة فصل وصيرورة مجموعها نوعا على حدة بخلاف المقدار فانه لا يمكن وجوده

وحده باشياء الا بانضمام فصل مقسم معه بصير نوعا اه كالخط والسطح والجسم التعليمي غير مسموع اذ كما

ان وجود المقدار من غير خصوصية كونه خطا او سطحا او جسما تعليميا مثلا كذلك وجود الصورة الجسمية من

غير خصوصية كونها صورة جسمية فلكية او عنصرية مائية او نارية مثلا ايضا غير معقول ودعوى البديهية

فيه ناشى من غلبة الوهم ومن جزم بالفرق المذكور فعليه البيان قوله لا اختلاف فيها ولا يخالف

اه يعني ان اشخاص الصورة الجسمية لا تختلف الا بامور عرضية مشخصة لها لا بفصول ذاتية فعليه

متوهمة كما هو شان افراد ساير الانواع الحقيقية فيكون نوعا حقيقيا لا جنسا وفيه منع ظاهر

كما مر قوله على الوجه المذكور اه اي على وجه يحصل من لفاظها قوام اثني عشر على ما بينا في صدر الكتاب

قوله ومن لم يقتصر اه يعني ان من لم يقتصر على ما ذكرنا فيكفيه هذه المقدمات التي ذكرناها في

بيان حاصل استدلالهم على نوعية الصورة الجسمية واما من اختار ايراد النوع على مقدماته

فلا يكفيه اذ لم يرجع ويقول اه قوله فالاولى اه جواب بترك الدليل الذي اورد عليه الاشكال والاستدلال

بدليل آخر حاصله ان الامر الممتد المتصل بالذات المسمى بالصورة الجسمية لا يقتضي الجوهر القابل

للانفصال المسمى بالهيولى الا لكونه قابلا للانفصال لان ما كان مقتضى ذاته الاتصال لا يقبل

الانفصال اصلا وبالعكس ولا شك ان الجسم صالح لكليهما بحسب ذاته وان لم يطرء على فرد واحد من

افراده الانفصال لخصوصية طبيعته النوعية فلا بد من الرجوع الى ان الجسم ليس عبارة عن مجرد

الجوهر المتصل بالذات بل لا بد فيه من جزء آخر لا يكون بذاته متصلا ولا منفصلا ويكون

قابلا لكليهما لعلة خارجة عن ذاته وهذا القدر معلوم لنا بالبديهة ولا يصلح لايراد المنع ويتحقق

في جميع الاجسام فيكون كافيا لاثبات الهيولي في جميعها وهو المطلوب وحينئذ لا يحتاج الى اثباتها بما ليس بمعلوم لنا
اعني نوعية الصورة الجسمية لان تعيين الطريق ليس من ذات المحصلين ههنا بحث وهو انه ان
اراد بالمقتضي بالفتح الامر اللازم كالمعلول بالنسبة الى العلة الموجبة كما هو الاصطلاح فتخصيص تحقق
الهيولي في جميع الاجسام بكون الصورة الجسمية طبيعة نوعية غير صحيح لان تخلف اللازم ممتنع الانفكاك عن
ملزومه سواء كان ذلك الملزوم نوعا او جنسا او غير ذلك وان اراد به الامر المناسب كما هو العرف
فاثبات ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية الصغرى غير مستلزم لتحقق الهيولي في الاجسام كلها لجواز تحققها
في بعضها لمانع فلا يتم التقريب والجواب على ما علمني لذلك الوهاب ان العلة الموجبة يجب ان يكون
متقدمة بالذات على معلولها وجوبا ووجودا فيجب ان يكون صالحة للوجود والطبيعة الجنسية لما كانت في
نفسها امرا مبهما غير صالح للوجود لا يكون علة لشيء اصلا وانما يكون علة بانضمام الفصول المختلفة في
الاقتضاء ويحصل الجواب حينئذ ان الصورة الجسمية في نفسها لا يكون علة الهيولي حتى يلزم من تحققها
في جميع الاجسام تحققها فيها فلا يكون علة لتحققها الا بعد انضمام فصل من الفصول اليها ويجوز ان
يكون بعض الفصول مقتضية للهيولي وبعضها مانعة لتحققها فلا يلزم تحقق الهيولي في جميع الاجسام على
تقدير كونها طبيعة جنسية فلا بد من اثبات كونها طبيعة نوعية متحصلة بالفصل مقتضية للهيولي ليتم
التقريب قوله والنقض بالوجود ح حاصله ان الصورة الجسمية كما انها طبيعة واحدة متصلة بالذات فلا
يكون بذاتها قابلة للانفصال الذي ينافي الاتصال الذي هو مقتضى ذاتها ولما كان طريان الانفصال
على الجسم مشاهدا محسوسا فاستدلوا به على ان فيه شيئا آخر هو القابل للانفصال حقيقة وهو المعنى بالهيولي
فثبت التركيب في الجسم فهكذا نقول ان الوجود حقيقة واحدة في حد ذاتها ومتحدة مع الماهية الواجبة
بالذات فلا يكون مغايرا للماهيات الممكنة والا لزم ان يكون شيء واحد مصدرا لآثار مختلفة متضادة
وهو باطل عندهم ولما كان تغايره للماهيات الممكنة مبرهنا عليه عندهم فلا بد ان يكون فيه امر آخر به

مبدء للاتحاد في الواجب والآخر مبدء للتغاير في الممكن فيثبت التركيب في الوجود سف إذ قد تقرر انه
حقيقة بسيطة والالم يكن متحدا مع الماهية البسيطة الواجبة وحاصل الدفع ان كلامنا في ان مقتضى
الطبيعة النوعية نفسها الاختلاف في افرادها لا اتفاقها فيها الا ان مقتضى الطبيعة مطلقا او الوجود
ليس من الطبايع النوعية لانه كلي مشكك والذاتيات لا تشكيك فيها عندهم اثنين بخلاف الصورة الجسمية لانهم
قالوا ان نوعيتها فتامل قوله لسبب خارج متعلق بقوله الممتنع لا بقوله اثبات الهيولى لان المص لم يذكر دليلا
على اثباتها بسبب خارج عن الطبيعة الامتدادية قوله ما ذكره المص بقوله واذا ثبت الخ والثاني
ما ينبئ ح حاصله ان القسمة الانفكاكية الخارجية وان لم يكن طارية بالفعل على بعض الاجسام لموانع خارجة
عن طبيعة الجسم لكنها ممكنة في جميع الاجسام باعتبار نفس الطبيعة الامتدادية المتحققة في جميعها كما ذكره من ان الخارج
لا ابطال الاجسام الديمقراطيسية بان كل جزئين منها كما انها طرء عليها الانفصال بالفعل لكن كل جزء بين
متوهمين في كل واحد واحد منها ايضا يمكن ان يطرء عليهما الانفصال وكما ان طريان الاتصال والانفصال
يقتضي القابل كذلك امكان طريانهما ايضا يقتضيه ضرورة استحالة امكان وجود المقبول بدون القابل بل
كاستحالة فعلية وجوده بدونه فيثبت الهيولى في جميع الاجسام اذ لا قابل عندهم غيرها قوله كان لا اثنينية
بالفعل والانفصال اسم ضمير ان اي المستتر فيه ولا الاولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي كما الداخلة
في قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين والجملة خبر له وفي بعض النسخ الاثنينية باللام الجارة
على لام التعريف وهو خطاء فاحش ومحصل الكلام انه لو كان في الجسم عائق طبيعي لازم لطبيعة
لعوق عن الانفصال لم يتطرق فيه الاثنينية وتعدد الاشخاص بل كان نوعها منحصرا في شخص واحد و
اللازم باطل فكذا الملزوم فعلم ان العائق عن الانفصال مفارق نظرا الى طبيعة الجسم وان كان
لازما بالنظر الى بعض الاشخاص كالفلك فكل فرد من افراده صالح للانفكاك والافتراق
بالذات وان امتنع عليه ذلك لصلابته او صغر حجمه وعدم مساعدة الحواس والالات على

تجربية وبتمامه المحوج الى القابل فضعيف لعم وهو المطلوب قوله الاستلزام الحركة التي هي يعني ان الخرق و
الانفكاك الاجزاء او في الفلك يستلزم الحركة الابنية فيه واللازم باطل لما سيجي في مبحث الفلكيات
انه ليس في الفلك مبدء الحركة الابنية حتى يتصور تلك الحركة فيه وفيه انه ان اراد ان احتراق
الفلك والانفكاك اجزائه يستلزم تحرك كل الفلك من اين الى اين فهذه الملازمة ممنوعة وان
اراد ان احتراقه يستلزم تحرك اجزائه من اين الى اخر فالملازمة مسلمة لكن بطلان اللازم ممنوع
لجواز ان يكون في طبيعة الاجزاء مبدء ميل يتفرع عليه الحركة الابنية على تقدير الانفكاك بعضها
عن بعض الحيز فيتحرك بها كما يتحرك بها حال الاتصال والثابت في مبحث الفلكيات انما هو انتفاء
ميل الحركة الابنية في كل الفلك لا في اجزائه قوله ولهذا احكموا اي الحكماء انما لو عن فصل الموصول
ووصل المفصول ذاتيا باعتبار نوعه للفلك اي ناشيا عن نفس ذات النوع لا باعتبار جنسه قوله
متمائز الجزئين هو اي حال كون ذلك الموضع متمائز الجزئين بل الاجزاء في الاثار والاحكام
فان في احد جزئيه كوكبا وهو الكرة المستنيرة المركوزة في جرم الفلك وفي الجزء الاخر منه
تدويرا اي الكرة الغير المستنيرة المركوزة في جرمه والجزء الاخر خال عن كليهما فصارت الاجزاء بها
متخالفة الاحكام متصلة في انفسها صالحة للانفصال مع كونها متحدة بالنوع عندكم فلكك
يجوز ان يصح كون فلكين فلكا واحدا متصلا وان يصح كون اجزاء الفلك الواحد منفكة
بعضها عن بعض كالفلكين فلا يصح الحكم بامتناع تفارق الاجزاء في فلك واحد ولا بامتناع
اتصال فلكين وحينئذ لا يتفرع عليه القول بكون نوع كل واحد من الافلاك منحصرا في شخص
واحد لجواز ان يكون كلها افراد النوع واحد مع تعددها ووجودها بالوجودات متمائزة قوله
فان اعتذروا بان اشتمال احد الجزئين من ذلك الموضع المتصل على كوكب او تدوير
وكون الجزء الاخر خاليا عنهما مع كونهما متحدين بالنوع انما هو باصل الفطرة لا بالعوارض

الخارجية حتى يزول ذلك الانفصال والاختلاف بزوال تلك العوارض والضير متفككة
متمايزة الوجودات لعارض بمثل هذا في الصورة الجسمية بانه يجوز ان يكون احد فرديها مقرونا
بالهيولي والآخر خاليا عنها الضير من اصل الفطرة فلا يلزم من احتياج الاول الى
الهيولي احتياج الثاني اليها مع اتحادهما نوعا فلا يتم التقريب قوله وهذا من كلامه قوله
لا يخفى الخ يعني ان المسئلة في الفصل السابق ان الهيولي متحققة مع الصورة وفي هذا الفصل
انها لازمة لها والاول اعم من الثاني فلا يستبعد بيانهما في فصلين قوله غير متفككة الخ اي ممتنعة
الانفكاك عنها قوله ويمكن الاعتذار الخ وجه الضعف ان اثبات المدعى بدليلين لا يوجب ايرادهما
في الفصلين وان كان الدليل الثاني مشتملا على فائدة لا يشتمل عليها الاول قوله بل الابعاد
ترق من الخاص الى العام وفيه تعريض بان الاولى ان يجعل الدعوى اعم ليكون اشمل قوله
اعلم انه الخ يعني ان مسئلة اثبات الهيولي وان كانت من مسائل العلم الالهي لان البحث عن وجود
الاشياء ليس الا من وظائف ذلك العلم لكن لما اوردها المصنف هنا لبيان حقيقة الجسم الطبيعي
الذي هو موضوع العلم الطبيعي اراد ان يبين التلازم بين الهيولي والصورة بناء على
ان مسئلة التلازم من مقاصد العلم الطبيعي اذ لا بحث فيها الا عن العوارض الذاتية لاجزاء
موضوع هذا العلم ولا منافاة بين كون هذه المسئلة من الطبيعي وكون مسئلة اثبات الهيولي
من الالهي كما لا يخفى على ذي تامل فيما قررنا قوله امتناع انفكاك الصورة عن المادة اي
امتناع وجود الصورة بدون الهيولي ومحصله لزوم الهيولي للصورة وانما فسرنا بذلك
لان الموقوف على اثبات تناهي الابعاد انما هو هذا لا عكسه قوله هذه المسئلة الخ اي مسئلة التلازم
من العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي ولمتعلقاته كانواع الموضوع واجزائه
واعراضه الذاتية وانواعها وحده او مع غيره كما فصل في بحث الموضوع من المنطق اذ البحث

فيها عن احوال الهيولي والصورة اللتين هما جزءان لموضوع العلم الطبيعي فيكون من مسائلها قوله
اللازم منها من الفن الاعلي اي الالهي بالمعني الاعم اما ان مسئلة اثبات الهيولي من الالهي فلما
بينا ان البحث عن وجود الاشياء لا يوجد في غيره واما ان مسئلة كيفية التلازم منه فلان التلازم
من الامور العامة فالبحث عن كيفياته واحواله لا يكون الا من الالهي ولا ينافيه كون البحث من ذلك
نفس التلازم من الطبيعي لانه من العوارض الذاتية لاجزاء موضوعه فتثبت فان هذا المقام من
الاقدام قوله ملقب بالبرهان السلمي اذ ذلك الشكل الذي يحتاج فيه الي ترسيمه نوع مشابهة بالسلم ثم هذا
البرهان لا يجري الا علي ابطال عدم تناهي الابعاد في الجهتين فيكفي لابطال لا تناهي الصورة
الجسمية والسطح وهذا القدر كاف في هذا المقام ولا غرض هنا الا ابطاله في جهة واحدة كما في خط
غير متناه فتنبه قوله البرهان الترسي بضم التاء منسوب الي الترس وهو الجنة لمشابهة الشكل الذي
يحتاج في تقريره اليه بها وتقريره انه لو كان جسم غير متناه في جميع الجهات لامكن ان نفرض
عليه دايرة فنقسمها بثلثة خطوط متساوية البعد متقاطعة علي المركز الي ستة مثلثات متساوية
كل واحد منها ثلثا قائمة لما بين اقليدس علي ان الزوايا الحادثة من تقاطع الخطوط علي المركز
معادلة لاربع قوايم فاذا اخذنا من كل قايمة ثلثا حصلت مثلثات متساوية كل واحد منها ثلثا
قايمة فاذا امتدت الخطوط الي غير النهاية فسعة العالم منحصرة بين الخطوط ومنقسمة الي ما بينها
من السطوح ولا نكر ان كل سطح من السطوح الستة منحصرة بين ساقي مثلث فيكون متناهيا فالمجموع
الغير متناه هف قوله المبني علي ستة مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا وذلك لان كل ضلع
من كل مثلث نصف قطر الدايرة معينة فيكون متساوية وكذا اوتار تلك المثلثات لانها
اقواس متساوية بالفرض فيكون المثلثات الغير متساوية وكذا الزوايا لكل النظر بها كما
تقرر في المقالة الاولي من اصول اقليدس لكن توقف البرهان الترسي علي مثلثات

متساوية

متساوية محل تامل الا انا اذا قسمنا الدائرة الى مثلثات ازيد على الستة او انقص منها متساوية كانت
او متفاوتة لزم تناهي المجموع ايضا لان ما بين كل خطين متناه مطلقا ومجموع المقادير
المتناهية متناه قطعا سواء كانت متساوية او متفاوتة وهو ظاهر قوله فيزداد امكان الانفراج
ﻫ الظ فيزداد الانفراج اذ اللازم على تقدير ازدياد الساقين لا الى النهاية هو فعلية
الانفراج الغير المتناهي فلا يناسب الاقتصار على مجرد الامكان قوله فيكون غير متناه
ﻫ وقد اشيد اركانه بفرض الانفراج بقدر الامتداد وبان يكون المثلث متساوي الاضلاع
فيقال اذا بلغ الضلعان الى عدم النهاية كان الوتر ايضا غير متناه ما لفرض مع كونه محصورا
بينهما هف وعندي ان الكل واه اذ عدم التناهي ليس عبارة عن مرتبة معينة حتى يقال
ان الساقين حينئذ غير متناهيين فيكون ما بينهما من الانفراج ايضا غير متناه بل هو عبارة
عن مجرد صلاحية الازدياد فكل مرتبة يتعلق بها اللحاظ يكون حدا ومنتهى لما قبله من سلسلة
المراتب فينتهي بها الامتداد وكذا الانفراج والحاصل انه ليس في هذه السلسلة مرتبة اخيرة يقال
لها انها مرتبة عدم النهاية حتى يلزم كون الامتداد فيها غير متناه ويتفرع عليه عدم تناهي
الانفراج فيلزم الخلف وانت تعلم ان ما قلنا كما يكفي لدفع هذه التقريرات يكفي
لابطال وجود الغير المتناهي ايضا فتدبر قوله فاجاب ﻫ اي اجاب صاحب المحاكمات عن ايراده
بان نسبة الازيدية لبعد على بعد اخر انما هو بحسب ازيدية عدد زيادات على عدد زيادات
اخرى وبحسبه يستلزم ازيدية عدد الابعاد على عدد الابعاد كما هو المفروض في رسم الابعاد
الانفراجية ولا شك ان في كل بعد زيادة على بعد تحته فاذا بلغ عدد الابعاد والزيادات
التي فيها الى غير التناهي كما هو اللازم من رسم الامتدادات بقدر المسافة الغير
المتناهية ورسم الابعاد معينة بينها كذلك بحيث يكون مشتملا على زيادات متساوية وحد في

مرتبة عدم التناهي مجموع زيادات غير متناهية في العدد وحد الغير عدد غير متناه للابعاد بحيث

يكون نسبة هذا المجموع وهذا العدد الي ما تحته من المجموعات والابعاد نسبة غير المتناهي الي المتناهي

فيكون بحسبه نسبة هذا البعد الي ما تحته من الابعاد الغير نسبة غير المتناهي الي المتناهي بحكم الاربعة

المتناسبة فيكون هذا البعد غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين اي الساقين هف فاندفع

الايراد الاول لانك ان النسبة المذكورة انما تكون محفوظة اذا كانت الزيادات متساوية

وهو ظاهر لمن له تخيل صحيح فاذا كانت متناقصة لم يكن نسبة ازيد بعد وعلي حد مثلا عدد

الزيادات والابعاد فلا يلزم من عدم تناهي الزيادات في البعد وعدم تناهي عدد

الابعاد عند ذلك البعد عدم تناهي ذلك البعد حتي يلزم الخلف فلا بد من فرض الزيادات متساوية

فاندفع الايراد الثاني الغير هذا وفيه الضير ما بيناه لك في ما قبل ان مرتبة عدم التناهي ليست

عبارة من مرتبة معينة حتي تجتمع فيه جميع الزيادات الغير المتناهية فيلزم الخلف بل كل بعد في

اي مرتبة فرض فهو لا يشتمل الا علي زيادات متناهية فيكون متناهيا والحلف قوله لكل

لنظيره اي يكون نسبة البعد الازيد كنسبة العدد الازيد ونسبة البعد الانقص كنسبة العدد الانقص

وعلي هذا قوله بحكم الاربعة المتناسبة وهي كل اربعة اعداد يكون نسبة الاول الي الثاني منها

كنسبة الثالث الي الرابع فيقال النسبة الاولي علي النسبة الثانية مثلا النسبة الثمانية

الي الاربعة كنسبة الاثنين الي الواحد والثانية نسبة الضعفية فكذا الاولي واما الاربعة

المتناسبة هنا فالاولان منها البعد اللاحق والسابق والاخيران منها اما عدد الزيادات الاحقة

والسابقة او اما عدد الابعاد اللاحقة والسابقة قوله لا يتوجه عليه ما اوردوا علي البرهان

الثالث لابطال مذهب النظام هم توضيحه ان النظام من المعتزلة ذهب الي ان الاجزاء الغير

المتناهية التي يمكن تجزئة كل جسم اليها عند الحكماء موجودة في كل جسم بالفعل فاستدلوا علي

قوله لكل اي لكل واحد من هذه الصور

الثالثة

الطالع

الطالب تبين بان التناسب ح وتقريره انا ناخذ اجزاء متناهية من جسم فحجم عما يكون جسما
مع كونه مركبا من اجزاء متناهية فبطل حكمه رابعة ثم نقول ان ازدياد حجم الجسم وانتقاصه
ليس الا بازدياد الاجزاء وانتقاصها فيجب ان يكون نسبة حجم الجسم المذكور الى احجام الاجسام
الاخر كنسبة اجزائه الى اجزائها ولما كان نسبة حجمه الى احجام الاجسام الاخر نسبة المتناهي الى
المتناهي فيجب ان يكون نسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء الاجسام الاخر الغير نسبة المتناهي الى
المتناهي فيثبت ان اجزاء كل جسم متناهية بالفعل وبطل اراده بالكلية ح واورد عليه
ان كون نسبة ازدياد حجم الجسم المذكور الى ازدياد احجام الاجسام الاخر مثل نسبة العدد
اجزائه الى اعداد اجزائها ممنوع لان النسبة الاولى من النسب المقدارية فيجوز ان يكون نسبة عدد
صمية والثانية من النسب العددية فهما حينئذ متباينتان فلا تتماثلان فقال الشارح ان
هذا المنع لا يتوجه على الملازمة في هذا المقام لان كل واحدة من النسبتين مبناها على النسبة
زيادة البعد اللاحق الى زيادة البعد السابق ونسبة عدد الزيادات اللاحقة الى عدد
الزيادات السابقة او نسبة عدد الابعاد اللاحقة الى الابعاد السابقة عددية اما عددية الثانية
فظاهرة واما عددية الاولى فلان البعد السابق واللاحق وان كانا من المقادير بالنظر
الى النسبة بينهما مقدارية لكن لما اعتبر كل واحد منهما مركبا من زيادات مقدارية معلومة التعدد
كانت راجعة الى النسبة العددية فيتم الملازمة ولا يتوجه المنع فتامل قوله غير صحيح اي غير
لازم الصحة لجواز الاختلاف في احكامهما الا ترى ان الوحدة ليست كما والعدد امر كب من
الوحدات كم والجواهر الفردة عند قائليه ليست باجسام والمركب منها جسم وهكذا قوله اذ يجوز
ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات الغير المتناهية ح والترتيب ما ذكرنا ان كل بعد يتعلق به
اللحاظ بانه يشتمل على الزيادات الغير المتناهية يصير متعينا وحدا منتهيا للابعاد السابقة

والساقين والزيادة التي فيه منتهي لان الزيادات السابقة فيكون الساقان والابعاد والزيادات متناهية لبعد لصدق عليه انه يشتمل على الزيادات الغير المتناهية حتى يكون غير متناه فيلزم الخلف قوله مجموع اعداد الزيادات المرادية في الموضعين مجموع اعداد الزيادات الغير المتناهية كميته ذلك العدد اي العدد الموجود في ذلك العدد الموصوف قوله وجدت فيه اي في البعد الآخر قوله لكن لا يلزم لان البعد المشتمل على العدد الغير المتناهي من الزيادات لا يكون الا بعد الوقع في مرتبة عدم التناهي لكن ليس في هذه السلسلة بعد يكون كذا اذ كل بعد فرضناه من الابعاد الغير المتناهية بحسب العدد يكون منتهى الابعاد السابقة فيكون الابعاد والزيادات التي فيها متناهية كما بينا قوله وكيف يسلم الكلية وهي قوله كل عدد الزيادات المتناهية وغير المتناهية في بعد قوله مع منع الشخصية وهي قوله عدد الزيادات الغير المتناهية متحقق في بعد قوله وقد يقال الاولى ان تقرر القابل بتقرير الشيخ الاقدم الداماد في الايماضات ولا يخفى انه لا فرق بين هذا التقرير وتقرير الشيخ الا انه تعرض للاستدلال على ان كل زيادة وكل مجموع زيادات وقع في بعد فهو واقع في بعد آخر فوقه بقوله اذ لو لم يكن ولانه تعرض للزوم تناهي الساقين عند ذلك البعد ولعل لهذا جعل التقرير اولى من تقرير الشيخ والافاضل لتقرير البرهان واخصر قوله فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات لعني ان كل زيادة وكل مجموع زيادات وقع في بعد فهو واقع في بعد آخر فوقه من تلك الابعاد المرضية الغير المتناهية وحينئذ طالفة ما استدل عليه بقوله اذ لو لم يكن قوله وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط بان يقال ان اراد ان كل مجموع زيادات متناهية وقع في بعد فهو موجود في بعد آخر فوقه فمسلم لكنه غير مفيد اذ لا يلزم منه بعد غير متناه حتى يلزم الخلف لكونه محصورا بين الحاصرين وان اريد ان كل مجموع

زيادات

زيادات متناهية او غير متناهية وتجمع في البعد فهو موجود في البعد فوقه فتم التعيين ما ذكرتم من
انه لو لم يكن كك م باب انتقال لو كان مجموع الزيادات الغير المتناهية في البعد لكان كك و
مشتملا على ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه ولا على الزيد عليه بعد اخر فوقه اذ الامر المتصور
الزيادة والفوقية على الغير المتناهي فيكون الامر الابعاد الانفراجية عف وبعبارة
اخرى لكان متناهيا والتعيين في جانب ينافي عدم التناهي فيه فيكون الابعاد العرضية
الانفراجية متناهية عف قوله تقرر من الاقرار بمعنى الفصل اي تفصيل سطوحا غير متناهية م
بكذا قوله فالى بعض الاعلام ولا يخفى ان هذا التوجيه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين الممتدين
الى غير النهاية حادة حتى يكون م قوله حتى يكون م بيان لطريق كون الزاوية حادة لا
انه بيان المبني الاستحالة حتى يتوهم انه لا دخل لاخراج العمود في لزوم الاستحالة فيكون
مستدركا قوله فيلزم اه تفريع على كون الزاوية المذكورة حادة لا على اخراج العمود لكن
في كلامه شيء اخر وهو ان الاستحالة في تقرير البرهان السلمي انما هو انحصار البعد العرضي
الواقع في مرتبة عدم التناهي بين ساقي المثلث حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها
في صورة الحادة ولا غرض يتعلق به في لزوم الاستحالة وانما ذكره بمجرد التصوير المثلث كما لا يصح تخصيص
كك في هذا الشكل للمثلث القائم الزاوية لان الخطوط العرضية كخط ا ب ج د و ه ك
ل م س ش مثلا واصلة بين ضلعي م ن ن س فهكذا اذا فرضت الخطوط العرضية الواصلة
بينهما الى عمود النهاية فالخط العرضي الواصل بينهما في مرتبة عدم النهاية يكون غير متناه
مع كونه محصورا بينهما وواصلا اليهما وهو المطلوب ثم عمود ط ب لا يكون محصورا بينهما وكذا
عمود السطح ا س ح ن وص ك ط م ر من جانب اليمين لا الى نهاية الضلع لا يكون
محصورا بينهما وكذا عدد لكن البعد العرضي في كل مرتبة يكون محصورا بالضرورة فينحصر في س

[illegible]

علي حال المتفرجة بخلاف الحادة فانها حاصرة لجميعها قوله فلا يلزم الانحصار ان اراد
خطوطا متوازية لا يلزم انحصار خط عرضي فهم كما عرفت وان اراد انه لا يلزم انحصار
العمود والسطوح المقررة فمسلم لكن لا كلام فيه قوله اقول لا يتم اه يعني ان السطح الغير المتناهي
لا يكون الا مجموع السطوح الغير المتناهية المقررة فالخط العرضي الغير المتناهي لا يكون
الا وتر يمر علي جميع تلك السطوح بحيث لا يبقى من السطوح المذكورة سطح خارج عن ذلك الوتر
واقعا بعده ولا شك ان مثل هذا الوتر غير ممكن التحقق فيما نحن فيه اذ كل الغرض فهو
خارج من احد طرفي خط من الخطوط المتوازية وفوقه خطوط متوازية امر خارجة عن
ذلك الوتر ومقررة لسطوح فوق السطوح التي يمر ذلك عليها فيكون ذلك الوتر
بين الخطوط المتوازية الغير المتناهية وكذا بين سطوح مقررة بها فيكون متناهيا مارا علي
سطوح متناهية ولا محذور في كونه وكونها محصورا بين الحاصرين قوله باحاطة حد واحد كما
في الدايرة والكرة فان المحيط فيها خط واحد مستدير او سطح واحد كذلك قوله او حدود
اي ما فوق الواحد كما في نصف الدايرة ونصف الكرة والمثلث والمربع وما فوقها
سواء كان هذه الهيئة حاصلة في المحاط او في المحيط والمراد الاحاطة التامة ليخرج
الزاوية فانها علي الاصح هيئة حاصلة للمقدار من تلاقي الخطين او السطحين احاطة غير
تامة فالهيئة الحاصلة من احاطة الخطين بالسطح زاوية سطحية كزوايا المثلث المرسوم علي
السطح من احاطة السطحين بالجسم التعليمي زاوية مجسمة كزوايا البيت قوله اذا كان المتشكل
سطحا الي قوله اذا كان المتشكل جسما يعني ان الهيئة الحاصلة في السطح من احاطة خط او خطوط
اياه احاطة تامة يسمي شكلا مسطحا كالمثلث والمربع المرسوم علي السطح وفي الجسم من
احاطة سطح او سطوح اياه كذلك يسمي شكلا مجسما كالكرة والمكعب هذا وفي بعض

الن

التفعيل وهو
النسخ اذا كان المتشكل مسطحا والمؤكان المتشكل مجسما لصيغة اسم المفعول من باب
خلاف الظاهر فان المسطح والمجسم في اصطلاحهم انما هو الشكل والزاوية لا المتشكل وغاية
توجيهه ان المراد بالمسطح والمجسم المعنى اللغوي بان يكون التفعيل للنسبة ويراد بالنسبة
نسبة الفرد الى الكلي فالمعنى اذا كان المتشكل منسوبا الى السطح او الجسم بان يكون فردا
من افراده اي سطحا او جسما فيؤل الى النسخة الاولى بعد التكلف قوله والمكعب وهو
جسم يحيط به ستة سطوح مستقيمة كالمثلثة قوله فان اطراف الخطوط وهي دليل لاقتصار الشارح على
السطح والجسم التعليمي في تفسير المقدار مع ان الخط ايضا مقدار وحاصله ان نسبة الخط
المحدود بنقطتين لا يسمى شكلا في اصطلاحهم فلو عمم المقدار لادخال الخطوط لم يكن التعريف
مانعا او لا يندفع النقض بارادة الاحاطة التامة لما يشير اليه والاحدى هم اي لا يندفع
قوله فهو بحاله بناء على ان يراد الهيئة الحاصلة في المحاط دون المحيط ولهذا غير
بعضهم التعريف بتعميم الهيئة للهيئة الحاصلة في المحيط والمحاط كليهما فينعكس التعريف قوله
لكن لا وجود له مستقلا اذ لا يكون له نسبة حتى ينتقض بها منعا ويحتاج الى تخصيص المقدار
بالقار قوله بما احاط به هم لان الشكل عنده ليس هذا المحيط لا الهيئة الحاصلة بالاحاطة فينتقض
بالابين بل يلزم ان يكون شكلا عنده وهو خلاف الاصطلاح فينتقض الطرد قوله سواء
كانت هم ان عرف الزاوية بانها هيئة حاصلة من انحراف الخطين كانت من مقولة الكيف
وان عرف بالخطين المتحرفين كانت من مقولة الكم وعلى التقديرين لا بد من اخراجها
فانها لا تسمى شكلا قوله اذ الثابت هم يعني ان شكل الجسم موقوف على تناهي الجسم في جميع الجهات
وهو لم يثبت بالتقرير المذكور للبرهان السلمي فلم يثبت الشكل حتى يتفرع عليه بقية الكلام
فالاولى ان يتفرع على مطلق الهيئة الثابتة بالتقرير المذكور وانما لم يقل ويجب ان

لعموم اه اذ يمكن ان يثبت تناهي الجسم في جميع الجهات الغير بالبرهان السلمي بان يجعل زاوية

المثلث الى جانب التناهي والانفراجه الى جانب يزعم الخصم انه غير متناه وبهذا انه ثم

فيثبت انه متناه في جميع جهاته فيكون متشكلا فيصح التفريع على الشكل ولا احتياج الى التعميم

لكن المصرح لم يتعرض بهذا التقرير فالتعميم اولى والانسب للتقرير قوله الا على هذا المقدار

اه اي الا على هذا القدر يعني الهيئة مطلقا سواء كان شكلا او زاوية اذ كلاهما محتاج الى

القابل لا الشكل بخصوصه وانما ذكر لفظ المقدار ايهاما قوله اما ان يكون الجسمية اي معلولا للصورة

الجسمية المطلقة قوله هي طبيعة نوعية اه فقد عرفت الكلام في نوعية الصورة الجسمية فتذكر قوله

لكن المحال اه يعني ان المحال اللازم من تجرد الصورة الجسمية على التقدير كونها علة قابلية للشكل انما هو

عدم الاختلاف الشخصي اي اتفاق جميع الاجسام في شكل واحد شخصي بل انحصار الجسم في شخص واحد لان تعدد

اشخاص النوع بدون مداخلة المادة من المستحيلات عندهم ولهذا كان نوع كل واحد من العقول

منحصرا في شخص واحد وعلى التقدير كونها علة فاعلة انما هو عدم الاختلاف النوعي اي اتفاق

جميعها في شكل واحد بالنوع دون الشخص لجواز ان يختلف اشخاصه من جهة تعدد القابل على انه حينئذ

الغير يلزم اتفاقها في شكل واحد شخصي بل انحصارها في شخص واحد لما مر ان تعدد اشخاص نوع

من غير تعدد موادها غير معقول وكل واحد من اللوازم باطل فكذا الملزوم قوله في فساد كون الشكل

اه اي في ابطال الشق الاول احدها كما سيأتيك بيانه في قوله لان ما هو من لواحق المادة انما هو

القبول بمعنى الانفعال التجدد لا مطلق القبول والاتصاف لتحققه في المجردات الغير ويمكن ان [illegible]

يقال في وجه النظر ان اللازم على تقدير تشكل الصورة الجسمية المجردة انما هو كونها قابلا للشكل لا

فاعلا له فالملازمة ممنوعة قوله لما مر من لزوم تشكل جميع الاجسام بشكل واحد قوله واحسن منع يعني ان

الفاعل في الشكل الكري من الاجسام البسيطة وان كان واحدا وهو الطبيعة لكن القابل

فيها

منها مختلف وهو مادة الكل والجزء فيجوز ان يختلف احكامها باختلاف القابل ومثل
هذا القدر لا يجري في تعدد الاشكال والاشخاص من الصورة الجسمية على تقدير تجردها حتى
يتوجه المنع على الملازمة لعدم المادة فيها حينئذ فلا يختلف ان يكون الكل والجزء واشخاصها او ذاك
قوله فهو مركب من الهيولى لما ثبت في فصل اثبات الهيولى قوله من غير ورود الانفصال
كاشكال الشمعة المتبدلة فيه ان تبدل الاشكال في الشمعة ايضا لا يخلو عن انفصال اجزائها كما
متصلة كما يحكم به التخيل الصحيح هذا ولو قال فيكون قابلة للانفعال لم يتوجه هذا النظر ولكفى في
المطلوب اذ الانفعال ايضا من خصائص المادة قوله لكفى ان يقرر يعني لكفى التشكل من تقرير الامر
للزوم المادة ولم يحتج لاثباتها الى امكان التشكل بشكل جديد فلا حاجة الى قوله لا يمكن
قوله الا في القبول التجددي لدلالته على تحقق الاستعداد الذي هو من خواص المادة بخلاف
القبول بمعنى الاتصاف فانه متحقق في المجردات ايضا بدون الاستعداد قوله وانما الحصر وقع
لما يتوهم ان ههنا احتمالا رابعا وهو ان يكون ذلك التشكل معلولا لامر مباين للصورة الجسمية
ووجه الدفع ان المراد بالعارض ههنا الامر المفارق اي ممكن الزوال سواء كان قائما
بالصورة الجسمية لغيرها او مباينا فيشمل الثالث للرابع قوله الجسمية مطلقا اي مطلق الصورة الجسمية
اعم من ان يكون مجردة عن المادة او مقترنة معها قوله واللازم منه يعني لا يلزم منه امكان ان
تشكل الصورة المجردة عن المادة بشكل آخر حتى يلزم اقترانها مع الهيولى ليكون خلفا
وانما يلزم منه امكان تشكل الصورة المطلقة بشكل آخر وامكان تركيبها من الهيولى و
الصورة وهو ليس بمحال لجواز ان يكون للصورة المطلقة فردان فرد مجرد عن المادة وفرد
مقارن معها فيمكن تركيب الصورة المطلقة من المادة في ضمن الفرد الثاني ولا خلف حينئذ
ولا يلزم من امكان تشكل الصورة المطلقة امكان تشكل الفرد المجرد لها حتى يكون خلفا

لان عارض الطبيعة المطلقة يجوز ان يكون لازما للتشخص المجرد بتمامها فلا يمكن زوال ذلك العارض ولا زوال شكل الشخص المذكور حتى يلزم امكان ان يكون له شكل آخر فيلزم منه السوال قوله الجسمية المخصوصة الى الشخص المجرد عن المادة قوله ولا يلزم منه شي ء لعدم تحقق التشخص المجرد في جميع الاجسام فلا يلزم الاول ولعدم امكان زوال ذلك الشكل عن هذا التشخص بناء على كونه معلولا للتشخص اللازم له فلا يلزم الثاني قوله السند المحشي وهو المحشي فخر الدين قوله وان اريد به الشكل المخصوص العارض للصورة الجسمية المجردة عن المادة كما ان علة تلك الصورة المخصوصة ولا يلزم منه الاشتراك جميع الاجسام المجردة عن المادة في ذلك الشكل ولا دليل على استحالته فللخصم ان يقول ان هذه الاجسام المشتملة على المادة وان لم تكن متشكلة بشكل واحد لكن يجوز ان يكون لبعض الاجسام مجردة عنها وتشكله بشكل واحد فلم يثبت ان السوال لازمة للصورة كما هو المدعى في هذا الفصل قوله ولا امكان الزوال لان المفروض ان علة الشكل المخصوص انما هي نفس الصورة المجردة لا امر عارض لها وهم على تقدير التجرد انما هو هذه الصورة فقط ولا يمكن زوالها حتى يمكن زوال الشكل بزوالها قوله فان هذه الصورة ء يمكن ان يجاب بان ماهية الصورة المجردة وتشخصها يجوز ان يكون بنحو الوجود والتعين بان يتعلق جعل الجاعل مرة لطبيعة الصورة المجردة فيجعلها موجودة ومتعينة بنحو من الوجود والتعين فيصير تشخصا ثم يتعين بها جعل آخر فيجعلها موجودة ومتعينة بنحو آخر من الوجود والتعين فيصير تشخصا آخر وبهذا وبهذا التصوير يمكن ان يكون الصورة المجردة متعددة الاشخاص على قياس مذهب من يقول ان العقل نوع حقيقي والعقول العشرة افراد شخصية له نعم لو ثبت ان الوجود والتعين عين الماهية في الممكنات المجردة الغير كما في الواجب لم يمكن هذا التصوير لكن لم يقل به احد هذا ما عندي والحق عند الحق قوله لا تتصور

الاشراقيين

الا بعد تحقق المادة هـ لا يخفى انه متصور بدون تحققها الخ كما عرفت وكما هو مذهب
القائلين بوجود البعد المجرد في الخارج والابعاد المجردة المختلفة في الكم افراد لمفهوم كما
انها اجزاء لمصداقه قوله فالمحال اه يعني ان اللازم المترتب على تقدير كون الصورة
المجردة علة للتشكل انما هو انتفاء التعدد في الاجسام لكن المصنف جعل لازم ذلك الانتفاء
تاليا مترتبا على ذلك التقدير اعني اتفاق جميع الاجسام في التشكل اقامة للازم مقام
الملزوم للتوضيح هذا وانت تعلم ان اللازم لانتفاء التعدد انما هو الاتفاق في التشكل
الواحد الشخصي والظاهر ان مراد المصنف هو الاتفاق في التشكل الواحد النوعي وهو ليس
بلازم له قوله والفاضلان المحشيان هـ يعني انهما اعتبرا الصورة مجردة وقطعا عنها النظر
المادة بحيث جعلا التلفظ بافتراقها مع المادة كالمرام وكلاهما ذهبا وقطعا فيهما ما معا لمن
النظر بابداء احتمال او ترتيب اثار يلزم منها افتراقها بالمادة فوقعا فيما هربا عنه وهذا
منهما عجيب جدا قوله فان الوضع مقول بالاشتراك اه اي بالاشتراك اللفظي فان الاشتراك
المعنوي غير معقول هنا لانتفاء القدر المشترك بين المعاني الثلثة قوله وهيئة معلولة
للنسبتين هـ وهذا معناه ما يعرف به في مبحث المقولات العشر وهي هيئة حاصلة للشيء بنسبة
الى الامور الداخلة والخارجة كالهيئة الحاصلة بالقيام والقعود مثلا قوله والهيولي اي الجسمية
المنسوبة الى الجسم بتحققها فيه قيد به احترازا عن الهيولي المجردة فانها على تقدير وجودها
لا يعلم حالها بانها تكون منقسمة في الجهات الثلث اولا فان العقل لا يحكم في عالم التقدير خبرا
قوله والحكمان المراد ما هو بالذات هـ يعني ان المراد ما هو ذو وضع بالذات فبابطال
التفوق المندرجة تحته يبقى احتمال كون الهيولي ذات وضع بالعرض سالما عن الابطال فلا يتم
التقريب قوله ويمكن ان يجاب حاصله ان بطلان الشق الثاني ظاهر فلا حاجة الى التعرض

لذات
بالطاله وذلك لان الهيولي لوكانت ذات وضع بالغير فذلك الغير لابد ان يكون ذا وضع بالذات
لامتناع تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولا شك ان ذا وضع مطلقا ليس الا جسما او
جسمانيا فيكون مقرونة مع الصورة وقد فرضت مجردة عنها هف قوله يمكن ان يقال هذا
منع على بطلان اللازم المشار اليه بقوله وهو محال مستندا بان بطلان التداخل معلل
بوجهين وكلاهما منتف فيما نحن فيه اعني تداخل الخطوط الجوهرية كما فصله وكما كان للمستدل
ان يقول انه تداخل الجواهر وهو باطل مطلقا دفعه بقوله واما الحكم قوله والصورتان اي الصورة الجسمية والنوعية
قوله المتأخرون اي المشاؤون بخلاف الاشراقيين فان الجسم عندهم نفس الجوهر المتصل المسمى بالصورة الجسمية
وليس فيه جوهر آخر مسمى بالهيولى كما عند المشائين واما الصورة النوعية فهو عندهم هيئات عرضية على حدة في كل
نوع متميزة لما فيه عن النوع الآخر قوله فالاولى ان يخصص حاصله ان الجواب عن المنع المذكور حاصلا الكلام
الخطوط الجوهرية المتحيزة بالذات كما اشار اليه بقوله لان كل ما الوضع بالاستقلال فان
الوضع بالذات مستلزم للتحيز بالذات وتداخل الجواهر المتحيزة بالذات محال مطلقا اي
في جميع الجهات ببديهة العقل وانحصار بطلان التداخل في الوجهين المذكورين ممنوع قوله اذ لا
فرق عنده في الصورتين اه اي لا فرق عند العقل في صورة وقوع التداخل بين زيد وعمرو
وفي صورة وقوعه بين الجواهر الاخر المتحيزة بالذات فاذا جاز فيها جاز فيهما قوله وبذلك الخلاف
يعني ان تداخل الجواهر المتحيزة بالذات محال العدم بقاء الامتياز في المتداخلين بخلاف تداخل
الاعراض فانها تمايزان باعتبار المحل كما في تداخل السطحين وبخلاف تداخل الجواهر الغير المتحيزة
بالذات كالهيولى والصورة فانهما تمايزان بحسب حقيقتهما وكذا التداخل بين الصورة الجسمية
والنوعية لكن يرد عليه التداخل بين الجسم الطبيعي والبعد المجرد على مذهب الاشراقيين
لتحيزهما بالذات الا ان يقال انه في الحقيقة تداخل بين الجسم التعليمي الذي هو عرض والبعد المجرد

الذي

الذي هو جوهر عندهم قوله الذي بها اي الذي الاطراف والاضافة الى المضمر من قبيل الاضافة
قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه قوله بين الجواهر المتحيزة اي بالذات وهي الخط
الجوهري والجسمان اللذان هما طرفاه وهذا الجواب مبني على ما هو التحقيق ان الاطراف
امور عدمية ويمكن ان يجاب عنه بفرض وقوع خط جوهري بين خطين جوهريين فينقسم الجميع
الا انه لا يجري على الطالة الا على تقدير التعدد قوله فلانها لو كانت سطحا الخ والكلام الكلام
والعذر العذر قوله وهو محال الخ ولذا لم يتعرض به المصنف قوله وكل جسم في مكان الخ لا نقول
امر كب من الهيولى والصورة من بدء الفطرة وان كان جسما شاغلا المكان او حيز لكن
الهيولى المقترنة بالصورة بعد التجرد يجوز ان لا يكون جسما او لا يكون شاغلا المكان فبطلان
اللازم ممنوع لانا نقول ان طبيعة التركب من الهيولى والصورة تقتضي الجسمية المقتضية للحيز
والتفرقة بان التركيب من بدء الفطرة تقتضي الجسمية والحيز لا التركيب الطارى مجرد احتمال لا
يجوزه الطبع السليم قوله لتساوى نسبتها الى جميع الاحياز الخ اي لتساوي نسبتها في انفسها مع قطع
النظر عن مقارنة الصورة الى جميع الاحياز لعدم الصورة الجسمية المستلزم لعدم الصورة النوعية
المخصصة بحيز دون حيز وصلاحيتها بنفسها لجميع الصور وفيه ان الهيولى بالنظر الى ذاتها
وان كانت متساوية النسبة الى جميع الاحياز لكن الكلام بعد اقتران الصورة الجسمية المستلزم
لاقتران الصورة النوعية ضرورة استحالة وجود الجنس بدون النوع فلا يلزم الترجيح بلا
مرجح لكون الصورة النوعية مرجحة حينئذ كما هي مرجحة على تقدير التلازم قوله لان المرجح اما
الفاعل الخارج الى قوله واما المخصصات السماوية الخ فيه منع ظاهر اذ يجوز ان يكون طبيعة النوعية
على تقدير الافتراق الطارى الضرر مرجحة لحيز دون حيز والقول باختصاص الطبيعة النوعية
بالاقتران الاصلي غير مسموع لامتناع وجود الجنس من غير تخصيص نوعي قوله والهيولى اذا كانت الخ

حاصله ان كون الهيولى متاثرة انما يتصور بعد صيرورتها جسما باقتران الصورة وتحيز
بحيز معين فتاثرها متاخر عن تحيزها وتخصيصها بالوضع فقبل تحيزها واقترانها بالصورة
يكون مجردة عن المؤثرات المرجحة فيلزم الترجيح بلا مرجح عند تخصصها بوضع دون
وضع وحيز دون حيز هذا ولا يخفى انه مبني على ان المجرد حال التجرد لا يتاثر بالآثار
الحادثة وهو منقوض بتعلق النفس ببدن دون بدن فان استعين بان النفس الصالحة
بنفسها المقارنة للبدن استعدت للآثار الحادثة عورض بان الهيولى المجردة حال
التجرد ايضا بنفسها صالحة لصيرورتها جسما والا لم يكن هيولى فيجوز ان يكون متاثرة من
المؤثرات المرجحة لهذه الصلاحية فلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله واعترض عليه يعني انما
يلزم الترجيح بلا مرجح لو اقتران الهيولى المجردة بالصورة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يبقى
الهيولى مجردة دائما لاقتضاء طبيعتها النوعية لذلك فلا يختص بوضع ولا حيز حتى
يحتاج الى مرجح قوله واجيب عنه بتقريره ظاهر قوله الا القوة والاستعداد اي الا الجوهر الذي فيه
قوة صرفة واستعداد محض وليس فيه بالنظر الى ذاته فعلية شيء من الاوصاف فلا يتوهم انه يلزم
ان يكون العرض حقيقة للجوهر قوله للمحال وهو الترجيح بلا مرجح لكونه في حيز دون حيز ضرورة
استحالة كون الجسم بلا حيز قوله تقدم الصورة على المادة في الوجود اه فان المبهم ما دام مبهما
لا يصلح للوجود فيكون نسبة الوجود اليه متاخرا في نظر العقل عما هو متعين بنفسه ومعين لغيره يعني
الصورة قوله فيما هم بصدده وهو البحث عن احوال الموجودات النفس الامرية والهيولى المجردة
ليس منها فاحتمال البحث عن احوالها لا ينافي لغرضهم قوله غير مجد اي غير نافع لان احتمال التجرد
عن الصورة بعد الاقتران ايضا باق بعد كما اثبته الشارح فلا يثبت التلازم قوله ذلك
المكان الكلي اي مجموع المكان يعني ان طبيعة الهواء والنار يقتضي الحيز العلوي ونحوها

الفوق مطلقا وطبيعة الارض والماء الحيز السفلي وهو جانب التحت مطلقا فاختصاص الهواء بجزء
من العلوي والنار بجزء آخر منه واختصاص الارض بجزء من السفلي والماء بجزء آخر منه ترجيح بلا
مرجح ويمكن ان يقال انه يجوز ان يكون طبيعة كل واحد منها مقتضيا للجزء الذي هو فيه بخصوصه
لا المطلق من الحيز العلوي او السفلي والاظهر ان يقال اختصاص مجموع الهواء بمجموع مكانه
ومجموع النار بمجموع مكانها وان كان بمقتضى طبيعتها لكن اختصاص جزء جزء منهما بجزء دون
جزء من مجموعي مكانيهما ترجيح بلا مرجح وكذا اختصاص مجموع الماء بمجموع مكانه ومجموع الارض
بمجموع مكانها ايضا وان كان باقتضاء طبيعتهما لكن اختصاص جزء جزء منهما بجزء دون جزء
من مكانيهما ترجيح آخر بلا مرجح وليس لكل جزء من الاجزاء طبيعة مخالفة لجزء آخر حتى يكون
مقتضياتها مختلفة فيندفع المحذور لكون كل من العناصر متشابه الاجزاء ويمكن ان
يجاب عنه ايضا بانه يجوز ان يكون طبيعة كل واحد من العناصر مقتضية للتحيز على نحو مخصوص في جزء
مخصوص من الحيز العلوي او السفلي فاستقر في ذلك الجزء من الحيز الكلي على ذلك النحو
واختصاص جزء جزء من العنصر الكلي بجزء من المكان الكلي من لوازمه فلا محذور اخرى
قوله وقال المبتدي منع منعه على لزوم الترجيح بلا مرجح مستندا بان يكون المرجح هو صورة
غير الصورة النوعية او حالة اخرى **قوله** القول اثبات للمقدمة الممنوعة حاصله ان
كون الامور الحادثة مخصصة لا يتصور الا في الاجسام التي هي حادثة كما ان الجسم الذي هو جزء
لعنصر كلي كالماء الذي في الكوز يخصصه امر حادث بجزء من المكان الكلي لذلك العنصر
الكلي وتخصيص هذا الحادث بحادث آخر من الحركات والاوضاع واما في الهيولي المجردة
التي هي قديمة وخالية عن هذه الامور فغير معقول هذا وانت تعلم ان الكلام في الهيولي
التي كانت مجردة في نفسها ثم صارت جسما باقتران الصورة وتخصصها بحيز دون حيز

بتاثير الحوادث حينئذ مفعول قطعاً نعم غير المعقول انما هو تخصص الهيولى المجردة لصورة دون
صورة بتاثير الامور الحادثة لكن الكلام فيه كما تشهد به عبارة المتن فالمنع غير مندفع قوله
ثم قال اي الشارح المبتدي ان الاستناد لغير الصورة النوعية انما هو ان كان الكلام في
لزوم الترجيح بلا مرجح في الهيولى التي هي جزء لهيولى العنصر الكلي المسمى بنفس العنصر
الكلي فبعد اقترانها بالصورة لصيرورتها عاماً معيناً فمخصصها بالحيز دون حيز حينئذ هو الصورة النوعية
ولا يحتاج الى مخصص آخر قوله وجوابه يعني ان كون الصورة النوعية مخصصة لحيز مخصوص من
غير حاجة الى مخصص آخر في التخصيص بهذا الحيز مسلم لكن يجوز ان يكون الصورة النوعية مقتضية
مقدار صغير لا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى امر آخر لان يخصصه بمقدار كبير
يملأ مكانه والا يلزم الترجيح بلا مرجح لاجل هذا التخصيص هذا وفيه ان هذا الجواب مخالف
لذات المناظرة فان المجيب منصبه منصب المستدل فلا يكفيه التمسك بالجواز ويكفي المعترض
اذ له ان يقول ان الصورة النوعية كما انها مخصصة للهيولى بالحيز لكن يجوز ايضاً ان يكون
مخصصة لها بالمقدار الكبير الذي يملأ المكان الكلي فلا يحتاج الى مخصص آخر وامتناع
كون شيء واحد مخصصاً بتخصيصين ليس ببين ولا مبين قوله وكما اشعر المصنف اي صار المصنف
ذا شعور بان ما قال المستدل ان الهيولى لو كانت مجردة فبعد مقارنتها الصورة لابد ان يكون
في حيز معين مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز واللازم باطل لانه ترجيح بلا مرجح فكذا
الملزوم معارض بان جزءاً من الماء مثلاً لو صار منقلباً الى الهواء فبعد انقلابه اليه لابد ان يكون
في حيز من اجزاء المكان الكلي للهواء مع تساوي نسبته الى جميع اجزائه واللازم باطل لانه
ترجيح بلا مرجح فكذا الملزوم فلزم ان لا يكون الهيولى المائية قبل اقتران الصورة الهوائية
مجردة عنها وهو خلاف ما تقرر عندكم فما هو جوابكم فهو جوابنا ويمكن ان يكون هذا الاشكال

لقضا علي

نقضا علي دليلهم يلزم عدم التخلف كما قررناه وحاصل الدفع الفرق بان هيولي الماء قبل مقارنة الصورة
الهوائية كانت ذات وضع فالوضع السابق صار مرجحا للوضع اللاحق بخلاف الهيولي المجردة
عن الصورة الجسمية فانها لم يكن لها وضع لا الاخير ولا اصغر اهم حينئذ فيلزم الترجيح بلا مرجح قطعا
كما فصله الشارح فتدبر قوله وهو لا ينافي القول بالفاعل المختار يعني ان نسبة الآثار المختلفة الي
اقتضاء الطبيعة النوعية بان يكون لها نوع مدخل في ترتبها عليها لا ينافي ثبوت الفاعل المختار
عند من يقول ان الله سبحانه لا يفيض الكمالات الذاتية علي شيء من غير اقتضاء واستحقاق
وترجيح من تلقاء ذات ذلك الشيء لها فان مشيته وقدرته الكاملة الي جميع الاشياء وجميع الكمالات
متساوية فلو شاء جعل الخزف والخشب مقبولا عند الناس والذهب والفضة مردودا لكنه يفيض
الكمالات والآثار علي حسب اقتضاء طبايع الاشياء كما هو مقتضي الحكمة الكاملة ولو افاض من غير
اقتضاء واستحقاق لطبايع الاشياء لكان ترجيحا بلا مرجح وهو محال ينافي شان الحكيم المطلق نعم
لو جعل اقتضاء الطبيعة علة تامة لترتب الآثار لكان منافيا لثبوت الفاعل المختار لكن لا كلام
فيه فلا ينسد باب اثبات الصورة النوعية علي هذا المذهب بل هذا المذهب هو المحوج لاثبات
الصورة النوعية المرجحة للفاعل في ايجاد اثر دون اثر نعم من جوز الترجيح بلا مرجح في افاضة
الحكيم المطلق واثبت له تعالي ارادة جزافية وقال انه تعالي يفيض اي اثر واي كمال شاء علي
اي شيء شاء من غير اقتضاء وترجيح من جهة ذلك الشيء ومن غير حكمة وترتب مصلحة علي افاضته
ذلك الاثر في ذلك الشيء فينسد علي مذهبه باب اثبات الصورة النوعية وساير الكيفيات اذ له
ان يقول ان الله تعالي جعل الحرارة مرتبة علي النار بجعل والاسهال علي السقمونيا والبرودة علي
الكافور ترتبا اتفاقيا من غير قصد حكمة ومصلحة ومن غير استحقاق واقتضاء من طبايع هذه
الاشياء ومن غير ان يكون لها خصوصية ثابتة في نفس الامر مقتضية لهذه الآثار لا يقال ان الطعن علي هذا

المذهب بعينه يرجع علي اهل الحق فانهم وان قالوا ان حقايق الاشياء ثابتة لكنهم قالوا ان المؤثر حقيقة في جميع الاشياء انما هو ارادة الله سبحانه اذ حقايقها غير وعليهم انه لا حاجة الي اثبات الحقايق حينئذ الا ان نقول ان امراد اهل الحق انه ليس الطبيعة علية تامة للاثار بل لها مناسبة مخصوصة ببعض الاثار ترجح بها ونفيض عليها الله سبحانه تلك الاثار دون غيرها علي ما هو شان الحكيم المطلق الا انه ليس لها مدخل اصلا في الاثار فافهم هذا من ذلك **قوله** من بيوتاتهم البوش بضم الباء والشين المعجمة القفية كذا فهم من القاموس **قوله** ومن التشكيكات الخ نقض بلزوم التخلف حاصله ان اختلاف الاعراض والاحياز لو كان مستلزما لتحقق صورة نوعية مخصصة للجسم بعرض دون عرض وحيز دون حيز فيجب ان يكون اختلاف الصور النوعية في الاجسام ايضا مستلزما لتحقق امور مخصصة للجسم بصورة نوعية دون اخرى ويتسلسل الكلام في تلك الامور وهو مع بطلانه مخالف لما تقرر عندكم فان اجيب بان الاختلاف الصور النوعية انما هو لاختلاف الاستعدادات والقوابل من غير حاجة الي مخصص اخر اورد بان اختلاف الاعراض والاحياز ايضا يجوز ان يكون لهذا الاختلاف فلا حاجة الي اثبات الصورة النوعية **قوله** واجيب عنه الخ محصل الجواب ان الاعراض لا بد لها من مباد جوهرية داخلة في الجسم النوعي قطعا للتسلسل في المخصصات واحترازا عن وجود ما بالعرض بدون ما بالذات بخلاف تلك المبادي المسماة بالصور النوعية فانها لما امتنع وجود الجسم بدونها فقد علم انها اجزاء متحققة بالنظر الي نفس طبيعة الجسم النوعي فلا يحتاج الي مخصص اخر فان استحالة تقوم كل ماهية بدون اجزائها المختصة بها كاف في ذلك **قوله** عند وجوده اه فيه لف ونشر مرتب والمعني ان السبب المقتضي لسهولة الشكل الماء عند عدم القاسر باق عند وجوده والمقتضي لرده الي مكانه الطبيعي عند عدم القاسر باق عند اصعاده الي الحيز العلوي بقوة القاسر والمقتضي لوضعه الطبيعي الكروي حال خلوه عن العوائق باق

عند الكلام بالكل القسري كما ان الكل الكوكب والمستطيل مثلا وذلك المقتضي هو مبدء الآثار المترتبة
علي الماء ولا ينفك عنه بحال بالنظر الي طبيعة الماء لنفسها من غير حاجة الي مخصص آخر قوله
ومنها ان هم حاصله ان النوع الواحد قد يترتب عليها آثار مختلفة مندرجة تحت مقولات
متباينة وليس عندكم الا صورة نوعية واحدة فان اسندتم هذه الآثار الي تلك الصورة فهو مناف
لما تقرر عندكم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان اسندتم الي صور متعددة فهو مخالف
لانحصار الصورة النوعية في الواحدة وعدم تقوم المادة الواحدة بصور نوعية متعددة
قوله متنوع جوهرية هم اشارة الي ان الاختلاف انما هو في الصورة النوعية بالمعني المصطلح
اما الهيآت الوضعية المختصة بكل نوع نوع بحيث يمتاز بها الانسان مثلا عن جميع ما عداه فهو
بديهي لا سبيل لاحد الي انكاره قوله والرواقيين هم الاشراقيين لان الرواق هو البيت وهم
كانوا يتأملون في بيوتهم لتصفية قلوبهم فتصير صافية ذات اشراقات نورية يدركون بها
ما شاهدوا من غير مؤنة الاستدلالات فاقتسموا بهذين الاسمين قوله القرينة ان هم انما اعاد الشارح
تقرير دليل المصر هم استقصاء للنقوض التي تركه المصر كما لا يخفي علي المتدبر قوله البيت واجبة
لذواتها هم اي البيت واجبة الثبوت للاجسام باعتبار نفس ذوات تلك الاجسام كما هو شان
الذاتيات في ثبوتها للذات وليس المراد انها البيت واجبة الثبوت للاجسام باعتبار
نفس الوجود بالذات اذ انتفاء الوجوب بهذا المعني لا يستلزم الثبوت في محل المبدء فيه فلا
يستقيم التفريع قوله فلا تختلف آثارها من غير تحقق مبدء في ذات المتأثر وعلي التقدير تمامه
يثبت المطلوب قوله عن حقائق تلك الاجسام اي عن حقائقها النوعية قوله فتكون صورا
اي جواهر لا اعراضا لان جزء الجوهر جوهر قوله بل هو لا يسمون عطف علي قوله يتعجبون والاولي
فهؤلاء يسمون هو لا رخافهم قوله في رب الطلسم نوعه هم المراد بالطلسم هو الطبيعة النوعية من حيث

هي هي لكونها مجردة عن المادة في حد ذاتها كالطلسم وهو بالصنم افراد النوع لمشابهتها
بالاصنام في كونها اشباحا ماثلها وقد ذهب افلاطون وغيره من توابعه الى ان لكل
نوع عقلاً على حدة يدبره ويتصرف فيه بحسب الفيض حكمته فهو من حيث انه يدبره ويتصرف
في الافراد بالتغذية والتنمية والتوليد وغيرها من الآثار التي تقتضيها انواعها اي رب
الصنم ومن حيث انه يتصرف في النوع ويدبره لا القياده في ضمن الافراد باعطاء احكامها
والابعاد عند المنافيات يسمى رب الطلسم وقد يعبر عنه برب طلسم النوع ورب صنم النوع الصنم
قوله الضرورة عدم الخلاء لان هذه الضرورة مندفعة بتخليل الهواء في موضع الدهن
المحترق فلا حاجة الى ان ينجذب اليه فتأمل قوله الحافظ للصنوبرة صفة لقائل النوع
بالمعنى الذي ذكرناه والمراد بالصنوبرة شعلة السراج وغيره من النار لشبهها بالشجرة
الصنوبر غالبا قوله اردي بهشت بضم الهمزة وسكون الراء المهملة والدال المهملة المكسورة بالكسرة
المجهولة وفتح الهمزة والكسرة المعروفة على الدال كما هو المشهور غلط وغالبا يطلق هذا
الاسم على شهر من الشهور الاربعة بزيادة لفظ ماه في آخره فيقال حينئذ اردي بهشت ماه
مركبا كما يقال دي ماه وتيرماه وخلعوا ابدانهم اي تركوا مقتضيات ابدانهم من الشهوات واللذات
الجسمانية المنافية لتصفية قلوبهم وليس المراد ترك الابدان حقيقة لان النفس لا يصدر عنها
افعالها من غير مقارنة البدن حمود عوالي اي اعتمد قوله ارصاد جمع رصد وهو في اللغة و
في الاصطلاح عمارات رفيعة شامخة تبنى ليقوموا على سطوحها ويدركوا اظلال الكواكب فيستدلوا
بها على احوال حركاتها وحركات افلاكها قوله بابل على قابل اسم موضع في العراق وفي كلام
الشارح خبط فان المشهور ان ارسطو مقدم على ابرخس وبطلميوس وتسميته بالمعلم الاول
للحكمة الفلسفية يؤيد ذلك فكيف يعتمد على ارصادهما قوله وليس للمشائين دليل اه دفع لما يتوهم

ان

ان المشائين اثبتوا بالدليل ان العقول عشرة كما هو المشهور او عشرون كما قيل فكيف يمكن
للاشراقيين العدول عن هذا الامر المبرهن حتى يصح ان يقال لكل نوع من الانواع الكثيرة
الغير المحصورة ربا على حدة وحاصل الدفع انه لا دليل لهم على ان العقول في السلسلة
الطولية ليست الا عشرة او عشرين حتى لا يصح القول بان لكل نوع ربا على حدة والمراد بالسلسلة
سلسلة الطولية ان يصدر من الواجب اولا عقل ثم من هذا العقل عقل اخر وهكذا وبالعرضية السلسلة
المعلولات الصادرة عن كل عقل عقل على الترتيب قوله ويرد على هذا الجواب ان الصادر
عن كل عقل ما عدا العقل الاخير ليس الا عقل وفلك والافلاك لما كانت تسعة كان العقول
عشرة فتم الحصر فاجاب عنه بقوله ولا يلزم ان تاخذ الافلاك الخ وحاصله انا لا نسلم ان
الصادر من كل ما عدا العقل الاخير العقل والفلك كلاهما من اول السلسلة لم لا يجوز
ان يصدر من الواجب عقل فقط ثم من هذا العقل عقل اخر فقط وهكذا الى ان ينتهي الى
عقل يصدر عنه عقل وفلك كلاهما ثم من هذا العقل عقل وفلك كلاهما ايضا وهكذا
الى العقل العاشر من هذه العقول فيكون الافلاك تسعة والعقول كثيرة بعدد انواع العالم او
نذهب السلسلة الاولى الى مبلغ لا يعلم عدده الا هو ويصدر عن بعض ما في هذه السلسلة او
كلها عقل واجسام فلكية وعنصرية بسيطة ومركبة الاشرف من الاشرف والارذل من الارذل
ويسمى هذه المعلولات بالسلسلة العرضية كما ذهب اليه الشيخ الاشراق ولا بد لنفي هذين الاحتمالين
من دليل قطعي وما ذكر في الالهيات فهو غير مبرهن عليه **قوله** ومن له رتبة الابداع وهو رب
النوع **قوله** لا يقهره اي لا يغلبه علاقة الجسم ولا يكون مكملا له كما يكون مكملا للنفس فلا يكون
النفس رب النوع **قوله** والذي ينوع الجوهر الخ كبرى الدليل والصغرى مطوية وحاصله ان
رب النوع محصل لوجوده وكل من هو محصل لوجود النوع لا يستفيد في كمالاته بقيود عرضية

محصل

قرب النوع لا نفيد بها منها وكل نفس مقيد بها قرب النوع ليس بنفس **قوله** وذلك لان مصدر العقل ع قوله مبتداء والضمير فيه راجع الي المصدر وكذا **قوله** وجوده وخبره قوله بالجسم وحاصله ان مبدء الاثار الجسمانية والكائن فايا بالاجسام وموجود افيها وهو المسمي بالصورة النوعية والطبيعة لكن لا يمكن ان يصدر عنه اثر الا بتوسط وضع مخصوص بين الجسم الذي قام به ذلك المبدء وبين المبدء الحقيقي الذي يصدر عنه الاثر حقيقة اي لا يجوز ان يصدر عنه اثر الا بان يكون الجسم الذي فيه الطبيعة وسط بين المبدء المؤثر وبين جسم هو متاثر واذا كان كذلك فلا يجوز ان يكون الطبيعة مؤثرا في الجسم الذي هي فيه والا لزم ان يكون ذلك الجسم وسطا بين نفسه ومؤثره وهو محال فلا تكون الطبيعة مؤثرة الا في جسم اخر لا في الجسم الذي هي فيه لكنها لما كانت وسطا في التاثير وشرطا لقبول الاثر عدها القوم مؤثرة في اي الطبيعة ما هي بذاتها ولا يخفي ان المقدمة الممهدة وجدانية لا يحكم بها البرهان فالتفريع عليها لا يكون بلزم للخصم **قوله** القوي المنطبعة من الانطباع اي مبادي الاثار **قوله** المنطبع من باب التفعل اي الجسم الذي هو صاحب تلك الطبيعة انما يستعد لتلك الاشياء اي الاثار بواسطة الطبيعة فاذا تم استعداده اثر افاضه رب النوع علي ذلك الجسم باذن الله سبحانه **قوله** واذا تاملت ع تائيد لما سبق حاصله انا نعلم بالبديهة ان بعض الاثار مقدمة علي بعض في الترتب علي الجسم فلو كانت الطبيعة كافية في كونها مبدءا لها لامتنع ذلك ووجب صدورها معا وكذا النفس بالنسبة الي الكمالات الحاصلة لها فلا انها بانفرادها ليست لمبدء فكذا الطبيعة **قوله** يؤيد ما نحن بصدده اي عدم الحاجة الي اثبات الصورة النوعية فانه لما ثبت من كلامه ان فاعل الاثار الموجودة في جسم ليس طبيعة ذلك الجسم فليجز ان يكون طبيعة فاعلة للاثار الموجودة في جسم اخر لجواز ان يكون عوارض بعض الجسم مؤثرا في جسم مباين كتاثير حرارة النار في حرارة الحديد وحرارة الحديد في

اوراق

احراق الثوب وحينئذ لا حاجة الي امر جوهري في جسم يكون مبدا للاثار الموجودة فيه وفي
عنيره لجواز انتسابها الي امر عرضي كما فصله الشارح قوله والانقلاب م يعني لو كان ذلك الجوهر
المقوم للجسم محلا للهيولي لكانت الهيولي معدومة بانعدامه في صورة الكون والفساد ضرورة
استحالة بقاء الحال الشخصي بعد انتفاء محله واللازم باطل فكذا الملزوم قوله اما او لا م
حاصله المنع علي كون الصورة النوعية مقومة للمادة وقوله افتقار المادة م منع علي قوله
فيقوم وجود الجسم بذلك المخصص اه قوله في تبدل الصور اي الصور الجسمية حاصله النقض علي
دليل القابل بلزوم التخلف في الصورة الجسمية قوله ثم ان م حاصله النقض علي دليل
جوهرية الصورة النوعية بلزوم التخلف في التشخصات قوله مع ان التقويم والتحصيل بها
اقوي واتم اه اذ بعد تحصل الجسم بالصورة النوعية لا تحصيل الا امر كلي مبهم صالح للاشتراك
بين الافراد وبعد تحصيل الماهية النوعية بالتشخصات تتحصل جزئيات حقيقية وهي في غاية التحصل
لعدم الابهام والاشتراك فيها فكما تعد مخصصات الجسمية مقومات وصور النوعية الطبيعية الجسمية
فكيف ان تعد مخصصات الطبيعة الانسانية مثلا مقومات للطبيعة النوعية وصورا شخصية
فيلزم ان يحل في الهيولي صور ثلثة الجسمية والنوعية والشخصية وهو خلاف مذهبهم قوله انه
بماذا تبين مفتوح اما مجرور وحذف الجار عنه قياسا ومتعلق بالبحث اي ماتيه م او مرفوع علي
الخبرية فيستانف كما ذكر قبل تلك طريق البحث منها فقال هو انه م قوله واما ثانيا م حاصله ان تعريف
الجوهر لا يصدق علي الصور النوعية للمركبات فان كانت جواهر فالتعريف غير جامع والا كانت
اعراضا لبقيت المركبات العنصرية كما لان ان مثلا بلا صورة نوعية لانها جوهر ممنوع قوله وانما
قلنا م يعني ان الصورة النوعية لكل عنصر بسيط كافية في تقويم مادته منفردا فمجموع الصور النوعية
يكون كافيا في تقويم مجموع المواد الموجودة في المركب لبقاء صور البسائط العنصرية في

ضمن المركب الصغير كما هو مذهبهم وان لم يكن محسوسة لصغر الحجم وغاية تماسّ بعضها ببعض **قوله** فلا قبل ح
يعني ان الصورة النوعية لكل عنصر وان كانت كافية في تقويم مادتها بانفرادها لكن مجموع الصور ليس
بكاف لمجموع المواد المعروض لهيئة وحدانية لجواز اختلاف الاحكام بين الكل والجزء فلا بد للمركب
الوحداني من صورة وحدانية اخرى هي الصورة النوعية للمركب **قوله** قلنا ح يعني سلمنا ان
المركب الوحداني لا بد له من هيئة وحدانية لكن لم لا يجوز ان يكون تلك الهيئة عرضية اجتماعية
العارضة لاجزاء السرير لا امرا جوهريا حتى تكون صورة نوعية اصلاحا **قوله** لمهية الاجسام اي
لمهياتها النوعية **قوله** بتغيير بتغيرها جواب ما يوهم الظاهر ان المراد بتغيير جوابها هو ان الذاتي الذي
كان محمولا على الجسم قبل التغير لا يكون محمولا عليه بعده لا في الجواب ولا بدونه كما ان الجسم
الماي يقال له قبل التغير انه ماء وبعد انقلابه الى الهواء لا يقال له انه ماء لا في الجواب ولا بدونه
وحينئذ لا يتوجه عليه الايراد الآتي لان حمل الحديد على السيف حال كونه سيفا وحمل الطين على
اللبنات متفرقا او مستقيمة في الجدار صحيح قطعا في الحملية وان سلم عدم وقوع الحديد والطين في
الجواب عن السيف واللبنات **قوله** بين الماهيات الطبيعية اي الخلقية كالانسان مثلا وبين الماهيات
الاعتبارية اي الصناعية كالسيف مثلا وقد يطلق الماهيات الاعتبارية على المفهومات المركبة
التي اعتبرها اهل الاصطلاح كماهية الاسم والفعل مثلا فالمراد بها هنا المعنى الاول وفيما يجي المعنى
الثاني لقرينة مقابلتها بالصناعية **قوله** غير مقيد ح خبر لمبتدء متقدم وهو **قوله** والايراد عليه آه
قوله بان يقال علة للمتقي و**قوله** اذ ليس ح علة للنفي **قوله** وبرجح الغالط ح يعني ان الغالط
على الاصطلاح القديم ان كل ما كان حالا في مستغن عنه في تقوم وجوده فهو عرض وكل ما كان
حالا في محل يفتقر عليه اليه في تقوم وجوده فهو جوهر وصورة واما افتقار المحل الى الحال في
تقوم مهيته فهو غير معقول والصور النوعية للاجسام على هذا الاصطلاح جواهر فابداء احتمال عرضيتها

يكون

باختراع اصطلاح جديد غير مسموع قوله فان الحال الصوري يعني ان الحال الجوهري الغير لا يكون
مقوما لمحله كالحال العرضي والا لصار جزؤه سفسطة ولما ذكرنا وانما خصص الاول
بالذكر لان احتمال كونه مقوما للجوهر انما هو فيه وانما هو مقوم للوجود فيرجع هذا المنهج الى المنهج
الاول فيرد عليها ما يرد عليه قوله وهذا غاية ما للذات الذب الدفع يقال الذب عن الكلب
اي ادفعه قوله عن الاقدمين بتقدير المضاف وقوله انه بحث بتقدير مجاز الى هذا
غاية بالدفع دليل المشائين عن جانب الاشراقيين في حق البحث مع المشائين القائلين
بجوهرية الصورة النوعية قوله وحدة طبيعية اي خلقية واقعية قوله وقالوا ليس
اي لا يجب ان يحصل بانضمام قيد مع مفهوم عام حقيقة واقعية اي نوع حقيقي مندرج تحت
جنس واقعي بان يكون ذلك المفهوم جنسا واقعيا له قوله القلاحة بفتح القاف والحاء المهملة
صفرة الاسنان قوله حيوان طويل عالم قديم يعني ان الانسان او زيدا مثلا مندرج تحت
مقولة الجوهر بالذات كاندراج النوع او الشخص تحت الجنس فيقال الحيوان ولعله اندراجه تحت
مقولة الكم بان يقال الطويل او الكيف بان يقال العالم او الوضع بان يصدق عليه قائم
او الاضافة بان يحمل عليه الاب لعمرو فبالعرض كاندراج الافراد تحت الكلي العرضي لقيام
مباديها به وليس اندراجه تحت مجموع المقولات اندراج الافراد النوعية او الشخصية تحت
الجنس حتى يتوهم كون شيء واحد مركبا من اجزاء متباينة المقولات قوله لها تأخذ طبيعي اي وحدة
خلقية جبلية وقعت صفة بعد صفة وانما قدمت على الصفة المفردة اعني ملتئم على خلاف
النحو لاشتمالها على نوع طول فيخل بالنظم قوله ملتئم يعني ان لكل نوع من الانواع
الامرية الجوهرية حقيقة وحدانية مركبة من جزء جوهري مشترك وجزء مختص ممتاز به عن سائر
ما عداها فلو لم يكن هذا الجزء المختص جوهرا بل من مقولة اخرى لم يحصل حقيقة وحدانية مندرجة

تحت مقولة اخرى لما ذكر من المقدمة الممهدة بل كان لمجموع الانسان والحجر واللازم باطل فكذا الملزوم
فيكون جوهرا او هو الصورة النوعية هذا وللقايل ان يعود ويقول انا لا نم تركيب الحقايق من
جزئين لجواز ان يكون الامر المختص بكل حقيقة عارضة للامر المشترك اللازم لكل نوع نوع لا جزء لكن تركيب حقيقتي
يلزم جوهريته لا يقال ان ترتب الاثار المختلفة الواقعية ادل دليل على اختلاف الانواع نظرا
الى ماهياتها من غير ملاحظة العوارض لانا نقول انه الظ ممنوع لان السرير والسفينة والصندوق
حقيقة كل واحد منها الخشب مع ان الاثار المختلفة الواقعية انما يترتب عليها بالعروض بيان مختلفة لان
ترتب الاثار الواقعية انما يجب لمبدء واقعي سواء حصل ذلك المبدء بتركيب شيء مع شيء او بكونه معروضا له
وادعاء الانحصار في الاول تحكم غير مسموع كما سمعت **قوله** والظ تلك المخصصات يعني ان الانواع
المركبة مشتملة على الجنس والفصل كل منهما وهما متحدان مع المادة والصورة بناء على حصول الاشياء
بانفسها وانحفاظ الماهيات في جميع انحاء الوجودات فيكون كل منها مشتملا على المادة والصورة معا
بناء على الاتحاد الذي زعمه الشارح كما يتادى عليه **قوله** وفصول الانواع الاجسام متحدة الحقيقة مع
صورها الخارجية وفيه نظر فان قولهم ان الجنس ماخوذ من المادة والفصل من الصورة ليس معناه ان المادة
والصورة الى رجعتين بعد الحصول في الذهن يصيران جنسا وفصلا والجنس والفصل بعد الوجود في الخارج
يصيران مادة وصورة بناء على الاتحاد كما يدل عليه كلام الشارح والا لكان الجنس والفصل مختصين
بالاجسام لاختصاص المادة والصورة بهما مع تحققهما في جميع الماهيات المركبة سوى الاجسام ايضا ولزم
ان يكون المادة العنصرية التي هي طبيعة واحدة عندهم ناطقا في بعض الانواع وصاهلا وناهقا
مثلا في بعض اخر فيصير مبدء لاثار مختلفة على ان النطق الذي هو فصل الانسان انما هو من
شان المجردات عندهم ولهذا هو من خواص النفوس دون الابدان بل معناه ان الجنس كالمادة والفصل
كالصورة فان المادة كما انها في نفسها ليست ماء ولا هواء مثلا وصالحة لكل ذلك بانضمام

الصورة

الصورة النوعية فلك الحيوان مثلا في نفس الانسان او الفرس مثلا وصالح لكل واحد بانضمام
الفصول المنوعة وبالجملة ان القول بالاتحاد بينهما واقع في كلامهم وانما الواقع الاخذ بالمعنى
الذي مر ذكره في صدر الكتاب في تحقيق معنى الجوهر وحاصله ذكرناه وحينئذ لا يتم الاستدلال
بجوهرية فصول الجواهر على جوهرية الصورة النوعية قوله فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره
في صدر الكتاب في تحقيق معنى الجوهر وحاصله ان فصول الجواهر جواهر بمعنى انه يصدق
عليه الجوهر صدق العرض العام على معروضاته لا صدق الجنس على النوع والا يلزم التركب في الفصول
والاجناس كما سيجي وهذا معنى ما قال في الحاشية اراد بالمعنى الذي مر ذكره ان فصل الجوهر متحد
الوجود مع جنسها ان لم يدخل في حده ومعناه والا التسلسل الامر الى نهاية بل الماهية للفصل في
كونه محصلا لوجود جنسه فلا بد ان يكون ذاته امرا بسيطا غير واقع تحت شي من المقولات الباقية
فافهم فانه غامض دقيق انتهى وجه التسلسل انه لو كان فصل من مقوله بالذات كان تلك المقوله
جنساله وقد تقرر ان كل ماله جنس فله فصل لعدم صلاحية المبهم للوجود الواقعي وبالعكس والا لزم
وجود ما به الامتياز بدون ما به الاشتراك في مرتبة نفس الماهية فيكون عشيا وحينئذ لا بد ان يكون
لذلك الفصل فصل آخر فهو ايضا يكون جوهرا لان فصل الجوهر جوهر فيكون الجوهر جنساله ايضا
فلا بد ان يكون لهذا الفصل ايضا فصل آخر لما عرفت وهكذا الى ما لا نهاية فيلزم تركب
الماهيات المركبة الجوهرية من اجزاء غير متناهية **قوله** ذو عنايته وهو رب النوع **قوله** القوم
بكلائة ذلك النوع بكسر الكاف ومد الالف قبل التاء بمعنى الحفظ يقال قام فلان بكلائة
فلان اي تكفل بامره وكفى به حفظا وتربية **قوله** واذا كان لها يعني ان للصورة النوعية
مقومة لوجود المادة ومحصلة للاقسام النوعية في الواقع وليس في المواد المخصوصة مبادي قابلية تخصص
كل واحدة منها الصورة دون صورة حتى يلزم التخصيص في المبادي بل مخصص كل صورة

نوعية بمادة دون مادة وبالعكس انما هو رب ذلك النوع قوله الطبايع محصلة بالفتح قوله الامور محصلة
بالكسر يعني ان استعداد شي لشي وعدم استعداده لشي آخر ليس من المهيات المتحصلة بانفسها حتى يصير مفوضا
لانواع الاجسام وتفريع عليه اختصاص مادة مخصوصة بصورة نوعية مخصوصة بل هو من توابع الصور
النوعية التي تخصص بها الاجسام او الاقبل تخصصها باستعدادات مخصوصة ومن الآثار المترتبة
عليها او العوارض اللاحقة بها فلا يصح ان يكون مبدا اختصاص المادة بصورة دون صورة
اختصاصها باستعداد دون استعداد بل مبدؤها انما هو رب النوع القادر على الافادة والايجاد
لا الاستعداد الذي ليس من شانه الا الاعداد والامداد ولا الهيولى التي ليس من شانها الا التجرد
الصلوح والاستعداد قوله او اختلاف تلك الصور يعني ان فيضان الصور النوعية المختلفة على
الانواع عند الاشراقيين المنكرين للهيولى انما هو لان لكل نوع عقلا على حدة موكلا عليه من جانب
الحق سبحانه لمحافظته وتربيته وهو مخالف في المهية لمن هو رب لنوع آخر فيفيض عليه صورة
تناسبه لا كما قال المشاؤن ان اختلاف الصور والهيئات في الافلاك انما هو لان لكل فلك
هيولى على حدة لا تستعد الا صورة واحدة افيضت عليه وفي العناصر لان الهيولى فيها وان كانت
واحدة لكنها صالحة لان تفاض لكل صورة نوعية بسيطة ومركبة بعد كمال الاستعدادات فالمبدا الفياض
وهو العقل الفعال عندهم يفيض عليه صورة بلغ استعدادها الى الكمال قوله كما ستظهر وقد ظهر هنا
الضرورة فان الصورة لما كانت مقومة لوجود الهيولى كانت متقدمة عليها لكن لا يظهر منه التقدم
بحسب الذات بل التقدم بحسب الوجود الا ان يقيد معناه بحسب وجود الذات قوله لا الحقائق انفسها
لان مرتبة نفس المهية متقدمة على مرتبة الافراد المحتاجة الى الهيولى قوله بل الحق اه اعراض
عن المذاهب المشهورين عند الفريقين من الحكماء الى ما تقرر عند المحققين من كل فريق وفاقا عند
الشريعة المصطفوية والملة السنية السنية وهو ان فيضان الصور والوجود على جميع

الحقائق الممكنة انما هو من جانب الله سبحانه ابتداء لعدم وجود شر الطبيعة باختياره وعلمه والقدر على
احسن ما تقتضيه حكمته الكاملة ويبقى به النظم الاتم الذي اشار الله تعالى القران الى
على صراط مستقيم وبقوله تعالى ومن تجد لسنتنا تبديلا او مدخل الاسباب والاوقات والشرائط
في الفيضان انما هو بحسب ظاهر النظر لبقاء انتظام العالم ولو شاء اوجد جميع الاشياء
من غير مدخليتها قوله واعلم ان الخ يعني ان الصورة الجسمية جزء لمهية الجسم وليست لجزء
لمهية الهيولى بل محصلة لوجودها لعدم امكان تعقل الجسم بالكنه بدون تعقلها وامكان
تعقل الهيولى بدون تعقلها والصورة النوعية جزء لنوع الجسم لعدم امكان تعقل
النوع مع عدم تعقلها وليست بجزء لنفس الجسم لامكان تصوره بالكنه مع الغفلة عنها بل
محصلة لوجوده لكونها مخرجة له من الابهام الى التعين الصالح لتعلق الايجاد قوله
فكل من الصورتين الخ لعل المراد بالحيثية التقييدية منها الجزء وبالتعليلية الخارج المعاون
على وجود ما هو خارج عنه فالصورة الجسمية حيثية تقييدية للجسم وتعليلية للهيولى والصورة
النوعية حيثية تقييدية للنوع وتعليلية محصلة لحصة من الجنس كما ان الفصل مقوم لمهية النوع وخارج
عن الجنس ومقيد لوجوده لا الحقيقة وكذا التشخص جزء للشخص وعلة لتحصل النوع في الوجود قوله ولما
كانت الصورة الخ الغرض من هذا المقال بيان حقيقة الحال حاصله ان تبدل الصورة النوعية مستلزم
لتبدل الصورة الجسمية الشخصية لانه اذا تبدلت الصورة النوعية تبدل الاتصال الشخصي الذي
هو الصورة الجسمية فيتبدل الجسم الشخصي ضرورة استلزام تبدل الجزء تبدل الكل فليس
لاحد ان يقول ان مقوم وجزء الجسم الشخصي هو مطلق الصورة النوعية فهو يبقى بشخصيته ويتم
بتعاقب افرادها باقيا كما على بقاء الهيولى بشخصها مع تبدل افراد الصورة الجسمية النوعية
او ليس شيء منها جزء للهيولى بخلاف الجسم الشخصي لان الصورة الجسمية الشخصية التي هي جزؤه

تبدل بتبدل الصورة النوعية فتبدل الكل قوله والفرق بان الخ يعني ان الصورة الجسمية التي هي
حال جوهري باعتبار حقيقتها متقوم لوجود تشخص محلها الذي هو المادة لا باعتبار تشخصها
فيبقى المادة الشخصية بحالها مع تبدل اشخاص الصورة الجسمية عند الانقلابات الكونية
بخلاف الحال العرضي فان الامر فيه على العكس لان محله المقوم حقيقته وتشخصه جميعا
لقوام الحال العرضي حتى يلزم من تبدله تبدل تشخص محله قوله وحيث كانت الخ يعني ان
الصورة الجسمية نوع واحد كما سبق والصور النوعية انواع مختلفة فمحل الصورة الجسمية يبقى تشخصه
مع تبدل افرادها بخلاف ما هو محل الصورة النوعية على راي اعني الجسم فانه لا يبقى تشخصه
عند تبدل الصور النوعية لان تبدل النوع يستلزم تبدل الشخص من غير عكس قوله مع النفس
اي انتفى الجسم الذي كان مع النفس النباتية او الحيوانية وحدث جسم آخر لا نفس له اصلا فتغايرا ان
قوله بين جوهرية الصورة وعرضيتها توضيحه ان المشائيين قالوا ان الصورة النوعية
جوهر والحال الجوهري يكون محتاجا اليه لمحله فبانعدامه ينعدم محله ضرورة استلزام انتفاء
المحتاج اليه انتفاء المحتاج ومحلها اما الهيولى واما الصورة الجسمية على الاختلاف بين
المشائين او الجسم نفسه كما هو راي المحققين منهم اذ تحقق النوع بدون تحصل الجنس غير معقول
وعلى التقادير الثلثة يلزم انتفاء الجسم والاشراقيون قالوا بعرضيتها ومحلها الجسم عندهم
لا غير لانكارهم الهيولى والصورة الجسمية والحال العرضي يكون محتاجا الى محله فلا يلزم
بانتفائه انتفاء المحل قوله الشبعان من الاشباع بالشين المعجمة والغين المهملة بمعنى الا
طعام ملاء البطن ويحتمل ان يكون من الاشباع بالشين المهملة والعين المعجمة بمعنى الاكمال
والاتمام قوله والكيفية كالكيفية الخ يعني ان كيفية التلازم بين الهيولى والصورة
النوعية هي مثل كيفية التلازم بين الهيولى والصورة الجسمية قوله لا على اي وجه كان بل

بايقاع تلك العلة ارتباطا افتقاريا بينهما لا يخفى ان كون احد المتلازمين علة موجبة وكون
الآخر معلولا لها او كون كل واحد منهما معلولا لعلة موجبة واحدة علاقة كاملة افتقارية موجبة لامتناع
انفكاك كل منهما عن الآخر والا لم تكن العلة علة موجبة او لم يكن المعلول معلولا لعلة موجبة فنفي
والمعني للتلازم الاخر او عدم كفاية هذه العلاقة والاحتياج والتوقف على علاقة افتقارية
اخرى مخالف للتحقيق وبعيد عن التدقيق قوله فلا تعلق هـ ان اراد ان العلة الموجبة من
حيث انها موجبة ومعلولها من حيث انه معلول لها لا تعلق لاحدهما بالآخر من غير ارتباط
افتقاري آخر سوى هذين الوصفين فهذه المقدمة ممنوعة بل ظاهر البطلان وان اراد ان
الامرين مطلقا لا تعلق لاحدهما بالآخر فمسلم لكن لا كلام فيهما بل في الامرين الموصوفين بما ذكرنا
من الوصفين ولا حاجة في امتناع الانفكاك بينهما الى ارتباط آخر سوى الوصفين المذكورين
قوله بل التحقق افتقاره مفعولا بان القول الظنة والموصول مبتدء وباطل خبره والحاصل ان
الجمهور زعموا ان المتضايفين اللذين بينهما تلازم باعتبار الهيئة اي مفهومهما لا مصداقهما سواء
كانا متضايفين بالتضايف الحقيقي وهو ما يكون بين المبدئين او المشهوري وهو ما يكون بين
المشتقين كالابوة والبنوة والاب والابن متلازمان من غير افتقار لكن هذا الزعم باطل كما بينه
قوله فبافتقار كل منهما الى معروض الآخر اشارة الى دفع ما يرد في هذا المقام وهو ان المتضايفين
مفهومان وجوديان يتوقف تعقل كل واحد منهما على تعقل الآخر وتحقق كل واحد منهما على تحقق الآخر
فيلزم ان يكون كل واحد من التعقل والتحقق محالا لاستلزامه الدور وحاصل الدفع ظاهر
وهو انه ليس هنا توقف من الطرفين حتى يكون دورا وهذا هو الجواب المشهور من الجمهور و
عندي انه ظاهر الفساد فانا وان سلمنا افتقار كل منهما الى معروض الآخر في الحقيقي وافتقار
مبدء كل منهما الى ذات الآخر في المشهوري لكن نقول ان بين نفس المبدئين في الاول و

نفس المفهومين الاستفاقيين في الثاني توقف وافتقار الاعلى الاول لعود الاشكال وعلى الثاني الا
يكون متضايقين بيف الا انه لا يدفع الا الدور في التحقق دون التعقل الان تعقل كل واحد
موقوف على تعقل الآخر قطعا كيف وتعقل ذات الاب مع العقل من وصف الابوة لا يكفي في
تعقل النبوة وكذا التعقل ذات الابن مع الغفلة عن تعقل النبوة الغير لا يكفي في تعقل مفهوم الاب
والحق في الجواب ان التوقف عبارة عن امتناع تحقق شئ او تعقله بدون تحقق شئ آخر او تعقله.
وامتناع كل واحد من الشيئين بدون الآخر كما هو مفهوم الدور متصور على نحوين احدهما ان
يقتضي كل واحد منهما تقدمه على الآخر ويسمى دور التقدم كالدور اللازم في العرف والعلة
والمعلول والثاني ان يقتضي كل واحد منهما معية للآخر ويسمى دور المعية كما في المتضايفين و
المحال انما هو القسم الاول لاستلزامه تقدم الشئ على نفسه دون الثاني لعدم الاستحالة في حدوث
شيئين تعقلا او تحققا في آن واحد فلزوم الدور تعقلا وتحققا في المتضايفين مسلم لكن
بطلان اللازم ممنوع والمنع على الملازمة كما هو محصل الجواب المشهور غير سديد كما بينا قوله وعلى هذا
القبيل الخ دفع دخل مقدر تقريره ان التلازم بين الشرطيات بوضعها مع بعض وكذا بين نقيض القضايا
وعكسها كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية وعكسها متحقق بلا علاقة العلية والافتقار فلا تم
الحصر وحاصل الدفع ان الاستناد والافتقار الى ثالث موجود فيها الضرورة هو اتحاد الكلي
كما ان الثالث في الابوة والنبوة ومفهوم الاب والابن التولد قوله كجوانب الارض الخ
هذا في الارض مسلم لان جوانبها مادام كانت متساوية في الثقل كانت متساوية في الارتفاع
ومتى صار احد الجوانب ثقل صار منخفضا بخلاف اللبنتين فان احديهما وانكانت تعلم الى و
الاخرى لعدم ارتفاع امتاز كانت الاولى مقاومة للثانية ويكون الوضع محفوظا كما في
المتساويين فالظاهر ان بينهما تلازما بحسب الوضعين وهما معلولان لعلة ثالثة هي

الا اتفاق على وجه مخصوص واما في الارض فينخفض الجانب الاثقل قطعا واني قد شاهدت ذلك
اني كنت في بلدة مصطفى باد في مدرسة الاستاد وقد كان في بيته شجرة صغيرة يحجب اغصانها
كوكب الجدي الذي يقال له القطب في عرف العوام لكمال قربه بالقطب الحقيقي الشمالي حتى
كان لا يرى الا بمد العنق متكلفا الى الفوق ثم بعد اربعة شهرين او خمسة صارت الشجرة الكبيرة
مرتفعة وصار ذلك الكوكب ارفع من اعلى اغصانها بحيث كان يرى من غير تكلف فسألت
الاستاد نور الله مرقده عن وجهه فقال لعل سبب هذا الانخفاض في الارض لكمال ثقل الجانب
الشمالي بحدوث جبل او ماء مثلا او بصير ورتها في غاية الخفة في الجانب الجنوبي لخفاف ماء
او انقلاع جبل او اشجار او نحو ذلك لا الارتفاع في الكوكب فانه لاصق بالقطب الذي لا تحرك
قط قوله اما المتضايفان الخ يعني ان كون معلولي علة واحدة موجبة بحيث يكون بينهما معية وتلازم
فلا سبيل له الى التحقيق لان الذات الواحدة لا يصدر عنها معلولان الا بحيثيتين فتلك الذات
مع حيثية علة موجبة لمعلول ومع حيثية اخرى علة موجبة لمعلول آخر وحينئذ لا يجري البرهان على
التلازم بالشكل الاول على ما زعم القوم بان يقال كلما وجد هذا المعلول وجد علته وكلما وجد علته
وجد ذلك المعلول فكلما وجد هذا وجد ذلك لان المأخوذ في تالي الصغرى حيثية وفي مقدم
الكبرى حيثية اخرى فلم يتكرر الاوسط على انهما لا يكونان معلولي علة واحدة ويمكن ان
يجاب عن الاول بان التلازم عبارة عن امتناع الانفكاك بين الشيئين بحسب الزمان على اي نحو
كان فالعلة لا يكون موجبة لمعلولين الا بمعنى اجتماع الحيثيتين فيها في زمان واحد فيتحقق كلما وجد احد
المعلولين في زمان وجد الآخر في ذلك الزمان ولا نعني بالتلازم الا هذا القدر وعن تغاير
الحيثيتين لا ينافي الا صدور الثاني بحيثية صدر بها الاول لا اجتماع وجودهما في زمان واحد
وعن الثاني بان المراد وحدة العلة بحسب الذات واللازم من تعدد الحيثية ليس الا

التغاير بحسب الاعتبار واما عدم تكرير الاوسط فمدفوع بان الضروري في الاوسط انما تكرره بقيود لها دخل في الانتاج اما تكرره بجميع قيوده فممنوع وقد علمت ان الدخل في التلازم انما هو لوحدة الزمان لا لوحدة الحيثية كما نشهد به معناه قوله القابل المحض اه اي المستعد المجرد عن كونه فاعلا لان ما لا فيه فعلية ينفيه لا بقيد الفعلية لغيره قوله القابل من حيث انه قابل اي المستعد من حيث انه مستعد فلا يرد ان الحديد اذا وضع في النار يصير قابلا للحرارة مع انه من حيث انه قابل لها متصف بها الا من حيث نفس ذاته لكون محرفا للثوب مثلا فان القبول فيه بمعنى الاتصاف قوله لما مر من التلازم الموجب للمعية الزمانية ثم ان هذه الجراليه يلزم لقبح الاعلى تقدير ارادة القبلية الزمانية واما على تقدير القبلية الذاتية فقط فلابد من دليل آخر مخصصا بها وقد رنا قبلها واستدل على انتفاء الفعلية الذاتية بدليل آخر قوله والا لتقدمت ﻫ لان القبلية الذاتية هي التقدم بحسب الوجود قوله لان الصورة انما تحتاج اه مجملة انه لو كانت الصورة علة للهيولي لكانت متقدمة عليها وكلما كانت متقدمة عليها كانت متقدمة على الشكل فلو كانت الصورة علة للهيولي كانت متقدمة على الشكل لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وصرح الصغرى بقوله فلو كانت اه واشار الى الكبرى بقوله فكانت ﻫ والى وجه بطلان اللازم بقوله لان الصورة انما تحتاج اه وبيان مقدمات القياسين مع ما له وما عليه في الشرح قوله فانها تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل يعني ان الصورة الشخصية محتاجة الى الشكل والمحتاج اليه مع المحتاج اليه لكل واحد من المتضايفين بالنسبة الى الآخر كما حققنا سابقا والمتأخر عنه كالمعلول المحتاج الى علته ويمتنع ان يكون متقدما عليه فدعوى تأخر الشكل عن

الصورة

الصورة والاستدلال عليها بان الشكل متاخر عن الحدود المتاخره عن المقدار المتاخر
عن الجسم المتاخر عن الصورة فيكون الشكل متاخرا عن الصورة بكثير غير صحيح قوله لا عن
تشخصها هـ وعندي ان التعليل المذكور كما يدل على تاخر الشكل عن ماهية الصورة
وكذا يدل على تاخره عن تشخصها ايضا بان يقال تشخص الشكل متاخر عن تشخص الحد المتاخر
عن تشخص المقدار المتاخر عن تشخص الجسم المتاخر عن تشخص الصورة فيتاخر تشخصه عن تشخصها
بكثير فالحق ان يعلل عدم الصحة بان الشكل هيئة حاصلة من احاطة حد واحد او حدود
متعددة للمقدار وهذا انما يدل على توقف الشكل على الحد واحتياجه اليه بمعنى امتناع
الشكل بدون الحد سواء كان مع الحد او متاخرا عنه على ما هو مقتضى التوقف والاحتياج
بالمعنى المذكور كما مر ولا يدل على تاخره خاصة عن الحد وكذا تاخر الحد بان المقدار و
المقدار عن الجسم فمقدمات الدليل ممنوعة ان اشكل عليك الامر بان المحتاج اليه ازيد
بان الجسم الشخصي يحتاج الى اين ما مع انه ليس بمتاخر عن الاين والا لزم وجود الوضع و
تشخصه قبل وجود المحل وتشخصه وهو ظاهر البطلان فهما معان وجودا وتشخصا فكذا
الصورة والشكل قوله واعترض بعضهم حاصله ان احتياج الصورة الجسمية الشخصية اما
الى شكل جزئي او كلي والثاني باطل لان الكلي مبهم فكيف يحصل الغير متعينا ومتشخصا
وكذا الاول لان الصورة الجسمية الشخصية تبقى بعد زوال الشكل الجزئي كما اذا جعل الشمعة
المستديرة مستطيلة مثلا فعلم انها غير متوقفة عليه ودعوى عدم بقاء الصورة الشخصية حينئذ
مكابرة والا لم يبق الجسم الشخصي ايضا وهو باطل بالبديهة على ان الحال وتشخصه
يفتقر الى محله فلو انعكس الامر لزم الدور قوله وامثالها كالوضع والحيز والاين مثلا
قوله والجواب هـ غاية تحرير الجواب ان المحتاج هو الصورة الجسمية الشخصية والمحتاج اليه

انما هو الطبيعة الكلية التشخصات من حيث انها معروضة للتشخص مالا من حيث انها متشخصة بالتشخصات
الحاصلة بهذا المحل الشخصي حتى يلزم الدور ولا من حيث انها امر كلي مبهم حتى لا يكون
مقيدة بتشخص الصورة قوله مسميا بالتشخصات اشارة الى ان المتشخص حقيقة هو الحاصل
الموجود بنحو من الحلول والوجود وهذه العوارض انما التسمي مجازا فالمحتاج اليه بحسب الحقيقة الصورة بنحو
الحلول والوجود وانما اعتبر طبيعة العوارض متشخصا ومحتاجا اليه بحسب الظاهر قوله فالجسم محتاج يعني ان
الجسم الشخصي محتاج الى هيولى ما وانما لا يحتاج الى ذلك الجسم الشخصي بل الى جسم ما وكذا الهيولى الشخصي
محتاج الى الجسم الشخصي والجسم الشخصي لا يحتاج الى الهيولى الشخصي بل الى هيولى ما فلا دور مع تحقق
الاحتياج بين الجسم الشخصي والهيولى الشخصي من الطرفين قوله والشكل لا يوجد قبل الهيولى فكذا
الصورة التي هي معه او متاخرة عنه ايضا لا توجد قبل الهيولى فلا يكون علة لها قوله سواء
كانت اي سواء كانت المعية بين الشيئين ذاتية او زمانية المراد بالتقدم بالذات هو التقدم
بالعلية وبالتاخر بالذات التاخر بالمعلولية وبالمعية بالذات المعية لمعلولي علة واحدة
موجبة هذا ولا يخفى ان هذا التعميم فاسد لان هنا ثمانية صور الاولى في المتقدم على المتقدم
على الشيء الاولى المتقدم بالذات على المتقدم بالذات على شيء وهو متقدم بالذات على
ذلك الشيء بالذات ضرورة تقدم علة العلة على المعلول بالذات والثانية المتقدم
بالزمان على المتقدم بالزمان على شيء وهو ايضا متقدم عليه بالزمان وهذا ظاهر والثالثة
المتقدم بالزمان على المتقدم بالذات على شيء وهو ايضا متقدم عليه بالزمان والرابعة
عكسها وهذا لا يكون متقدما بالذات على الشيء لان الاول العدم كونه علة للثالث ولو
بالواسطة لا يتقدم عليه بالذات ويتقدم عليه بالزمان المعية الزمانية للتالي المتقدم
عليه كذلك والاربعة في المتقدم على مانع الشيء الاول المتقدم بالذات على مانع الشيء بالذات

وهو علة تامة لهما فيكون متقدما على كليهما بالذات والثاني المتقدم بالزمان على ما مع الشيء
بالزمان وهو الضر متقدم على الثالث كما على الثاني وهو ظ والثالث المتقدم بالزمان
على ما مع الشيء بالذات وهذا الضر متقدم على الثالث الذي هو مع الثاني ذاتا و
زمانا والرابع بالعكس والاول حينئذ لا يكون متقدما بالذات ولا بالزمان على ما هو معلول له
في الزمان معية القاقية لا القسم لم لا يجوز ان يكون ما مع المعلول الضر معلولا فيكون الاول
مقدما عليه الضر بالذات لانا نقول ان هذه المعية تصير احتمال الاول والكلام في الرابع
وبالجملة ان وجوب تقدم المتقدم ان صح فانما يصح في التقدم دون المعية قوله وبهذا
يندفع التدافع اي بما ذكرنا ان ما يتقدم بالذات على احد المعين بالذات يتقدم على
الآخر الضر بالذات والمتاخر بالذات عن احد المعين بالذات لا يلزم ان يكون متاخرا عن الآخر
الضر لكن اذا يتصور ذلك الا ان يكون المتاخر معلولا لكليهما وهو غير معقول علم انه لا تعارض
بين قولي الحكماء المصدرين لقوله حيث حكموا ام وقوله قد حكموا الان مفاد الاول ان
الفلك المحوي وعدم الخلاء معان بالذات فما كان مقدما على احدهما بالذات كان
مقدما على الآخر الضر بالذات على ما هو مقتضى المقدمة الاولى ومحصل الثاني ان الفلك
الحاوي لجميع ما عداه من الاجسام يعني الفلك الاعظم والعقل الثاني معان بالذات لكونهما
معلولي علة واحدة وهو العقل الاول عندهم مع ان العقل الثاني مقدم على الفلك المحوي
بالذات والفلك الحاوي ليس مقدما عليه كذلك ولا تعارض بينهما كيف ولا منافاة
قولنا ما تقدم بالذات على احد المعين بالذات يجب ان يكون مقدما على الآخر الضر كذلك وبين
قولنا ما تقدم عليه بالذات احد المعين بالذات يجب ان لا يتقدم عليه الآخر بالذات
لاختلاف المحكوم عليه لوجوب التقدم ووجوب عدم التقدم قوله لا يحل المعية هي الحاوي والمحوي

معطوف على الجار والمجرور المتقدم وهو قوله بهذا اندفع يعني انه لا منافاة بين القولين
المذكورين كما توهمه النصير الطوسي في شرح الاشارات ثم دفعه بان المعية على قسمين احدهما
المعية الذاتية الحاصلة بما في نفس ذوات الطرفين وهي يقتضي ان يكون المتقدم على
احد المعين متقدما على الآخر والمتاخر عن احدهما متاخرا عن الآخر والثانية المعية الاتفاقية
وهي لا يقتضي ذلك والمتحقق في الفلك المحوي مع عدم الخلاء هو الاولى وبين الفلك
الحاوي والعقل الثاني هو الثانية فعدل عنه الشارح لانه لا منافاة بين القولين حتى
يحتاج الى الدفع على ان المعية بين الفلك الحاوي والعقل الثاني ايضا ذاتية كما
عرفت قوله ليست علاقة التضايف ثم حصروا التلازم بين العلائق الثلثة كون احدهما
علة موجبة للآخر وكونهما معلولين لعلة واحدة موجبة والتضايف وبعضهم اتفقوا على
القسمين الاولين وادرجوا التضايف في القسم الثاني وقالوا ان الابوة والبنوة
معلولان للتوليد وفوقية السماء وتحتية الارض معلولان للوضع المخصوص وبهذا الفرق
بين القولين الا بالاجمال والتفصيل فبناء على القول الاول قال الشارح انه لا يبطل الاول
والثالث ليتعين الثاني قوله ولكن النظر اه يعني ان الكلام ههنا ليس الا باعتبار نفس ذوات الهيولى
والصورة والتضايف انما هو عارض لهما من جهة الاستعداد فصح نفيه قوله الا ان يقسم
كل واحدة منهما اي ذلك السبب بجعل كل واحد منهما متقوما بالآخر بان يكون الآخر سببا
لوجوده بحيث يكون كل واحد منهما سببا لتقوم الآخر ومتقدما عليه وهو معلوم الاستحالة
لاستلزامه دور التقدم قوله فيرجع الى الوجه الذي اه فان اللازم على تقدير المعية
وانتفاء السببية المقتضية للتقدم انما هو دور المعية لا دور التقدم وقد حققنا
انه جائز كما في المتضائفين لان الافتقار المقتضي للمعية لا استحالة فيه قوله فينقلب التلازم

بالطبع

بالطبع الى التصاحب الاتفاقي اه قوله اي بوجه قد علمت سابقا ان التلازم عبارة عن امتناع
الانفكاك عن الطرفين مع الاحتياج الى ارتباط افتقاري آخر فبانتفائه لا يلزم التصاحب
الاتفاقي فالخلف قوله بل العروض اي يكون لكل واحد منهما تعلق افتقاري بعروض
الآخر وقيامه به فيكونان عرضين اه قوله على التفارق اه اي فيمكن الانفكاك بينهما فلا
يكونان متلازمين بوجه قوله فقد علم اه يعني اذا علم ان وجود كل واحد منهما عن امر ثالث فحينئذ
اما ان يكون لكل واحد منهما مقتضيا للآخر ونحو حاله اليه واما ان لا يكون بينهما افتقار اصلا استدلالا
بان يقال لو كان الافتقار من الطرفين لزم الدور او من احد الطرفين فيلزم الترجيح
بلا مرجح واما ان يكون من طرف واحد لصلح للافاضة والعلية والاول باطل للزوم الدور
وكذا الثاني لعدم امكان الحلول والاجتماع الدائم من غير افتقار اصلا فتعين الثالث لكن
لنا ان نتفكر اولا في ان ايا منهما صالح للعلية ثم في انه لاي نحو من العلية يصلح فتفكرنا اولا
فوجدنا انه ليست الهيولى الا قوة القبول ابدا فلا يكون العلة الا الصورة قوله واذ ليست اه
يعني انا تفكرنا ثانيا في اكتناه نحو العلية فما عرفنا الا ان الصورة لما كان يتوقف عليها وجود
الهيولى كانت جزءا من علتها التامة سوى الفاعل والآلة والواسطة لم نقدر على اكتناه
نحو العلية ومعرفة ان توقف الهيولى عليها من اي نوع من انواع التوقفات التي يتوقف
بها المعلولات المختلفة على عللها الناقصة المتنوعة المتخالفة الحقائق قوله لكن لا لتشخصها
اه يعني ان الجزء لعلة الهيولى انما هو نوع الصورة الجسمية لا تشخصها لان تشخص الحال موقوف
على تشخص المحل فلو انعكس الامر لزم الدور قوله بل في امور خارجة كالتشكل والتحيز والتناهي
قوله المفتقر الى الهيولى ضرورة استحالة وجود المقبول بدون القابل وليس ذلك الا الهيولى
قوله فالهيولى اي تشخصها المفتقر الى ماهية الصورة لا الى تشخصها لما بينا قوله العلة الفاعلية

هي موجدة للهيولي باعانة باقي الامور التي يحتاج اليها في الايجاد قوله والا لوجب بعض المفاسد
اي لو كان السبب الاصل من الامور الجسمانية لزم الدور المحال لان وجود الجسم والجسمانيات
موقوف علي وجود الهيولي الموقوف علي وجود ذلك السبب فلو توقف وجود ذلك السبب
علي شيء من الجسم والجزئيات لدار الامر قطعا قوله دون معين ح يعني ان السبب الاصل المفارق
الدايم يوجد لا ماهية الصورة فتكون تلك الماهية محفوظة مستمرة في عالم الفساد بتعاقب الصور
الشخصية بان يكون الماهية موجودة في ضمن صورة شخصية ثم بعد زوال هذه الصورة الشخصية
يكون موجودة في ضمن صورة شخصية اخري فيكون مجموع الامرين المستمرين اي السبب المفارق
وماهية الصورة مع باقي الامور التي يحتاج اليها في الايجاد علة تامة مستمرة موجبة لوجود
الهيولي وبقايها فيبقي الهيولي دايما بشخصها اي بطبيعتها لا الشخصية لتبدل اشخاصه
بتبدل الصور الشخصية التي هي اجزاوها قوله وقد يقال ح حاصله ان طبيعة الصورة امر مبهم
فكيف يكون علة لوجود الهيولي الشخصي التي هي امر متعين واقوي وجودا منها ويحصل
الجواب الاول ان كون العلة اضعف من المعلول انما يمتنع في العلة الفاعلية لا في متمماتها
ومعاوناتها وطبيعة الصورة من قبيل الثاني وملخص الثاني ان العلة ليست طبيعة الصورة
من حيث هي هي حتي يلزم كون المعلول اقوي من العلة بل العلة هي طبيعتها من حيث انها متحققة
في ضمن فرد ما ومرجعه الي ان العلة هو فرد ما ولا يلزم منه الا ان يكون الاشخاص المتعاقبة عللا
لمعلول واحد شخصي مستمر علي سبيل البدل فلا محذور فيه قوله العقل القدسي ح اي العقل الفعال
الذي يوجد الاشخاص المتعاقبة للصورة فيكون كل واحد منها متمما للفاعلية ومعاونا له علي
ايجاد الهيولي قوله في عالم الطبيعة الحاصرة اي عالم الافلاك قوله الطبايع الاربع اي عالم
البسايط العنصرية ومركباتها قوله لاحتياجها ح علة للزوم التشخص يعني ان الصورة المطلقة و

الحاصل

ان كانت للامر المتشخص في الواقع لانها محتاجة الى المادة فيكتنف بالغواشي المادية فيصير متشخصا
لكن الخصوصية الشخصية بلجاعة في كونها تتمة للفاعل **قوله** واعلم ان الصورة ۂ يعني ان الصورة
وان كانت متقدمة على الهيولى فانظر ان افتقارها الى الهيولى يستلزم الدور لكون تكرر
الافتقار من الجانبين ههنا انما هو من جهتين لان تشخص الهيولى لفتقر الى جهة الصورة من غير عكس
وتشخص الصورة لفتقر الى تشخص الهيولى الا الى طبيعته من حيث هي هي ضرورة استحالة
تشخص الحال بدون تشخص المحل والا عكس فلا دور **قوله** بل نزيد ها كلام الهيولى ۂ اي حال البقاء ان تشخصها
يعني ان الصورة الشخصية لا يمكن بقاؤها بالعدد وزوال الهيولى الشخصية بل نزاد ان الهيولى فان تشخصها
يبقى بالعدد وزوال تشخص الصورة فعلم ان المحتاج اليه للهيولى انما هو طبيعة الصورة من غير عكس
فلا دور **قوله** فان قيل له ۂ يعني كما ان انعدام هيئة الصورة يستلزم انعدام الهيولى بناء على
امتناع وجود المبهم بدون المحصل كذلك انعدام هيئة الهيولى ايضا يستلزم انعدام هيئة
الصورة بناء على امتناع وجود الحال بدون المحل فالقول بان احديهما بخصوصها مقومة لوجود
الاخرى من غير عكس ترجيح بلا مرجح وتقرير الجواب ان الضابطة في العلية والمعلولية ان ما
كان وجوده متقدما بالذات على وجود الاخر وعدمه متقدما بالذات على عدم الاخر فهو
علة للاخر والاخر معلول له كما في حركة اليد بالنسبة الى حركة المفتاح فانه وان كان كل واحد منهما
مع الاخر بالزمان وجودا وعدما لكن المتقدم بالذات منها وجودا وعدما ليس الا الصورة فهي
العلة وان كان كل واحد منها مع الاخر بحسب الزمان وجودا وعدما هذا حاصل كلامه وفيه تامل
قوله واثبت انه ۂ اي ثم اثبت وجوده في نفس الامر وفيه ان المذكور في الفصل الاتي
انما هو ثبوت المكان بل الحيز للجسم لا وجود المكان في نفسه الا ان يقال انه يستلزم وجوده
في نفسه ولما لم يتعرض له الا من حيث مباحث الحكمة الالهية دون الطبيعية **قوله** في انها بعد او سطح ۂ

واما ما بقي من الاحتمالات فلا اشكال فيه فانها ليست بمكان لانتفاء علامات المكان فيها كما يجي
الفا قوله اشارات الامارة بفتح الهمزة العلامة وبكسرها كون المرء اميرا كذا حقق شريف
المحققين في بعض تصانيفه قوله بالقطع في كما لقبال الماء في الكوز وداخله ووسطه قوله وصح
انتقال الجسم منه لذاته وان كان ممتنعا لعارض آخر كاستحالة انتقال التدوير المركز في الفلك
عن مكانه لعدم قبوله الخرق والالتيام قوله ولا يجوز هم اي ولا يجوز ان انتقال السطح الحال في
المتمكن انه مكانه بل مكانه انما هو السطح الحال في جسم كونه محيطا به قوله بعدا اي قدر ما ينطبق
من البعد المجرد على البعد الجسماني وهذا اخل فيه قوله واتباعه من الاشراقيين القايلين بان البعد
المجرد امر موجود في الخارج وجوهر متوسط بين الجواهر المجردة والجسمانية لا مجرد عن المادة بالكلية كما لادي
لسرايته في الجسم عند تمكنه فيه ولا متعلق بها ككا الثانية لعدم اختصاصه بها قوله المقطور
يحتمل ان يكون بالقاف اي ذو اقطار ثلثة لا كالخط والسطح في اختصاصه ببعد او بعدين وان
يكون بالفاء اي مخلوقا موجودا في الخارج كما هو مذهبهم لا معلوما مجردا لتوهم ومقابلته
بالموهوم هو هذا الاخير ويمكن ان يكون معناه انه قطري يدرك بالبديهة قوله مبطل
مذهب المتكلمين هم لا يخفى ان اللازم من هذا الدليل انما هو بطلان الخلاء بمعنى اللاشي
المحض وليس من مذهب المتكلمين وجود الخلاء بهذا المعنى بل المراد به عندهم انما هو الموضع
المجوف الذي يملاه الهواء مثلا عند العقلاء وهم يقولون ان هذا التجويف خال عن
جميع الاجسام وانه امر يتوهم بين الجدارين والجنبتين مثلا لا انه موجود بنفسه كالاجسام و
لهذا سموه بعدا موهوما وخلاء وهذا الحكم ببطلانه بديهة الوجدان ولا يشهد له
البرهان والا لزم ان الهواء مثلا مستقر في اللاشي المحض لا القول ان الهواء جوهر قايم
بنفسه مستقر لذاته في سطح الجسم الحاوي الذي هو مكان له وليس ههنا شي آخر سوى

الحاوي والمحوي وسطحيهما حتى يقال انه مكان للجسم لانا نقول ان بديهة العقل حاكمة بانا
اذا فرضنا الحاوي خاليا عن جميع الاجسام يبقى في حشوه الحاوي ابعاد ثلثة متقاطعة مجردة عن
المادة والماديات وانكاره مكابرة على ان الجسم الحاوي على تقدير فرض خلوه عن
جميع الاجسام المحوية بل فيه تجويف ام لا على الاول ثبت البعد المجرد وعلى الثاني لا يصلح
كونه حاويا بصفة لا يقال ان الخلو عن جميع الاجسام فرض محال لانا نقول انه اول النزاع و
لئن سلم فاستحالة المفروض لا يستلزم استحالة الفرض فيكون ممكنا واللازم على تقدير
ممكن يجب ان يكون ممكنا فيكون البعد المجرد ممكنا وهذا وان لم يكن مثبتا لمذهب المتكلمين
لكنه يبطل مذهب الحكماء قطعا فتنبه ولا يبعد ان يقال انه امر ممكن موهوم منتزع عن منشاء صحيح وقد
ثبت تجرده في نفسه الضرورة وهذا القدر كاف في ثبوت المطلوب **قوله** لو وجد البعد يعني لو كان
فردا من طبيعة البعد مجردا عن المادة لكان طبيعة البعد غنية عن المادة باعتبار نفس ذاتها
واللازم باطل فكذا الملزوم واشار الى وجه الملازمة بقوله والا لما تجرد ح والى وجه بطلان
اللازم بقوله فاستحال وهو الظاهر فيكون حاصل تحريره انه لو كان طبيعة البعد غنية عن المادة
استحال اقتران فرد من افراده بالمادة واللازم باطل فكذا الملزوم فاشار الى بيان
هذه الملازمة بقوله واذا كان البعد المكان ح والى بيان بطلان اللازم بقوله لان
البعد المادي الخ **قوله** لان الحلول ح لان الحال انما يكون عرضا او صورة وكل واحد منهما
يستحيل تحققه بدون المحل وغير الحال ما عداهما من الواجب وسائر الجواهر يستحيل حلول
كل واحد منهما في محل فعلم ان اقتضاء الحلول وعدمه لا يتبدل بالعوارض **قوله** قيل لو كان
البعد المجرد الخ الاستدلال الاخر على ابطال البعد المجرد مطلقا حاصله ان وجود البعد المجرد يستلزم
للتشكل المستلزم للقابل المنفعل المنحصر عندهم في المادة فيلزم ان يكون ما فرض مجردا

ماديا فيه قوله لان الثابت الخ دليل للمنفي وقوله لان ما ذكره الخ دليل للنفي قوله بل الانا

نقول الخ حاصله ان المستلزم للمادة انما هو القبول بمعنى الاستعداد لا القبول بمعنى

الاتصاف ويجوز ان يكون البعد المجرد متشكلا بشكل لازم له من مبدأ الفطرة غير مفارق

ولا متبدل الشكل سابق عليه حتى يلزم الاستعداد المقتضي للمادة قوله انه لو كان بعد الخ

يعني ان البعد المجرد وان كان جوهرا عند القائلين بوجوده لكن طبيعة البعد مستلزم للكم

المتصل بالذات وخاصيته اعني قبول القسمة الوهمية لذاته فيقول ان امكان لو كان

بعد المجرد لكان قابلا للقسمة اما لذاته او لامر حال فيه او لمحل له فعلى الثاني القابل

بالذات هو الحال فيقال ان القابل بالذات للقسمة ليس الا المقدار ومحل المقدار ليس الا

المادة فيكون البعد نفس المادة هف وعلى الثالث القابل بالذات للقسمة هو المحل وما لم

يكن القابل بالذات للقسمة الا الكم لزم ان يكون ذلك المحل محلا للكم فيكون البعد المجرد كما

ومقدارا لتلك المادة وقد قالوا انه جوهر والاول ايضا باطل لان المتصل لذاته يمتنع

ان يصير منفصلا لذاته واما صيرورته منفصلا لغيره فهو ايضا باطل لان القابل بالذات

ليس الا المادة وهي منتفية في البعد وملخصه ان وجود البعد المجرد مستلزم لاحد الامور

الثلثة الباطلة فيكون باطلا قلنا ما ذكره في بيان الشقوق ممنوع لا يخفى لان البعد المجرد

ايضا متصل بالذات وقابل للقسمة الوهمية عند القائل بوجوده وان لم يكن قابلا

للفكية الخارجية وقوله القابل بالذات للقسمة ليس الا المقدار ممنوع عنده وكذا قوله

وما لم يكن القابل للقسمة الا الكم الخ ولان معنى كون البعد المجرد متصلا لذاته انه في نفسه مع

قطع النظر عن وجود القاطع والفاصل متصل لا ان طبيعته علة موجبة للاتصال والمتصل

لذاته بهذا المعنى يجوز ان يصير منفصلا لغيره لوجود الفاصل كما اذا بني جدار بين

حد او بين بينها فضاء متصل واحد والاستدلال على امتناع انفصاله بانحصار القابل بالذات
في المادة رجوع الى الشق الممنوع فتنبه قوله وليس للقائل ان يقول الخ قوله الا ان
يقول الخ انما يصح لقى منه عن المتعين لو جعل المانع سنده منع الجسم المتصل اما ان
تمسك بان البعد المجرد موجود ومتصل عند الخصم وقابل للقسمة فانحصار القابلية في
المادة غير مسلم عنده كما ذكرنا فلا سبيل لتغييرها الى الصحة ولا يتم عليه الالزام قوله
والاعتذار عنه منع من جانب الاشراقيين على بطلان اللازم المطوي قوله غير صحيح لان وجه
الاعراض من هذا التوجيه ان للمانع ان يبدل لفظ المادة بالجسم مثلا فيقول ان احد البعدين
جسماني والاخر غير جسماني او احدهما لطيف والاخر كثيف فبطلان التداخل ممنوع وحينئذ
لا يندفع المنع بما ذكره من دليل النفي وان تمسك بان البعد المجرد عندكم جوهر متحيز
بالذات وتداخل الجواهر المتحيزة بالذات باطل بديهة اجيب بتخصيص بطلانه في الجواهر الكثيفة
ومنع بطلانه مطلقا قوله فيكون البعدان بهما متمانعين فيرجع الى الشق الثاني من الترديد
الاول ويجي الكلام فيه قوله لصير بادنا بهما واحدا اي لصير مجموع المادتين متصلا واحدا
مغاير الكل واحدة منهما وازيد منه في الحجم ضرورة التغاير الذاتي بين الكل واجزائه
الخارجية وزيادته عليها فليس بينها تداخل قوله ويسري كلاهما في كله حق العبارة ويسري
كل في كلها لان المستحق للحلول انما هو البعد لا المادة قوله فالمانع هو البعد لا نفسها يعني
فيرجع الشق الثالث الى الشق الثاني وقد ظهر بطلانه قوله فقد علم يعني لما كان بطلان
تداخل الجسمين من حيث استلزامه لتداخل البعدين فقد علم ان طبيعة الابعاد مطلقة بالنوع
عن التداخل فيكون تداخل البعد المجرد في البعد الجسماني ايضا باطلا فثبت المقدمة الممنوعة هنا
وللمانع ان يعود ويقول ان المانع عن تداخل الجسمين يجوز ان يكون طبيعة الابعاد

الجوق

لمادية لا مطلقا ولا يلزم منه بطلان تداخل البعد المكاني في البعد الجسماني وبهذا التحقيق علم غير

التي ابطلها فالمنع غير مندفع قوله امتناع مورد التنجز اي المدافعة والتجنب اي كل بعد يدافع

الآخر عن مكانه ويميله الي التخوم الاخر قوله تشابه الامكنة اي كون جميع الامكنة متحدة الحقيقة

والاسم والاثار فلا يصح ان يكون بعضها طبيعيا للجسم وغير طبيعي لآخر بخلاف ما اذا كان سطحا

لانه طرف الجسم فيجوز ان يكون لجسم دون جسم خصوصية بها يكون طرفه مكانا له دون جسم آخر لا يتاتي

مثل هذا في البعد المجرد لان جميع اجزائه متحدة الحقيقة فلا وجه لخصوصية بعضها بجسم وآخر

بآخر فالترجيح بلا مرجح لازم فيه قطعا هذا او فيه منع ظاهر اذ يجوز ان يكون هذا الامر خارجا عن

طبيعة الاجزاء لازما لها او لاقتضاء طبيعة الجسم المتمكن الا ترى ان الفلك متشابه الاجزاء

مع ان بعض اجزائه قريب من سطحه المحدب وبعضها قريب من سطحه المقعر وبعضها في وسطها

وكذا في البسائط العنصرية وليس هذا الا لامر خارج عن الطبيعة فكذا ههنا قوله غيره عطف

بيان الآخر في كون الآخر قوله الآخر خير للكون قوله والحيز يلزم من امكان الخ

يعني ان البعد المجرد عندكم جوهر فرد وضع بالذات وكل جوهر كذلك صالح للحركة الاينية

فالبعد المجرد صالح للحركة الاينية فاذا تحرك فلا بد ان يكون له مكان هو الحيز بعد مجرد

يمكن الحركة الاينية فلا بد له من مكان آخر وهو الحيز بعد مجرد فيتسلسل فيه الحيز كما مر وهكذا

ثم وثم فيتسلسل الامكنة بخلاف السطح فانه عرض ويمتنع عليه الحركة هذا وفيه نظر لمنع

كلية الكبرى لجواز ان يكون الحركة من خصائص الاجسام والتجرد مانعا عنها قوله تترتب

الامكنة الخ امكان ترتب الامكنة فتدبر قوله ومن امتناعه لها امتناع الجسم لها الخ

في العبارة ان يقع ومن امتناعها امتناعها الى ذكرها كان حاصله ان البعد

مطلقا حقيقة واحدة فاذا كانت الحركة الاينية ممتنعة على البعد المجرد كانت ممتنعة

على

على البعد الجسماني ومنافية الحيز لكونه فردا من تلك الحقيقة فكانت منافية للجسم الذي هو ملزوم
لها لان كل ما ينافي اللازم ينافي الملزوم فيلزم ان يمتنع الحركة الاينية على الجسم وهو باطل قطعا
وفيه ما ذكره الشارح قوله والحيز يلزم سكون المتحرك الخ يعني اذا تحركت نملة على محيط دائرة
الرحى المتحركة حركة مساوية لحركتها على خلاف جهة حركتها فحينئذ لا يتبدل البعد المجرد الذي
كانت النملة فيه فيلزم سكون ما هو متحرك في الواقع عند الاشراقيين لا على المشائين لان
المكان عندهم هو السطح الباطن من الجسم الحاوي وهو متبدل بتبدل ما يحيط النملة من جزئي السطح قوله
وهذا معارض بالحوت المتحرك الخ والحيز معارض بالحوت الساكن مائة كما يلزم سكون المتحرك
على الاشراقيين في الصورة المذكورة كذا يلزم تحرك الساكن على المشائين القائلين بان المكان
هو السطح فيما اذا استقرت سمكة في موضع من الماء الجاري اذ يمر عليها الماء فيتبدل سطوح
الماء عليها فان اجيب عنهم بان انتقال المتحرك بنفسه معتبر في مفهوم الحركة ولا يكفي مجرد
تبدل السطوح فلا يلزم كون السمكة الساكنة متحركة اجيب عن الاشراقيين ايضا بان عدم الانتقال
معتبر في مفهوم السكون ولا يكفي فيه مجرد عدم تبدل البعد المجرد فلا يلزم كون النملة المتحركة
ساكنة ايضا قوله وكذا الحوت المتحرك في الماء الخ هذا انجاز للوعد الموعود بقوله على ما يجيء
من تفسيره والمفهوم قوله لظهر الاول الخ وجوابه في صورة الماء ان الماء اذا انقص لضعف حجمه
المنضغط الباقي في نصف السطح الباطن من الزق او سطح الهواء الداخل فيه ضرورة امتناع
الخلاء عندهم وفي صورة الهواء ان الباقي يتخلخل فيملأ الزق بتمامه فيكون المكان مساويا
للمتمكن قوله والثاني الخ اي زيادة المكان مع نقصان المتمكن في بعض الاجسام المتقوية
الحجرية المجوفة كالثمار التي فيها النواة او عند الجفاف تنقص النواة ويزداد التجويف الذي هو
مكانها وهو دفعه ان الهواء يدخل فيها بالجفاف فيصير مكان النواة سطح الهواء مع جزئي كن

المكان الاصلي وهو مساه للنواة قوله والثالث اي بقاء المتمكن مع ازدياد المكان في الشمع
التي كانت مدورة فكان مكانها شبراً مثلاً ثم اذا صار مستطيلا صار مكانه ذراعا مثلا
وجوابه انه ينقص من جانب قدر ما ازداد من جانب آخر فمجموع المكان الحالي مساو للمكان وان
تبدل المقدرات المخصوصة كما في المتمكن كما لا يخفى على من له تخيل صحيح قوله من حكمهم خبرانهم
انما قالوا ان كل جسم فله خير طبيعي لا ان له مكانا طبيعيا والخير اعم من المكان كما يلحي عن قريب
ان شاء الله تعالى فلا نقص قوله ما هو المطلوب الطبيعي للاجسام ع وهو الاستقرار في حد مخصوص
من البعد المجرد لا في سطح الحاوي من حيث سطحه فانه امر اتفاقي كيف ولو انتقت الاجسام
المحيطة بالارض لبقيت مستقرة في موضعها وفيه تامل قوله وعن اكثر ما يرد على القول
بالسطح والمكان لبعض منها وارد عليه الخير كعدم عموم الاكلية للاجسام وفيه ما مر انفا قوله
اخير ما كان او لطفيا اي فلكيا كان او عنصريا قوله القايلين بالجوهر اي المتكلمين
قوله وهو عندهم غير المكان اي الخير عند المتكلمين غير المكان فيكون عين الفراغ
الموهوم الذي فسر به الخير الضرور بل هذا لا تناقض اياه ولا فلانه قد صرح فيما بين
ان المكان عند المتكلمين هو الفراغ الموهوم وهنا قد اثبت المغايرة بينهما عندهم
واما ثانيا فلان ما ذكره في الاشكال المصدر بقوله منها عدم عموم الامكنة ع
يدل على اتحاد الخير والمكان عند المتكلمين وقد صرح هنا بالمغايرة بينهما عندهم
قوله وعند القايلين بالبعد اي لوجود البعد المجرد في الخارج وهم الاشراقيون قوله
وعند الذاهبين الى السطح اي الى ان المكان هو السطح وهم المشاؤن قوله فلا
اختصاص لبعض اجزائه قدر بانه قوله يلزم ان لا يكون للارض ع يعني لو كان المطلق
الطبيعي للارض هو السطح المخصوص المركب الذي ثلثة ارباع منه سطح الماء وربع

مسطح الهواء لزم ان تكون الارض هناك بالطبع في ذلك السطح سواء ينطبق هذا السطح بحيث ينطبق
مركز ثقل كرة الارض على مركز العالم كما هو حقيقة الحال او لم يوجد بعده الحيثية كما لو تجاوز
مركز ثقلها مركز العالم بان ينتقل مجموع كرة الارض والسطح المخصوص المركب من حد
الانطباق المركزين لحصولها في مكانها الطبيعي الذي هو ذلك السطح ولذا لزم تحركها
طبعا الى ذلك السطح لو تجاوز الماء والهواء من حد الانطباق الى حد آخر مع التحول لم يجئ
وبقي الارض على حد الانطباق لخروجها عن مكانها الطبيعي والا لزمان بالطلان
فكذا الملزوم وفيه ان المراد ان السطح المذكور من حيث انه متحقق في حد مخصوص مكان طبيعي
للارض لا ان مجرد السطح من حيث انه سطح حيثما كان مكان طبيعي لها وكذا في جميع الاجسام
قوله انما هو الوضع اي الهيئة الحاصلة لها لوقوعها في حد مخصوص تقتضيه طبعا لعينها كالهيئة
الحاصلة للارض لوقوعها في حد ينطبق به مركزها على مركز العالم قوله تطلب مكانها اي
تطلب الحد الذي ينطبق المركزان لوقوعها عليه من حيث انه ذلك الحد لا من حيث انه سطح
مخصوص ومكان قوله كيف ذلك المفروض والمطلوب هو الاول فلا يتم التقريب قوله وجود
العارض وهو سببها الحصول في الحيز قوله على التاويل المذكور يعني ان المراد بالقاسر بها
الامر الخارج عن ذات المعروض سواء كان تاثيره على خلاف مقتضى طبيعة المعروض او
موافقا له والحاصل ان المفروض انتفاء جميع الامور الخارجية بالمعنى المذكور في نفس الامر
قوله الطبيعة اي الطبيعة النوعية لا الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها والا لكانت الاجسام كلها
طالبة لحيز واحد بعينه قوله اذ ليس علة القوام الا للهيولى يعني ان الهيولى قابل ومتاثر فلا
يكون فاعلا ومؤثرا قوله مع انها بالغرض اه فلما لم يكن الجسمية مقتضية لحيز معين فكذا الهيولى قوله
فان الفاعل يعني ان فاعل الاجسام والمتصرف فيها يعني العقل المجرد وان كان متعددا

لما كان مرجحا لحيز دون حيز لكن لما كان الحيز من مقتضيات طبيعة الجسم لكن مرجحا الى دون الجسم بحيز دون حيز وحينئذ لا يجوز ان يقال ان

نسبته الى جميع الاحياز على السوية فلا بد في القابل نفسه الغير من امر داخل يقتضي تحيزه دون

حيز حتى ترجح له به وهذا معنى كون الحيز طبيعيا للجسم لا ان طبيعة القابل بنفسها كافية في تعيين الحيز

له من غير مدخل للفاعل في تعيينه اصلا قوله يندفع ما قيل اه حاصل الايراد ان اقتضاء الطبيعة

داخل في تاثير الفاعل فالمرجح هو الفاعل فلا يجوز استناد الحيز الى الطبيعة وحاصل الدفع

ان مرجح الجسم بحيز معين حقيقة انما هو مجموع اقتضاء الطبيعة وذات الفاعل فكما يصح استناد

الحيز الى الفاعل يصح استناده الى الطبيعة ايضا اذ لكل واحد منهما مدخل في التخصيص قوله كيف اه

تاييد الاندفاع يعني قد علمت ان التلازم بين الشيئين لا يكون الا لعلاقة افتقارية من

الطرفين والجسم وحيزه متلازمان من مبدء الفطرة فكيف لا يصح نسبة كل واحد منهما الى الاخر

فيقال الحيز السفلي طبيعي للارض واما كما يقال الفلك جسم علوي قوله البسائط انما قيد به لان بعض

المركبات له طبيعة ذات شعور وارادة فيمكن ان يتعلق ارادته تارة بهذا المكان ومرة

بذاك وكرة بذلك فيكون كل واحد من الاحياز طبيعيا له بدلا بحسب اختلاف الارادات المتبادلة

كالانسان مثلا والحيوان هو من حيث انه جسم مساويا للحجر والحديد في الحيز الواحد قوله ب اي جزء

طبيعي لعدم القاسر على ما هو المفروض وحينئذ يتكرر الاوسط قوله او كان اقتضائه علته كون الجسم على سمت

الحيزين عبارة عن وقوعه على خط واحد مستقيم واصل البيان عدم كونه عليه بخلافه هكذا

قوله ولكن يتوسطها هكذا اه قوله او وقع منها على جهة اي جهة واحدة هكذا

فعلى الاولين لميل الى جهتين مختلفتين في زمان واحد وعلى الثالث الى جهة واحدة

ولكن اذا وصل الى اقربهما رجع الى الشق الثاني والكل باطل فكذا التعدد المستلزم لها

بدلا المنحصر منها قوله فيكون هذا الحيز طبيعيا له مع ان لها حيزا طبيعيا اخر الى الغير فيلزم

يكون

يكون لها حيزان طبيعيان وهو نقيض مدعى المص قوله واجاب عنه الشيخ اه حاصل الجواب ان
سكون النار في مركز الفلك على تقدير حصولها فيه مسلم لكنه ليس طبيعيا حتى يلزم ان
يكون مركز الفلك حيزا طبيعيا لها بل السكون قسري ضرورة انها لو تحركت اي حيز آخر فاما
بالتجزي وهو لا يمكن الا بالخرق في موضع معين وهو محال لتشابه اجزائها وعدم المرجح او
بالتخلخل وهو ايضا باطل كما سبق او بالتحرك الى جهة دون اخرى وهو ترجيح بلا مرجح
او بانبساطها من الداخل الى الخارج على السواء وحصول التجويف في وسطها وهو ايضا
باطل لانه اما بالخلاء وقد مر بطلانه واما بدخول الهواء في تجويفها باختراقها في موضع دون
موضع وقد عرفت بطلانه ايضا فلهذه القواسر امتنعت الحركة عليها وصارت ساكنة بسكون
قسري فلا يلزم تعدد الحيز لها فالخوف ازيل كما فصلنا لكن الشارح لا ابنى الكلام على الشق الرابع
لظهور بطلان الباقي ولا يبعد ان يجاب بان التقدير المذكور باطل لان القاسر المحرك للنار من
الفوق الى التحت انما هو فوق النار وهو محال اذ فوقها الفلك وقد اجمعوا على انه لا قاسر في
الافلاك والذي تحتها ايضا محال اذ تحتها الهواء المقتضي للتحرك الى الحيز العلوي فلا
يحركها الى الحيز السفلي فتعدد الحيز للنار انما يلزم على تقدير محال ولا محذور فيه قوله ثم قال و
هذا عجيب جدا اه لهذه العبارة مطلبان احدهما ان الشيخ اجاب اولا عن جانب القوم القائلين بان
الحيز الطبيعي للنار هو مقعر فلك القمر فاثبت ان سكونها في مركز الفلك قسري ثم اعترض عليه بان
كون السكون المذكور قسريا عجيب جدا لجواز ان يكون طبيعيا وعدم حركتها عن سطح الفلك الى المركز
كما هو حقيقة الحال لا يدل على كون المركز حيزا غريبا لها اذ قد يكون المركز مقتضى الطبيعة ومع
ذلك تصير ممنوعا بالغير لعوارض خارجية فيجوز ان يكون المركز حيزا طبيعيا للنار وقد امتنع
حركتها اليه لمدافعة الهواء اياها الى الفوق فيكون سكونها فيه طبيعيا وثانيهما ان كون السكون

قبل وجود فرد من نوع مركب مختص بمكان فرد آخر من ذلك النوع في ذلك المكان فلا يلزم الخلاء دائما
ليستند به خلو العواء لان الكلام في مكان مختص بالمركب ولا يدخل فيه البسيط **قوله** مطلقا مستحيل
لا لزوم الخلاء في الزمان فقط **قوله** كما السطح لان الحاوي لو كان علة للمحوي كان مقدما
عليه بالذات فيلزم منه ان تقدمه ليس فيها المحوي فيلزم فيها الخلاء **قوله** فلما من البرهان السلمي ولا
يخفى انه انما يدل على تناهي الجسم في بعض الجهات لا في جميعها فان اريد بالتناهي في الصغرى
التناهي في جميع الجهات فهو غير ثابت في يا امر فلا يصح الحواله وان اريد به التناهي مطلقا فكلية
الكبرى ممنوعة فان المتشكل انما هو المتناهي في جميع الجهات لا مطلقا لان الشكل هو الهيئة الحاصلة
من احاطة حد واحد او حدود متعددة للمقدار احاطة تامة ويمكن ان يجاب بان كل جانب
يفرضه الخصم غير متناه يجعل الفراج المثلث الى ذلك الجانب وزاويته الى الجانب المقابل وهكذا
ثم وثم حتى يلزم التناهي من جميع الجهات ويصح الحواله لكن في تقرير نفس البرهان اختلالا
عظيما كما سبق منا تفصيله في موضعه **قوله** بل الامور الخارجية هي القواسر اي الامور الخارجة عن
الشيء المؤثرة على خلاف مقتضى طبيعته واضراب الشارح عنه اشارة الى ان لزوم الشكل
المعين لكل جسم معين لا يتوقف على فرض خلوه عن القواسر فقط بل لو فرض خاليا عن جميع
ما عداه من الامور الخارجية المؤثرة الموافقة والمخالفة له في التاثير والغير المؤثرة فيه وانظر
الى نفس ذلك الجسم لكان على شكل معين اي معين كان ويستحيل عند العقل وجوده لا على شكل
ولا نعني بالشكل الطبيعي الا هذا **قوله** بين الصورتين اي بين كون الوضع طبيعيا وكون
الشكل طبيعيا **قوله** اذ الوضع الذي الخ توضيحه ان الوضع عبارة عن هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبته
الى الامور الداخلة والخارجة والمراد بالامور الداخلة الاجزاء وبالخارجة ما ليس اجزاء له
وان كانت داخلة في جوفها فيشتمل الهيئة الحاصلة للفلك الاعظم بالنسبة الى اجزائه والافلاك

الا

الآخر الداخل في حوزته والحاصل ان الاوضاع الحاصلة للفلك المقايسة الى غيره حتى لو فرض
الفلك موجودا من غير وجود تلك الاغيار لم يوجد فيه تلك الاوضاع فلا يكون طبيعة
بخلاف الاشكال الحاصلة للاجسام فانها يوجد فيها مع عدم جميع الاغيار الاخر فيكون طبيعة **قوله**
اذ الطبيعة الواحدة الخ يعني ان المراد بالبسيط هنا ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبائع فيكون له
طبيعة واحدة فلو كان شكله الطبيعي غير كروي كان طرف منه سطحا وآخر خطا وآخر نقطة فيلزم
صدور افعال مختلفة من الطبيعة الواحدة وهو باطل بخلاف السطح الكروي فانه امر واحد متشابه
الاجزاء **قوله** لا يوجب الاشتراك علتهما لجواز صدور فردين من جهة من علة وصدور الآخر منهما
عن اخرى كالحرارة ما بها النار والآخر بالشمس **قوله** ولا يجوز مع ذلك الخ دفع لما يتوهم انه لما جاز اشتراك
المعلولات في الماهية مع اختلاف العلل فيها كما في فردي الحرارة بالنسبة الى النار والشمس فليجز ان
يكون الجسميات المتخالفة في البسائط المتخالفة علة للشكل الكروي فيها بان يصدر الشكل الكروي الارضي
من الصورة الجسمية الارضية والمائي من الصورة الجسمية المائية والآخر عن اخرى وهكذا وحينئذ لا يصح
استناد الشكل الكروي في البسائط الى طبيعة النوعية وحاصل الدفع ان علة الاشكال الكروية الجزئية
لو كانت طبيعة الصورة الجسمية لزم ان يكون تحصيل المعلول النوعي من تحصل العلة والحال ان الجسميات متأخرة
عن تلك الاشكال الجزئية المتخالفة ماهياتها لان تشخص الصور الجسمية لا يكون الا بتلك المقادير الجزئية
المتخالفة الانواع صغرا وكبرا فلا يستند الا الى الطبائع النوعية **قوله** اقول هذا وجه آخر للدفع حاصله
ان الاستعدادات المتخالفة بالانواع فلو كانت معلولة للصورة الجسمية التي هي نوع واحد لزم
صدور الكثير عن الواحد بخلاف الصور النوعية المتخالفة **قوله** اعلم انه قد وقع لما ان
يتوهم ان البسائط لو كانت مقتضية للكروية لزم ان يكون الارض الآن على الشكل الكروي وليس
كذلك وحاصل الدفع ان الشكل الاصلي للارض كان كرويا لكنه زال بتأثير القواسر كحفر الانهار

وحفر الآبار وسيلان الانهار ولما كان فيها كيفية حافظة لاي شكل يطرء عليها ما لم يوجد قاسر مغير او هي اليبوسة استمرت الاشكال القسرية المتعاقبة عليها ما دام لم يغيرها مغير ولم تعد الى شكلها الاصلي لعدم ما يغيرها اليه قوله واعلم ان هم جواب سؤال مقدر تقريره ان الفلك بسيط عندكم فليس له الا طبيعة واحدة يمتنع صدور افعال مختلفة عنها مع ان في الافلاك المشتملة على الكواكب او التداوير والمتمم والخارج صدر عنها افعال مختلفة وهي الاشكال المختلفة والمقادير المتفاوتة والآثار المتنوعة فان الكوكب جرم فلكي مستدير مستنير مركوز في جرم الفلك والتدوير جرم فلكي مستدير غير مستنير مركوز في جرم الفلك والخارج فلك يحيط به جرم فلكي اغلظ من جانب ثم يتنقص غلظ من الطرفين تدريجا حتى اذا قرب الجانب المقابل صار في غاية الرقة ثم اذا وصل الى هذا الجانب المقابل صار في غاية الرقة ثم اذا وصل ينفذ جرمه عند نقطة من الخارج ويكون مجموع الجزئين كرة واحدة وهي الجرم المحيط متمما لانه تمم ويكمل كرة كبيرة والمحاط خارجا وخارج المركز لكون مركزه خارجا عن مركز الكرة الكبيرة ويسمى مجموع الجزئين ممثلا لمماثلته لساير الافلاك في الكرية وفلكا كليا وكل من المتمم والخارج فلكا جزئيا لشيوع استعمال الكلي بمعنى الكل والجزئي بمعنى الجزء في علم الهيئة ولكل منها شكل ومقدار واثار على حدة وذكر هذه الاصطلاحات في الكتاب مما لا تقتضيه غرابة المقام لكن ذكرناها تسهيلا لفهم المرام وحاصل الجواب ان مادة كل فلك وان كانت واحدة لكن تعلق ببعض منها صور متعددة لتفيد كل واحدة منها شكلا على حدة في جزء على حدة فيستمر فيه هذا الشكل لعدم القواسر والمحذور تعلق ببعض منها صدور الافاعيل الكثيرة من الفواعل الكثيرة في محل واحد ويرد عليه ان حقيقة الكوكب والتدوير والمتمم والخارج ان كانت واحدة لزم صدور الافعال المختلفة عن الطبيعة الواحدة والا لكان الفلك مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلا يكون بسيطا وايضا ان الصور المتعدده ان كانت صورا نوعية متخالفة

قوله فلان

فهو خلاف ما تقرر عندهم ان مادة كل فلك مغايرة لمادة فلك آخر والصورة النوعية واحدة في الكل
علي عكس العناصر وان كانت شخصية فاما متفقة الحقيقة فيكون مقتضاها مختلفا في الاشخاص واما مختلفة
الحقائق فيعود الي الشق الاول والصورة النفس مدبرة ومحركة لا طبيعية للكل كالنفس الناطقة بالنسبة الي الانسان
ويمكن ان يجاب عنه اولا باختيار الشق الاول بانه انما يرد لو كان الفاعل هو الطبيعة وهو ممنوع لم لا
يجوز ان يكون فاعلها المبدأ الفياض علي حسب استعداد اجزاء مادة الفلك الكلي وثانيا باختيار
الشق الثاني بان البسيط انما هو كل واحد منها لا المجموع المركب وفيه رد علي الاول انهم قالوا ان فاعل الكل
في البسيط طبيعته والنفس مدبرة ولذا حكموا بانه يجب ان يكون مستديرا وعلي الثاني انه يلزم صدور
الافعال الكثيرة عن الطبيعة الواحدة في المتمم فكل واحد لتوجيه القابل بما لا يرضي به قوله والتعدد
الصوري دفع دخل مقدر تقريره ان المادة الواحدة كيف يكون محلا للصور المختلفة وتحصل
الدفع انه كما لا استحالة في ان يكون مادة الكل محلا لصورة نوعية علي حدة ومادة كل واحد من
اجزائه محلا لصورة اخرى كما في الحيوان واجزائه اما لاختلاف استعدادات الاجزاء او
لمرجح آخر من ارادة المبدأ الفياض العالم بما يليق بالنظام وخاصيته قوله فلابد ان يسري فيه تامل
كما سيجي في الشرح قوله فانها صورة للمادة اي صورة للخارج مثلا ومختصة به ولكل واحد من اجزائه
قوله سارية في جميع اجزائه فيه خلط وخبط لان الاجزاء التي حلت فيها الصورة النوعية التي في
الكل انما هي الاجزاء التحليلية المزاجية التي كل واحد منها مشتمل علي العناصر الاربعة ومركب منها
كما في اجزاء الذهب والحديد مثلا فانا اذا قطعنا قطعة من الحديد مثلا وقسمناها الي الغير فلكل اجزائه
جزء منها مزاج حاصل من تركيب العناصر الاربعة كما للكل وصورة نوعية خلقها وليس فيها صورة نوعية اخرى
بخلاف الاجزاء التركيبية العنصرية فانها باقية علي صورها النوعية الاصلية ويستحيل
ان يحل فيها الصورة التركيبية المفتقرة في حصولها الي كون محلها مركبا مزاجيا فلا يلزم

اجتماع صورتين نوعيتين في شيء من الاجزاء اهـ قوله غير سارية في اجزاء الجسم اهـ فيه انه خلط
وخبط وان ثبت خفيفة الحال فاستمع الى ما يؤدي من المقال وهو ان الكل سواء كان
الكل من البسائط الحقيقية المتشابهة الاجزاء حقيقة كالماء او البسائط الحسية المتشابهة الاجزاء
حسا كالذهب والحديد مثلا او من المركبات الحسية كالحيوان لا يكون ساريا في الاجزاء اهـ وانما
هو حال فيه حلولا طريانيا اذ اما الصورة النوعية فان كان الكل من البسائط الحقيقية التي ليس فيها
اجزاء تركيبية فصورته النوعية سارية في اجزائه التحليلية وان كان من البسائط الحسية فصورته النوعية
سارية في اجزائه التحليلية لاتحادها معها في الحقيقة والاسم دون التركيبية العنصرية لمباينتها له
في الاسم والحقيقة وان كان من المركبات الحسية كالحيوان من الجلد واللحم والعصب والعظم والدم والشحم
المركب كل واحد منها من البسائط العنصرية فصورته النوعية لا يكون سارية في شيء من اجزائه التركيبية ولا
التحليلية لتباين الكل في الفضها ومباينتها مع الكل حقيقة واسما فالقول بان صورة الفلك وكذا صورة
ما ارتكز فيه من الكوكب والتدوير مثلا غير سارية في اجزائه بل متعلقة بالمجموع من حيث هو مجموع مخالف
للتحقيق ومبني على اشتباه الصورة عنده بالشكل فالاشكال غير مندفع والاحق ان يجاب بان
الصورة النوعية الفلكية كما انها حالة في الفلك الكلي كذلك حالة في اجزائه من المتمم والخارج والكوكب
والتدوير وليس في شيء منها صورة اخرى وانما حل فيها اعراض واشكال متخالفة ومخالفة لشكل
الكل وعوارضه فالقول بلزوم اجتماع صورتين نوعيتين فيها انما نشأ من قلة التدبر واشتباه
الصورة بالشكل قوله او صورة الفلك بعينها نفسها المجردة اهـ هذا ايضا يجيب جيدا لان مناط الاعتراض
انما هو الصورة النوعية وقد اجمعوا على ان الصورة النوعية لكل جسم فلكيا كان او عنصريا حالة في
مادة ذلك الجسم وايضا على ان الكل فلك نفسا منطبعة حالة في جرمه وهي كالحواس الباطنة الحالة في
مواضع مخصوصة من بدن الانسان ونفسا مجردة غير حالة في جرمه لها علاقة معه مجهولة الكنه يكفي

للتدبير

للتدبير والتصرف وهي كالنفس الناطقة للانسان فان اراد بالصورة الصورة النوعية الفلكية
فهي حالة في مادة الفلك وهي يستحيل العينية مع المجرد المحض وان اراد بها معنى آخر متحدا مع النفس
المجردة فلا كلام فيه قوله وصورة لا تقوم بمواد الاجسام اه لا يخفى ان الصورة في اصطلاحهم عبارة
عن الحال الجوهري الذي يحل في المادة وهي منحصرة عندهم في الصورة الجسمية والنوعية فان اراد بها
هذا المعنى فهو يستحيل قوامه بذاته وان اراد معنى آخر فقد عرفت انه لا كلام فيه على انه مخالف
لاصطلاحهم قوله لكل فلك بل لكل كرة اثيرية المراد بالفلك هنا الفلك الكلي وبالكرة الاثيرية
الكرة الفلكية اعم من ان يكون فلكا كليا او جزئيا ففيه ترق من الخاص الى العام قوله صورة مجردة و
قوله صورة اخرى منطبعة اراد بالصورة في الموضعين النفس ولكل احد ان يصطلح على ما يشاء فليس فيه
كثير بعد لكن الجواب ليس الا الاعتراض فتدبر قوله وبهذا تحصلت ماهيتها لا يخفى ان الكلي الطبيعي عند
المحققين موجود بنفسه في ضمن الشخص اما على وجه الجزئية له او على العروضية للتشخص بناء على اختلاف المذهبين
فلو كان النفس مقومة لماهية الفلك كانت جزءا لشخص الفلك او معروضة للتشخص فصارت في ضمن [illegible]
وهو خلاف ما تقرر عندهم قوله سارية فيها اي في المركبات لا في العناصر كما توهم [illegible] قوله اجزاء مقدارية
مع الاجزاء العنصرية [illegible] كانت مقدارية ضرورة بطلان الجزء الذي لا يتجزى لكن المراد
بهنا الاجزاء التحليلية المزاجية التي حقيقة كل واحد منها مركبة من البسائط العنصرية [illegible]
المركب مركبة منها قوله واجزاء متباينة الماهية والوجود وهي البسائط العنصرية قوله لا في كل واحد ضرورة امتناع
حلول الصورة التركيبية بالبسيط المحض قوله لو كان في الفلك صورتان [illegible] الظاهر ان المراد بهما الصورتان
النوعيتان والملازمة حينئذ بديهية ولا يتوجه عليها المنع الذي اشار اليه الشارح بقوله اقول كما
ستعرف قوله وبما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السوال اه وذلك لانه قد علم بما قرره سابقا
انه يتعلق بمجموع الفلك نفس مجردة وبالخارج كنفس مجردة اخرى وبالمتمم وكل منهما نفس على حدة وهذا

معنى تحقق الصور المتعددة في الفلك الكلي ولا يلزم منه أن يكون أجزاؤه التي تعلقت بها تلك النفوس متباينة المهية
حتى يكون مركب القوى والطبائع ولا يكون بسيطا إذ حقيقة كل واحد منها ليس إلا الجسم الفلكي الذي
له قوة واحدة وطبيعة واحدة وإن كان أجزاؤه متعددة وهذا المعنى لا ينافي كونه بسيطا بمعنى
عدم كونه مركبا من أجسام مختلفة الطبائع ولا نعني بالبسيط ههنا إلا هذا المعنى هذا وفيه أبحاث
لوجوه أما أولا فلأن المراد بالصورة في الاعتراض الصورة النوعية والشارح حملها على النفس
المجردة وفيه ما عرفت سابقا وأما ثانيا فلأن النفس الناطقة الواحدة كافية لتدبير بدن الإنسان
المركب من أعضاء متباينة الحقيقة كالعظم واللحم وغير ذلك فالنفس المجردة الفلكية الواحدة
كيف لا يكفي في تدبير جرم الفلك المركب من أجزاء كلها متفقة الحقيقة حتى يحتاج في تدبير كل جزء
إلى مدبر على حدة وأما ثالثا فلأن النفس المجردة لما يتعلق بجرم ليس في وسعها إعطاء الشكل ومعطي الشكل
إنما هو المبدأ الفياض بمشاركة اقتضاء الطبيعة وطبيعة جميع الأجزاء أي الكلي لما كانت واحدة
كما هو مذهبهم فتعدد النفوس المجردة التي لا مدخل لها في إعطاء الشكل كيف يكفي لتعدد الأشكال و
الآثار واختلافها وأما رابعا فلأن التعلق النفس متأخر عن وجود الفلك على شكل مخصوص لأن
الحاجة إلى التدبير والتحريك إنما هو بعد وجود ما يكون محركا ومدبرا له فكيف يكون علة لما
تقدم عليه وإلى الآن في قلوبي من أقوال الشارح في هذا المقام ولعل الكلام وجها لا يحيط بإدراكه ذهني
القاصر قوله إلى ما أجاب عنه ه محصل الجواب واضح وفيه أن [illegible] صورة الكل إذا كانت سارية في جميع
الأجزاء غير مختصة ببعضها وصورة جزء مختصة بهذا الجزء كان صورة جزء آخر أيضا مختصة بالجزء
الآخر وظاهر أن اختلاف الصور النوعية يستلزم اختلاف الطبائع والقوى فالإشكال غير مندفع
على أنه يلزم أن يكون كل جزء منه محلا لصورتين نوعيتين قوله ثم قال ه حاصل الإشكال أن
صورة الفلك الكلي لما كانت سارية في جميع أجزائه كان الفلك متشابه الأجزاء فيكون كل جزء منه

فرد الحقيقة

فرد الحقيقية كما انه جزء الشخص على ما هو مقتضى تشابه الاجزاء حقيقة فيكون كل واحد من الخارج والمتمم او
المتممين فردا آخر فاما ان لا يكون نوع الفلك الكلي قديما او لا يكون النوع القديم منحصرا في فرد
واحد وهو خلاف ما تقرر عندهم قوله عن تعدد افراد المبدع اه المبدع في الموضعين على
صيغة اسم المفعول وهو المعلول الغير المسبوق بمادة ولا مدة والصواب في الجواب على ما يفهم من
كلام الاستاد ان للمبدع معنيين احدهما ما ذكره والثاني ما يكون معلولا غير مسبوق
بالمدة وان كان مسبوقا بالمادة والفلك انما هو مبدع بالمعنى الثاني وهو ما وجب الانحصار في الفرد
الواحد انما هو نوع المبدع بالمعنى الاول قوله ليس جسما مستقلا بنفسه يعني ان المتمم ليس جسما برأسه
حتى يكون فردا من نوع الفلك ويلزم تعدد افراد المبدع ولا يخفى ان كل واحد من المتمم و
الخارج والتدوير جسم متقرر ومنفصل عن الآخر بسطوح مختصة غير مشتركة كما هو المتقرر عندهم
ولا نعني بالجسم المستقل الا هذا فنفي كونه جسما مستقلا مكابرة محضة وامتناع حركة على حدة عليه
انما هو لان المستقيمة مستحيلة في الافلاك والمستديرة انما يتصور بان يسع مكان كل جزء دخول
جزء آخر فيه وفي المتمم لا يسع مكان الطرف الرقيق دخول الطرف الغليظ لا لعدم كونه جسما
برأسه وكونه كالاجزاء التحليلية المتحدة الوجود مع الكل ولئن سلمنا ذلك فنقول لا اقل
من انه جزء وكل جزء من الشخص المتشابه الاجزاء يكون فردا من حقيقته فعاد الاشكال
قوله لكانت الحركة لامتناع السكون عندهم في الافلاك قوله مختصهم الحركة خاصة والذاتية اي
الحركة العارضة لنفس الجسم لا بتبعية حركة جسم آخر كالحركة العارضة لفلك الافلاك والحركة العارضة
بتبعية جسم آخر يسمى حركة عرضية كالحركة التي يتم بها الافلاك الباقية دورة في يوم وليلة قوله يخرج
بها اي يتحرك بها حركة وضعية بكونه متاثرا او منفعلا من محركه قوله فلها حركة خاصة وصورة
خاصة اي مغايرة لحركة الفلك الكلي وصورته فيكون فردا من نوع آخر فلم يلزم تعدد

افراد المبدع قوله واعلم ان فاعل اشكال الاجزاء هو توضيحه ان الامام الرازي ره اورد نقضا
بالقوة المصورة على القاعدة القايلة بان البسيط مقتضاه الشكل الكبري الذي هو
فعل البسيط وتحرير النقض ان القوة المصورة التي هي بسيط عندكم ان كانت حالة في مجموع الحيوان
لزم ان يكون كل حيوان كرى الشكل وان كانت حالة في كل عضو من اعضائه لزم ان يكون كل
عضو منه كرة ويكون الحيوان مجموع تلك الكرات فان تمسك بجواز ان يكون في طبيعة الحيوان
او اعضائه مانع من الكرية يتمسك بهذا العينه في البسائط العنصرية فلا يثبت كريتها وان لم يصح
التمسك لمثل هذا في الافلاك لخلوها عن التغيرات القواسر عندهم فاعتذر اعنه بان القوة البسيط
انما يكون مقتضيه للشكل الكري ان كانت حالة في محل البسيط والحيوان وكذا اعضاوه مركب من
العناصر فالقوة المصورة البسيط لا تقدر على ان تفعل فيها فعلا بسيطا فاعرض الشارح عن القول
بان فاعل اشكال اجزاء الحيوان هو القوة المصورة فقال ان فاعل اشكال الاجزاء في
الحيوان قوله الانيق على فعيل يعني المعجب قوله الا بعد البدن فلا يكون علة لما وجد قبلها قوله
من اصحاب المعارج اي الحكماء الذين هم اصحاب المراتب العالية وذوو الترقي الى المملكة الاعلى في
الحكمة قوله مقابل له تقابل العدم والملكة فلم خلط من الثبوت والعروض فيكون من العوارض الذاتية
للمتكلم كالحركة فتبحث عنه في الطبيعي كما يبحث عنها وليس التقابل بينهما التقابل الايجاب والسلب حتى يكون السكون سلبا
محضا غير معدود من العوارض بناء على زعم انه قطع للعروض ورفع للعارض لا عارض فلا يبحث
عنه وليس الغرض ان المبحوث عنه بالذات انما هو الحركة لكونها عرضا ذاتيا للمتكلم وانما يبحث عن
السكون بالعرض لتقابله بها حتى يورد انه تحكم وتفسيره بالعدمي امر اعتباري لجواز ان يقال ان
السكون استقرار المتحرك في حد واحد من المسافة في آنين من الزمان والحركة عدمه عما من شانه
ذلك فينعكس الامر قوله او التسيير السيراء يعني ان لها تغيرات مختلفة واحوال واحدة قوله حاصلا

له الغرض كونه موجودا بالقوة وغير حاصل لكون وجوده وقوته الغير بالقوة فلا يكون شي من
الوجود والقوة حاصلا له بالفعل قوله الى الفعل المقابل لها وهو حصول شي في الحال لا الفعل
الذي هو جهة القضية اي حصول شي وتحققه في احد الازمنة الثلثة قوله فانه لا يقابل القوة
الاستعدادية لعموم منها فيجامعه بخلاف الاول قوله واجاب عنه صاحب المطارحات يعني ان المفهوم
الاصطلاحي للحركة نظري والدفع والتدريج وامثاله مفهومات معلومة بديهية بالوجه الاجمالي حاصلة بخصوصه
الحواس من غير حاجة الى الاكتساب ونظرية بالكنه التفصيلي مثل الحرارة والبرودة والحلاوة في الخصوص
فاكتسبوا او لا ذلك المفهوم النظري المجهول بهذه المفهومات المعلومة بالوجه الاجمالي البديهي ثم اذا
صار ذلك النظري معلوما اكتسبوا تلك المفهومات المجهولة النظرية باعتبار الكنه التفصيلي بهذا
النظري المعلوم كجعله جزءا لمعرف الزمان والان واللذين هما جزءان لمعرف تلك المفهومات
فيرجع الامر الى اكتسابين الاول اكتساب النظري بالبديهي والثاني اكتساب النظري المجهول
بنظري معلوم فلا دور قوله بما سيأتي هذه الامور اي بما سيأتي من معرفة هذه الامور التي لا يتحقق الا بها قوله اذ استصوبه
اي طعن المعلم الاول قوله انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان فاذا عرف الزمان بالحركة
لزم الدور قوله ثبوت التدريج اي تحققه في الواقع قوله بل لانه لا بد يعني ان الانطباق
على امر ممتد غير قار معتبر في مفهوم التدريج واللادفعة وغيرهما بمعنى انه يكون هذا الامر المندرج
اللادفعي اي غير متصلا متجددا غير قار الاجزاء كالامر الممتد الغير القار والحاصل ان تعقل هذه
الامور يتوقف على تعقل انطباقها على مطلق الامر الممتد الغير القار لا على تعقل الزمان
بخصوصه فقط من غير اعتبار الانطباق والاتصال والدور كما يلزم على تقدير توقف تعقلها
على تعقل الزمان لكن يلزم على تقدير توقف تعقلها على اتصالها وانطباقها على تعقل الامر
الممتد الغير القار مطلقا لانه اذا سيل عن هذا الامر الممتد الغير القار الذي ينطبق عليه الحركة

لايجاب الا بالزمان الذي يعرف بالحركة فدعوى التوقف تعقلها على تعقل الزمان خاصة التزام بلا لزوم
مع لزوم الدور بدونه ايضا وهذا حينئذ لكن يرد عليه ان الاتصال والانطباق على الممتد الغير القار
انما يعتبر في الكنه التفصيلي لهذه المفهومات ولا حاجة الى تصور الكنه في اكتساب الحركة اذ يكفيه ملاحظة
الوجه الاجمالي وهو بديهي فلا دور كما ذكرنا سابقا فيبقى الانتقالات الفكرية الدفعية على تعريف
الحركة ثم للدفع هاهنا تقريران احدهما ان الانطباق على الزمان او على الامر الممتد المتصل الغير
القار ماخوذ في مفهوم الحركة بان يكون ممتدا واحدا متصلا غير قار كالزمان متصلا
والانتقالات الفكرية ليست كذلك اذ يحصل للنفس انتقال دفعي ثم بعد ذلك بزمان يسير يحصل
انتقال دفعي آخر وهكذا الى ان يتم حتى يحصل لها جميع المبادي فسلسلة الانتقالات غير متصلة
فلا ينطبق على السلسلة الزمانية المتصلة فلا يكون حركة والثاني ان الحركة في المقولة عبارة
عن ان يحصل للمتحرك بسبب انتقالاته في كل آن من آنات زمان الحركة فرد من تلك المقولة
لم يكن في الآن السابق ولا يكون في الآن اللاحق ولا شك ان الآنات في كل زمان غير
متناهية فلا بد في الحركة من حصول الافراد الغير المتناهية الغير المجتمعة في الوجود والحاصل
بالانتقالات الذهنية ليس الا المبادي المتناهية المجتمعة الباقية مدة طويلة فلا يكون مجموعها
حركة وقد كلمنا في هذا المقام في الفصل الحسي شرح الحواشي الزاهدية المتعلقة بشرح
التهذيب الجلالي قوله واجاب عنه بعضهم بان هذا الجواب قريب الاخذ من جواب صاحب المطارحات
الآن هذا دفع للدور اللازم في تعريفي الحركة والزمان ببيان التغاير بين الموقوف والموقوف
عليه وذلك دفع للدور اللازم في تعريفي الحركة والتدريج وامثاله وان كان حال الدور الثاني
ايضا على الاول فتدبر قوله ورد بان حاصل الرد ان معرفة الحركة الاصطلاحية موقوفة
على معرفة الزمان لكون انطباقها عليه وكونها متصلة مثله ماخوذا في تعريفها كما علم من كلام

الشارح

الشارح ثم هذا المفهوم الاصطلاحي للحركة بعينه ماخوذ في تعريف الزمان لا الوجه الاجمالي البديهي
لها فالدور غير مندفع بهذا التقرير الذي يظهر بالرجوع الى الوجدان الصحيح انما نتصور كل واحد
من الحركة والزمان ونحكم عليه باحكام صادقة بعينه مع الغفلة عن مفهوم الآخر والقيد الزمان
كما نقيد به الحركة فيقال الفلك يتحرك في جميع الازمنة كذلك يقيد به السكون ايضا فيقال الارض
ساكنة في جميع الازمنة فكيف يتوقف كل واحد منهما على الآخر وكيف يصح تعريف الزمان بانه
مقدار للحركة حتى يتوقف معرفته على معرفتها لانا نقول الحاصل بدون تصور الآخر انما هو تصور
المفهوم العرضي لكل واحد منهما الذي يفهمه العام والكلام في المفهوم الاصطلاحي المتقرر لدى
الخاصة ولا شك انه مظنة للدور فاندفع الاول وكون الزمان مقدار الحركة الفلك
المقدم في الوجود مقدم على كونه مقدار الحركة الاجسام العنصرية المتاخرة في الوجود وسكونها
فاصطلحوا على اعتبار الحركة دون السكون في تعريف الزمان وتكلموا فيه بلزوم الدور ودفعه
فاندفع الثاني قوله فالاولى ان يقرر ان الماخوذ في تعريف الزمان الخ يعني ان الموقوف عليه
لمعرفة الزمان انما هو الحركة من حيث انها متصلة باتصال المسافة والموقوف على معرفة الزمان انما
هو الحركة من حيث انها متصلة باتصال الزمان فلا دور وكل ذلك محل تامل قوله التوسط الشيء
اي كون المتحرك في كل آن من الآنات المفروضة لزمان الحركة في حد على حدة لم يكن فيه قبل
ذلك الآن ولا يكون بعد فيه قوله صفة واحدة شخصية اه لا يخفى ان توسط جسم مخصوص بين مبدء ومنتهى
مخصوصين مفهوم كلي انتزاعي له تشخصات شخصية وهي توسط على حد واحد على حدة في آن واحد
على حدة وتوسط على حد آخر في آن آخر وهكذا فيستمر هذا الكلي من اول آن الحركة الى آن
انقطاعها بتوارد افرادها الآنية بمعنى انه ليس في هذا الزمان آن الا ويوجد فيه فرد
من الافراد الآنية لهذا الكلي على سبيل البدل فالمستمر انما هو الطبيعة الكلية والصفات

الشخصية انما هي افرادها الآنية فاستمرار صفة شخصية واحدة غير معقول اللهم الا ان يراد باستمرارها استمرار
سنخ الفردية لهذه الصفة الكلية لا استمرار خصوصية فرد كما يفهم من الشمس البازغة او يقال
ان الكلي انما هو مفهوم التوسط والمراد بالصفة الشخصية مصداقه وهو توسط مخصوص حركة
واحدة مخصوصة بين مبدء ومنتهى مخصوصين ولو كان الى زمان طويل ولا شك انه صفة
واحدة شخصية مستمرة لا تزول الا بعد وصول المتحرك من المنتهى الى المبدء ثم تحركها في تلك المسافة ثانياً
قوله بخلاف حدي الطرفين اه اي الماضي والمستقبل اذ يصح ان يقال لكل حد من الحدود الماضية انه
قد كان ومن الحدود المستقبلة انه سيكون فيه بخلاف الحد العام فانه لا يصدق عليه انه لو كان فيه
او يكون فيه قوله الآن في حدود ان مسلم لكن كون الصفة المذكورة صفة شخصية ممنوع بخلاف الكون في
حد واحد فانه والكان الى الوقت يكون سكوناً واحداً شخصياً وكذا الحركة القطعية فانها امتداد
واحد شخصي متصل واحد بخلاف الحركة التوسطية فانها عبارة عن الانتقال والتوسط وهو امر كلي مندرج
تحته افراد كثيرة قوله ثم ان ذلك التوسط غاية تحريره ان الحالة الانتقالية الشخصية العارضة للمتحرك
من اول اليوم الجمعة مثلاً الى ان انتصف النهار المسماة بالحركة التوسطية وان كانت شخصاً واحداً مستمراً في
جميع زمان الحركة استمراراً اتصالياً منافياً لتحقق الاجزاء المتمايزة الوجود بالفعل لكنه لو لوحظ انتسابه
الى الحدود المفروضة الغير المتناهية في المسافة لقبل انقساماً غير متناهية الى اقسام غير متناهية بالقوة
وهي الاكوان في حدودها كما هو مقتضى انطباقه على المسافة المشتملة على تلك الحدود فهو منقسم بحسب الاقسام
المتوهمة فيه باعتبار انتسابها الى الحدود المتوهمة في المسافة كما ان اجزاء المسافة وحدودها ليس الا
بالقوة كذلك الاكوان المتوهمة في الحركة التوسطية الغير بالقوة هذا لكن بعد فيه قلق لان المراد بالحالة
الانتقالية اما القوة التي هي مبدء الميل والانتقال فهي لا تسمى حركة الا ان يقال ان الحيوان
متحركا دائما كالفلك لدوام تلك القوة فيه وان لم يظهر اثرها في بعض الاحيان لعدم تعلق

الارادة

الثالث

الارادة واما مطلق الانتقال الاعم من ان يكون عن الحد الاول الى الثاني او عن الثاني الى
ما بعده فهو امر كلي لا صفة شخصية واما كل واحد واحد من الانتقالات عن حد حد الى آخر
او كل واحد واحد من الاكوان الحاصلة بتلك الانتقالات فهو صفة شخصية لكنها ليست بمستمرة واما
المجموع المتصل الوحداني الذي يتوهم فيه تلك الانتقالات والاكوان فهو الحركة القطعية التي
لا وجود لها الا في الذهن لا الحركة التوسطية الموجودة في الآن كما قالوا وبالجملة ان تحقق
صفة شخصية مستمرة الى زمان مما لا سبيل له الى التحقيق والعجب من هؤلاء الكبار اولي الافئدة و
الابصار ان اي ضرورة دعت لهم الى الوقوع في هذا المسلك المضيق والحق ان الصفة
الكلية يعني مطلق الانتقال المستمر زمانا بتعاقب افراده الشخصية المتوهمة هو الحركة التوسطية
المتحققة في كل آن آن من زمان الحركة والمتصل الوحداني الشخصي المتوهم المتحقق في مجموع
زمان الحركة هو الحركة القطعية فتبصر ولا تكن من المقلدين للاموات قوله الموجود بين صرافة
القوة ومحوضة الفعل اه لان الحركة التوسطية صفة مستمرة زمانا بتوارد الافراد فهي بالنظر
الى ذاتها بالفعل وبالنظر الى الاكوان المتعددة في كل حد حد بالقوة فيكون لها وجود بين
القوة الصرفة والفعلية المحضة قوله كمال اولي اه الكمال ما يتم به الشيء ويكمل به بالفعل باعتبار ذاته
وهو الكمال الاول كالنفس للانسان او باعتبار وصفه وهو الكمال الثاني كالعلوم والادراكات
المترتبة على النفس وقد يطلق الكمال الاول على وصف يترتب عليه وصف آخر وعلى الوصف
الآخر الكمال الثاني كالحركة التي يترتب عليها المقصد فالحركة يترتب ويتفرع عليها كمالات
اخرى فيكون كمالا اوليا للجسم الذي هو بالقوة من جهة وصف آخر يحصل له بالحركة بالمعنى
الاخير وفي بعض النسخ كمال اولي والمعنى حينئذ ان الحركة كمال ثان للجسم الذي هو بالقوة باعتبار
وصف الى من حيث هذا الوصف اي وسيلة لحصوله قوله واختلاف نسبه قربا وبعدا وحصولا

وزوالاً **قوله** كانها فاعله لا راسمه للحركة القطعية التي هي خط متوهم فيكون كالفاعل و الفاعل
الحقيقي عندهم هو الجوهر القدسي **قوله** مثال ذلك اه الاظهر نظير ذلك **قوله** واجزاؤه هم لان
الخط الخاص مركبا من النقط تعين نقطا اخري مجاورة لها في السطح وتعين بازاء هذه
النقط السطحية اجزاء غير منجزية في الجسم وقد حكموا ببطلانها ولانا لو قسمنا خطاً الي جزئين
في الخارج بالقطع كان تقسيمه الي جزئين تقسيما الي ستة اجزاء الطرفان والطرفان الحادثان
في الوسط والخطان ولو قسمناه اليها في التوهم بتعين نقطة في وسطه كان تقسيمه اليهما تقسيما الي
خمسة اجزاء النقطة المشتركة والطرفان والخطان كما لا يخفي علي من له تخيل صحيح والكل باطل **قوله**
بل متاخرة هم ضرورة تاخر المنتزع عن المنتزع عنه فلا تكون اجزاء متقدمة عليه **قوله** الآن
السيال وهو الآن الراسم للزمان كالنقطة الراسمة للخط واعلم ان وجود الآن السيال
في الخارج مما لا دليل لهم عليه وادعوا فيه البديهة الوهم والآن تتالي الآنات باستمراره علي وجه
البدلية فيلزم منه وجود الجزء الذي لا يتجزي وتركب الزمان من الآنات المستلزم لعدم
اتصاله واستمرار ان شخصي من المستحيلات **قوله** يقال لكل منها الآن بالمعني الآخر اي الآن
المخوف وهو الآن المتوهم في الزمان المتصل كالحد المتوهم في المسافة المتصلة **قوله** وكل واحد
من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة اه المراد بالاشياء الثلثة الخط والحركة و
الزمان والمراد بالامور الثلثة اما في صورتهم الخط فنفس الخط الذي هو كالحركة القطعية والنقطة
المتوهم عليه واما في الحركة كالحركة القطعية والحركة التوسطية الراسمة لها والاكوان الموسومة فيها
واما في الزمان فنفس الزمان المتصل والآن السيال الراسم له والآنات المخوفة المتوهمة فيها
فالخط المرسوم علي المسافة والحركة القطعية والزمان متطابقة في انفسها والنقط المفروضة والاكوان
الموسومة والآنات المخوفة في انفسها والنقطة الراسمة والحركة التوسطية والآن السيال في انفسها

ولست الامر اهتم

قوله الآن بالمعنى الآخر اي الآن المخوف قوله ينطبق على نظيره في الآخرين اه نظيره بصيغة النسبة
وكذا الآخرين بصيغة اسم التفصيل المثنى اي كل واحد من الامور الثلثة الكائنة في الاشياء الثلثة
منطبقة على ما هو نظيره في احد الشيئين الباقيين من الامرين الباقيين كما فصلنا قوله الا ان الواحد
المستمر من كل منها على سبيل البدل قوله ومن المسافة اي ما يوجد فيه من سطح المسافة النقطة ومن
نفس المسافة جزء هو محل تلك النقطة وان لم يكن غير منجزي مطلقا فلها على سبيل البدلية بان
يوجد فيها في آن نقطة وجزء هو محلها وفي آن آخر نقطة اخرى وجزء آخر هو محلها وهكذا او يوجد آن
المكان المتحرك جسما مخروطيا يماس بنقطة سطح المسافة والمكان المماس سطح من المتحرك فالمستمر
من المسافة سطح منه بقدر سطح المماس وقس عليه ما يستمر من الزمان والحركة قوله ذلك الآن اي الآن
السيال قوله في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط يعني ان الجسم اذا شرع في التوسط بين المبدأ و
المنتهى كالنقطة الفاعلة من الخط وكالتوسط من الحركة وكالآن السيال من الزمان ثم اذا التوسط
فما دام مستمرا اي المتوسط وصل على حد حد بين الطرفين ولم ينقطع حركته كالحدود المفروضة من المسافة
والاكوان الموسومة من الحركة القطعية والآنات المفروضة من الزمان ثم اذا انقطع حركته فهو
كالخط المرسوم والحركة القطعية والزمان الممتد المتصل انفسها وحاصله ان المتحرك من حيث انه متحرك
بالاعتبار الاول كالمبدأ المسافة والحركة القطعية والزمان وبالاعتبار الثاني كالحدود في المتوسطة بين
طرفي المسافة والحركة القطعية والزمان وبالاعتبار الثالث كنفس المسافة والحركة القطعية والزمان فهو مناسب
للامور الثلثة المتطابقة اي المسافة والحركة القطعية والزمان باعتبار الحركة المثلثة المحققة في كل واحد
منها كل النظيرة قوله ولقائل ان يقول الخ حاصله ان الحركة القطعية ان ثبتت وتمامها في الآن لزم
انطباق الممتد على غير الممتد وان وقعت في الزمان المشتمل على الآن المفروض لزم ان يتعين
بازاء ذلك الآن جزء غير منقسم من الحركة فيلزم بازاء هذا الجزء الغير المنقسم جزء غير منقسم من

المسافة ضرورة اقتضاء التطابق بين الزمان والحركة والمسافة فذلك في الجزء الذي لا يتجزى
وان وقع السكون في ذلك الآن لزم الخلف وكل واحد من اللازمين باطل فلا يكون فيه ساكنا
ولا متحركا فيلزم خلو الموضوع القابل لهما عنهما فبطل ما قلتم بانه لا يمكن خلوه عنهما جميعا قوله فنجيب بان
حاصله ان الجسم ليس بقابل للحركة الآنية المستحيلة وانما هو قابل للحركة الزمانية فلا يلزم خلو الموضوع
القابل من حيث انه قابل وحال كونه قابلا عنهما جميعا قوله كان متصفا فيه فيكون ساكنا في الآن
قوله لانا نقول في الجواب عن الاول ان اه حاصله ان نقيض المقيد انما هو رفع المقيد لا الرفع المقيد
فنقيض الحركة في الآن لا حركة في الآن بمعنى رفع المقيد ومحصله ان الحركة في الآن منتفية وهو اعم
من ان لا يوجد الحركة او وجدت ولكن لا في الآن وليس معناه ان انتفاء الحركة متحقق في الآن حتى يقتضي
ان انتفاء الحركة عن محل صالح لها هو السكون فيكون السكون متحققا في الآن على ان الجسم في
الآن لا يصلح الحركة حتى يكون الانتفاء عن محل صالح فيكون سكونا قوله وعن الثاني بانه يعني انه
لا يلزم من كون الحركة والسكون كليهما منتفيا في الآن خلو المحل الصالح لها عن النقيضين لان الحركة في
الآن اخص من اللاسكون ومحاذيا بما هو الحركة مطلقا فالسكون واللاحركة اخص من اللاحركة
في الآن لما تقرر ان نقيضي الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا بالعكس العينين ولما لم يكن الاعم مستلزما
للاخص فاللاحركة في الآن لا يكون مستلزما للسكون واللاسكون في الآن بالطريق الاولى
فاندفع الاعتراض الاول ايضا بهذا الجواب ولما كان السكون اخص من اللاحركة في الآن من انتفاء
الحركة في الآن مع انتفاء السكون فيه ارتفاع النقيضين بل اللازم انما هو ارتفاع شيء اعني الحركة
مع ارتفاع ما هو اخص من نقيضه يعني السكون ولا محذور فيه فاندفع الاشكال الثاني ايضا
فتخصيص هذا الجواب بالاشكال الثاني كما يفهم من ظاهر عبارته لا يخلو عن عقله قوله والحاصل ان
الآن ثم الظاهر ان المراد حاصل الجواب قوله ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع الصالح لهما عن

الالفاف

١١٣

الا انضمامها في الآن وانما يلزم خلوه عن وقوع كل واحد منها فيه ولا محذور فيه قوله مما بالقوة ومما بالفعل

اي مركب مما هو مبدأ القوة وهو المادة ومما هو مبدأ الفعلية وهو الصورة فلا يلزم

تركيب محل الحركة من جزء معدوم وجزء موجود فحق العبارة ان يقال مما به القوة ومما به الفعل

قوله امر خارج وهو الدافع والجاذب قوله واعلم انك لما علمت ان النقض على الدليل بلزوم التخلف

وارد لو بالبياض فصله الذي يحصل بانضمامه الى اللون نوع البياض وعلم ان الحركة عارضة

للجسم الذي هو جنس لجميع الانواع الجسمانية كذلك فصل البياض عارض للون الذي هو جنس لجميع

انواع الالوان فكما اجري البرهان في عروض الحركة للجسم بان عروضها ان كان لنفس الجسمية لزم

ان يكون الاجسام كلها متحركة واللازم باطل فكذا الملزوم فتعين ان عروضها لعلة خارجة فكذلك يمكن

اجراؤه في عروض فصل البياض للون الغير بان عروضه للون ان كان لنفس اللونية لزم ان يكون

الالوان كلها بياضا واللازم باطل فكذا الملزوم فتعين ان عروض فصل البياض للون لعلة خارجة

مع ان احدا لم يدع تخلف لان خلط الذاتيات والذات وكذا خلط بعضها مع بعض بالذات لا بعلة

قوله لكنا نقول الخ غاية تحرير هذه العبارة المغلقة الغير المانوسة ان الجنس في المركبات الخارجية له وجود

منفرد استقلالا بنفسه بانه يمكن ان ينتفي الفصل ويبقى الجنس وحده كما اذا مات الحيوان او قطع الشجر فانه يبقى

الجنس اي الجسم وحده دون الفصل العارض المنوع له كالنامي والحساس فلا يحتاج تمكين اجراء الدليل

فيها بانه لا بد لعروض الفصل وغيره من العوارض من علة فاما ان يكون علته نفس الجسمية او غيرها الى اخر

المقدمات بخلاف البسائط الخارجية فان الجنس والفصل فيها متحدان وجودا ليس لاحدهما وجود

منفرد عن الآخر ومغاير له وكذا النوع بالنسبة الى كل واحد منهما فان البياض اذا زال زال

بالكلية ولم يبق منه شيء فلا يصح ان يقال فيها اي علة عروض الفصل والنوع في المركبات او غيره

للجنس او للنوع اي شيء هو فلا يمكن اجراء الدليل فيها انتهى لكن المقام بعد محل نظر لانه ان اراد ان

للجنس وجودا مغايرا لوجود الفصل والنوع في المركبات الخارجية دون البسائط الخارجية فهو تحكم
محض لانه كما يمكن ان يلاحظ الجسم بشرط لا شيء فيكون مباينا للفصل والنوع بحيث لا يمكن
حمله عليهما كذلك يمكن ان يلاحظ اللون الابيض بشرط لا شيء فيكون مباينا للسواد والبياض والحمرة
وفصولها وغير محمول عليها وان اراد ان له وجودا مغايرا عن وجود الفصل والنوع في
الخارج فهو غير معقول لان الجنس امر مبهم لا يصلح لعروض الوجود الخارجي في نفسه والا لم قالوا ان
الجنس والفصل اجزاء ذهنية لا يمكن افتراقهما الا في الذهن بنحو من الملاحظة وفي الخارج اتحاد
محض واختلاط كيف فبقاء احدهما مع زوال الآخر غير متصور قال قيل انا نعلم بديهة ان الحيوان
بعد الموت والشجر بعد الجفاف جسم وليس بنام ولا حساس فبقاء الجنس بلا فصل مشاهد محسوس فيكون
انكاره مكابرة قلنا ان الجسم لا يمكن ان يوجد بحيث لا يكون فيه لون اصلا فبقاء مطلق
اللون الذي هو الجنس مع زوال الفصل المنوع للبياض عند تبدله بالحمرة مثلا ايضا مشاهد
محسوس فان توهم ان هناك زال فصل وانضم مع الجنس فصل آخر فلم يثبت للجنس في البسائط
الخارجية وجود منفرد عن جميع الفصول بخلاف الحيوان بعد الموت والشجر بعد الجفاف
فان الموجود حينئذ فيه ليس الا مجرد الجسم من غير فصل اصلا فله وجود منفرد اذ يقال ان وجود المبهم
من حيث انه مبهم من المتخيلات العقلية فهناك ايضا فصل وان لم تعلم كنهه هذا ما عندي
من المقال والله اعلم بحقيقة الحال قوله ليست باعتبار انه مجرد اي باعتبار ملاحظته بشرط
لا شيء قوله هو بهذا المعنى اي الجسم في مرتبة بشرط لا شيء لا يوجد في الاجسام المختلفة بل
انما يوجد بشرط شيء قوله بل يكون مادة لها يعني ان الجسم بشرط لا شيء يسمى مادة للانسان
والفرس وغيرهما وهذا اصطلاح آخر فان الجنس بعد ملاحظته بشرط لا شيء يسمى مادة والفصل
بعد ملاحظته كذلك يسمى صورة وليس المراد بها الهيولى والصورة فقط كما بيناه

قوله المعنى انه جوهر ذو طول الخ اي باعتبار ملاحظة الذي يظ قوله اي لو تحرك جسم تحركا ناشيا عن نفس ذاته من
نفس ذاته فلتة علة مقتضية له لم يمكن ان يوجد امر خارج يمنع حركته او يقطعها سواء كان
ذلك الامر السكون في الحيز الطبيعي او حصول مطلوب تحرك لتحصيله ضرورة امتناع انفكاك
مقتضى الذات عن الذات قوله والثاني بط اي وجوب سكون المتحرك لذاته بط قوله
بهذا المط اي بان تحرك الجسم ليس لجسميته قوله وهو على حالته الطبيعية اي والحال ان الجسم المتحرك مستمر على
حالته الطبيعية غير مقتصر على فرد من افراد تلك الحالة يعني كما ان هذا البرهان يجري على ان حركة
الجسم ليس لجسميته كذلك يجري على انها ليست لطبيعته النوعية المستمرة على الحالة الطبيعية بان يقال لو كان
هذا الجسم متحركا لطبيعته فاما لمطلوب اولا وعلى الثاني اما الى جميع الجهات او الى بعضها والكل بط لما ذكر في
الشرح وعلى الاول وجب سكونه عند حصول المط والانتقال ثم فالاولى ايراده ثم قوله ولا يجوز ان يكون شيء
واحد الخ هذا مسلم لكن يجوز ان يكون في الجسم جهتان يكون باحديهما محركا وبالاخرى متحركا كما لماء
والطبيعة مثلا قوله يتعلق بامور ستة تعلق الموقوف بالموقوف عليه قوله باعتبار امرين ثم فقسمها باعتبار
المحرك الى ثلثة طبيعية وقسرية وارادية وباعتبار ما فيه الحركة الى اربعة اينية ووضعية وكمية و
كيفية قوله مخالفة نوعية كحركة الماء من التبرد الى التسخن او صنفية كحركته من الحرارة الضعيفة الى الشديدة
او بالعكس قوله تغير حال تلك المقولة بان يتغير فرد من المقولة من الشدة الى الضعف او بالعكس او من
الزيادة الى النقصان او بالعكس قوله في الحقيقة او المحل او الزمان بخلاف قيام فردين من
ماهيتين بمحل واحد معا كالبياض والحرارة في الحجر وقيام فردين من ماهية واحدة بمحلين وقيام فردين
من ماهية واحدة بمحل واحد في زمانين فانه ليس بمحال قوله واتحاد الاثنين من السواد غير متصور ثم هذا
على ما طبق ما جرى على السنة القوم من استحالة اجتماع المثلين كما بيناه مفصلا في القول الفيصل شرح
الحواشي الزاهدية المتعلقة بالرسالة القطبية ولكن لا سند لهم على استحالته الا دعوى البديهة و[illegible]

ان الاستحالة في الكيف والكم ممنوع لانا اذا فرضنا ماء مخلوطا بسواد قليل بحيث لو صبغ فيه ثوب ابيض
لا يحصل له الا سواد ضعيف فاذا غمسنا فيه الثوب مرة يحصل له سواد ضعيف ثم اذا غمسناه
مع بقاء الاول اشتد السواد وليس هذا السواد الا مجموع السوادين وليس فردا على حدة حاصلا
الان من غير مدخلية الفرد الاول والا فالمفيد لهذا الفرد الشديد اما ذلك الماء الذي صبغ
فيه اولا او شيء آخر الثاني خلاف المقدر وعلى الاول يلزم ان يكون الضعيف في نفسه مفيدا
للقوي في غيره من غير مدخلية شيء آخر في الافادة وهو من المستحيلات العقلية مثلا لان المقو
ان ذلك الماء لا القوي على ان يفيد فرد القوي من الفرد الاول فيلزم الخلف
للسواد لا مزيل له ولم يحدث مزيل آخر كما هو المفروض حتى يصح ان الفرد الاول قد زال وحدث
الفرد الثاني من بدء الامر فتعين انه ليس الا مجموع الفردين الضعيفين قد حصل بعد الاتحاد بينهما والاستدلال
على بطلانه بابطال الشقوق الثلاثة المذكورة في قوله لانهما ان بقيا اثنين الخ غير تام لان ههنا
شقا آخر الرابع لم يظهر بطلانه بعينه وهو اختلاط الاثنين بحيث يصير بينهما واحدا وانما يظهر منه بطلان بقاء
الاثنين على وصف الاثنينية وبطلان انتفائهما وانتفاء احدهما وكذا الحركة الكمية بالقوة
النامية المتشابهة من غير اختلاف العوارض الموجبة لازديادها وانتقاصها كما لا يخفى على من
له حس صائب وهذا امر على مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا سبلا متفرقة قوله اذا كانت الافراد ح
اي الافراد الغير المتناهية موجودة بالفعل بوجودات متمايزة ولو تدريجا قوله والا لزم تتالي
الآنات الخ لا يقال لا يجوز ان يكون بين كل آنين زمان قليل فاصل بينهما لانا نقول ان هذا
الزمان اما زمان السكون او الطفرة او الحركة على الاولين يلزم الخلف لان المفروض اتصال
زمان الحركة على ان الطفرة في نفسها باطلة كما مر في صدر الكتاب وعلى الثالث يتوجه البحث
على هذه الحركة كما يتوجه على اصل الحركة قوله وجواب الخ حاصله ان تعرف الحركة في المقولة بان يحصل

المتصل

المتوسطة في كل آن فرد على حدة من افراد المقولة قول ظاهري والمراد انها امتداد متصل ينطبق عليه
الامتداد المتصل الزماني بحيث لو انقطع الامتداد الاول وتحقق له طرف بالفعل انقطع الامتداد
الزماني ايضا وتحقق له طرف لا ان فيها اطرافا بالفعل او اجزاء كذلك فلا يلزم تتالي الآنات
ولا انحصار ما لا يتناهى بالفعل بين الحاصرين فالبحث انما يتوجه على العنوان دون المعنون
قوله واجاب عنه اي عن الرد بمنع بطلان اللازم قوله بل البرهان ربما اقتضى خلافه لان كل واحد
من الحركة والزمان متصل بالاتصال الحقيقي عندهم فلا يكون فيه اجزاء وحدود متمايزة الوجود بالفعل
والا لزم الجزء الذي لا يتجزى كما مر غير مرة فبطلان اللازم ممنوع قوله فبالضرورة له اين بالفعل
ان اراد ان له اينا بالفعل متمايز الوجود عن الاين الآخر فممنوع وان اراد ان له حالة متصلة
تنتزع منها الذهن اينا معينا في اي حد شاء فالعلامة الدواني لا ينكره قوله فيلزم ان لا
يكون لها وضع اصلا فيه منع ظاهر فان الوضع الانتقالي الاستمراري موجود فيها بالفعل ويمكن
ان ينتزع عنه اوضاع استقرارية غير متناهية بعد فرض سكونها عند كل نقطة نقطة قوله والحق
ان له حاصله ان تحقق الحركة في المقولة لا يتوقف على وجود الافراد الغير المتناهية الآنية
بالفعل حتى يلزم تتالي الآنات وانحصار غير المتناهي بالفعل من غير فرض فارض حتى جميع
زمان الحركة انما هو فرد واحد زماني متصل غير قار من المقولة لكن يمكن ان يفرض فيه حدود غير
منقسمة متفارقة غير متتالية هي افراد آنية لتلك المقولة وبين كل حدين منها امتداد اتصالي هو جزء
للفرد الاول وفرد زماني للمقولة كما ان مجموع زمان الحركة متصل واحد منطبق على الفرد الواقعي
من المقولة وليس فيه اجزاء بالفعل لكن يمكن ان يفرض فيه آنات متفارقة غير متتالية منطبقة على الافراد
الآنية لها وبين كل اثنين من تلك الآنات زمان منطبق على الافراد الزمانية المتوسطة بين الآنات
ومع قطع النظر عن الفرض لا يتحقق جزء في هذا ولا في ذاك فلا يلزم تتالي الآنات ولا انحصار

مالا يتناهى بالفعل بين الحاصرين وهذا لا ينافي تحقق الحركة التوسطية لان الحركة حالة شخصية
مستمرا بين المبدء والمنتهى فالاتصال الوحداني الغير القار المتوهم من استمرارها هو الحركة
القطعية وانتقالاتها بالنسبة الى حد حد من المسافة هي الحركة التوسطية قوله هي معيار الاكوان اي
مناط يعني انها لا تتحقق بالفعل الا بعد فرض المتحرك ساكنا في اثناء المسافة وهذا ولا الاطراف
يقع معيارها السكون وهذا كذلك بعد الافراد التدريجية الزمانية لكونها مثلها قوله وفيه خلط
وخبط فان الكلام في الافراد الموجودة بالفعل من المقولة في زمان الحركة اللهم الا ان يقرر
ان المراد في تعريف الحركة وجود الافراد المتوهمة المنتزعة من المتصل الوحداني الذي هو الحركة القطعية
في الانات المتوهمة كوجود الافراد التحليلية المتوهمة في الجسم المتصل الوحداني قوله بل هي
بعينها اي كل واحد من الافراد الزمانية المعتبرة بتوهم تخلل السكنات في اثناء الحركة الغير حركة
قطعية والحاصل ان حيز الحركة قطعية فرد اي الفرد الواقعي الذي هو مجموعها على مذهب بعضهم
وهو المختار بخلاف ما قبل ان الحركة القطعية ليس الا مجموع الاتصال الوحداني لان تلك الافراد
حركات وليست حركة توسطية قطعا لعدم تحققها في الان فلو لم تكن حركات قطعية بطل الحصر قوله
نسبة النقط المتوهمة في وسط الخط الى ذلك الخط في عدم تحققها الا بعد الفرض والخطوط
المتوهمة في وسط السطح الى ذلك السطح وكذا نسبة السطوح المتوهمة في ثخن جسم الى ذلك الجسم في
ذلك قوله التي هي حدود ذلك الفرد العارض هو فيه وترتب اي واما الافراد الانية
هي حدود ومراتب غير منقسمة متوهمة في ذلك الفرد الواقعي والافراد الزمانية التي هي
العارض لذلك الفرد واجزاء الموجود لا يكون الا بعد الفرض قوله فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة
المتحرك فيه لتحقق الافراد الزمانية منافيه فاندفع الرد لا يتأتى الانات لعدم تحقق شيء
منها بالفعل فاندفع المحذور الاول من اصل البحث ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين

لذلك بعينه فاندفع المحذور الثاني فيه قوله وجود الحركة القطعية اه وجودا غير قار كالزمان قوله
سواء كانت عين المقولة في الحركة ثلثة مذاهب الاول انها ليست من مقولة اصلا والثاني
ان الحركة في اي مقولة كانت فرد من المقولة والثالث انها مطلقا من مقولة الانفعال وهو
المختار عند الشيخ في الشفاء قوله يلزم ان لا يتال اه توضيحه ان وصول المتحرك الى المنزل المقصود
بالحركة يستلزم وجود امتدادات متدرجة غير قارة حاصلة بملاقاة المتحرك بالمسافة واجزائها
المنقسمة المتوسطة بين كل حدين من الحدود الغير المنقسمة المتوهمة بين مبدأ الحركة ومنتهاها وهي المسماة
بالحركة القطعية التي يكون منطبقة على امتدادات استمرارية الوجود وهي المسافة واجزاؤها المقدارية و
اما الحركة التوسطية التي هي حالة شخصية غير منقسمة فهي لا يمكن ان تنطبق الا على حدود غير منقسمة
متوهمة بين المبدأ والمنتهى فلو لم توجد الحركة القطعية مع وجود الحركة التوسطية لم يمكن وصول المتحرك
الا الى حدود غير منقسمة لوجود لازمه وهو الحركة التوسطية ولا يمكن ملاقاته بالاجزاء المقدارية
المتوسطة بين تلك الحدود من المسافة لانتفاء لازمها اعني الحركات القطعية المنطبقة على المقادير
المنقسمة فيلزم طفرات غير متناهية لعدم تناهي المقادير المتوسطة بين الحدود الغير المنقسمة الغير
المتناهية للمسافة وعلى تقدير وجود كلا الحركتين لا محذور اصلا لانطباق كل من المنقسم وغير
المنقسم على نظيره قوله اما اولا فلانتقاضه بحاصله ان ملاقاة النقطة للخط في صورة النقض معلومة لذاته
فهي اما مع اجزائه التي هي الخطوط فيلزم انطباق غير المنقسم على المنقسم او مع الحدود الغير المنقسمة
التي هي اطراف محيطة بتلك الاجزاء فقط اي لا مع الاجزاء فيلزم ان يكون الحدود متدرجة والاجزاء
كلها متروكة وهذا انما يجاري الطفرة فمقدمات الدليل جارية مع ان المدعى بمعنى لزوم الطفرات
متخلف عندكم فعلم ان دليلكم لا يستلزم المدعى هذا وعندي ان هذا النقض لا يقدح في المطلوب
لانا نقول ان النقطة كما تلاقي الحدود كذلك تلاقي الاجزاء بل الكل الصغير لكن مع الحدود دفعة ومع

الاجزاء والكل تدريجا فتخيل بالملاقاة الاولى حالة شخصية غير منقسمة وهي الحركة التوسطية
امتدادات منقسمة متعددة بحسب تعدد الاجزاء هي حركات قطعية وفوت اجزاء متوهمة لحركة
اجزاء متوهمة لحركة قطعية واحدة متصلة فتخيلها بالملاقاة الثالثة وهو عين المط وا
ولا انطباق غير المنقسم الى المنقسم فان الملاقاة اعم من الانطباق قوله بحسب تلك الحركة اي
اي الحركة التوسطية قوله فان ملاقاة غير المنقسم المراد بها الحركة التوسطية قوله لكن لا
يتخيل في الزمان هو للمجيب ان يقول ان هذا مسلم لكنه لا يستلزم التدريج المستلزم لتخيل الحركة
المط بالمنع وهذا عجيب جدا قوله واما ثانيا فلانه يعني ان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة المتصلة
القطرة النازلة الى المتصل المستقيم والشعلة الجوالة الى المتصل المستدير فكما يكفي القطرة لرسم
الخط المستقيم والشعلة الجوالة لرسم الخط المستدير كذلك يكفي الحركة التوسطية لرسم الخط المتصل ولا حاجة
الى القول بوجود الحركة القطعية المنطبقة على الخط في الآن لكفاية الحركة التوسطية المنطبقة على [illegible]
الزمان ولا يخفى ان الحركة المتصلة هي المسماة بالحركة القطعية فالقول بان نسبة الحركة التوسطية الى
الحركة المتصلة كذا وكذا اعتراف بوجود الحركة القطعية فالمعارض الكب على ما هو عنه والحق نعلم
بالوجدان الصحيح ان المحسوس وان لم يكن الا القطرة والشعلة لكن بحصول استقبالاتها المتجاورة الغير
المتفارقة في الخارج امتداد مستقيم او مستدير متصل غير محسوس مقيس على الامتداد المحسوس وهو المسمى
بالحركة القطعية ولا شك في وجوده الخارجي كما لا شك في الوجود الخارجي للحركة التوسطية والفرق
تحكم عند الوجدان السليم قوله على وجود المرسوم اي الحركة القطعية قوله بل على وجود الراسم يعني
الحركة التوسطية وفيه ان الفرق بان الملاقاة دليل على وجود التوسطية في الخارج دون القطعية
محل خفاء قوله لبعض الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية من جانب المتكلمين القائلين
بانفصال الحركة بتخلل السكنات في كل حركة وهذا هو مناط التفاوت بالسرعة والبطء عندهم

قو

قوله في اوايل الكتاب قريبا من اشكال الطفرة النزاوية لقوله ومنها شبهات يتوقف انحلالها على تحقيق
ماهية الحركة كما سيجيء انشاء الله تعالى قوله فقد القطعت اي لا توجد في ان الوصول الى المنتهى
ولا قبله ولا بعده فلا توجد اصلا قوله لما مر ان الوصول الى ولا حركة في الان قوله غير حاصل
لان هنا اشعار الى ما غير مذكور وهو ان يكون موجودة في الزمان الذي قبل ان الوصول
قوله لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة في التقضي بالمتصل اشارة الى ان اللازم احد
الامرين اما بطلان نفس الحركة او بطلان اتصالها قوله الجزء معدوم فلا يلزم الا اتصال المعدوم
بالمعدوم ولا استحالة فيه قوله وان كان مقارنا حق العبارة واما ان يراد ان وجود
كان مقارنا قوله فيلزم ان يكون موجودة في ان لان الحاضر انما هو الان قوله وعلى
قياس اه اي بازاي تغير بان يقال ان الحركة المستقبلة لو كانت موجودة في الاستقبال
مقارنة لوصف الاستقبال اجتمع فيها الوجود والعدم لان المستقبل انما هو المعدوم الذي سيوجد
وان كانت موجودة مقارنة لوصف الحضور لزم وجود الحركة في الان قوله ظرفا لسلب الوجود في
الان يعني ان الان ليس ظرفا للوجود المقيد بكونه فيه ولا يلزم منه ان لا يكون ظرفا للوجود
المطلق والمقصود اثبات الثاني دون الاول ويصدق عليها في الان الحاضر انها موجودة في
الزمان الماضي قوله وكذا القول في المستقبل اه يعني يصدق في الان الحاضر ان الحركة
المستقبلة موجودة في الزمان المستقبل فالان ظرف لصدق الوجود على الحركة الموجودة في
الماضي او المستقبل لا ظرف لنفس وجودها والحاصل ان هو الثاني لا الاول قوله مداخلة الاجزاء بالنصب
على انه مفعول مطلق للمداخلة بحذف المضاف لبيان النوع والتقدير الكلام ان يكون للزيادة مداخلة
في الاصل اي في الاجزاء الاصلية مداخلة المداخلة بين الاجزاء الى جميع الاقطار والاضافة
المداخلة الى المدافعة اضافة السبب الى المسبب اي بتداخل الزيادة في الاصل مداخلة هي سبب للمدافعة

الاجزاء وفيه احتراز عن مداخلة التي لا يكون بسبب المداخلة الاجزاء الى جميع الاقطار كمداخلة
البدن وبذا النمان قوله للزيادة باللام الجارة الداخلة على لام التعريف والمداخلة مصدر كما في
الشرح وانما عدم التعريف فقط والمداخلة اسم فاعل كما في الشرح حكمة العين فقوله مداخلة
منصوب على انه خبر بعد خبر ليكون وفيه ههنا توجيهات اخر لا يخفى بعضها غرابة المقام قوله الوردي في
جميع الاقطار واما الورم بعض الاجزاء في خارج بقوله الى جميع الاقطار قوله وههنا بحث اي في تحقق
الحركة في النمو والذبول قوله اما ان يكون الصورة فقط اي الشخص من الصورة النوعية للجسم الثاني
قوله او المادة فقط اي الجسم الشخصي المتالف من الهيولى والصورة الجسمية قوله والاول باطل اي بقاء
المادة الشخصية بحالها لا زيادة ولا نقصان قوله يتصل به اي بكل المادة شيء في حالة النمو وينفصل منه
شيء اخر في حالة الذبول وتشخص الجسم لا يبقى مع الزيادة والنقصان لكون السابق جزء
لاحق او بالعكس والتغاير بين الكل وجزئه الخارجي من اجلى البديهيات فلا يتحقق الحركة لاشتراط
بقاء المتحرك فيها بالشخص قوله واشتبه اي صار مشتبها بذلك البعض فالافعال ههنا للصيرورة قوله امتنع
ان يحكم فيه ان الممتنع انما هو الامتياز والتعيين بان يقال هذا البعض من هذا المتصل الوحداني
اصلي وذلك زائد لا الحكم بان البعض منه زائد يزول والبعض الاخر منه اصلي يبقى ولا يزول
وتزداد مقداره ولو بانضمام الزائد وهذا معنى الحركة في الكم وان لم نعرف هذا البعض ولا
ذلك بشخصه قوله ما صار عدا اي لم يصر عدا اي فلم يكن ناميا والكلام في النامي حال كونه
ناميا قوله اذا لم يكن المادة باقية دليل لخبر محذوف اقيم مقامه تقديره واما الثالث فهو ايضا
باطل لانه اذا لم يكن شيء من المادة والصورة باقيا كما علمت في ابطال الشقين لم يكن المجموع باقيا
فلم يكن متحركا قوله كيف وزمان حركة النمو دليل اخر على ابطال الحركة في النمو وهي
عدم بقاء الموضوع الشخصي حاصلا ان الحركة في النمو كيف لا يكون باطلا والحال انها لو وجدت

تحقق

لتحقق في الجسم المتحرك في كل آن من آنات زمان الحركة فرد على حدة من المقدار ولما كانت الآنات في الزمان
غير متناهية لزم ان يكون في الجسم المذكور مقدارات غير متناهية فيكون غير متناه مع كونه محصورا بين
الحاصرين **قوله** يمكن ان يجاب الخ هذا الجواب غير مفيد لان موضوع الحركة لا بد ان يكون باقيا بشخصه في
جميع زمان الحركة ويتوارد عليه بعينه افراد المقولة والاجزاء الاصلية وان كانت باقية بشخصها لكن
مقدارات المتخالفة بالزيادة والنقصان انما يتوارد على مجموعات حاصلة من تركيب الجسم من
الاجزاء الاصلية والاجزاء الغذائية الواردة بان يعرض للاجزاء الاصلية فقط مقدار مخصوص ثم
بعد انضمام شيء من الزيادة يحصل مجموع يعرض له مقدار ازيد من الاول وهكذا الى ان تم فليس هنا
شيء واحد يتوارد عليه افراد المقدار حتى يتحقق الحركة الكمية **قوله** كما الصفات المتعاقبة اولا
يخفى انه بحسب النظر الجلي واما بحسب الدقة الفلسفية فموضوع كل مقدار جسم مغاير لموضوع الآخر فلا
حركة الا بحسب الحس مع ان استحكام الاجزاء الاصلية بالنسبة الى التراكيب محل تامل **قوله** كلام
الشيخ الخ حاصله ان المتحرك في الحركة الكمية انما هو الطبيعة النوعية [illegible] لا الشخص لكن
بعد ما [illegible] من المادة والامادة وحدها ولا المقدار ولا شك ان الطبيعة [illegible] في
جميع زمان الحركة فيتحقق الحركة [illegible] المحذور سوى انه يكون [illegible] من عوارض
النوع دون الشخص وليس بمستبعد لكنه لا يلائم جواب الشارح [illegible] المتحرك هو
الاجزاء الاصلية التي تشخص [illegible] وبناء كلام الشيخ على ان المتحرك هو النوع **قوله**
المادة الاولى [illegible] لا كلها [illegible] وانما يتصل بالمتحرك شيء وينفصل عنه شيء والمراد
بالمادة الاولى هو الاجزاء الاصلية التي هي في انفسها اجسام لا الهيولى الاولى **قوله**
المادة الاولى اي بعض الاجزاء الاصلية لا كلها لتبدلها بالفصل والوصل [illegible] **قوله**
اه حاصله ان [illegible] المتحرك هو الطبيعة النوعية [illegible] لان الحركة من عوارض الاشخاص

دون الطبايع الكلية وان اراد ان المتحرك هو اشخاص النوع فهي يتبدل والبقاء النوعي لا يكفي في
تحرك الشخص اولا يشترط في الحركة بقاء موضوعها الشخصي وبهذا الاشكال انما يتوجه لو كان مراد الشيخ
بالنوع اشخاص النوع لا يجوز ان يكون مراده الطبيعة النوعية كما مر وايضا اختصاص جميع الحركات
بالاشخاص لعله غير مسلم عنده قوله اقول لعل الشيخ حاصل الجواب ان المراد بالنوع هو الصورة
النوعية المتشخصة ابتداء او بان يكون النوع بمعنى المنوع وهو الصورة النوعية ثم يراد بها
الصورة الشخصية وهي باقية في زمان الحركة كلها هذا ولا يخفى ان المقدار من المشخصات
عندهم فبقاء تشخص الصورة مع تبدل المقادير فيها احداث تدريجية في شريعة الحكمة قوله حيث
اراد واه كلهم حيث مكاتبة ومباحثات ان القول بتجديد بدن الانسان واقع منهم في مقام
بيان المغايرة بين النفس والبدن بان البدن متبدل دون النفس وهذا القول ينافي حركة
البدن في النمو والذبول لعدم بقاء موضوع واحد شخصي حقيقة وان كان اصل الوقت
لقوله ثم ان هذا الشيخ هو الذي كان صبيا قوله وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية
اي بجميع اقسامها اما في النمو والذبول فلانه استقل له وكذا السمن والهزال واما في التخلخل
والتكاثف الحقيقيين فلانه قد انكرهما كما سبق في المسلمين المقادير المتخالفة متغايرة
علم ان المقدار عنده هو الجسمية بعينها فيتبدلها يتبدل فلا حركة لعدم بقاء الموضوع الشخصي قوله
الى اجزاء الى اخره في النمو قوله الى الخارج في الذبول قوله ان الاجزاء الاصلية زادت عند
التوهم الظاهر انه غلط فان حاصل ان الزايد انما هو مجموع الاجزاء الاصلية والزايدة والناقص
انما هو مجموع الاجزاء الاصلية فقط او مجموع الاصلية وبعض الزايدة فمحل المقدار الاول
غير محل الثاني فلا يثبت الحركة والاظهر ان العبارة مغايرة قوله فالامر كما قال المجيب والا
وجه الفرق انه زعم ان الاجزاء الزايدة اذا تداخلت ما لا قبلية ثم صار الكل متصلا

بالاتصال

بالاتصال الحقيقي صار الكل شخصا واحدا لا امتياز فيه الاصلية عن الزايدة فالزايدة منسوبة حينئذ الى
الاصلية كما زعم المجيب فتتحقق الحركة واذا انفصلت بانفرادها اتصالا حقيقيا ثم انضمت مع
الاصلية فههنا شخصان ممتازان قارن احدهما الآخر فمحل المقدار الصغير ايضا هو كل واحد منهما
ومحل الكبير ايضا هو مجموعهما كما فهم المورد فلا حركة ولا يخفى انه فرق وله بعيد عن افهام قوله ليس متصلا
واحدا بالاتصال الحقيقي وان كان فيه اتصال حسي قوله ثم على تقدير التنزل يعني ان تنزلنا عن التحقيق
وسلمنا ان مجموع الاصلية والزايدة صار متصلا واحدا بالاتصال الحقيقي فنقول انه لا بد من ان
يتقدم قوله احد اجزاء الثانية ثم اي بالاتصال الحسي فقط قوله بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة لا بالقدر
فقط حتى يقال ان الموضوع باق في جميع زمان الحركة فتتحقق الحركة قوله المعنى صيرورة الجسمين اي
بمعنى الاتصال الحسي قوله وتحقق الاتصال بهذا المعنى ثم يعني ان الموجب لانعدام الجسمين من حيث انهما
اثنان وصيرورتهما جسما واحدا حقيقيا ليس الاتصال الحقيقي لا الاتصال الحسي الذي في المركبات
العنصرية الى كل واحد منهما جسم واحد حقيقي بحسب الحس وان كان في الحقيقة فيه اجزاء تركيبية متباينة الماهية
والوجود كما تقرر عندهم ان البسائط العنصرية في امزجة المركبات ما فيه على صورها النوعية وان لم
يكن متمايزة في الحس لكمال تصاغر اجزائها وغاية تلاصقها فهذه الاثنينية والكثرة لا ينافي
الوحدة بمعنى الاتصال الحسي وفيه ان هذا مسلم لكن ازدياد المقدار وانتقاصه لا يكون الا بازدياد الاجزاء او
انتقاصها فيتبدل اشخاص الجسم حقيقة وان لم يصح عرفا ان يقال ان الجسم الموجود اليوم غير الجسم الذي كان من قبل
موجودا امس بل ههنا جسم واحد شخصي يتوارد عليه المقادير المختلفة حتى يتحقق الحركة في الكم ولا فائدة
في التوجيهات الركيكة قوله الاتصال بالمعنى الآخر اي الاتصال الحقيقي وهو لم يوجد حتى لا يبقى
تشخص المتحرك ولا يتحقق الحركة قوله وهو ليس من مشخصاتها فيه اما اولا فلانا سلمنا ذلك فنقول
ان اختلاف المقدار ان لم يكن موجبا لاختلاف التشخص فاختلاف الاجزاء بالقلة والكثرة موجب

لو قطعا فان مجموع عشرة اجزاء مغاير بالشخص لمجموع تسعة اجزاء وواحد آخر حينئذ فعدم البقاء الموضوع الشخصي
لازم قطعا فلا حركة وهذا معنى قوله وقد شنع عليهم قوله القول الخ حاصله ان المتحرك في الكم
انما هو مجموع النفس النباتية او الحيوانية ومطلق البدن اعم من ان يكون مركبا من عشرة اجزاء
او اقل او اكثر وهذا المجموع وان لم يكن جسما باعتبار شرط لا شيء لكنه جسم لا بشرط شيء ولا شك انه
جسم واحد شخصي مستمر من مبدء الحركة الى منتهاها ويتوارد عليه افراد الكم ولا نعني بالحركة الكمية الا
هذا وانت تعلم انه واحد شخصي عرفا فالحركة الكمية الغير لا يكون الا عرفية واما بالنظر الى الدقة
الفلسفية فلا دخل للنفس في الحركة الكمية واما البدن فاشخاصه متبددة كما بينا فلا حركة قوله
اما اولا الخ منع او معارضة على البقاء كم تدريجي الحدوث في الجسم الذي يتحرك في الكم حاصله
ان كل فرد من افراد الكم الحادثة من مبدء الحركة الى منتهاها ليس الا آني الحدوث كما
يشهد به تعريف الحركة الا ان الافراد الحادثة قبل انقطاع الحركة تصير منعدمة والباقي انما
هو الفرد الذي هو مقطع الحركة فليس هناك فرد يجتمع فيه وصفان يعني كونه تدريجي الحدوث
وباقيا بجميع الاجزاء حتى يقال انه قار البقاء وان كان غير قار حدوثا فلا اشكال باق
بحاله نعم لما طمع نظره وعندي ان معنى انعدام الكم السابق عند وجود الكم اللاحق ليس
ان السابق ينعدم بجميع اجزائه ثم يحدث اللاحق بجميع اجزائه من كتم العدم كما يشهد به
بديهة الوجدان والغير يحكم به وقاعدة البرهان لان السابق لو انعدم بجميع اجزائه في
آن واللاحق يحدث بجميع اجزائه في آن آخر لزم ان يكون الجسم الموجود في الخارج خاليا
عن جميع افراد الكم في الزمان الذي بين الآنين ومثل هذا الاحداث بدعة في شريعة
الحكمة بل معناه ان الكم السابق يبقى وينضم اليه شيء آخر فيسمى المجموع كالاتحاد ومعنى
قولهم ان المتصل الاول ينعدم عند وجود المتصل الثاني انه ينعدم خصوصية المقدارية

السابقة

السابقة مثل كونه فردا عاشلا او بحيث حصل فيه مقدارية اخرى مثل كونه فردا علاوا اصبعا شلالا

او منعدم نفس الكم المتصل السابق راسا كما زعم ان ... فالفرد الاخير الذي هو مقطع

الحركة ومنتهاها مقدارية حدوث اجزائه وباق في الجسم ما لم يوجد مغير والى الحدوث

انما هو خصوصية المقدارية فلا انفصال فان قلت يجوز ان يكون ان حدوث اللاحق هو

بعينه ان حدوث السابق لا لان اخر حتى يكون بينهما زمان يخلو الجسم فيه عن الكم مطلقا قلت ان

حدوث السابق العين هو بعينها الان او ان اخر على الاول يلزم اجتماع النقيضين وحدوث فرد من

من المقولة في ان هو اعدو ثاني عنه لتوقف الحركة وعلى الثاني لما لا يكون بينهما زمان فاصل

او لا على الثاني يلزم تجاوز الانات وعلى الاول فالموجود في هذا الزمان اما هذا الفرد

او فرد اخر او لم يوجد فيه فرد اصلا على الثالث يلزم خلو الجسم عن الكم راسا وعلى الاول

يلزم ان يكون هذا الزمان زمان السكون والكلام في زمان الحركة وعلى الثاني

يلزم الخلف لان الكلام فيما هو سابق على هذا اللاحق بلا فصل فتدبر فانه موضع التحير قوله

دائما ما نيا لم يمكن ان يجاب عنه بان هذا الخط المكان مرسوما موجودا في حال الكلي في كونه تدريجي

الحدوث ومجتمع الاجزاء والمكان من هو ما فيقال ان المنحصر في الزمان او الزمان والحركة انما هو

غير القار الموجود قوله ما يكون كذلك بالذات اي ما يكون طبيعته مقتضية لعدم اجتماع الاجزاء

وليس كذلك الا الزمان والحركة قوله تلك الامور اي ما عدا الحركة والزمان لا يقتضي طبيعته

عدم القرار فما وجد منه غير قار كالخط والسطح التدريجيين فليس عدم قراره الا بتبعية الحركة

لا باقتضاء طبيعته والا لم يوجد منه فرد قار فانه في النقصان قوله مع بقاء صورته النوعية انما قيد به

لان ما كان بزوال الصورة النوعية فهو دفعي وسمي كونا وفسادا لا تدريجي حتى يكون حركة

قوله من الشدة اي يقبل الفرد الشديد بعد زوال الفرد الضعيف قوله المعنى ان نفس الشديد

اي لا بمعنى ان نفس الفرد الضعيف يصير شديدا الان الضعيف يزول ويقوم به القوي لا ان الضعيف يزول ويقوم

يبقى وينضم به كيفية اخرى فيصير المجموع شديدا على قياس ما عرفت في الكم قوله بل من اين الى اين

الاين ثم حاصله للشي من كونه في المكان فالمراد ان الحركة الاينية عبارة عن تبدل الاكوان لا عن

مجرد تبدل الامكنة مع قطع النظر عن تبدل الاكوان لكن لما كان تبدل الاكوان لازما لتبدل الامكنة

اكتفى المصنف بذكر الملزوم قوله وهو ظاهر لكونها انتقالا دفعيا القدر وان كان متحققا في جميع الحركات

لكن لا يلزم الطرد والعكس بوجه التسمية قوله فان اجزائها دفع لما يتوهم ان الحركة الوضعية عبارة

عن تبدل الاوضاع مطلقا فتكون اعم من الحركة المستديرة فتفسيرها بها تفسير بالاخص وحاصل الدفع ان

المراد من الحركة الوضعية الاصطلاحية وهي ان تفارق الاجزاء عن امكنتها ولا تفارق

الكل عن مكانه والحركة المستديرة ايضا عبارة عن هذا المعنى في الاصطلاح فتفسيرها بها تعريف

وتفسير بالمساوي وحينئذ لا ينتقض بحركة الكرة المدحرجة لخروجها عن المعرف وبهذا التقرير ظهر

ان قوله فلا ينتقض عكسه تفريع على كون التعريف للحركة الوضعية المصطلحة لكن ههنا قلقا اما

اولا فلان التقسيم لا يكون حاصرا في الاربع لتحقق الحركة في الوضع بالمعنى الاعم الغير كما في صيرورة

القائم قاعدا او بالعكس واما ثانيا فلان عدم مفارقة الكل مكانه ماخوذ في تعريف الحركة الوضعية

المصطلحة فلا يكون مجتمعة مع الاينية فعلى تقدير ارادتها الاصح ما قال الشارح ان الجسم قد يكون

متحركا في الوضع فقط وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا ويمكن ان يجاب عن الاول

بان الانتقال من القيام الى القعود وعكسه داخل في الاينية فلا يكون خارجا عن الاقسام وعن الثاني

بان الشارح اتمام الوضعي بالمعنى اللغوي والمصرح فيها بالمعنى الاصطلاحي كما يدل عليه ما في المتن من

قوله ويلازم كلما هو في الشرح من قوله كما الكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا لكن المقام

لا يخلو عن خلط وخبط قوله او ما في حكمه وهو الخيال اي وضع ومحاذاة تحصيل للجسم نسبة الى الاجسام

الآخر كما في فلك الافلاك فان اجزاءه لفارق عن احيازها واكل الافلاك وغيره قوله على سمتيهما
اي على طوليهما قوله لكن احدهما اي الاينية بالذات والوضعية بالعرض لاشتمال تبدل الاول
تبدل الوضع من غير عكس وفيما مر الفاظ انما يصح لو حمل الحرف في الشرح على الوضعية بالمعنى اللغوي
وهو غير مناسب للمتن قوله فلا ينتقض طرده بالثاني اي المراد بالثاني هو الحركة في الاين والوضع معا
والحاصل ان الحركة الثانية اذا كانت من افراد الحركة الوضعية بالمعنى اللغوي اندفع ما يتوهم
من النقض الوارد على مانعية تعريف الحركة الوضعية بان القسم الثاني حركة اينية مع انه يصدق عليه
تعريف الحركة الوضعية فانها حركة على سبيل الاستدارة وتقرير الدفع انها اينية من وجه ووضعية من وجه
تعريف الوضعية انما يصدق عليها من الوجه الثاني وهي من هذا الوجه من افراد المحدود فيكون جامعا
ولا يصدق عليه من الوجه الاول الذي هي باعتباره من افراده فيكون مانعا قوله ليس قوله ولا يلزم
اه مرفع لما يتوهم انه لا حاجة الى التزام انه من افراد المحدود فانه يمكن دفع النقض على تقدير عدم
كونه من افراد المحدود والضمير في وجه التقرير ولا يلزم كما هو مكانه وحاصل الدفع انه يجوز ان يكون قوله ولا يلزم
اه مذكور التجريد مثال الحركة الوضعية من الاينية لعلاقة احدهما بالاخرى لا انه للتعريف وحينئذ يحتاج
الى انه انما يصدق عليه الحد من حيث كونه من افراد المحدود ومن وجه هذا لكن يرد عليه ان تعريف المصنف
حينئذ ان كان للحركة الوضعية الاصطلاحية فهو تعريف بالاعم لصدقه على حركة الكرة المدحرجة فلا يكون مانعا
او اللغوية فهو تعريف بالاخص لان الحركة القائم الى القعود مثلا حركة وضعية بهذا المعنى
لقوله على سبيل الاستدارة فلا يكون جامعا فتدبر قوله فالكون الاول اي الكون الانتقالي من شخص
الى شخص مع بقاء النوع وذلك لا يتصور الا بتبدل العوارض فيكون الحركة في الاعراض دون
الجواهر قوله والكون الثاني اي الكون الانتقالي من نوع الى نوع بان يحصل في كل آن
نوع على حدة فلا يحصل منها متصل واحد الى ما ذكره الشارح حتى يلزم الانواع الغير المتناهية

بالقوة بل يكون كل نوع ممتاز الوجود عن الآخر بالفعل وبما كان بين كل نوعين الحاصلين في آن زمان ينتزع عنها

آنات غير متناهية في كل آن منها نوع على حدة لزم ان يكون بين كل نوعين انواع غير متناهية بالفعل

وانه محال فكذا الملزوم بخلاف الاعراض فانها قابلة للشدة والضعف او الزيادة والنقصان

فيمكن ان يوجد فرد واحد منها اشد او ازيد بحيث يمكن ان ينتزع عنه امثال غير متناهية للاضعف او

الانقص ولا يلزم منه الا وجود امور غير متناهية بالقوة ولا استحالة فيه لا يمكن الاتصال الحقيقي بين الانواع

الجوهرية او الاعراض الجوهرية حتى لا يلزم منها الا وجود الامور الغير المتناهية بالقوة فلا يكون محالا

قوله فلا يمكن للصورة اذ بانتفائها ينتفي النوع ويوجد نوع آخر ولا يمكن الاتصال فيلزم امور غير متناهية

بالفعل قطعا كما فصلنا قوله فالكون والفساد لا يكون بحركة اذ الانتقال فيهما من نوع جوهري الى

آخر كذلك وهي متمايزة الوجود فلو كان بالحركة المقتضية للزمان لزم وجود الامور الغير المتناهية

بالفعل كما بينا قوله الا بالعرض المشهور ان لا حركة في المقولات الخمسة الباقية الا بالعرض وأورد عليه بتحقق

الحركة في بعض المقولات الباقية ايضا كما فصل الشرح فاجاب عنه الشارح بان المقصود نفي الحركة بالذات والتحقق

في البعض انما هو الحركة بالعرض فلا منافاة قوله فان الماء اذا تسخن في السخونة يعني فيكون الحركة في

السخونة بالذات وفي الاضافة لو اطبقا والفرق ظاهر فان الاولى في الكيف والثانية في

الاضافة وعلى هذا القياس فيما سيأتي قوله فلو كان يعني ان كل حركة يكون في متى يعني ان كل

فرد من افراد المقولة التي فيها الحركة يتحقق في متى على حدة فلو وجد الحركة في المتى لزم ان يكون لكل

فرد من متى في متى آخر فيكون للمتى متى وهو محال قوله لما كان خروج عنها اي لم يتحقق الخروج عن

الهيئة الغير القارة لان الحركة التي هي خروج تدريجي الهيئة غير قارة فيكون الخروج عنها

استقرارا عنها قوله مثلا ان كانت الحركة في التسخن يعني تحقيق المقام ان الفعل عبارة في

الاصطلاح عن حال الشيء العالي اثرا حادثا في المنفعل شيئا واحدة حتى يكون القطع التار

اذ الفعل

فرداً شخصياً من الحرارة في الماء في آن الانفعال او القاعدها فرداً شخصياً واحداً آخر فيه في آن آخر
الانفعال الآخر بل هو عبارة عن القاعات متعدده متجددة في آنات متعددة متقاربة حتى يظن العامة
ان هذه التاثيرات واقع في آنات متتالية وكذا الانفعال ليس عبارة عن قبول المنفعل
اثراً واحداً شخصياً في آن واحد شخصي حتى يكون قبول الماء حرارة واحدة شخصية في آن
الانفعال وقبوله حرارة شخصية اخرى في آن آخر الانفعال الآخر بل عبارة عن قبولات متجددة
متكثرة في آنات متقاربة متكثرة فكل واحد من الفعل والانفعال امر امتدادي تجددي
لا يمكن تحققه الا في الزمان لا في آن من آناته اذا تمهد هذا فنقول ان حاصل كلامه ان الماء
مثلاً اذا شرع في التسخن او التبرد تحققت الحركة في الكيف اذ افراده الذاتية وهي اشخاص
الحرارة او البرودة فيتحقق في كل آن فرد على حدة ولا نعني بالحركة في المقولة الا هذا بخلاف
الفعل والانفعال فان لهما افراداً لا يصح تحققها الا في الزمان وكل شيء منها افراده الذاتية حتى
يحصل فرد منها في آن وآخر في آن آخر فما دام يتحرك في السخونة لم يخرج عن التسخن اي عن قبولات
قبول متجدد او متعدد تجددياً حتى يصح ان يقال انه تحرك في مقولة الانفعال لعدم انتقاله من انفعال الى
انفعال آخر بل انما يخرج من سخونة الى سخونة اخرى وليس هذا الا حركة كيفية لا من التسخن الى تسخن آخر حتى تتحقق
الحركة الفعلية في النار او الانفعالية في الماء واذا تحرك التسخن او التبرد فقد تحقق الحركة في
مقولة اخرى غير مقولة الانفعال وهذا لا يقع كما اذا اشتغل على حرارة او برودة مخصوصة في زمان
مخصوص بحيث لم يرد عليها شيء ولم ينقص **قوله** فانه لم يخرج عن التسخن اي عن التسخن الى التسخن الآخر حتى
يتحقق الحركة في مقولة الانفعال بل من سخونة الى سخونة وليس هذا الا حركة في الكيف **قوله** وهذا الامر الضروري
غير القار لم يكن افراده ليصح وجودها في آن حتى يوجد في كل آن فرد جديد فيكون الانتقال
وحركة **قوله** من حيث انها غير مستقرة اي من حيث ان عدم استقرارها مقتض لعدم تحقق فرد منها في آن

قوله وحكم المسافة من حيث انها مسافة كذلك اي كما ان الانتقال من سنة الى سنة دفعي فهي كذلك اي الانتقال من
الى مسافة الغير دفعي لا القبر اذا لم يكن المسافة موجودة للمتحرك في الآن لا مستدامة الذي يحصل
حصولها في غير الممتد كما في السنة بالنسبة الى الآن فيلزم ان لا يصح الحركة في المسافة ايضا كما لا يصح في
السنة لانا نقول معنى الحركة في المسافة الحركة في حدودها الغير المنقسمة التي يحصل كل واحد منها
للمتحرك في آن على حدة بخلاف الزمان الذي ليس فيه امور غير منقسمة يحصل كل واحد منها للمتحرك في آن قوله
لان الانتقال الخ يعني ان متى شيء حاصل للشيء بسبب كونه في الزمان ولذا كان الانتقال من
الى زمان دفعيا كان الانتقال من شيء حاصل في زمان الى شيء اخرى حاصل في زمان اخر ايضا دفعيا
لا تدريجيا حتى يكون حركة لا يقال الاين شيء حاصل للشيء بسبب كونه في المكان ولما كان الانتقال من
المكان الذي هو المسافة دفعيا يلزم ان يكون الانتقال من شيء حاصل للمتحرك بسبب كونه في مكان
الى شيء اخرى حاصل له بسبب كونه في مكان اخر ايضا دفعيا على قياس ما قال في الزمان والا يلزم التحكم
فيجب ان لا يصح الحركة في الاين ايضا كما لا يصح في متى لانا نقول فرق عظيم بين المكان والمسافة
فان المكان يكون حاويا للمتمكن ومنطبقا عليه ولا يمكن ان يكون اوسع منه فيتبدل بانتقال المتمكن
بالضرورة بخلاف المسافة فانها عبارة عن السطح الذي يتحرك عليه الجسم فيجب ان يكون اوسع منه ولا حاويا له
والانطباق عليه مثلا اذا كان الجسم المتحرك ذراعا فالمسافة يجب ان يكون ذراعا وكثيرا مثلا ففي كل آن
من الحركة له مكان على حدة فيكون له فيه شيء على حدة ايضا وهي الاين والمعنى الحركة الاينية الا انه
في كل آن مسافة على حدة كما انه ليس فيه سنة او يوم على حدة مثلا فقياس المكان والاين على الزمان
او على المسافة ليس بمستقيم قوله باعتبار المتحرك يعني ان هذا التقسيم باعتبار المتحرك كما ان الاول كان باعتبار
المقول والا ليس بقسمات متعددة لمقسم واحد بجهات متعددة قوله من حيث انه متحرك الخ انما قيده دفعا
لما يتوهم ان وجود القوة المحركة المغيرة في مفهوم الحركة الذاتية لا يوجد في تقطيعه المقسور فلا يصح

جعل الحركة القسرية من اقسام الحركة الذاتية لخروجه عن المقسم وحاصل الدفع ان المعتبر في الحركة الذاتية
انما هو وجود القوة المحركة في المتحرك من حيث انه متحرك لا في نفس ذاته مع قطع النظر عن حيثية التحرك وهذا
القدر متحقق في جميع الاقسام قوله فان كان لها شعور ثم الا ان الساقط من العلو حركته الى السفل طبيعية
مع ان صدورها مع الشعور فيلزم ان يكون ارادية فانتقض التعريفان طردا وعكسا الا انا
نقول المأخوذ في تعريف الارادية وجودا والطبيعية عدما انما هو شعور المحرك والمحرك فيما نحن
فيه انما هو الطبيعة الجسمانية للبدن والشعور انما هو للنفس وهي ليست محركة فلا نقض على شيء
من التعريفين قوله ميل قسري الميل قوة في الجسم يقدر بها على الحركة وعلى مدافعة المانع عنها
قوله يكون القاسر علة معدة اي يكون تاثيره معدا للحركة والميل الا انه معد لان المعد ما لا يوجد
المعلول الا بعد عدمه اللاحق والحركة والميل يتحقق في المقسور مع وجود القاسر فلا يكون ذاته علة
معدة بل تاثيره هو العلة المعدة قوله الا انها الخ حاصله ان الحركة وان كانت متجددة باعتبار
لازم لها لكنها ثابت باعتبار ذاتها التي هي التوسط بين المبدء والمنتهى لكونه صفة شخصية مستمرة باقية
في جميع زمان الحركة فيجوز ان يكون الطبيعة المحركة من حيث انها ثابتة علة للحركة التوسطية الثابتة
من غير مدخلية تبدل احوالها في العلية ومن حيث انها منتقلة بالحركة التوسطية علة للحركة القطعية
الغير الثابتة فيكون الثابت مستندا الى الثابت والمنتقل الى المنتقل ومحصل الجواب منع كما ان
استناد الحركة الى ذات المتحرك من حيث انها ثابتة غير مسلم عند الخصم لكن استنادها الى ذاتها الثابتة
من حيث انها متحركة بالحركة التوسطية الثابتة ايضا غير مسلم عنده للزوم استناد غير الثابت الى ما هو
ثابت في كل من الصورتين فلا بد ان يعتبر في علة ذات المتحرك نحو من التبدل والتغير وهو
المطر والاولى ان يجاب بان التوسط الذي هو ذات الحركة صفة انتقالية متجددة كما بينا
سابقا فلا بد في علته ايضا نحو من التجدد والانتقال قوله الثابت للثابت الخ يعني ان الحركة من حيث

التوسط معلول للطبيعة الثانية ومن حيث القطع معلول للطبيعة من حيث التجدد والتغير و انت تعلم
ان التوسط ليس عبارة الاعن الانتقالات المتعاقبة التي لا يمكن ثبوتها للطبيعة المحركة الا
باعتبار عروض حالات غير ملايمة لها متعاقبة عليها فالحركة من حيث التوسط ايضا يجب ان يكون معلولا
للطبيعة من حيث التجدد والتغير لا انها من حيث الثبوت قوله والقايل ان يقول الخ يعني اذا كان
علة الحركة المتجددة الطبيعة من حيث الحالات المتجددة لما ذكر سابقا ان الثابت المحض لا يكون
علة للمتجدد فيقول ان علة الحالات المتجددة المذكورة ايضا لا بد ان يكون متجددة لما ذكر
بعينه ثم علة هذه العلة المتجددة ايضا لا بد ان يكون متجددة وهكذا ثم وثم فاما ان يتسلسل الامور
المتجددات الى ما لا يتناهى او ينتهي الى الواجب لذاته الاول محال وعلى الثاني يلزم ان يكون الواجب بالذات
متجددا والا لازم لطرف فكذا الملزوم قوله الكل كما ياتي حاصله ان الطبيعة او النفس مع حالة غير ملايمة علة الحركة ثم هي
مع هذه الحركة علة لحالة غير ملايمة اخرى مغايرة لها بنا بلفظة مثل الى ان الحالة الغير الملايمة ماخوذة في
القابل على وجه العروض وفي الفاعل على وجه الدخول فالقابل حقيقة انما هو ذات الجسم من حيث انها
معروضة لتلك الحالة لا المجموع واما الفاعل فينبغي ان يكون لمجموع الامرين فتامل قوله منقسما اي
امرا ممتدا صالحا لاعتبار اجزاء متمايزة يتقدم بعضها ويتاخر الآخر لا يكون ما في الاول مقدما
وما في الثاني متاخرا قوله لعاد المحال المذكور وهو كون وقت وجود الحادث وعدمه واحدا وفيه
ان اراد انه يلزم ان يكون الحادث موجودا او معدوما في حد واحد من الزمان الحاضر
بجميع اجزائه على تقدير حضوره كذلك فالملازمة ممنوعة اذ يجوز ان يكون موجودا في جزء ومعدوما فيما عداه
من الاجزاء كما في وجود الجسم في المسافة وان اراد انه يلزم ان يكون موجودا او معدوما في مجموع ذلك
الوقت الممتد القار بجميع اجزائه فبطلان اللازم لان المحال انما هو وجود شي واحد وعدمه في
حد واحد من الزمان والمكان لا مطلقا ولو كان الزمان قار الاجزاء كالمسافة قوله والجواب الخ

ملخص

ملخصه ان المطلوب انما هو وجود الزمان في نفس الامر ودليلكم انما يبطل وجوده في الحد المستقبل و الحد
الحاضر المسمى بالآن ونحن لا ندعي شيئا من هذه المطالب الثلثة **قوله** والحجة الثانية هم حاصلها
ان الزمان لو كان موجودا لكان لبعض اجزائه مقدما على بعض اخر تقدما زمانيا ضرورة
بطلان عدم التقدم والتاخر بين اجزائه مطلقا وبطلان اقسام الاربعة الباقية للتقدم
والتاخر حينئذ يلزم ان يكون للزمان زمان واللازم باطل فكذا الملزوم عله انا نتكلم بكذا في
هذا الزمان فيلزم له زمان اخر وهكذا الى ثم وبيان المقدمات في الشرح بما لا يمكن المزيد عليه **قوله**
اما ان يكون علته هم اي اما ان يكون معلولية الجزء المتاخر بالنظر الى ماهيته او بالنظر الى لوازم
ماهيته او بالنظر الى امر عارض لهذا الجزء المتاخر **قوله** او لقوله اه اي اما ان يكون علته الجزء المتقدم
باعتبار ماهيته او باعتبار امر لازم لماهيته او باعتبار امر عارض لهذا الجزء المتقدم **قوله** فعلى
الاولين اي على الاولين من كل واحد من الترديدين يلزم كونهما هم **قوله** لا يتوقف هم بل يكون
كل جزء ممتازا عن الآخر بالفعل في نفس الامر بحيث لا يتحقق بين جزئين منهما اتصال وحداني
حقيقي اصلا ضرورة امتناع الاتصال الحقيقي بين الماهيات المتباينة كما تقرر عندهم **قوله** يلزم جواز
صيرورة الغد هم ان اراد انه يلزم جواز صيرورة الغد حال اتصافه بوصف الاستقبال امس اي
متصفا بوصف المضي وجواز صيرورة امس حال كونه متصفا بوصف المضي غدا اي متصفا بوصف
الاستقبال فالملازمة ممنوعة وان اراد انه يلزم بالنظر الى ذات اجزاء الزمان مع قطع النظر
عن اتصاف بعضها بوصف الاستقبال وبعضها بوصف المضي انه يجوز ان يكون الغد امس وبالعكس فبطلان
اللازم ممنوع لان اجزاء الزمان كلها متحدة الحقيقة ولا فرق بينها يكون لبعض منها غدا او امس الا بملاحظة
خصوصية الاستقبال والمضي بل هذا هو حقيقة الحال ولا مدخل فيه لكون بعض الاجزاء علة للبعض الآخر اي
ان ذات الغد يصير امس ولو جاز اعادة المعدوم لجاز صيرورة امس بعد انعدامه بذاته لكان غدا
الغير

الهندسة

او لانه صار امس وليس هذا الا الصلاحية ذات الزمان لتوارد الوصفين **قوله** منحصرة في الخمسة عند ابو

المشهور والمحققون منهم قالوا ان ههنا قسما اخر يسمي تقدما بالذات كما نقل عن الشيخ الفاضل كتقدم

اجزاء الزمان بعضها علي بعض وتقدم الماهية علي الوجود وتقدم المتقرر عليه عند القائلين بالجعل

البسيط وتقدم المعروض علي العوارض اللازم وتقدم الاجزاء التحليلية علي المتصل الوحد

الي صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل فلا يلزم من بطلان الاربع تحقق التقدم الزماني

حتي يلزم للزمان زمان وهذا معني **قوله** والجواب ان المتقدم والمتاخر اي الاجل اقتر انهما

بجزئين اي الجزئين من اجزاء الزمان والطرفان يقع لشيئين يكون احدهما قبل الاخر وبعد بالذات

يشمل التقدم والتاخر اللذين بينها بواسطة اجزاء الزمان كالتقدم بالعلية وامثاله فيلزم التقدم

والتاخر هناك العلية والمعلولية مثلا الا الزمان واجزاءه **قوله** فلا يلزم هو بل لا يجوز حاصله ان التقدم

والتاخر عارضان لاجزاء الزمان بالذات فلا يجوز ان يكون محتاجة في عروضهما لها الي واسطة

اه **قوله** سواء كان المتقدم والمتاخر هي اي اجزاء الزمان او غيرها لا يخفي ان حصر مانية التقدم

والتاخر في نفس اجزاء الزمان لا يصح الا في التقدم والتاخر اللذين هما في نفس اجزاء الزمان او

الزمانيات لا مطلقا كما عرفت في التقدم بالعلية مثلا **قوله** فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس

القبل والقبلية اي مانية القبلية باعتبارين فان كل واحد منها باعتبار نفسه قبل او بعد وباعتبار

انه صار قبلا او بعدا باعتبار ذاته لا لواسطة غيره مانية القبلية او البعدية **قوله** كما ان ذات الباري تعالي

هو يعني ان ذاته تعالي من حيث انها يترتب عليها الاثار وجود ومن حيث انها يثبت لها الوجود الذي هو

عينها موجود **قوله** والجوهر الممتد هو يعني ان الصورة الجسمية امر متصل بالاتصال هو نفسه لا بالاتصال عرضي

قائم به فهي بنفسها جوهر متصل ومن حيث ان مناط كونها متصلا انما هو نفسها لا امر عارض له الاتصال

قوله واما اذا كان احدهما جزء منه اي اذا كان احد المعنيين جزء من الزمان وكان الاخر من

الزمانيات

الزمانيات لكان هذا الجزء معاً وماية المعية وايضاً لم يذكر فيها الشق الثالث كما ذكر في المقدم والمتاخر لان المعية بين جزئين من اجزاء الزمان غير معقولة لامتناع القرار فيه **قوله** لبعض لعينه اي الجار والمجرور متعلق بقوله لعود الصفة لبعض **قوله** وطني ان يعود اه يعني ان الاشكال الوارد على تقدير تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر بالعلية وارد على تقدير تقدمه عليه بالذات ايضاً بان الجزء المتقدم بالذات اما ان يتقدم لمهيته او لامر لازم لمهيته او لامر عارض لمهيته على المتاخر واما ان يتقدم عليه باعتبار مهية الجزء المتاخر او باعتبار امر لازم لمهية المتاخر او باعتبار امر عارض لمهية المتاخر على الاولين يلزم ان يكونا مختلفي المهية بماهية الشارح وعلى الثالث يلزم جواز كون الغد امس وبالعكس واللوازم باطلة فان كون بعضها متقدماً اه فكذا الملزوم **قوله** لابد له من امر اه يعني ثم نقول هذا الامر الزايد اما ان يكون عارضاً للجزء المتقدم او المتاخر نظراً الى مهية ذلك الجزء او لازم مهيته او لامر عارض لمهيته على الاولين يلزم الترجيح بلا مرجح وعلى الثالث يلزم ان يكون الغد امس وبالعكس فلابد لتخصيص هذا الامر الغير من مخصص آخر وهكذا الى ما لا نهاية له **قوله** والجواب بان اه مبتدء خبره **قوله** غير مبين اما بصيغة اسم المفعول من البيان او الصفة المشبهة من المتانة اي غير مبرهن عليه او غير سديد وانت تعلم ان حاصل الجواب ان اجزاء الزمان وان لم يكن منفصلة بالفعل لكنها بحيث اذا لاحظها العقل وجدها متشخصة متمايزة فيما بينها موجودة على ترتيب مخصوص حتى لو فرضنا انقطاعها وانفصال كل واحد منها عن الآخر لكان هذا الترتيب وهذه التشخصات كما كان هذا الترتيب وهذه التشخصات كما كان مثلاً الساعة الاولى متقدمة على الثالثة وهكذا سواء كان تشخصاتها متبوعة لتشخص الكل بان يكون تشخص الكل مقتضياً للتحقق على نحو مخصوص ووقوع كل واحد واحد من الاجزاء يكون من لوازم ذلك النحو وتوابعه كما ان تشخص الطبيعة البسيطة الفلكية المتحدة بين الاجزاء يوجب كون الفلك كله على هيئة مخصوصة ثم وقوع بعض الاجزاء قريباً من القطب او المنطقة او الى ظهر المحدب او المقعر بعضها

في موضع آخر من لوازم تلك الهيئة او كان لكل واحد منها مشخص على حدة وان كان الكل متحدة في الطبيعة النوعية
دليس امر كذا ان تشخص كل واحد واحد منها انما هو طبيعته من غير مدخل لامر خارج عنها حتى يلزم وقوعها
في حد واحد وعدم التمايز بين جزء وجزء في التعين او الترجيح بلا مرجح بناء على اتحاد الطبيعة
ولا يخفى انه حق لا يتوجه عليه الرد الذي اشار اليه اولا بقوله فانه ان جاز ثم ولا الرد الذي
اشار اليه ثانيا بقوله والزمان مشترك في الهيئة ثم فتدبر قوله والحق في الجواب ان ثم حاصله ان الزمان
متصل واحد في الخارج وليس فيه اجزاء منفصلة متمايزة الوجود بالفعل في الخارج ولا يمكن
ذلك في الخارج لعدم جواز طريان الانفصال الخارجي عليه كما يمكن في الجسم لكن الاجزاء وهمية
متمايزة ومنفصلة في الوهم فيكون الوهم هو المرجح ولا حاجة الى مرجح ومميز في الخارج هذا ولا يخفى
ان الاجزاء الزمان بخواص الواقعية على صفة التقدم والتاخر مع قطع النظر عن الانفكاك
الخارجي او الوهمي بحيث لو فرض فعلية الانفكاك في الخارج كان مطابقا لذلك النحو الواقعي من
التقدم والتاخر والانفكاك انما هو باعتبار ذلك النحو من التميز والتعين واما التميز الوهمي
امر موقوف على التوهم والانتزاع فهو متفرع على ذلك النحو ومتاخر عنه فكيف يكون مرجحا للواقعية
ذلك النحو لا يقال المتاخر انما هو فعلية الانتزاع والمرجح انما هو صلاحية لانا نقول صلاحية الانتزاع
ايضا متاخر عن ذلك النحو ولعله بديهي عند المنصف قوله لا يبعد ان يمنع ثم هذا جواب آخر وتقريره
انا نعلم قطعا ان الجزء الذي بين ارتفاع الشمس مثلا الى الاستواء متقدم على الجزء الذي من
الزوال الى الغروب فالقسم اليوم الى جزء متقدم وجزء متاخر بين كونهما فيجوز ان يكون هذه النسبة
مرجحة لتميزات اجزائه وكذا وعندي انه لا يقطع مادة الاشكال لان اجزاء الفلك متمايزة
في انفسها بالتقدم والتاخر ولو فرض عدم تحقق الكواكب والتداوير فيه راسا وكذلك
اجزاء الزمان فلا بد لتمايزها من مرجح آخر سوى النسب الكوكبية كما لا يخفى على من له حس صحيح قوله

والحجة الثالثة اه حاصلها كلما كان الزمان موجودا كان مختصا بالجسم والجسمانيات وكلما كان الزمان مختصا بالجسم
والجسمانيات كان التقدم والتاخر المذكوران ايضا مختصين بالجسم والجسمانيات فكلما كان الزمان
موجودا كان التقدم والتاخر المذكوران مختصين بالجسم والجسمانيات واللازم باطل فكذا الملزوم
وهو المطلوب اما الصغرى فلوجود الواجب والمجردات قبل وجود الزمان فلا تعلق لوجود الزمان
الا بما عداها وليس هذا الا الجسم والجسمانيات واما الكبرى فلان هذا النحو من التقدم والتاخر لا يتصور
الا بالزمان المختص بالجسم والجسمانيات واما بطلان اللازم فلتحقق هذا النحو من التقدم والتاخر في
الامور المتعالية عن الزمان ايضا بالنسبة الى الحوادث الزمانية **قوله** وكانت قبلية اه اي وكانت
قبلية البارى تعالى وجودا وبعديته ومعيته لبقاء مثل القبلية والبعدية والمعية في جميع الاشياء الحادثة
الزمانية وحق العبارة ان يقال وكانت قبلية سائر الاشياء كقبليته تع اي كانت قبلية الحوادث
الزمانية وبعديتها ومعيتها كقبلية البارى تعالى وبعديته ومعيته في عدم احتياجها في القبلية والبعدية و
المعية الى الزمان كعدم احتياجه تع في هذه الثلثة الى الزمان وكعدم احتياج مجرداته فيها اليه لكنه عكس
الامر في التشبيه وانه مخل بالمطلوب قطعا **قوله** لا يتوقف على وجود الزمان اه فيه ان عدم التوقف على وجود
الزمان اعم من نفي الزمان فلا يستلزم عدمه الذي هو مطلوب المستدل **قوله** والجواب ان اه توضيحه ان الزمان
عند الحكماء امتداد واحد متصل من الازل الى الابد وكل واحد من الزمانيات موجود فيه مختص بحد حد او ان حد
فالموجود في حد يعلم ما كان حاضرا في ذلك الحد موجودا وحاضرا وما كان موجودا في حد قبل ذلك الحد
يعلمه معدوما ومتقدما وما كان موجودا في حد بعد ذلك الحد يعلمه معدوما ومتاخرا فالقبلية والحد الماضي
والمستقبل [illegible] بالنسبة اليه لكن ليس هذا عندهم عدما واقعيا بل انما هو عنوية زمانية والواجب تعالى غير محدود فلما
كان مجموع سلسلة الزمان مع ما فيها من الزمانيات الموجودة في حد حد حاضرا عنده تع في كل آن وزمان
كان نسبة جميع الموجودات اليه تع نسبة واحدة ولم يكن عنده تع بعض الموجودات ماضيا ومتقدما

وبعض آخر مستقبلا ومتأخرا وهذا اعني القدم الذي وانتفاء العدم السابق واللاحق في الواقع لكل واحد من
الحوادث والقدماء على ما قال به الفلاسفة فوجود الموجودات كلها بالنسبة اليه تعالى قديم من غير تقدم
وتأخر اصلا بين نفس الموجودات ولا بين هذه المعية نعم فلا يصح ان التقدم والتأخر الذين يمتنع معهما
والاجتماع بين المتقدم والمتأخر بهما يوجدان في الموجودات المتعالية عن الزمان ايضا حتى لا يتوقف
وجودهما على الزمان فبطلان اللازم من هذا محصل كلامه وفيه بحث لان اللازم من هذا الكلام على تقدير
التسليم انما هو انتفاء التقدم والتأخر في الحضور عنده تعالى لا انتفاؤهما في الواقع مع قطع النظر
عن الحضور كيف وان الواجب جل شانه موجود حال وجود زيد وحال عدمه السابق واللاحق ايضا فيكون
متقدما عليه في الوجود الواقعي ومعه وبعده في بقاء ذلك الوجود وان كان معه في الاحوال الثلثة
في الحضور العلمي فتدبر فانه دقيق **قوله** واما مبدعاتها اي المبدع المعلول الذي لا مادة له اصلا
وهي العقول المجردة والضمير راجع الى الموجودات والاضافة لادنى ملابسة اي واما العقول
فليس لوجودها زمان لاختصاصها بالحدوث الذاتي فقط **قوله** واما كائناتها اي الكائن المعلول
الذي له مادة سواء كانت جزءا له او متعلقا له كالاجسام والنفوس والضمير والاضافة
كما مر اي الاجسام والنفوس كلها زمانية لحدوثها في الزمان فتأمل فيه فانه في العنصريات
مسلم دون الفلكيات وكذا في النفوس على مذهب المشائين دون الاشراقيين وان اريد بها
الامور القابلة للكون والفساد فيبقى النفوس مسكوتا عنها اللهم الا ان يراد بها الامور المتغيرة ذاتا
او صفة **قوله** فيعبر عن نسبته لعله المراد بالنسبة التقدم والتأخر والمعية والدهر عبارة عن كون الواقع
سواء كان مع القدم بالذات او بالزمان او مع الحدوث بالزمان كما في الواجب والعقول و
الاجسام المتغيرة مثلا والسرمد عبارة عن الواقع سواء كان مع القدم بالذات كما في الواجب
او بالزمان كما في العقول لا مع الحدوث بالزمان فالثاني اخص من الاول العدم شموله للاجسام

[illegible]

المتغيرة والنفوس واعراضها فيعبر عن نسبته تعالى الى المتغيرات وكذا المبدعات بالدهر فيقال ان للواجب تعالى
مع المبدعات والمتغيرات معية دهرية وبالعكس وكذا عن نسبة المتغيرات الى المبدعات فيقال
ان للمتغيرات مع المبدعات معية دهرية ولا يقال ان لها معية سرمدية لعدم تحقق السرمدية في المتغيرات
ويعبر عن نسبة المبدعات الى الله سبحانه بالسرمد وكذا عن نسبة بعض المبدعات الى بعضها فيقال ان للمبدعات
معه سبحانه معية سرمدية وللعقل الثاني مع الاول معية سرمدية ويعبر عن نسبة بعض المتغيرات الى بعض بمعنى
والزمان فيقال ان لبعض المتغيرات على بعض تقدما زمانيا ودهريا وعن بعض تاخرا زمانيا ودهريا ومع بعض
اخر معية زمانية ودهرية والزمان ومتى اعم الكل فكل نسبة يكون سرمدية تكون دهرية وزمانية وكل نسبة
يكون دهرية يكون زمانية من غير عكس فيهما ومما تقرر ان الواجب والعقول متعالية عن الزمان فالمراد انها
ليست زمانية فقط وليس وجودها مقيدا بالزمان وموقوفا عليه لا انها لا وجود لها فيه هذا على اصطلاح
المحققين فاحفظه فانه نافع في كثير من المواضع قوله والجواب ان استحالة نحو خاص الخ حاصله ان
الواجب بالذات ما يمتنع جميع انحاء عدمه والزمان لا يمتنع عليه الا العدم السابق واللاحق لا العدم الاصلي
المستمر ازلا وابدا كما في كليات الفرضية وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام بجميع افراده فيقال ان
اراد امتناع العدم مطلقا فالصغرى ممنوعة لان الدليل لا يحكم الا بامتناع العدم السابق واللاحق فقط
لاختصاص لزوم المحال بهما لا يلزوم على التالت الصغرى وان اراد الاولين فقط فان اريد في
الكبرى الصغرى هذان النحوان من العدم فقط فالكبرى ممنوعة وان اريد منها العدم مطلقا لم يتكرر
الاوسط كما لا يخفى والاظهر ان يجاب بان الزمان لو كان واجبا لذاته لزم ان يكون العالم بجميع اجزائه
غير قار الذات لان سلسلة الممكنات الموجودة منتهية اليه فهي علة للكل وقرار المعلول اي مع عدم
قرار العلة من المستحيلات العقلية وبرهان التوحيد يبطل تعدد الواجب بالذات فلا يتوهم انه
يجوز ان يكون هذا الواجب بالذات غير الواجب بالذات الذي هو علة لجميع الموجودات على ان عدم القرار

لكلواحد من

وبعض آخر مستقبلا ومتأخرا وهذا اعني القدم الذي وانتفاء العدم السابق واللاحق في الواقع

الحوادث والقدماء علي ما قال به الفلاسفة فوجود الموجودات كلها بالنسبة اليه تعالى فمعنى من غير تقدم

وتأخر اصلا بين نفس الموجودات ولا بتهاديه تعالى فلا يصح ان التقدم والتأخر اللذين يمنع معية

والاجتماع بين المتقدم والمتأخر بها يوجدان في الموجودات المتعالية عن الزمان ايضا حتى لا يتوقف

وجودهما علي الزمان فبطلان اللازم هذا محصل كلامه وفيه قلق لان اللازم من هذا الكلام علي التقدير

التسليم انما هو انتفاء التقدم والتأخر في الحضور عنده تعالى لا انتفاؤه بهما في الواقع مع قطع النظر

عن الحضور كيف وان الواجب جل شأنه موجود حال وجود زيد وحال عدمه السابق واللاحق ايضا فيكون

مقدما عليه في الوجود الواقعي ومعه وبعده في بقاء ذلك الوجود وان كان معه في الاحوال الثلثة

في الحضور العلمي فتدبر فانه دقيق قوله واما مبدعاتها هي المبدع المعلول الذي لا مادة له اصلا

وهي العقول المجردة والضمير راجع الى الموجودات والاضافة لادنى ملابسة اي واما العقول

فليس لوجودها زمان لاختصاصها بالحدوث الذاتي فقط قوله واما كائناتها الكائن المعلول

الذي له مادة سواء كانت جزءا له او متعلقا له كالاجسام والنفوس والضمير والاضافة

كما مر اي الاجسام والنفوس كلها زمانية لحدوثها في الزمان فتأمل فيه فانه في العنصريات

مسلم دون الكليات وكذا في النفوس علي مذهب المشائين دون الاشراقيين وان اريد بها

الامور القابلة للكون والفساد فيبقى النفوس مسكوتا عنها الكلم الا ان يراد بها الامور المتغيرة ذاتا

او صفة قوله فيعبر عن نسبته تعالى المراد بالنسبة التقدم والتأخر والمعية والدهر عبارة عن كون الواقع

سواء كان مع القدم بالذات او بالزمان او مع الحدوث بالزمان كما في الواجب والعقول و

الاجسام المتغيرة مثلا والسرمد عبارة عن الواقع سواء كان مع القدم بالذات كما في الواجب

او بالزمان كما في العقول لا مع الحدوث بالزمان فالثاني اخص من الاول لعدم شموله للاجسام

الجسم

المتغيرة والنفوس واعراضها فيعبر عن نسبتها الى المتغيرات وكذا المبدعات بالدهر فيقال ان للواجب
مع المبدعات والمتغيرات معية دهرية وبالعكس وكذا عن نسبة المتغيرات الى المبدعات فيقال
ان المتغيرات مع المبدعات معية دهرية ولا يقال ان لها معية سرمدية لعدم تحقق السرمدية في المتغيرات
ويعبر عن نسبة المبدعات الى الله سبحانه بالسرمد وكذا عن نسبة بعض المبدعات الى بعضها فيقال ان للمبدعات
معه سبحانه معية سرمدية وللعقل الثاني مع الاول معية سرمدية ويعبر عن نسبة بعض المتغيرات الى بعض بمتى
والزمان فيقال ان لبعض المتغيرات على بعض تقدما زمانيا ومتويا وعن بعض تأخرا زمانيا متويا ومع بعض
اخر معية زمانية ومتوية والزمان ومتى اعم الكل فكل نسبة يكون سرمدية يكون دهرية وزمانية وكل نسبة
يكون دهرية يكون زمانية من غير عكس فيهما وما يقال ان الواجب والعقول متعالية عن الزمان فالمراد انها
ليست زمانية فقط وليس وجودها مقيدا بالزمان وموقوفا عليه لا انها لا وجود لها فيه هذا على اصطلاح
المحققين فاحفظ فانه نافع في كثير من المواضع **قوله** والجواب ان استحالته نحو خاص حاصله ان
الواجب بالذات ما يمتنع جميع انحاء عدمه والزمان لا يمتنع عليه الا العدم السابق واللاحق لا العدم الاصلي
المستمر ازلا وابدا كما في كليات الفرضية وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام بجميع افراده فيقال ان
اراد امتناع العدم مطلقا فالصغرى ممنوعة لان الدليل لا يحكم الا بامتناع العدم السابق واللاحق فقط
لاختصاص لزوم المحال بهما لا بلزومه على الثالث الضرورة وان اراد الاولين فقط فان اريد في
الكبرى الضرورة هذان النحوان من العدم فقط فالكبرى ممنوعة وان اريد منها العدم مطلقا لم يتكرر
الاوسط كما لا يخفى والاظهر ان يجاب بان الزمان لو كان واجبا بالذات لزم ان يكون العالم بجميع اجزائه
غير قار الذات لان سلسلة الممكنات الموجودة منتهية اليه فهي علة للكل وقرار المعلول لا يمكن الا مع عدم
قرار العلة من المستحيلات العقلية وبرهان التوحيد مبطل لتعدد الواجب بالذات فلا يتوهم انه
يجوز ان يكون هذا الواجب بالذات غير الواجب بالذات الذي هو علة لجميع الموجودات على ان عدم القرار

منافٍ للوجوب الذاتي عقلاً **قوله** واما ظن كون الزمان الخ يعني واما حجة من ظن ان الزمان جوهر قدسي اي
مجرد عن المادة فهي انهم قالوا ان التغير في الزمان ليس الا لوقوع الحركات والتغيرات في الزمان
فما دام لا يقع تغير فيها لا يسمى بعضه قبلا او ماضيا وبعضه بعدا او مستقبلا واذا وقعت التغيرات يسمى بعض
اجزائه بعدا او آخر قبلا وكذا التغيرات الأخر فعلم ان الزمان في نفسه امر دائم مستمر ثابت على
حاله ولم يقم دليل على وجود المادة فيه ولا على وجوبه الذاتي وليس معنا الا ان الجوهر المجرد
فيكون جوهرا مجردا وهو المطلوب **قوله** لا يمكنهم التفوه الخ يعني ان مباني الزمان مواضع صعبة كلفة لا يمكن التثبت
والتقرر فيها الا بالرجوع الى انه جوهر مجرد كما هو مذهب افلاطون **قوله** والاقرب عندي الخ هذا
مقول الامام حاصله ان الاقرب الى الصواب بالنظر الى القواعد الحكمية هو مذهب افلاطون لا مذهب
ارسطو من ان الزمان مقدار للحركة لورود الاشكالات عليه كما بينه في كتبه وليس المراد ان ذلك
المذهب حق عند الامام فانه لا وجود له عنده في الخارج حتى يكون جوهرا او عرضا بل انما هو امر موهوم عنده
قوله وان اعتبرناه الخ يعني ان اعتبرت النفس ذاته الملحوظة من حيث انها متقدمة على وقوع التغيرات فيه تسمى
دهرا وان اعتبرت ذاته من حيث وقوع التغيرات فيه يسمى زمانا **قوله** هو الدهر الداير من قبيل ظل ظليل
اي الواقع الكامل في الواقعية لتجرده عن وقوع التغيرات **قوله** فهو الى المعالم الربانية القطعية
اقرب الخ يعني ان ما قال افلاطون وغيره من بعض الاشراقيين وان كان مقدما وعديا لكنهم استيقنوا
بها بكشفهم وصفاء قلبهم لكنها كالثابت بالبراهين القطعية لا تتطرق اليها الشبهات الواردة على
الاولى التي اقامها المشاؤن على ان الزمان مقدار للحركة الفلكية وعلى دوام تلك الحركة
والزمان اذ يجوز العقل ان يوجد في الواقع فرد يكون جوهرا او مجردا دائما كسائر المجردات ويسمى
زمانا ولان طريق الكشف مسلم لا يتوجه اليه الايرادات العقلية القادحة لا سيما المنطبق لبقاء احتمال
الصحة بخلاف الدلائل العقلية **قوله** متعلق بامر خبر بعد خبر لان في **قوله** وانها مقدار الخ يعني ان

حيث الزمان انه مقدار لامر متجدد فيكون متجدد الذات والا لزم وجود المقدار بدون
ذي المقدار فلا يكون من الجواهر المجردة التي لا يتطرق اليها التغير في الصفات فضلا
عن الذات والحاصل لو كان من الجواهر المجردة لم يوجد فيه الامتداد الذي هو من خواص الماديات
فلم يكن زمانا هف قوله ولو لم يكن الى قوله لكان الشيء الذي الخ فيه منع ظاهر لجواز ان يكون
الزمان امرا قار الذات كالمسافة ويكون الامتياز بين الحادث اليوم وبين الحادث
يوم الطوفان باعتبار وقوعهما في حدين متمايزين كالامتياز بين الساكن في البصرة والساكن
في الكوفة فعليه ان يقول انه لو لم يكن ممتدا لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا الآن
وهو ظاهر فيكون مقدار الامتداد والانقسام منافيا للتجرد المحض قوله لا لوجد التقدم والتأخر
اي لم يوجد التقدم والتأخر اللذان يمتنع اجتماع المتقدم والمتأخر بهما باعتبار ذاتهما في
حد واحد ضرورة امتناع وجودهما بالعرض بدون وجودهما بالذات قوله على تقدير تسليمها
اشارة الى المنع الوارد على كل واحد من المقدمتين للمستدل لخروج المجردات والواجب بالكلية
عن الزمان والافلاك كليهما قوله لا ينتج ان الآن اه لا زما نعم ان الزمان غير الحركة لا يخفى
مغايرة الزمان والحركة من الاوليات لا يحتاج فيه الى تنبيه فضلا عن الاستدلال لكن ما ذكره
من وجوه المغايرة غير تام كما ستطلع عليه قوله لعدم التجدد والتقضي الخ فيه ان من يقول ان الزمان
هو الحركة لا يسلم ان احدهما متصف بالذات والآخر بالعرض كيف وطبيعة كل واحد منهما مقتضية
للتجدد والتقضي وآبية عن الثبات والقرار واجماع المخالفين غير مسلم عنده سيما عند حكم
الوجدان بعدم الفرق بينهما بالتقضي وعدمه قوله لوجد في حد الحركة السريعة الخ فيه ان هذا انما يدل
على الفرق بين الحركة السريعة والزمان والخصم انما يدعي الاتحاد بين الزمان ومطلق
الحركة فلا يضره قوله وثانيا ان حركة الخ فيه ان الخصم انما يدعي الاتحاد بين الزمان والحركة

الفلک الاعظم لا بينه وبين کل حرکة ولا شک انه ليس فيه حرکتان ولا اختلاف بين اجزاء حرکته بالسرعة والبطوء
فاثبات المغايرة بينه وبين الحرکات الغير الفلکية لا ينافي بديهته قوله ومنها انه قد يکون مع فيه
ان وقوع الحرکتين معا لا يتصور الا في غير الفلک والخصم لا يدعي اتحاد الزمان مع غير الحرکة الفلکية
ضرورة امتناع اتحاد المستمر مع غير المستمر فلا يفيد اثبات المغايرة معه قوله وجزء الدورة ليس
بدورة فيه انه غير مفيد والمفيد انما هو اثبات ان جزء الحرکة ليس بحرکة وهو غير لازم منه قوله الا في
حرکة اقصر ولو کان الزمان متحدا مع الحرکة صح هذا الفرض کما صح ذلک وکذلک حکم الحرکة الاولى الفلکية
مع يعني کما لا يقع في حرکة اقصر کذلک لا يقع في حرکة فلکية فيندفع به اتحاد الزمان مع الحرکة الفلکية ايضا
کما يندفع بالاول اتحاده مع مطلق الحرکة والمراد بالحرکة الاولى حرکة الفلک الاعظم اما لانه اول
الافلاک في الوجود واما لان حرکته لکمال سرعتها تدرک اولا من غير حاجة الى دليل او تنبيه او
تجربة قوله وهو المناسب لمسلک الالهيين لعل وجه مناسبة هذا البرهان لمسلک الالهيين ان الماخوذ
في جريانه وجود قبلية او بعدية او وجود ما بالعرض بدون ما بالذات على تقدير عدم الزمان والبحث
عن الوجود الذي هو من عوارض الموجود بما هو موجود الذي هو موضوع الالهي من وظائف الالهيات بخلاف
البرهان الذي في المتن فان جريانه بالنظر الى الحرکة التي هي العوارض المختصة بالجسم الطبيعي الذي هو
موضوع الحکمة الطبيعية فيکون مناسبا لمسلک الطبيعيين قوله وتقريره انه مع حاصله ان وجود ذات الاب مثلا
يجتمع مع وجود الابن مثلا ومع عدمه السابق واللاحق فعلم ان ما به القبلية بالذات ليس ذات الاب
ولا وصف لازم لها ولا عدم الابن سابقا کان او لاحقا ولا المجموع المرکب من اثنين اثنين او ثلثة
ثلثة لما تقرر في الشرح فلا بد من امر اخر هو ما به القبلية بالذات والا لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات
وهو ظاهر لکونه مستلزما للتقدم ويجب ان يکون هذا الامر العروض بالذات للقبلية والبعدية امرا متصلا
واحدا اتصالا حقيقيا ليس فيه اجزاء بالفعل والا لزم انطباق الحرکة المتصلة على المنفصل او انفصال

الحركة التي فرضت متصلة بعينها والا فيجب ان يكون مستمر الاستمرار التجددي اليه الحركة المستمرة المتجددة ينطبق عليها
وهو الزمان **قوله** اذ لو فرضناه يعني لو كان المعروض بالذات للقبلية والبعدية مجموع امور
متفاصلة غير منقسمة مقتضية للترتيب بين افرادها بالقبلية والبعدية على طريق السلسلة الغير
المتناهية يلزم وجود امور غير متناهية بالفعل وهي الاجزاء المتفاصلة للسلسلة والحركة والمسافة
نظرا الى لزوم قبليات وبعديات غير متناهية بمقابلة حدود تلك **قوله** فاذا تحقق يعني على
تقدير كون الامور المترتبة المتفاصلة معروضا بالذات للقبلية والبعدية لما لزم تحقق الامور
الغير المتناهية بالفعل والانطباق التام بين المتصل والمنفصل او الانفصال ما فرض متصلا وكل
ذلك باطل وجب ان يكون معروضهما امرا متصلا حقيقيا مستمر الاستمرار التجددي كالحركة وغير قار
مثلها وهو المعني بالزمان لا يقال ان انطباق الحركة على المسافة كانت لتحقق الحركة فاي حاجة الى
القول بالزمان لانا نقول على تقدير عدم القول بالزمان يلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات
وهو مقتض الى الترجيح لا يقال يجوز ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية هو الحركة الفلكية لانا نقول
التقدم والتاخر اللذان يمتنع معية المتقدم والمتاخر بهما واجتماعهما في حد واحد من الواقع متحققا
في نفس الامر وان فرض انعدام الافلاك وحركتها كما يحكم به بداهة الوجدان كيف والاذهان العامية تدرك
القبلية والبعدية من غير ادراك الافلاك وحركتها فلا بد لتحققهما من امر آخر هو الزمان **قوله** وربما اتفقتا
اي قد يتحقق السريعة والبطيئة في الاخذ فقط او الترك فقط وحينئذ قد يتفق مسافتهما وليس المعنى ان كلما
اتفقتا في احدهما فقط كانتا متفقتين في المسافة واذا فرضناهما اي مع السريعة اخرى مثلها
اتفقتا في الاخذ والترك كانتا متفقتين في الكل وان ابتدرت لعينهما اي لاحدى السريعتين دون
الاخرى ولكن تركتا معا او ابتدرتا معا وترك احدهما قبل الاخرى كانتا مختلفتين في المسافة
فهذه تلك صور والغرض من ذكر هذه الصور صحة ما سيجي من قوله وتتفق مع الاختلاف فيه فان الاختلاف لازم من

دليل المص انما هو صحة ما يجي من قوله فان كل واحدة منها يختلف مع الاتفاق فيه كما يظهر بالتدبر و الحاصل ان الامتحان المذكور قد يكون متفقا مع الاختلاف في الامور المذكورة وقد يكون مختلفا مع الاتفاق فيها فيجب ان يكون مغايرا لكل واحد منها وهو المعني من الزمان قوله واعترض عليه الامام م نقض حاصله ان دليل المص مستلزم للدورين احدهما ان الزمان موقوف على السرعة والبطوء الموقوفين على الزمان والثاني انه موقوف على المعية الزمانية الموقوفة على الزمان فالقصر على الاول قصور والاكتفاء قوله وليست هذه المعية هي لغوا مستدركا كالعدم لتوقفه عليه قوله واجاب عنه م حاصله ان المقصود من ذكر السرعة و البطوء هيهنا والمعية العلم بهوية الزمان ماهية مقدار للحركة لا لاثبات وجوده لكونه معلوما بالبديهة فيقول العلم بهوية الزمان موقوف على العلم بهوية هذه الامور والعلم بهويتها لا يتوقف على العلم بهوية الزمان حتى يلزم الدور لكفاية تصور الزمان بوجه ما في حصول العلم بتلك الامور فلا دور قوله والمنا اه حاصله ان المقصود هيهنا بيان وجود الزمان على وجه يظهر منه مقداريته للحركة لا بيان وجوده مطلقا فانه معلوم بالضرورة ولا بيان ماهيته فانه المطلب الثاني الذي يجي الكلام فيه ويكفي في هذا الغرض تصور الزمان بوجه ما ولا يلزم التصور بالكنه حتى يتوقف على تصور السرعة والبطوء بالكنه فيلزم الدور بناء على اخذ الزمان في تعريفها ووجه المناسبة ما اشرنا اليه ان كلام المص هيهنا في اثبات المطلب الاول وهو اثبات انية الزمان وتحققه لا في مطلب الثاني اي بيان ماهيته فانه سيجي فالجواب بان المقصود بيان ماهيته غير مناسب وان صح في الجملة لكفاية في دفع الدور قوله ربما يجاب اه حاصله ان المقصود هيهنا هو العلم بوجود الزمان في الخارج وهو ان كان موقوفا على العلم بوجود السرعة والبطوء والمعية على ما يقتضيه دليل المص لكن العلم بوجود هذه الامور الثلثة لا يتوقف على العلم بوجود الزمان في الخارج بل على العلم بوجوده في الجملة فلا دور قوله والحق اه حاصله ان مقصود المستدل ليس الا الاستدلال بوجود هذه الامور على العلم بوجود الزمان بحيث يكون مقدارا للحركة ولا شك ان العلم بوجود تلك الامور لا

بتوقف

علي

يتوقف علي العلم بوجود الزمان في الذهن او الخارج حتى يلزم الدور نعم تصور الامور المذكورة يتوقف
تصور الزمان لكنه ليس بمقصود فلا دور قوله وانما نحو في بيان الزمان نظرا الي العلم بوجود الامور المذكورة لا ذاته
اي لا التصور مطلقا بناء على ان الاولى ان كل واحد من الامور المذكورة وجود الزمان بديهي بالوجه الاجمالي ونظري
بالكنه التفصيلي فالجواب انا نعلم الوجه الاجمالي العلوم بديهية والمحتاج اليه الكنه التفصيلي المحتاج
الي النظر فلا دور ففي كون كل واحد ماخوذا في تعريف الاخر الا ان المقصود تحصيل كنه كل منها وصار الاخر قوله كل
قابل له كبرى الدليل قوله فذلك الامكان لكنه اشارة الى صغراه الذي هي ذلك الامكان مرقابل لهما بالذات
للزيادة والنقصان بالذات ومتصل واحد وكل قابل لهما مقدار وانما قال اخذا كان متصلا احترازا
عن العدد فانه ايضا قابل لهما بالذات لكنه لا يسمى مقدارا اصطلاحا وانما مقدار الطبيعي بالعلم
فلا يرد شي قوله غيرها كالسرعة والبطوء ونحو ذلك مما يوصف بهما قوله الى امور غير منقسمة انما قيد به اذ على تقدير
انقسامها اي الامور المنقسمة تثبت المطلوب لان كل واحد من هذه الامور يكون ممتدا متصلا فثبت [illegible] وكذا
وهذا هو المعنى بالزمان قوله متساوية فلا يكون الحركات الواقعة في المسافة الواحدة متفاوتة بالسرعة
والبطوء اصلا قوله ويكون الفلك الاعظم جسما [illegible] مركزه محدد الجهات ويكون الاصغر جسما والاعظم اكبر الكل
صغرهما وكبيرة وامكان [illegible] اصغر فيكون [illegible] الاصغر والاعظم اكبر [illegible] مقدار قوله عكس
ما ذكرناه اي عكس ما ذكرنا من اللازم [illegible] لا عكس كل اللازمين كما [illegible]
الماخذ فيه قوله كلام الشيخ اي الواقع منه في النجاة كما سبق قوله شدة الميل الطبيعي فيه اي في الجسم
الذي يكون مقدار جسميته اصغر بشرط كونهما من نوع واحد وانما قيد بالطبيعي [illegible] اذ الجسم الذي مقداره
اصغر من الذهب مثلا والذي مقداره اكبر من الخشب يكون الامر بالعكس قوله يكون ازيد في هذا المقدار وليس
كذلك كذا وقع في النسخ الحاضرة والاولى ان يكون هذه زائدة وقعت من قلم الناسخ قوله ازيد بالنصب خبر
ليكون في قوله يلزم ان يكون [illegible] قوله هو الذي [illegible] فيه من الجسم وجاره قوله [illegible]

لاعتبارية لان عروض المقدار لغير الجسم وجسمانيات معقول قوله كما يحكم به الفطرة السليمة اه لا يخفى انه اذا كان
اللازم للشي في المقدار مطلق المقدار بمعنى انه قار كان او غير قار او مطلق المقدار الغير القار لا شخص
خاص منه لا يلزم بانقضاء بعض الانواع او شي ما منه من عروضه القار انفكاك اللازم عن الملزوم
لجواز ان يكون المقدار القار او شخص آخر من المقدار الغير القار قائما به فيكون مطلق المقدار مستمرا
فيه بتعاقب الانواع او الافراد ولا استحالة فيه كما يحكم به الفطرة القويمة **قوله** ويبقى الجسم اه وقع في بعض
النسخ بلا الغير كلمة لا وحاصله ان الجسم في الحركة الكمية كما يبقى بدون المقدار المخصوص ولا يلزم
منه استحالة لقيام مقدار لاحق مقام السابق فكذلك لا يلزم استحالة على تقدير عروض العينية والغير
القارة للجسم القار وفي بعضها الا يبقى مع كلمة لا ومعناه انه في الحركة الكمية لا يبقى بدون المقدار الخاص
بان يكون فيه شي من افراد المقدار القار او الغير القار لتعاقب افراد المقدار عليه فيقوم اللاحق
مقام السابق وان يجوز ان يكون المحال على تقدير عروض الغير القار للقار والاعتراض على
الاول النقض وعلى الثاني منع الملازمة **قوله** بعد ورود عليه حاصله ان غير القار على معنيين ما لا
يكون افراده مجتمعة في الوجود وما لا يكون افراد مجتمعة في الوجود العارض للجسم النامي المتحرك في
الحركة الكمية بالنمو انما هو الكم الغير القار بالمعنى الثاني والمستحيل عروض القار بل انما هو عروض
غير القار بالمعنى الاول للقار والثاني لا يستلزم الاول وهذا معنى **قوله** وهذا لا يقتضي
ومعنى **قوله** ليس غير قار لاجتماع اجزائه ان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار بالمعنى الاول
حتى يكون عروضه للقار محالا بل هو غير قار بالمعنى الثاني وقيامه بالقار غير مستحيل وعندي ان
المقدار الشخصي لازم للجسم الشخصي وبالحركة فيجاب بان في حالتي النمو والذبول كليهما كما ان
المقدار غير قار كذلك الجسم الغير قار ثم بعد انقطاع الحركة كما ان الجسم يكون قارا كذلك المقدار الغير
يكون قارا فالقار عارض للقار وغير القار انما هو عارض لغير القار فلا محذور ولا القران النسخة المستديرة

مثلا اذا احصلت مستطيلة مثلا تبدل المقدار الشخصي مع بقاء الجسم الشخصي بحاله لانا نقول ان المقدار كما ينتقص من
جانب يزداد بقدره في جانب آخر فمجموع المقدار الشخصي باق بحاله والتغير انما هو في احواله كما في
الشمع اذا صار قاعدا قوله والزمان غير قار بواسطة الحركة اه فيه قلق لان طبيعة كل واحد منهما مقتضية
لعدم القرار فالقول بان احدهما غير قار بالذات والثاني بالعرض تحكم غير مسموع عند الوجدان الصحيح قوله
فعلى التقدير المذكور اي على تقدير اختصاص غير القار بالذات في الحركة كما هو راي الشيخ المقتول
ان اريد بغير القار في المقدمتين غير القار بالذات لم يندفع الاشكال لان الموردان عليهما ابنا على
توهم ارادة غير القار مطلقا وبيان ان الزمان ايضا غير قار فاذا كان مقدار الغير القار لكن ان يكون
مقدار النفي بحكم الصغرى ووجب ان يكون حركة بحكم الكبرى واذا اريد في كليتهما غير القار بالذات
فبارادة غير القار بالذات في المقدمة الاولى اندفع الاشكال الاول وبارادته في المقدمة الثانية
اندفع الثاني كما لا يخفى عند التدبر قوله واما ايراد النقض على كلامه اي على كلية كبرى الدليل قوله
وكما ورد للسطح اي كالسطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار الحادثين شيئا فشيئا بقطع الجسم المتصل
قوله مبني على عدم التدقيق يعني ان من اورد النقوض المذكورة على الكبرى زعم ان المراد بالهيئة الغير
القارة فيها ما هي غير قارة مطلقا لكن لما كان مراد المستدل غير القار بالذات اندفعت النقوض باسرها
لان مواد النقوض انما هي غير قارة بواسطة الحركة فيكون غير قارة مطلقا لكن لما كان مراد المستدل الغير
القار بالذات اندفعت بالجزء خارجة عن المحكوم عليه قوله عن بعض هذه النقوض ثم الجواب عن النقض
بالسطح الغير القار صريحا وعن النقض بالجسم التعليمي الغير القار بالمقايسة قوله ولما كانت الحركة حاصلة
ان كل واحد من السطح والجسم التعليمي الغير القارين الحادثين بقطع الجسم لا يحدث الا بحركة القطع في الجسم
المقطوع والحركة امر ممتد تدريجي منقسم الى اجزاء الواحد منها الى الآخر كذلك كل السطح والجسم التعليمي الحاصلان
بها الغير لا يكونان الا كذلك فما حصل في كل آن آن منهما ليس الا بعض الاجزاء فلا يكون غير قار حقيقي

يلزم كونه حركة ولا استحالة في وجود المنقسم في غير المنقسم لا على وجه الظرفية والانطباق كما في وجود الفلك في كل آن انما
الاستحالة في كون غير المنقسم مكانا للمنقسم وفي الانطباق بينهما واذ ليس فليس هذا وفيه ان هذا الجواب موقوف على
ان ما كان تدريجيا لا يكون سببا لحدوث امر غير قار كما يدل عليه قوله لما كانت الحركة وهو ممنوع لان المقولات
التدريجية غير قارة مع حصولها بالحركة وهي امر تدريجي والجواب عن النقض بالخط التدريجي قوله وحصول الخط
الخ وحاصله ان حركة الكرة الخفيفة على السطح المستقيم الحقيقي انما توجب ارتسام الخط لو كان ملاقاتها بامر
ممتد وليس الامر كذلك لان ملاقاتها في كل آن انما هي بنقطة نقطة وبين كل نقطتين مسافة يسيرة فاصلة
بينهما كما ان بين كل آنين زمانا يسيرا فاصلا وليست بنقط متتالية حتى يرتسم منها خط واحد متصل والا لزم تتالي
الآنات المستلزم لتركب الجسم من الجواهر الفردة فالملاقي بالسطح في الحقيقة هو النقطة لا الكرة فحصول الخط
وبما ذكرنا ظهر ان حديث زوال الكرة في الآن دون الزمان مستدرك في تقرير الجواب وانما ذكره
لبيان الواقع وانما ذكره لبيان قال بعض هذه النقوض لان النقض بالمقولات التدريجية باق
بعد لكن يكفي في دفعه ما ذكره الشارح الفاضل من التفرقة بين غير القار بالذات وبالعرض قوله وجوه
الخلل الخ اما اولا فلما بينا واما ثانيا فلما ذكره الشارح ان الكل كم سواء كان سطحا او خطا او جسما
تعليميا كما ان في كل آن فردا آنيا كذلك في كل زمان الحركة فرد واحد زماني وكما ان كل واحد من
الافراد الآنية دفعي فكذلك هذا الفرد الواحد الزماني تدريجي فيكون كل واحد من السطح والخط والجسم التعليمي
الحاصل بالقطع غير قار حاصل بالحركة وهي تدريجية فالاشكال باق كما كان واما ثالثا فلان الغرض الكرة
في غاية الثقل بحيث لا يمكن ارتفاعه عن السطح عادة فلا يكون بين نقطتين فاصلة مسافة يسيرة لا تحقق فيها
الملاقاة بين الكرة والسطح على ان الكلام في زمان الملاقاة ولو بنقطة واما رابعا فلان مقصود المجيب انكار
ارتسام نفس الخط المتوهم اي رسم ما توهما على ما هو غرض الناقض فهو انكار للبديهي لان الوجدان السليم يحكم
بترسم خط ممتد بازاء الحركة التي هي الجزء مشد اد لو هي بل المتوهم منها خطا ان خط يتوهم على سطح

الكرة

الانطباق

الكرة وفط يتوهم على السطح المستقيم وينطبق احدهما على الآخر انطباقا زمانيا تدريجيا والمستحيل انما هو
الآني الدفعي بين المستقيم والمنحني والكان تدريجية فهو ايضا باطل لان الحاصل بالحركة التدريجية شيئا
فشيئا كيف لا يكون تدريجيا قوله وما ذكره الشيخ في الشفاء ايراد مختص الورود على الجواب عن النقض
بالخط حاصله ان مراد الشيخ ان الملاقي في كل آن ليس الا النقطة المتوهمة على سطح الكرة بنقطة متوهمة على السطح
المستقيم والكان الملاقي في الزمان هو الكرة نفسها بالسطح نفس الملاقاة تدريجية فيتوهم وجود الخط التدريجي
في الزمان دون الآن وهذه العبية مناط النقيض قوله ولهذا من عقلاهم هذا في غاية الخفاء فانا نتصور الزمان
كثيرا مع الغفلة عن مفهوم الحركة راسا ولئن سلم فيقول الاستلزام العقلي عن احد الشيئين العقل عن الآخر لو استلزم
كون الثاني مقدار الاول لزم ان يكون الابوة مقدار البنوة وبالعكس وعقلها اصحاب الكهف عن الحركة ايضا في حيز
الخفاء وكذا عقلها المتارلين وحكاية العلم الاول الجيب جدا قوله اذ التحقق لعدم البعدية لا يقتضي ان المتحقق بعد البعد
انما هو العدم اللاحق لا العدم السابق الموصوف بالقبلية فيجوز ان يكون احدهما موصوفا بالذات بالقبلية و
الآخر بالبعدية فلا حاجة الى القول بالزمان حتى يحتاج الى اثبات قدمه لانا نقول ان اتصاف العدم بالقبلية
واللاحقية انما هو بواسطة اتصاف الزمان بهما فهو الموصوف بالذات قوله بل هو نوع آخر اي غير التقدمات
المشهورة ولا بأس بانتقاض الحصر في الخمسة لانه استقرائي لا يعتمد عليه لجواز ان يكون الاستقراء غير تام كيف والحكماء ايضا
لم يعتمدوا عليه واخرجوا اقساما سادسا سموه التقدم بالذات كتقدم العلة التامة على معلولها وتقدم الماهية على
الوجود وامثال ذلك فيجوز ان يكون هو قسما آخر ايضا سوى الستة قوله الفرض اجزاء الزمان هي فيه ان الحصر غير مسلم عند
الخصم فكيف يكون ملزما له ولئن سلم فيقول اذا كان اجزاء الزمان كافية في الاتصاف بالقبلية والبعدية لزم اتصاف احد
طرفيه اللذين هما غير الزمان والزمانيات اعني العدم السابق واللاحق بالقبلية بالعرض والآخر بالبعدية
بالعرض فيجوز ان يكون قبل الزمان عدم هو قبل بالعرض وبعده عدم آخر هو بعد بالعرض والزمان المتوسط بينهما
يكون بعديا بالذات بالنسبة الى العدم السابق الذي هو قبل بالعرض وقبلا بالذات بالنسبة الى العدم اللاحق

بعدا وبالذات

الذي هو بعد بالعرض فيكون حادثا ومطلوبنا انما هو حدوث الزمان لا لان غير الزمان ايضا قد يكون قبلا او

لا لان القبلية والبعدية بالعرض انما يتصور ان كان للقبل زمان متقدم وللبعد زمان متأخر فعلى تقدير قبلية العدم وبعديته

بالعرض يلزم ان يكون للعدم زمان سابق لانا نقول قبلية شيء بالعرض وبعديته كذلك بالزمان كما يكون بواسطة كون

الزمان ظرفا لذلك الشيء كذلك يجوز ان يكون بان يتصف شيء بالبعدية بالذات ويكون ما قبله موصوفا بالقبلية

بالعرض لا لكونه مظروفا للزمان وايضا يتصف ذلك الشيء بالقبلية بالذات ويكون ما بعده موصوفا بالبعدية

بالعرض لا لكونه مظروفا للزمان وبالجملة ان كلا منافي قبلية العدم وبعديته بواسطة الزمان لطريق الاضافة

لا بطريق الظرفية والخلف انما يلزم على الثاني دون الاول وهذا وان لم يكن من معتقدات الحكماء لكن ليس

لهم دليل على بطلانه فاحتمال الحدوث غير مندفع هذا ما عندي والحق عند علام الغيوب **قوله** كالفاعل وغيره من

الحركة والمسافة والغاية **قوله** لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان الخ دليل للمنفي وانت تعلم انه مبني على ما

اشتهر ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له او مستلزم له وكلاهما منقوض اما الاول فثبوت الوجود للماهية اذ لو كان

وجودها متقدما على ثبوت الوجود لها لزم اما تقدم الشيء على نفسه او موجودية الشيء بوجودين بل بوجودات غير

متناهية واما الثاني فبالعوارض المتقدمة على الوجود والتقرر بل على الجعل كالامكان والاحتياج الى العلة وكذا

بالذاتيات فانها ثابتة للماهيات الممكنة في مرتبة نفس الماهية ايضا من غير تحقق الجعل والتقرر في تلك المرتبة فضلا عن

الوجود فالموجبة القائلة بان مجموع الحوادث الماضية موصوفة بالزيادة والنقصان صادقة في نفس الامر

بدون وجود الموضوع لكونه انقص من ضعفه وازيد من نصفه والمنع عليها مكابرة بل قد يصدق الموجبة مع امتناع

الموضوع ايضا كقولنا مجموع شريكي الباري انقص من اربعة وازيد من واحد بناء على ما تقرر عند المحققين ان مناط

صدق الحمل الايجابي صحة انتزاع المحمول عن الموضوع فتدبر فانه الحق على ان الزمان عند الحكماء موجود بجميع اجزائه

وزمانيات في الدهر كما مر فيتم عليهم الالزام ولا يتوجه المنع **قوله** فهو اما الاتم اه منع على صغرى الدليل المذكور في

متناهية كما ان تناهي البعد الجسماني والبعد المكاني لا يستلزم كون الجسم والمكان مسبوقا بالعدم الصريح كما في

الفلك الاعظم وسطحه المقعر الذي هو مكان الفلك الثامن لكن يجوز ان لا يكون تناهي البعد الزماني الغير مستلزما
لكون الزمان مسبوقا بالعدم الصريح هذا محصل كلامه وعندي انه سقطة لان شيئا اذا لم يتحقق في حد معين
من الواقع او مكان او زمان تحقق عدمه في ذلك الحد من الواقع او المكان او الزمان والا لزم ارتفاع
النقيضين فالفلك الاعظم وسطحه المقعر لما كان متحققا عندهم في جميع حدود الواقع لم يتحقق عدمه في حد من
حدود الواقع ضرورة استحالة اجتماع النقيضين ولما لم يكن الفلك الاعظم متحققا في حد خارج عن نحنه
سواء فرض ان ذلك الحد خلاء او ملاء او غير ذلك كان عدمه متحققا في ذلك الحد قطعا حتى يصدق
القضية القائلة بان الفلك الاطلس ليس بموجود في ذلك الحد وكذا سطحه المقعر لما لم يكن متحققا في غير موضع
الجزء الذي حل فيه تحقق عدمه في ذلك الوضع حتى يصدق ان ذلك السطح ليس بموجود في ذلك الموضع وهذا
ظاهر اذا علمت هذا فاعلم ان معنى الشرطية ان الزمان لو لم يكن موجودا في جميع حدود الواقع بان يكون
له اول وحد وجد فيه لكان عدمه قبل ذلك الحد قبلية لا توجد مع البعدية الى اخر المقدمات ولا شك
ان الملازمة حينئذ بديهية والمنع عليها مكابرة صريحة ولا سبيل الى دفع هذا الدليل الا بما ذكره المتكلمون
كما شيدنا اركانه **قوله** من التطبيق والتضايف والوسط والطرف والحيثيات اما تقرير برهان التطبيق و
التضايف فقد فصلناه بما لا مزيد عليه مع ما له وما عليه فيما سبق واما تقرير برهان الوسط والطرف **قوله**
والاعتذار بعدم وجود اجزائه يعني ان الجواب بان اجزاء الزمان غير مجتمعة في الوجود حتى يمكن اجراء
براهين ابطال اللاتناهي فيها غير نافع لانها وان لم تكن موجودة على سبيل الاجتماع عند الزمانيات الموجودة
في حد دون حد لكنها مجتمعة الوجود في الدهر وعند الواجب تعالى والعقول المجردة الموجودة في حدود الدهر وهذا
القدر كاف في اجراء تلك البراهين ولا يخفى ان الجواب بان الزمان متصل واحد حقيقي لا اجزاء فيه ما
بالفعل حتى يجري برهان ابطال اللاتناهي ايضا غير نافع لامكان اجزائه بعد فرض الاجزاء الوهمية باعتبار
حدود فاصلة فيها كالايام والشهور مثلا **قوله** ولقائل ان يقول اي يستدل على اثبات ازلية الزمان بانه

لو كان للزمان حد في الوجود في جانب المبدء او المنتهي لكان ذلك الحد آناً مقارناً له في الوجود فمقارنته مع
الزمان اما على طريق المعية او التقدم او التاخر بالنسبة الى الزمان على الاول يلزم معية المنقسم مع غير
المنقسم وعلى الاخيرين كون احد المتضايفين بالفعل مع كون الاخر بالقوة كما فصله الشارح واللوازم كلها
باطلة فكذا الملزوم ه وعندي ان هذا الاستدلال في غاية السخافة والاهمال لان مقارنة الآن مع
الزمان المتناهي من قبيل مقارنة الاطراف مع ذي الاطراف كمقارنة النقطة مع الخط والخط مع السطح و
السطح مع الجسم لا كمعية احد المنطبقين للاخر فيقول اولاً بطريق النقض انه لو كان هذا الدليل صحيحاً لكان
كل واحد من الجسم والخط والسطح غير متناه موجوداً بلا اطراف كالزمان لجريان جميع مقدمات الدليل فيها وان
لم يلزم كونها ازلية لافتراق التضايف بين النقطة والخط والخط والسطح والسطح والجسم غير مسلم فجريان مقدمات
الدليل في مواد النقض ممنوع لانا نقول لك التضايف بين الآن والزمان ايضاً مم فان اجيب بان
الآن والزمان طرف وذو طرف فيكونان متضايفين اجيب بمثل ذلك في الاطراف المذكورة فيبقى النقض
سالماً عن الاندفاع وثانياً بطريق المنع انه ان اراد بالمقارنة والمعية المقارنة والمعية على وجه الانطباق
فالملازمة ممنوعة وان اراد بها المقارنة والمعية في الجملة فبطلان اللازم مم فان المقارنة والمعية بين الشيء و
طرفه واقع في نفس الامر وان لم تعلم كنههما وبهذا ظهر ان قوله فكيف يكون بينهما مطابقة مما لا يعني لان مدعي
الحدوث لا يدعي الانطباق قوله وقد يفارق المعنى الثاني ه يعني قد يوجد التناهي بالمعنى الثاني دون
التناهي بالمعنى الاول قوله فليكن الزمان ايضاً من هذا القبيل ه وعندي ان هذا انما يستقيم فيما يكون
كل جزء منه فرض مبدء يصح ان يكون منتهى كالخط المستدير واما الممتد الذي له طول يمتاز به اجزاؤه في
اختصاص احدها بكونه مبدءاً والاخر بكونه منتهى فلا يستقيم فيه هذا الاحتمال والزمان من قبيل الثاني دون
الاول لاستحالة عود الماضي الى الحال والاستقبال بخلاف محيط الدائرة فانه حاضر بجميع اجزائه كما يحكم به البديهة
قوله فيكون البسيط حقيقياً ه كالمتضايفين الحقيقيين مثل الابوة والبنوة قوله وهو المضاف المشهوري كالاب

الان

والآن قوله فيقول اه يعني كما ان لكل واحد من الآن والزمان مفهوما ومصداقا والتضائف لكن الآن مفهوم منهما
فيجتمعان في العقل وجوبا في وجودهما ذهنا والتضائف بين مفهوميهما ولذا يتقدم احدهما على الآخر وقد يوجد احدهما
مع انعدام الآخر فكذلك لكل واحد من الآن والزمان ايضا مفهوما موجودا في الذهن ومصداقا موجودا في
الخارج والتضائف انما هو بين المفهومين دون المصداقين لان ارادة معية الآن مع الزمان او تقدمه عليه او
تاخره عنه في العقل فنختار المعية من قبيل معية الطرف لذي الطرف لا كمعية احد المتطبقين للآخر وان اريد
المعية والتقدم والتاخر في الخارج فنختار ان الآن الذي هو مبدأ الزمان متقدم عليه موجود بالفعل قبل
وجوده والآن الذي هو منتهاه متاخر عنه والزمان متقدم عليه وموجود بالفعل قبل وجوده ولا استحالة
في شيء من ذلك لتحقق التضائف بين المفهومين الموجودين في الذهن دون المصداقين الموجودين في الخارج
قوله الثالث اه حاصله انه ليس الآن مفهوم صالح للتحصل الخارجي حتى يكون مع الزمان او قبله او بعده في
الخارج وانما هو مجرد مفهوم انتزاعي مضائف للزمان وموجود معه في العقل فلا محذور فيه ولا يخفى ان
هذا الجواب انما يستقيم على القول بعدمية الاطراف واما على طريق وجودها كما هو المختار عندهم وبنوا عليه
الاحكام فلا يتوجه اصلا قوله واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة مبتدأ وخبره قوله فهو ليس مما يكابر بانيا به والغرض من هذا
الاستدلال اثبات ازلية الزمان والحركة والفلك وتفصيله انه لو كان الزمان حادثا لكان قبله عدم
وبعده عدم آخر ويلزم منه وجود الزمان في حال عدمه واللازم باطل فكذا الملزوم اما بطلان اللازم فظاهر
واما الملازمة فلانا نفرض حركتين متساويتين في السرعة والبطوء ومتفاوتين في الصغر والكبر يبتدئان على
التعاقب في حالة العدم السابق بحيث ينتهيان معا الى ان هو مبدء وجود الزمان او في حالة العدم اللاحق
بحيث لا يبتدءان معا من ان هو منتهى وجود الزمان وينتهيان على التعاقب ولا شك ان هذا الفرض
ممكن في الواقع بشهادة الوجدان فيكون ممكنا على تقدير عدم الزمان ايضا اذ لو كان ممتنعا فصار
ممكنا فامتناعه في تلك الحالة انما هو لنفس ذات الحركتين فيلزم انقلاب الممتنع بالذات الى الامكان الذاتي

وهو باطل كما تقرر في موضعه واما لان الجاعل لم يكن قادرا على ايجاد مثل هاتين الحركتين في حال عدم الزمان ثم
صار قادرا عليه حال وجوده فيلزم عجز الجاعل عن الايجاد في بعض حدود الواقع وهو ظاهر البطلان
فيكون ممكنا في حالة عدم الزمان ايضا وايضا لقول معيتهما في الحدوث ايضا ممكن في تلك الحالة بعين
الدليل المذكور فعرضنا انهما حدثتا معا ثم لقول لا يمكن حينئذ انقطاعهما معا والا لم يكونا مختلفين بالصغر والكبر
لانه غير معقول على تقدير عدم الزمان سبقا فلابد ان ينقطع الصغرى اولا ويبقى الكبرى ثم ينقطع
هي ايضا لان الكلام في حركتين ينقطعان ولا يستمران فيكون بين انقطاع الصغرى والكبرى اذ بين
ابتداءهما كمكث ولبث وهو مقدار تأخر انقطاع احدهما عن انقطاع الاخر وهذا المكث ليس آناً والا لم يمكن
فيه الحركة فيكون مكثا ممتدا وهو الزمان فيكون وجود الزمان حال عدمه سبقا فثبت انه ليس للزمان عدم
اصلا فيكون ازليا وابديا وهو المطلوب ثم لقول انه ثبت بالبرهان انه مقدار للحركة فلزم منه ان يوجد حركة
ازلية ايضا والا لزم وجود المقدار بدون ذي المقدار وهو باطل والحركة الازلية لا يتصور الا في الجسم
الازلي وهو الفلك لا غير فثبت المطالب الثلثة وبما قررنا تفطن ان بعض الشقوق والقيود متروكة
في كلامه اعتمادا على الاذهان الثاقبة والافهام الصائبة وقد صرحنا بها فتنبه **قوله** ليس مسلكا برهانيا
بل مبناه على قانون الجدل الخ وذلك لان هذا الدليل مركب من مقدمات وجدانية او مشهورة مسلمة ثابتة بدلائل
مقدوحة مخدوشة كما لا يخفى على من يتدبر في دلائلهم والاشكالات الواردة عليها المذكورة في الشروح والحواشي للمصنف
للعلماء الاسلاميين قوله وانما يصح المخاطبة به مع بعض المتكلمين من المعتزلة لا يخفى ان اهل الاسلام قاطبة
قائلون بالحدوث الزماني للعالم انواعا واشخاصا حتى الافلاك والعقول ولا يمكن منهم انكاره لورود
النصوص القطعية الدالة عليه كما فصل في موضعه وعند الاكثر منهم انكار قدم الزمان بل الاية الكريمة وهي **قوله**
تعالى كان الله ولم يكن معه شيئا دالة على استمرار وجود الله سبحانه في جميع الازمنة الماضية اذ كلمة كان ههنا للاستمرار
باتفاق النحاة والمفسرين والنصوص الدالة على دوام التنعيم في الجنة للمسلمين ودوام التعذيب في النار للكافرين

الازمنة
كقوله تعالى خالدين فيها ابدا قوله لقوله اكلها دايم وقوله تعالى سعيد خلوا ان جنهم واخرين واله على استمرار بما في جميع
المستقبلة لان قدم الله سبحانه ودوام التعذيب والتنعيم بدون الحركة واللبث غير معقول وهذا الحكم و
اللبث هو الزمان عند اهل الشرايع لتقديريه الحركات والسكونات كلها لا مقدار الحركة الفلكية حتى يلزم من حدوث
الفلك وحركته حدوثه وبهذا ظهر انه ان اراد ان كلام الشيخ جدل بالنظر الى اثبات قدم الزمان فهو باطل
لان حدوث الزمان ليس من المشهورات والمسلمات عندهم حتى يكون اثبات القدم الزاما عليهم بما ذكرنا من
الدلايل الدالة على دوام الاشياء وهو لا يتصور الا بالحركة الذي هو الزمان عندنا وان اراد انه جدل بالنظر
الى كونه مثبتا لقدم الفلك وحركته فهو جدل مع جميع اهل الاسلام وتخصيص بعض المعتزلة غير صحيح قوله فان للمبرهن
ان يقول هو حاصله المنع على قوله فاذن هذا الفرض ممكن مستندا بما ذكر في الشرح محصله انه يجوز ان يكون المستلزم للتخلف
المذكور هو هذا المفروض لكونه محالا فلا يثبت قدم الزمان قوله ان يتصور الظاهر من الفلك الاعلى كرتين
محيطتين بالعالم هو غاية تاويله ان الفلك التاسع الذي في اصطلاحهم يسمى بالعالم لكونه شاملا لجميع ما عداه من
العالم الجسماني فاذا افرض فوقه فلك عاشر يماس سطحه الباطن بالسطح الظاهر من التاسع كان العاشر مسمى
بالعالم ثم اذا افرض فوق العاشر فلك اخر يماس سطحه الباطن بالسطح الظاهر من العاشر ويكون ما بين السطح الظاهر
والباطن من احدى هاتين الكرتين من الثخن ذراعا وما بين سطحي الكرة الاخرى ذراعين كان السطح الباطن من
كل منهما مماسا للسطح الظاهر من العالم بحيث يكون ما بين سطحي احديهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين
فاحفظ هذا التصوير لذلك التحرير قوله وهذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد هو يعني كما ان هذا التجويز التوهمي لا يوجب ان يكون
وراء الفلك الاعلى امتداد متقدر بمقدار مخصوص في نفس الامر لدلالة الدلايل الدالة على استحالته فكذلك يجوز ان
لا يوجب فرض الحركتين على الوجه المذكور الغير تحقق الزمان حال عدمه بناء على جواز ان يكون هذا المفروض محالا مستلزما
لمحال اخر ولا استحالة فيه وانت تعلم انه انما يتم لو تمت الدلايل الدالة على انه ليس وراء الفلك الاعلى خلاء ولا
ملاء لكنها مقدوحة ومخدوشة فلا يعتمد عليها قوله لان المخالفين يلزمهم يعني ان المنكرين لقدم الزمان

بياض

ان قالوا لحدوث هذا الزمان المتصل الوحداني المستمر الي الآن لزم قبل هذا الزمان زمان ثان فان قالوا

لحدوث ذلك الزمان ايضا لزم قبل ذلك الزمان زمان ثالث وهكذا الي ما لا يتناهي تعين هذا الدليل

فان التزموا التناهي في الازمنة المسبوقة بالعدم المتمايزة الوجود ابطل بالبراهين الجارية علي ابطال اللاتناهي

والا لزم قدم الزمان وهو المطلوب قوله فاذا استقصي عاد الي البرهان لصيغة المعلوم يعني ان دليل الشيخ و

ان كان جدليا لكنه اوقع فيه كمال المبالغة حتي صار الي كمال الظهور حتي صار كالبرهان الفن الثاني في الفلكيات

الفلك جسم كري غير ذي لون يحركها نفس مجردة فبتقييد الكرية خرج جميع الاجسام الغير الكرية وبتقييد عدم

اللون خرجت الكواكب وبتقييد تحريك النفس المجردة خرجت التداوير فانطبق الحد علي المحدود جمعا و

منعا ولا حاجة الي تقييد الحركة بالمستديرة فذكره كما وقع في بعض الحواشي لمجرد بيان الواقع والمراد بالافلاك

ما يشمل الفلك وما ينسب اليه كحركات الافلاك واوضاعها وتحديد الجهات لا المنسوب الي الافلاك كما في

بعض الحواشي ولا يخرج نفس الفلك الذي يبحث في هذا الفن عن احواله ويلزم ان يكون البحث في هذا

الفن عن احوال ما ينسب الي الفلك لا نفس الفلك وليس كذلك اللهم الا ان يراد بها المنسوب الي المفهوم

الكلي للفظ الفلك بان يكون جزئيا له او شيئا منسوبا الي جزئياته وقس عليه ما يجي من العنصريات فتدبر قوله و

الثانية اعلم ان النسبة كالنصف مثلا اذا اضيفت الي نفسها صارت مثناة بالتكرير وهي كنصف النصف و

ليفرق بين الحدين كالاربعة والثمانية نسبة النصف فبين مربعيهما وهما الستة عشر والاربعة والستين نسبة نصف النصف

فان ستة عشر نصف اثنين وثلثين وهو نصف الاربعة والستين والعروس حاكم بان مربع الوتر يساوي مجموع مربعي الضلعين

واذا كان الضلعان متساويان في المربع فمربع الوتر ضعف مربع الضلع فلا بد ان يكون بين الوتر والضلع نسبة

اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا وهذه النسبة لا اصل لها في الاعداد فيكون النسبة ضمنية وهذه النسبة المقدار

الاتصالي مولوي حمد الله قوله وما لم يكن له تفصيل ان لنا هنا مقدارات حسابية الاولي ان مخرج النصف

هو الاثنان لانه اقل عدد يخرج منه النصف صحيحا والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المثناة

حاشیه مولوی عماد الدین صاحب
... قدر تمام شد کتاب
از ... و دیگر حواشی
مقام مثناة بالتکرار
در منتقل عنه نفصل
مرقوم بعضی اصل مکتوب
... قدر

الثاني

الثاني عبارة عن مضروب الاول في نفسه والثالثة ان النسبة العددية المحققة في الاعداد يكون مخرجها
عددا لا محالة فبعد تمهيد هذا القول فنقول ان مخرج المثناة هو الاثنان بحكم المقدمة الاولى فيكون مخرج
اصل النسبة اقل منه بحكم المقدمة الثانية بحيث لم تبلغ واحدا وهو ظاهر ولما لم يكن بين الواحد والاثنين
عدد صحيح حتى يكون مخرجا للاصل لم يكن في الاعداد نسبة يكون مثناه الضعف بحكم المقدمة الثالثة
فكانت صار لا تتحقق الا بين مقدارين لا يوجد لهما عاد مشترك لان ما هذا شانه عددي وقد
عرفت حاله فثبت الاتصال وهو المطلوب قوله والثانية هم توضيحه ان النسبة المكررة عبارة عن نسبة
وجدت بين شيئين صغير وكبير ثم وجدت بين ثلثة اشياء فصاعدا النسبة واحد منها الى آخر كنسبة ذلك
الصغير مثلا الى ذلك الكبير ونسبته ثانيا الى الثالث كنسبة ذلك الصغير الى الكبير فيقيد هذه النسبة
بالنسبة الى الآخر انها نسبة مكررة ولنفرض جذر مربع لضعف جذر مربع آخر فنسبة احد المربعين
الى الآخر نسبة الضعفية الضعف فيكون مربع الصغير نصف لضعف مربع الكبير واذ قد حكم العروس
بان مربع الوتر يساوي مربعي الضلعين واذا ان الضلعان تساويا ان فالمربعان متساويان فكل احد منهما
نصف الوتر فهو ضعفه واذ نسبة الجذرين بعينها موجودة في المربعين مع التكرير المثنى يلزم ان
يكون مربع الوتر مصداق الضعفية والنسبة المثناة وهذا الا يصح في الاعداد فان كل عددين متساويين
متوافقان بمعنى ان لها عاد البتة وهو الواحد فيكون الاقل لا محالة اجزاء من الاكثر بعده احاده
ولا شبهة في ان هذه النسبة اذا كررت لم يبلغ الضعف فلا بد ان يكون بين شيئين لا يكونان متوافقين وهذه
خاصة المقدار الاتصالي ١٢ مولانا نظام الدين قوله الثانية هم لابد اولا ان يعلم امور الاول ان المربع
ما يكون ذا اربعة اضلاع مستقيمة متساوية القائم الزوايا اي كان زواياه قائمة واضلاعه متساوية ويجب ان يكون
قطره وتر القائمة وان يكون مربع القطر اي الحاصل من ضربه في نفسه ضعف المربع واحد لوجوب مساواة مربع
وتر القائمة لمربعي الضلعين وتساوي الكل ضعف للنصف الثاني ان النسبة الحاصلة بين الجذرين

الي العددين اللذين ضربا في انفسهما ثابتة في اربعين لكن مع التكرير بان اضيفا الي نفسهما مثلا
لو كان احد الجذرين نصف الاخر بعينه فالمربع كذلك بل نصف لنصفه وكذلك لو كان احد الجذرين
ثلث الاخر او ربعه وخمسه او ثلث ثلث مربع الاخر او ربع ربعه فلا بد بينهما من واسطة هي المضافة الي
طريق تحصيلها ان يضرب احد الجذرين في الاخر فالحاصل هو بينهما فلا اذا ضربنا الاثنين في نفسه حصل الاربعة
واذا ضربنا الاربعة في نفسها حصل ستة عشر فالجذر الاول نصف للثاني ومربعه وهو الاربعة نصف نصف
مربع الثاني لان الاربعة نصف الثمانية وهي نصف ستة عشر والثمانية واسطة حاصلة من ضرب الاثنين في
الاربعة وعلي هذا فقس الثالث ان نسبة التضعيف والمثناة للجميع في الاعداد ولان مخرج الضعف اي
العدد الاقل الذي يخرج منه صحيحا وهو الاثنين لا يتصور فيه نسبة المثناة لانها لابد لها من الواسطة
وهي المضاف اليه والاضافي التكرار ولا واسطة بين الواحد والاثنين فلم يجتمع في مخرج الضعف المثناة
والتضعيف فلا يجتمعان في الاعداد اصلا لان عدم الجريان في المخرج مستلزم لعدمه في الجميع وهذا الفهم من
قوله وهما لم يكن بين الواحد والاثنين اه وذلك ظاهر لانه كما لا واسطة بين الواحد وضعفه كذلك في الاربعة و
الثمانية وكذا لا واسطة بين الاثنين والاربعة واضعافهما ولا التضعيف في الاثنين سيان لخلاف غيره ولو
قيل بل يوجد الواسطة وهي الثلث في الاربعة وثلث في الثمانية قلنا تلك الكسور للمضعف الثاني لا وسائط
ولو جد فلها في الواحد الثاني من الاثنين وستعلم حالها وحاصل البرهان ان مربع قطر اربع وضلعه وجب
بينهما اجتماع شيئين نسبة التضعيف بحكم العروس ونسبة المثناة لما تقرر في الاصول مع ان الاعداد لا يجتمع فيها
التضعيف في المثناة كما مر فلزم ان يكون بين القطر والضلع نسبة اذا ثبت بالتكرير صارت ضعفا ولم تصر ضعفا
بل شيئا اخر كان ذلك الاخر بين اربعين الا الضعف لما تقرر في الاصول مع ان الاعداد لا يجتمع فيها
التضعيف والمثناة كما مر فلزم ان يكون نسبة الجذر كالنسب الاصالية لا العددية وعلي تقدير التركيب من
اجزاء لا تتجزى النسبة العددية لازم فيبطل التركيب منها ولكن يرد عليه ان انتفاء المثناة في

الواحد

الواحد والاثنين لانتفاء الواسطة مطلقا عددا او هو ظاهر وكسرا لان اجزاء العدد وحدات بسيطة
كما تقرر في محله لا يستلزم انتفاؤها فيما سواهما لجواز ان يكون كسرا من الكسور التي فوق النصف
الاول واسطة وان نعلم بخصوصه فيكون نسبة النصف الاول كنسبته الى النصف الثاني
ولا يلزم من عدم كون الصحيح واسطة ان لا يكون الكسر واسطة لان اكثر احكامهما متخالف تخالفا
ظاهرا والتجنيس انما هو للكسر لا لان حكم الكسر حكم الصحيح كما لا يخفى على من له ادنى ممارسة الحساب فتامل ١٢
مولوی برکت الله صاحب


1897
IENTAL PUBLIC LIBRA